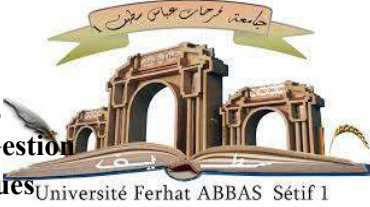


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Ferhat Abbas / Sétif 1
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Sciences Économiques



جامعة فرحات عباس / سطيف 1
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
القسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
التخصص: علوم اقتصادية
العنوان:

دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد
الجزائري خلال الفترة (1990-2018)

تحت إشراف الأستاذ:
محلي كمال

من إعداد الطالبة:
بوحسان لامية

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
غراب رزيقة	أستاذ	جامعة سطيف 1	رئيسا
محلي كمال	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
مصطفى ياسين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	ممتحنا
بن شوفي نور الدين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة جيجل	ممتحنا
بلعباس رايح	أستاذ	جامعة المسيلة	ممتحنا
طهراوي فريد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة البويرة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021 - 2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والشكر على توفيقه وامتنانه، شكرا يكافئ المزيد من إحسانه، والصلاة والسلام على رسول الهدى محمد بن عبد الله خير خلقه وصفوة رسله ومن والاه واتبع هداه إلى يوم الدين وبعد.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

يسعدني في المقال الأول أن أقدم جزيل شكري وخالص تقديري وفائق احترامي إلى كل من قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر: الأستاذين المشرفين بركان يوسف ومحلي كمال اللذين تفضلا بالإشراف على هذا البحث، ولم يدخرأ جهدا في مساعدتي بما قدماه من توجيهات ونصائح ثمينة زادت من قيمة الدراسة. كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع الأطروحة وحضورها للمشاركة في إثراء جوانبه.

الإهداء

إلى أعز ما نملك في الوجود،

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله لنا وأطال في عمرهما،

إلى إخوتي وأخواتي،

إلى زوجي وأولادي،

إلى كل من جمعتني بهم الأقدار خلال المراحل الدراسية،

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر الصدمات الحاصلة في متغيرات السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2018). ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام مقاربة قياسية تتمثل في نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR.

إن حدوث صدمة هيكلية واحدة في النفقات العامة سيكون لها أثر سلبي ضعيف نسبيا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاجل الطويل، اما تأثير هذه الصدمة على معدلات التضخم فقد جاءت موجبة. بالنسبة لاستجابة معدل البطالة وميزان المدفوعات فقد كانت سالبة في المدى القصير لتصبح موجبة على المدى المتوسط والطويل.

إن حدوث صدمة هيكلية واحدة في الإيرادات العامة سيكون لها أثر موجب ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل لكن بمضاعف صغير جدا، في حين ستولد هذه الصدمة نوعا من الانخفاض في معدلات التضخم. أما تأثير هذه الصدمة على معدل البطالة وميزان المدفوعات سيكون موجب على المدى القصير وسالب على المدى المتوسط.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، الإيرادات العامة، متغيرات مربع كالدور Kaldor، نموذج SVAR.

Abstract:

This study aimed to measure the impact of shocks in fiscal policy variables on kaldor square variables of the Algerian economy during the period (1990-2018). To achieve this goal, an econometric approach is used, represented in the structural vector autoregressive SVAR model.

The occurrence of a single structural shock in public expenditures will have relatively a weak negative impact on real GDP in the long term, whereas the impact of this shock on inflation rates was positive. As for the response to the unemployment rate and balance of payments was negative in the short term to become positive in the medium and long term.

The occurrence of a single structural shock in public revenues will have a positive and significant impact on real GDP in the long term, but with a very small multiplier effect, while this shock will generate a kind of decline in inflation rates. As for the impact of this shock on the unemployment rate and the balance of payments, it will be positive in the short term and negative in the medium term.

Key words: Public expenditure, Public revenue, Kaldor square variables, SVAR model

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
25	نسبة التضخم في بعض الدول العربية	(1.1)
31	الاحتياطي الاجباري لبعض البنوك المركزية في العالم	(2.1)
42	تأثير التغير في أدوات السياسة المالية والنقدية على مستويات الدخل وأسعار الفائدة	(3.1)
44	ميل منحني IS و LM وفعالية السياسات المالية والنقدية	(4.1)
55	مدى فعالية السياسات المالية والنقدية في نظام M-F	(5.1)
70	نسبة النفقات العامة في الدول العربية	(1.2)
74	تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام	(2.2)
94	نسبة مساهمة الجباية البيئية في الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول الاتحاد الأوروبي	(3.2)
103	الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة	(4.2)
117	هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية	(5.2)
123	شفافية السياسات الحكومية في بعض الدول العربية	(6.2)
138	رصيد الميزانية العامة كنسبة من الناتج لبعض الدول العربية	(7.2)
134	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-1990)	(1.3)
144	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-1990)	(2.3)
154	تطور النفقات العامة خلال الفترة (2018-2000)	(3.3)
159	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2018-2000)	(4.3)
167	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004-2001)	(5.3)
168	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009-2005)	(6.3)
169	برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2014-2010)	(6.3)
172	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1999-1990)	(7.3)
174	تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية للفترة (2019-2000)	(8.3)
177	معدلات النمو القطاعية ونسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (2000-2018)	(9.3)

181	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	(10.3)
184	تطور نسب التشغيل حسب القطاعات (2001-2018)	(11.3)
185	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	(12.3)
190	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2018)	(13.3)
192	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2018)	(14.3)
193	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1990-2019)	(15.3)
204	معايير المعلومات	(1.4)
227	مصادر بيانات متغيرات الدراسة	(2.4)
230	التحليل الوصفي لبيانات الدراسة	(3.4)
224	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) لمتغيرات الدراسة	(4.4)
232	اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة عند المستوى	(5.4)
233	اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة في الفرق الأول	(6.4)
233	اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen	(7.4)
234	تحديد درجة تأخير المسار VAR	(8.4)
235	نتائج تقدير نموذج VAR(2)	(9.4)
236	مصفوفة الارتباط بين بواقي معادلات النموذج	(10.4)
238	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	(11.4)
238	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	(12.4)
240	المصفوفة A	(13.4)
241	المصفوفة B	(14.4)
241	نتائج المصفوفة A	(15.4)
242	نتائج المصفوفة B	(16.4)

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
5	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية خلال الفترة (2018-2000)	(1.1)
8	المربع السحري ل Nicholas Kaldor	(2.1)
10	الطلب الفعال عند كينز	(3.1)
11	آثار إتباع سياسة مالية توسعية	(4.1)
13	اثر السياسة الانكماشية	(5.1)
27	العلاقة بين أدوات السياسة النقدية وأهدافها	(6.1)
39	أثر السياسة المالية التوسعية على مستوى الدخل وسعر الفائدة	(7.1)
41	أثر السياسة النقدية التوسعية على مستوى الدخل وسعر الفائدة	(8.1)
43	مرونة منحنى LM	(9.1)
46	السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت وعدم القدرة التامة لرأس المال على التنقل	(10.1)
47	السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت والقدرة التامة لرأس المال على التنقل	(11.1)
48	اثر السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت	(12.1)
49	السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت و قدرة رأس المال على التنقل	(13.1)
51	اثر زيادة الانفاق الحكومي في ظل نظام أسعار الصرف الحرة وانخفاض قدرة رأس المال على التنقل	(14.1)
52	اثر الزيادة في الانفاق الحكومي في ظل أسعار الصرف الحرة والقدرة التامة لرأس المال على التنقل	(15.1)

53	اثار التوسع النقدي في ظل أسعار الصرف الحرة وعدم القدرة التامة لرأس المال على التنقل	(16.1)
54	اثار التوسع النقدي في ظل أسعار الصرف الحرة والقدرة التامة لرأس المال على التنقل	(17.1)
56	فعالية السياستين المالية والنقدية معا	(18.1)
79	تطور الانفاق العسكري في الولايات المتحدة الامريكية	(1.2)
139	تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1999-1990)	(1.3)
140	هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1999-1993)	(2.3)
141	هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1999-1993)	(3.3)
145	تطور الضرائب المباشرة وغير المباشرة خلال الفترة (1999-1990)	(4.3)
146	تطور رصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة (1999-1990)	(5.3)
156	هيكل نفقات التسيير خلال الفترة (2018-2000)	(6.3)
157	هيكل نفقات التجهيز خلال الفترة (2018-2014)	(7.3)
160	تطور أسعار البترول خلال الفترة (2018-2000)	(8.3)
160	تطور إيرادات المحروقات وإيرادات خارج المحروقات	(9.3)
162	هيكل الإيرادات الجبائية العادية خلال الفترة (2018-2000)	(10.3)
163	تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (2018-2000)	(11.3)
181	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2018-1990)	(12.3)
228	المراحل المتبعة في الدراسة القياسية	(1.4)
229	تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (2018-1990)	(2.4)
231	الرسم الصندوقي لمتغيرات الدراسة	(3.4)
237	اختبار استقرارية النموذج AR	(4.4)
243	دوال الاستجابة الهيكلية لمتغيرات الدراسة للصدمات الحادثة في النفقات العمومية	(5.4)
246	دوال الاستجابة الهيكلية لمتغيرات الدراسة للصدمات الحادثة في الإيرادات العامة	(6.4)
249	تحليل تقسيم تباين الخطأ لمتغيرات الدراسة	(7.4)

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية خلال الفترة (2018-2000)	271
2	تطور الانفاق العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية	271
3	هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-1993)	272
4	تطور هيكل نفقات التجهيز خلال الفترة (1993-1999)	272
5	تطور الضرائب المباشرة وغير المباشرة خلال الفترة (1999-1990)	273
6	رصيد الموازنة خلال الفترة (1990-1999)	273
7	تطور هيكل نفقات التسيير خلال الفترة (2018-2000)	274
8	هيكل نفقات التجهيز خلال الفترة (2014-2018)	275
9	متوسط سعر برميل النفط خلال الفترة (2018-2000)	276
10	تطور مكونات الجباية العادية خلال الفترة (2018-2000)	277
11	تطور رصيد الموازنة خلال الفترة (2018-2000)	278
12	دوال الاستجابة الهيكلية للصدمات الحادثة في حجم النفقات العمومية	279
13	دوال الاستجابة الهيكلية للصدمات الحادثة في الإيرادات العامة	280
14	بيانات متغيرات الدراسة للفترة (2018-1990)	281

قائمة الاختصارات والرموز

الإختصار / الرمز	الدلالة
IS	Investment saving test
LM	Labor money curve
VAR	Vectorial Auto Regressive
JB	Jarque Bera test
AIC	Akaike Information Criterion
BIC	Bayesian Information Criterion
HQ	Hannan-Quinn Information Criterion
SVAR	Structural vector autoregression method
IRF	Impulse response function

مقدمة عامة

تمهيد:

شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية لم يعرفها من قبل تتمثل في كل من الكساد، البطالة، التضخم، الكساد التضخمي وغيرها، مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباعدة جسدها عدة مدارس مختلفة ظهرت خلال حقبات زمنية متعاقبة عملت على تشخيص هذه الأزمات وطرق علاجها.

شكلت السياسة النقدية محوراً هاماً في تلك الأفكار فمرت بعدة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية هذا التأثير، وبالتالي اختلف موقعها من حيث الأهمية في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، فاحتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة، فكانت الأداة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية والوسيلة الفعالة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، ثم جاء "كينز" في القرن العشرين ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، إلا أن أزمة السبعينات التي عرفتتها الدول المتقدمة وعجز المدرسة الكينزية في إيجاد الحلول، ساهمت في بروز المدرسة النقدية بزعامة الاقتصادي الأمريكي فريدمان حيث ترى هذه الأخيرة عدم مقدرة السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي وقدرة السياسة النقدية في علاج اختلالات الاقتصاد القومي، ولقد تبنت المؤسسات المالية والنقدية الدولية وعلى وجه الخصوص صندوق النقد الدولي هذا المدخل النقدي في علاج الاختلالات المالية، وأساساً في معظم برامجها الإصلاحية المقدمة للدول.

مقارنة بالاهتمام البالغ للأدبيات التطبيقية وإجماعها على طبيعة تأثير صدمات السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، حظيت السياسة المالية باهتمام قليل وأهم إلى حد بعيد دورها في الاستقرار الاقتصادي، وقد أدت الأزمة المالية الأخيرة وتداعياتها بالأكاديميين، البنوك المركزية والحكومات إلى إعادة النظر في دور السياسة المالية الاستقرار، ومحاولة إيجاد حقائق تجريبية أو تطبيقية تفضي إلى إجماع حول طبيعة تأثيرات الصدمات النوعية أو الهيكلية للسياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

الجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية وذلك بالإعتماد على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، ترتب عن ذلك آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهوناً بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العمومية ومدى توفر النقد الأجنبي، كما كان لها أيضاً تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام الذي انتقل من 22,33% من الناتج الإجمالي الخام سنة 1963 إلى حوالي 40% من هذا الناتج سنة 1993، لكن منذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992 مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وفسح المجال للمبادرة الخاصة. غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين

العمومي للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، مما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على التحمل الموازي.

عودة ارتفاع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة أعطى دفعا جديدا للسياسة المالية، حيث ساهمت بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية ونسبة البطالة وارتفاع نسب النمو الاقتصادي.

بالرغم من أن الجزائر من بين الدول التي تمكنت من تخطي الأزمة المالية لسنة 2008 بسبب استفادتها من ارتفاع سعر البترول في السنوات السابقة للأزمة، لكن الانخفاض الهائل لسعر البرميل من النفط سنة 2014 لم يكن في صالح أغلب الدول التي تعتمد في صادراتها على النفط، حيث تمثل الجباية البترولية النسبة الأكبر من إيرادات الدولة الجزائرية التي تمول بها معظم نفقاتها المسطرة، إن هذه الأزمة أكدت ضرورة تنويع الاقتصاد وإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية للرفع من معدلات النمو الاقتصادي واستدامته.

بناءً على ما سبق يمكن القول بأن السياسة المالية كان لها تأثير كبير في متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري ولقياس هذا الأثر يمكن الاعتماد على الأساليب الكمية في التحليل الاقتصادي، حيث تزودنا بالطرق والأدوات الإحصائية والرياضية التي تساعدنا على النمذجة القياسية لمختلف الظواهر الاقتصادية سواء على شكل نماذج انحدار أو نماذج أخرى.

إشكالية البحث:

وفقا لما سبق ومحاولة منا لقياس أثر السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور يمكننا طرح الإشكال التالي:

ما مدى تأثير المؤشرات الاقتصادية الممثلة لمربع كالدور السحري بأدوات السياسة المالية في الجزائر

خلال الفترة (1990-2018)؟

هذا التساؤل يقودنا إلى طرح عدة أسئلة فرعية:

- كيف أثرت الإصلاحات الاقتصادية التي مست السياسة المالية في تحقيق المعدلات المرغوبة لمتغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر؟

- هل يمكن نمذجة علاقة متغيرات السياسة المالية بمتغيرات كالدور وفق نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR ؟

- ما هو أثر الصدمات الممكنة في السياسة المالية بأدائها الانفاقية على متغيرات مربع كالدور في المدى القصير والبعيد؟

- ما هو أثر الصدمات الحاصلة في الإيرادات العامة على متغيرات مربع كالدور في المدى القصير والبعيد؟

فرضيات البحث:

انطلاقاً من التساؤلات المطروحة تم تبني الفرضيات التالية:

- ساهمت إصلاحات السياسة المالية بشكل كبير في تحسن مستوى متغيرات مربع كالدور؛
- يمكن الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR في نمذجة علاقة متغيرات السياسة المالية بمتغيرات كالدور وأيضا لقياس صدمات السياسة المالية على متغيرات كالدور؛
- إن الصدمات الحاصلة والمحتملة في النفقات العامة ستولد آثار موجبة على الناتج المحلي، معدلات التضخم ورصيد ميزان المدفوعات، في حين ستولد آثار سالبة على معدلات البطالة على المدى القصير والبعيد؛
- إن الصدمات الحاصلة والمحتملة في الإيرادات العامة سينتج عنها آثار موجبة على الناتج المحلي، رصيد ميزان المدفوعات، في حين ستولد آثار سالبة على معدلات التضخم ومعدلات البطالة على المدى القصير والبعيد.

مبررات اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع بناءً على عدة أسباب أهمها:

- الاهتمام الشخصي بالبحث في مجالات الاقتصاد الكلي؛
- توظيف أساليب القياس الاقتصادي كمحاولة لقياس أثر الصدمات الهيكلية للسياسة المالية على متغيرات الاقتصاد الكلي.

أهمية الدراسة وأهدافها:

- يستمد هذا الموضوع أهميته من أهمية استخدام التقنيات الكمية في التحليل الاقتصادي الكلي وما تشهده من تطور ملحوظ، إلى جانب الأثر الكبير الذي تمارسه السياسة المالية على متغيرات الاقتصاد الكلي.
- وعلى هذا الأساس تتجلى أهداف الدراسة فيما يلي:
- عرض الجوانب النظرية للسياسة المالية وإسقاط ذلك على واقع الجزائر؛
 - محاولة قياس أثر السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري باستخدام النماذج القياسية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري؛

الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018. تعتبر سنة 1990 بداية عهد جديد للاقتصاد الجزائري حيث طبقت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد كما شهدت هذه الفترة تطبيق العديد من البرامج الاستثمارية العمومية.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

للإجابة على إشكالية البحث المدروسة واختبار الفرضيات سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لعرض الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسة المالية (المفهوم، الأدوات، مراحل تطورها، أهدافها وعلاقتها بالسياسة النقدية....)، بالإضافة الى تحليل واقع السياسة المالية ومتغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري، كما سيتم الاستعانة بالأساليب الكمية لإجراء الدراسة القياسية.

أما في الشق التطبيقي فسنعتمد أساسا على الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ووزارة المالية، بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، التي تحلل أوضاع الاقتصاد الجزائري انطلاقا من مؤشرات الاقتصادية الكلية، كما نستعين ببعض البرامج الإحصائية Eviews 10 و MS-Excel وذلك لاستخراج النتائج.

مرجعية الدراسة:

بما أن الدراسة ذات منظور اقتصادي وقياسي، فقد اعتمدنا على بعض الدراسات السابقة من بينها:

الدراسات باللغة العربية:

دراسة بن عزة محمد، (2014-2015)، بعنوان: "ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، هدفت هذه الدراسة الى توضيح جانب مهم يتعلق بترشيد النفقات العامة، بالإضافة الى إجراء دراسة قياسية لأثر النفقات العامة على متغيرات مربع كالدور وذلك خلال الفترة (1970-2013). استخدم الباحث نموذج الانحدار الذاتي VAR لاستخراج النتائج.

توصلت الدراسة الى أن حدوث صدمة في الانفاق العام تقدر ب 1% خلال السنة الأولى سيكون لها أثر إيجابي جد ضعيف على الناتج المحلي على المدى القصير، لكن هذا الأثر سيصبح سلبيا على المدى الطويل، بينما نتيجة تقدير أثر النفقات العامة على البطالة كانت سلبية في السنة الأولى والثانية، لكن على المدى الطويل كان هناك تأثير إيجابي وذلك بتسجيل انخفاض في معدلات البطالة. أثرت الصدمة بشكل إيجابي على معدل التضخم في السنة الأولى، لكن الآثار التي تم تسجيلها على المدى المتوسط والطويل كانت سلبية، فيما يخص رصيد الميزان التجاري فقد تأثر بشكل سلبي على طول فترة الاستجابة.

دراسة عبد الله قوري يحيى، 2015، بعنوان: "اثار صدمات السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2012، باستعمال نماذج SVAR".

مقال منشور في مجلة Les cahiers du cread، المجلد 31، العدد 113، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، الجزائر، هدفت هذه الورقة البحثية الى دراسة أثر تغيرات النفقات والايادات العمومية على الناتج الحقيقي باستعمال منهجية الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية حسب المقاربة التكرارية، أثبتت الدراسة أن أثر السياسة المالية التوسعية على النشاط الاقتصادي هو أثر معنوي موجب في الاجل المتوسط حوالي 0.1، غير أن فعالية السياسة المالية تتطلب بذل المزيد من الجهد وعلى الخصوص فيما يتعلق بمراقبة الاستثمار العمومي.

دراسة خالد منه، 2014، بعنوان: "تحليل إدارة السياسة الميزانية في مرحلة الإصلاحات: دراسة حالة الجزائر منذ سنة 1990".

مقال منشور في مجلة Les cahiers du cread، المجلد 30، العدد 109، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، الجزائر، هدفت هذه الورقة البحثية الى دراسة وتحليل إدارة السياسة الميزانية في مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، وذلك باستخدام نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR.

توصلت نتائج الدراسة الى أن سياسة الميزانية التوسعية المنتهجة بالجزائر خاصة منذ سنة 2000 تمارس نوعا من الآثار اللاكينية من خلال ظهور آثار المزاحمة، وهذا ما يؤكد خاصية القدرة النسبية للسياسة الميزانية بالجزائر في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

دراسة شبيبي عبد الرحيم وسمير بطاهر، 2010، بعنوان: "فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية".

مقال منشور في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد 1، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، تناولت هذه الدراسة فعالية السياسة المالية في الوصول إلى أهداف النمو الاقتصادي والتشغيل وذلك باستخدام اختبار غرانجر لكشف العلاقة بين الانفاق العام كنسبة من الناتج المحلي ونسبة التوظيف ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقد توصل الباحثان إلى أن الإنفاق العام لا يقود إلى النمو الاقتصادي أو البطالة، بينما وجدا أن النمو الاقتصادي يقود إلى الانفاق العام.

دراسة بن بوزيان محمد، شبيبي عبد الرحيم وشكوري سيدي محمد، 2010، بعنوان: "الآثار الاقتصادية الكلية لصدّات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية".

مقال منشور في منتدى البحوث الاقتصادية، سلسلة أوراق بحثية رقم 536، مصر، بحثت هذه الدراسة في الآثار الاقتصادية لصدّات السياسة المالية باستخدام مقاربة نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR، وباستعمال بيانات سنوية ممتدة على طول الفترة (1965-2007).

توصلت الدراسة الى أن السياسة المالية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينية من خلال ظهور آثار مزاحمة، وهذا ما يضيف خاصية القدرة النسبية للسياسة المالية بالجزائر في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، وبالتالي هناك فعالية نسبية لمثل هذه السياسات في تحقيق الاهداف الاقتصادية المرجوة.

المقالات باللغة الأجنبية:

دراسة **Momammed Benyoub**، 2018، بعنوان: "أثر استثمار إيرادات الجباية البترولية على النمو التضخم والبطالة: حالة الجزائر (2000-2015)".

L'impact de l'investissement des revenus pétrolière sur la croissance, l'inflation et le chômage : Cas D'Algérie (2000-2015)

مقال منشور في (Munich Personal RePEc Archive) MPRA paper، رقم 90489، ألمانيا، تناولت الدراسة العلاقات القصيرة والطويلة الاجل ما بين أربع متغيرات والمتمثلة في إيرادات البترولية، النمو الاقتصادي معدل البطالة ومعدل التضخم، وللحصول على النتائج تم الاعتماد على نموذج VAR.

توصلت الدراسة الى انعدام العلاقة طويلة الاجل ما بين المتغيرات الأربعة، كما أن الصدمة الحاصلة في الإيرادات البترولية تؤثر إيجابا على الناتج المحلي بنسبة 13%، في حين تؤثر على معدل البطالة سلبا بنسبة 11%.

دراسة **Ioana Boiciuc**، 2015، بعنوان: "اثر صدمات السياسة المالية في رومانيا: منهج SVAR".

The effects of fiscal policy shocks in romania : A SVAR approach

مقال منشور في مجلة الاقتصاد والمالية Procedia، العدد 32، Elsevier، تناولت الدراسة قياس اثار صدمات النفقات العامة والإيرادات الضريبية على أهم متغيرات الاقتصاد الكلي والمتمثلة في: الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، معدل الفائدة، معدل البطالة باستخدام المقاربة التكرارية ومقاربة Blanchard-Perotti.

توصلت الدراسة الى أن مضاعف الانفاق الحكومي ومضاعف الضرائب موجب وصغير جدا.

دراسة **Alejandro Ricci-Risquete**، Julian Ramajo، 2015، بعنوان: "اثر السياسة المالية على

الاقتصاد الاسباني: هل سلوكها كينزي أو غير كينزي؟".

The effects of fiscal policy on the Spanish economy: Keynesian or non-Keynesian behavior?

مقال منشور في مجلة نمذجة السياسة، العدد 37، Elsevier، تناولت الدراسة قياس اثار صدمات الانفاق الحكومي على الاقتصاد الاسباني باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM، لقد تم استعمال بيانات فصلية خلال الفترة (1978-2009).

توصلت الدراسة الى ان صدمة موجبة في الانفاق الحكومي تؤثر بشكل موجب على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاجل القصير، لكن الأثر على المدى المتوسط والطويل كان سلبا. كما سجلت الدراسة وجود الاثار الكينزية على المدى القصير وغياها على المدى الطويل.

دراسة **Oseni Isiaq Olasunkanmi**، **Onakoya adegbemi babatunde**، 2013، عنوان: "تحليل

تجريبي لصدمة السياسة المالية ودناميكية الحساب الجاري في نيجيريا".

Empirical analysis of fiscal shocks and current account dynamics in Nigeria

مقال منشور في مجلة البحوث الافريقية، المجلد 7، العدد 1، إثيوبيا، تناولت الدراسة قياس اثار السياسة المالية على الحساب الجاري ومتغيرات أخرى تتمثل في الناتج المحلي الحقيقي، معدل الفائدة الحقيقي وسعر الصرف لنيجيريا، استعمل الباحثان بيانات فصلية تغطي الفترة (1980-2010)، كما تم الاعتماد على نموذج SVAR لاستخراج النتائج.

توصلت الدراسة الى ان السياسة المالية التوسعية تؤثر إيجابا على الناتج المحلي، سعر الصرف وتؤثر سلبا على ميزان الحساب الجاري ومعدل الفائدة.

دراسة G. A. Diah Utari، Budi Trusnanto، Ndari Surjaningsih، 2012، بعنوان: "أثر السياسة المالية على الناتج والتضخم".

The impact of fiscal policy on the output and inflation

مقال منشور في نشرة الاقتصاديات النقدية والبنكية، المجلد 14، العدد 4، بنك اندونيسيا، تناولت الدراسة قياس أثر السياسة المالية على الناتج والتضخم باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM، تم الاعتماد على بيانات فصلية تغطي الفترة (1990-2009). توصلت الدراسة الى وجود أثر موجب للنفقات العامة والضرائب على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، لكن على المدى القصير تؤثر الزيادة في النفقات العامة بشكل موجب وكبير على النمو، في حين الضرائب تؤثر بشكل سلبي.

تؤدي الزيادة في النفقات العامة الى انخفاض معدل التضخم، لكن الزيادة في معدلات الضرائب تؤدي الى ارتفاع معدل التضخم.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

تأتي هذه الدراسة لمعرفة اثار الصدمات الحاصلة في متغيرات السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2018)، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR. إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو الجمع بين متغيرات مربع كالدور في نموذج واحد، الى جانب حداثة فترة الدراسة.

صعوبات البحث: نعرض فيمايلي أهم الصعوبات التي واجهت الباحثة:

- تضارب البيانات الإحصائية الواردة في المصادر الرسمية خلال فترة الدراسة (تقارير بنك الجزائر، وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصائيات وكذلك الإحصائيات العالمية الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)؛

- صعوبة تطبيق نموذج SVAR.

هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار الفرضيات سيتم تقسيم هذا البحث إلى أربع فصول: يتم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للسياسة المالية أما الفصل الثاني فيخصص لدراسة الآثار الاقتصادية لأدوات السياسة المالية، تتناول في الفصل الثالث دراسة تحليلية لتطور متغيرات السياسة المالية ومتغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري، وفي الفصل الأخير نحاول إعطاء بعد كمي للدراسة وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR من اجل قياس وتحليل الأثر الذي تمارسه السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2018).

لتنتهي هذه الأطروحة بخاتمة عامة تضم مجموعة من النتائج والتوصيات وآفاق البحث.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة

حول السياسة المالية

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية من السياسات الاقتصادية العامة التي تؤثر بشكل فعال على مختلف المتغيرات الاقتصادية وذلك بالاعتماد على أدواتها المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة، ولكن لا تستطيع السياسة المالية أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد، بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى وبالأخص السياسة النقدية، وهذا راجع إلى التأثيرات المشتركة للسياستين على النشاط الاقتصادي، كما أن تكامل كل من أهدافهما من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف السياسة المالية، أهدافها وآلية عملها؛

المبحث الثاني: تطور السياسة المالية؛

المبحث الثالث: العلاقة ما بين السياستين المالية والنقدية.

المبحث الأول: تعريف السياسة المالية، أهدافها والية عملها

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية، والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي. نتناول فيما يلي تعريف السياسة المالية، أهدافها والية عملها.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية Fisc وتعني حافظة النقود أو الخزنة، ويقصد بالسياسة المالية في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح الأكاديمي على نطاق واسع بنشر كتاب " السياسة المالية ودورات الأعمال " للبروفيسور Alain.H.Hansey.

لقد تعددت مفاهيم السياسة المالية مع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أخذ هذا المفهوم يتطور ويتوسع مع انتقال دور الدولة من الحياد إلى التدخل ثم إلى كونها منتجة ومساهمة في النشاط الاقتصادي. وطبقاً لذلك فقد تعددت تعاريف السياسة المالية، حيث عرفها الاقتصادي A.Smithies (1949) على أنها بمثابة السياسة التي تسعى إلى تحقيق تطور وتحسن في الدخل القومي، الإنتاج والعمالة وهذا عن طريق الاستعانة بإيرادات هذه السياسة.

تتمثل السياسة المالية في استعمال النفقات العامة والضرائب لتحقيق أهداف الحكومة¹، بينما يعرفها البعض على أنها " دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع، وما ينتج عن هذا النشاط من نتائج بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذلك تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية"².

¹ R. G .Lipsey and others, **Macroeconomics**, Harper Collins publishers, 9thed, 1990, USA, P 225.

² فؤاد حيدر، علم الاقتصاد العام، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، 2001، ص 179.

كما تعرف أيضا بأنها: " سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، التشغيل، الادخار والاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على مختلف المتغيرات الاقتصادية"¹.

تعني السياسة المالية كذلك دور الدولة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة، والأهمية النسبية لكل منها، وكيفية استخدام هذه الإيرادات في المجالات التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية"². هناك تعريف آخر لا يخرج عن مضمون التعاريف السابقة، يوضح أن السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات والتدابير المالية التي تتخذها الدولة انطلاقاً من مبادئ المذهب الاقتصادي المتبع وفي إطار النظام الاقتصادي المطبق من أجل ضبط وتحصيل وتنمية مواردها المالية بكفاءة، وحسن تخصيصها في مجالات الإنفاق المتعددة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية"³.

وفقاً لما سبق فإن مجمل التعاريف تتفق أن السياسة المالية هي أداة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي السياسة التي بموجبها تستعمل الدولة الأدوات المالية لمواجهة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة في ظل ما تتبناه من مبادئ وفي إطار النظام الاقتصادي المطبق.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية

تسعى الدولة من خلال السياسة المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف، والتي حددها الاقتصادي الأمريكي Robert Musgrave (1959) في ثلاث وظائف⁴: تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وإعادة توزيع المداخل.

¹ محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص 230.

² محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 190.

³ صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص 90.

⁴ Heertj.A et autres, **Principes d'économie politique**, 4^{me} édition, éditions de Boeck, Bruxelles, 2003, P 279.

الفرع الأول: تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يقصد به تحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، والسيطرة على مشكلة التضخم مع المحافظة على معدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني¹، والتشغيل الكامل لا يعني الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما التقليل النسبي لها، من خلال التوجه نحو زيادة الإنفاق الحكومي أو التخفيض من الضرائب أو كلاهما معا لغرض رفع مستوى الطلب الكلي الفعال، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ويرتفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي².

تتصف السياسة المالية التي تخدم النمو التشغيلي والتنمية المستدامة بان لها بعدين: قصير الاجل وطويل الاجل، يهدف البعد الأول الى المحافظة على مستوى الناتج قريبا من الناتج الكامن أو المحتمل، أما البعد الثاني فيهدف الى تعزيز الناتج الكامن وغير المستغل، يعتمد البعد الأول على أدوات الموازنة المالية الجارية والضرائب كأدوات للسياسة المالية غير الدورية Counter-cyclical، في حين يعتمد البعد الثاني على تكامل الاستثمار العام والاستثمار الخاص بهدف تعظيم الإنتاج³.

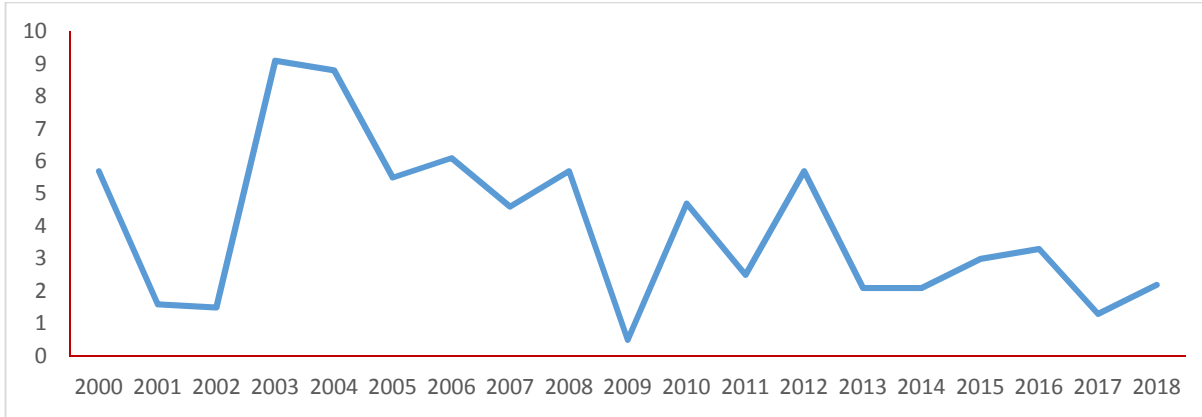
تعتمد أغلب الدول العربية السياسة المالية الدورية Pro-cyclical (التوسع المالي في فترات الرواج، والعكس في فترات الكساد).

¹ إياد عبد الفتاح النصور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص 153-154.

² نزار كاظم الخنيكاني وحيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

³ المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية (الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي)، الإصدار الثاني، الكويت، 2015، ص 13.

الشكل رقم (1.1): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية خلال الفترة (2018-2000)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1).

بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 4% خلال الفترة (2018-2000)، حيث تراجع معدل النمو من 5,7% سنة 2000 الى حوالي 1,5% سنة 2002، ثم ارتفع ليصل سنة 2003 الى 9,1% محققا بذلك أكبر معدل نمو خلال الفترة المدروسة، وبعد سنة 2004 بدأت معدلات النمو في الانخفاض حتى وصلت الى أدنى مستوى لها سنة 2009، حيث بلغ معدل النمو 0,5%، وهذا راجع أساسا الى الآثار السلبية لازمة المالية التي شهدتها الدول المتقدمة سنة 2008 لتنتقل الآثار الى باقي دول العالم.

عرفت معدلات النمو خلال الفترة (2018-2010) تذبذبا ملحوظا فأحيانا ترتفع وأحيانا تنخفض، وتفسير ذلك هو أن اقتصاديات الدول العربية أصبحت أكثر تأثرا بالصدمات الخارجية المتمثلة أساسا في تقلبات أسعار النفط، وكذلك الظروف الداخلية الصعبة التي تعيشها بعض الدول العربية خاصة سوريا، ليبيا واليمن.

الفرع الثاني: تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المتاحة (مادية أو بشرية) على الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى رفاهية لأفراد المجتمع.

يشمل التخصيص العديد من التقسيمات¹:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص؛

- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و السلع الاستهلاك؛

- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

يتم من خلال تخصيص الموارد الاقتصادية استغلال إمكانات المجتمع على أحسن وجه، للوصول الى حجم الإنتاج الأمثل ويتم بذلك تحقيق التوازن الاقتصادي، ويمكن القول ان الموارد الاقتصادية لمجتمع ما تبلغ درجة الاستغلال الأمثل عندما تكون جميع هذه الموارد تدر من استخداماتها أكبر نفع اجتماعي ممكن.

إن مشكلة تخصيص الموارد تتلخص في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، مثل التفضيل بين حاجة وأخرى، أو قطاع اقتصادي وآخر، وبالتالي تلجأ الدولة إلى عملية تخصيص الموارد بفرض الضرائب أو القيام بالنفقات العامة وصياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة، عندما يعجز جهاز السوق عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تحقيق الموارد.

الفرع الثالث: إعادة توزيع الدخل

لقد أكد الاقتصادي الإنجليزي المشهور David Ricardo في مقدمة كتاب "مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة" أن تحديد القوانين التي تنظم توزيع الدخل هي المشكلة الرئيسية في علم الاقتصاد السياسي، كما يصف الاقتصادي السويدي Jan Tinbergen الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد مسألة التوزيع بأنها العمود الفقري للسياسة الاقتصادية.

¹ حراق مصباح، كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد (دراسة حالة الجزائر)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الرابع، 2016، ص 34.

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد للملكية وسائل الإنتاج، ويتحقق بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج، وبهذا قد لا يكون التوزيع عادلا ونستطيع التمييز بين نوعين من توزيع الدخل¹:

أولاً: التوزيع الوظيفي (الأولي): يقصد بالدخل الوظيفي ذلك الدخل الذي تجنيه عناصر الإنتاج المختلفة، أي عوائد عناصر الإنتاج (الأجور، الأرباح، الفوائد والريع)، ويقاس التفاوت في توزيع الدخل الوظيفي من خلال المقارنة بين النسبة المئوية لنصيب إجمالي الأجور من الدخل الوطني وبين النسبة المئوية لنصيب إجمالي عوائد حقوق الملكية الأخرى من الدخل الوطني (الأرباح، الفوائد والريع) ويشير التقارب بينهما إلى انخفاض التفاوت في توزيع الدخل.

ثانياً: التوزيع الشخصي: وهو يتمثل في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أو الأسر في كل فئة من فئات الدخل ولقياس التفاوت هنا يتم مقارنة الحصة النسبية لكل مجموعة من الأفراد أو الأسر عند مختلف فئات الدخل من الدخل الإجمالي.

لتحقيق هذا الهدف في الواقع العملي يجب على الدولة أن تتدخل باستخدام أدوات السياسة المالية المتمثلة في الضرائب والمدفوعات التحويلية (الاقتطاعات واشتراكات الضمان الاجتماعي)²، حيث تقوم بفرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة وتقديم خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب المداخل المتدنية.

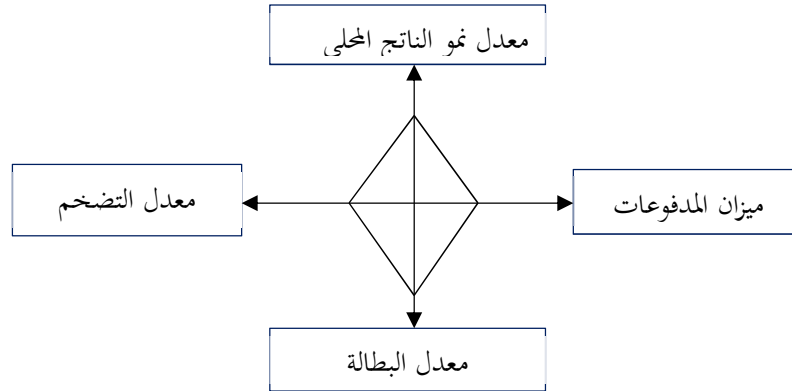
كما قد تلجأ الدولة أحيانا إلى وضع حد أدنى للأجور، أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.

الى جانب هذه الأهداف لخص الاقتصادي Nicholas Kaldor الأهداف المرجوة من السياسة المالية في مربع أطلق عليه " المربع السحري" الموضح في الشكل الموالي:

¹ شعيب بنونة وزهرة بن مخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 100-101.

² Heertje.A et autres , Op.Cit, P 280.

الشكل رقم (1-2): المربع السحري ل Nicholas Kaldor



Source : Marie Delaplace, **Monnaie et financement de l'économie**, Dunod, France, P 118.

يتضح من خلال الشكل أن أهداف السياسة المالية حسب رؤية الاقتصادي Kaldor تتمثل في تحقيق أربع أهداف أساسية هي: الهدف الأول هو هدف النمو ويقاس بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، الهدف الثاني هو هدف التوظيف ويقاس باستعمال النسبة المئوية للبطالة، الهدف الثالث هو هدف استقرار الأسعار ويقاس بالنسبة المئوية للتضخم، أما الهدف الرابع فهو هدف استقرار الحسابات الخارجية ويقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

نظرا لصعوبة الوصول الى نتائج جيدة لمجموع هذه الأهداف نتيجة للتعارض الموجود بينها، قام كالدور سنة 1966 باقتراح قانون يعرف بقانون "كالدور-فيردورن"، الذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بين معدل النمو في الاقتصاد والمعدلات الثلاثة الأخرى، وذلك عن طريق إعطاء قيم كمية لتلك المعدلات على النحو التالي¹:

- معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP): 5% سنويا؛
- معدل التضخم: 0% سنويا؛
- معدل البطالة: 0% سنويا؛
- نسبة رصيد ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الإجمالي: معدوما أو موجبا.

¹ محمد راتول وصلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014، ص ص 92-93.

المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية بأدواتها المختلفة وسيلة من الوسائل الهامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بمعالجة كل فجوة ركودية أو تضخمية في الاقتصاد. وهنا يمكن توضيح آلية عمل السياسة المالية:

الفرع الأول: حالة الكساد

يظهر الكساد في الاقتصاد عندما يعاني من انخفاض مستوى الطلب الكلي نتيجة العجز في تصريف المنتجات، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة بأنواعها، أي أن الاقتصاد يمر بحالة تباطؤ، تسمى السياسة المالية المطبقة في هذه الحالة بالسياسة المالية التوسعية و تتمثل إجراءاتها في الرفع من حجم الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا لتحفيز الطلب الكلي، و بالتالي فهي تزيد من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد¹.

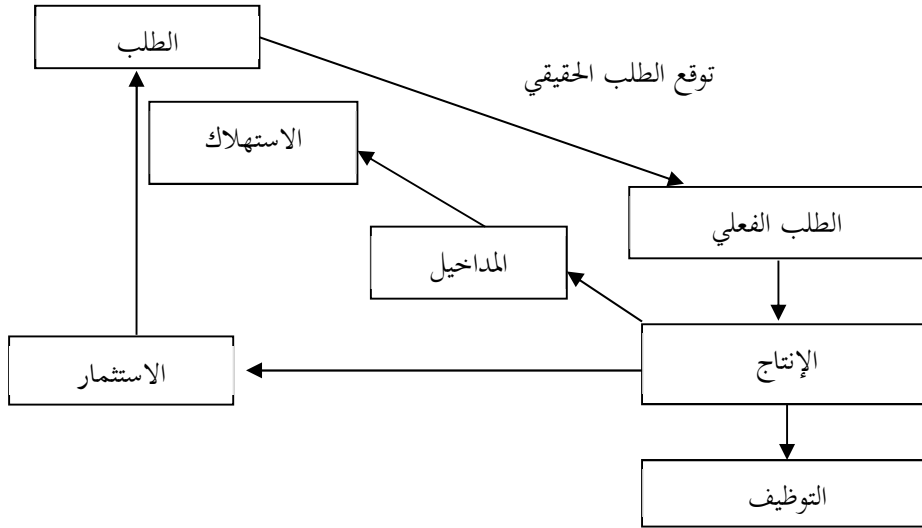
يمكن شرح آلية عمل السياسة المالية التوسعية كمايلي:

أولاً: زيادة مستوى الإنفاق الحكومي: تؤدي هذه الزيادة إلى زيادة دخول الأفراد ومن ثم ارتفاع مستوى الطلب الكلي أو الطلب الكلي الفعال، عندها تقوم المؤسسات بزيادة إنتاجها ولمواكبة هذه الزيادة توظف عمال جدد كما تقدم حوافز لزيادة إنتاجهم، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث زيادة جديدة في دخول الأفراد من جهة وانخفاض معدلات البطالة من جهة أخرى والدفع بعجلة النشاط الاقتصادي.

هذا الأسلوب يوافق رؤية جون مينارد كينز لدعم الاقتصاد الذي يعمل في مستوى اقل من مستوى التشغيل الكامل. الشكل الموالي يوضح ذلك:

¹ SEXTON.C et VOVAN.D, **Introduction à l'économie**, presse de l'université du Quebec, Canada, 1987, P 256.

الشكل رقم (3-1): الطلب الفعال عند كينز



Source : MULLER.J et autre, **DPECF2 :Manuel & Applications**, Dunod, France, 2004, P 210.

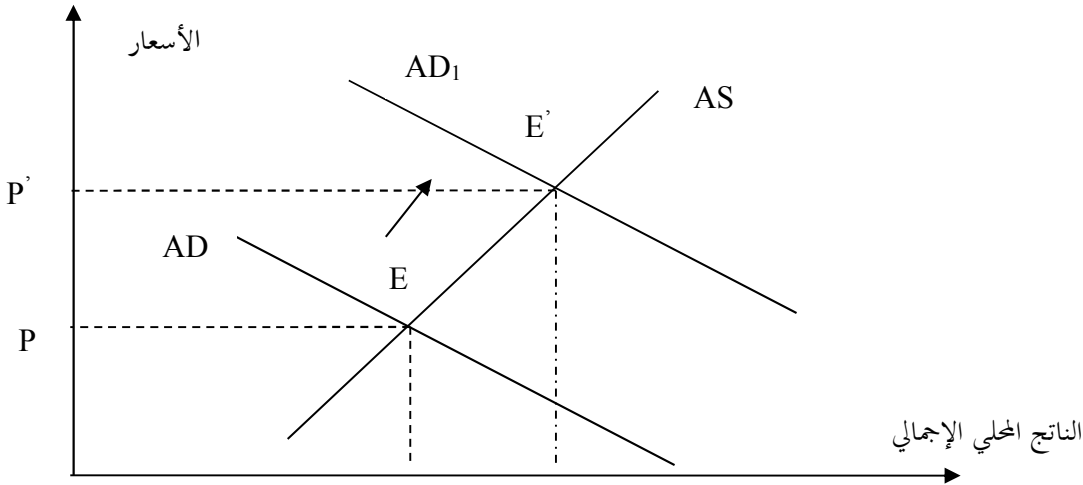
ثانياً: خفض الضرائب: يعد خفض الضرائب أسلوب من أساليب تحفيز الطلب الكلي للتغلب على حالة الكساد إن تطبيق الدولة لهذا الإجراء يؤدي إلى زيادة الدخل الممكن التصرف فيه ومن ثم زيادة الإنفاق الاستهلاكي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، مما يعني دوران عجلة الاقتصاد وحل مشكلة البطالة والتخلص من الكساد.

ثالثاً: استخداما الأسلوبين معاً: إن استخدام أسلوب خفض الضرائب أو التوسع في الإعفاءات الضريبية إلى جانب أسلوب زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الدخل وخلق فرص للاستثمار للحد من البطالة والخروج من أزمة الكساد¹.

الشكل الموالي يوضح آثار إتباع سياسة مالية توسعية.

¹ تبين الدراسات أن زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب وذلك لأن مضاعف الاستثمار في الحالة الأولى يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

شكل رقم (4.1): آثار إتباع سياسة مالية توسعية



Source : BEFFY.P, *Initiation a l'économie*, éditions de Boeck université, Bruxelles, 1^e édition, 2008, P 125.

إن إتباع سياسة مالية توسعية وذلك بتفعيل السياسة الضريبية وزيادة حجم الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، ويترجم ذلك بانتقال منحنى الطلب الكلي AD إلى المستوى AD_1 باتجاه اليمين مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار ومن ثم زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

إن تطبيق الدولة لسياسة مالية توسعية يدفعها إلى إحداث عجز في الميزانية، يمول هذا الأخير عن طريق الاقتراض من الأفراد أو الجهاز المصرفي أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي، هذا الأخير يترتب عليه زيادة في عرض النقود ومن ثم قد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم.

تكون السياسة المالية التوسعية فعالة أكثر في الحالات التالية¹:

- حينما يحقق الاقتصاد فائض في السنة التي تسبق الكساد؛
- حينما يكون الاقتصاد مفتوحا وسعر الصرف ثابتا، غير أن هذه السياسة تكون فعالة أكثر في حالة الاقتصاديات المغلقة عنها في المفتوحة مع وجود سعر صرف مرن؛

¹ HEMMING.R et autre, fiscal policy and economic activity during recessions in advanced economies, *problemes économiques*, N° 2793, Janvier 2003, P 35.

- حينما يكون وزن الدولة في الاقتصاد أكبر، ربما يكون ذلك ناتجا عن إمكانية أدوات الاستقرار الهامة وقدرتها في التأثير وبسرعة وفعالية في حالات الكساد؛
- التزامن مع سياسة نقدية توسعية.

الفرع الثاني: حالة التضخم

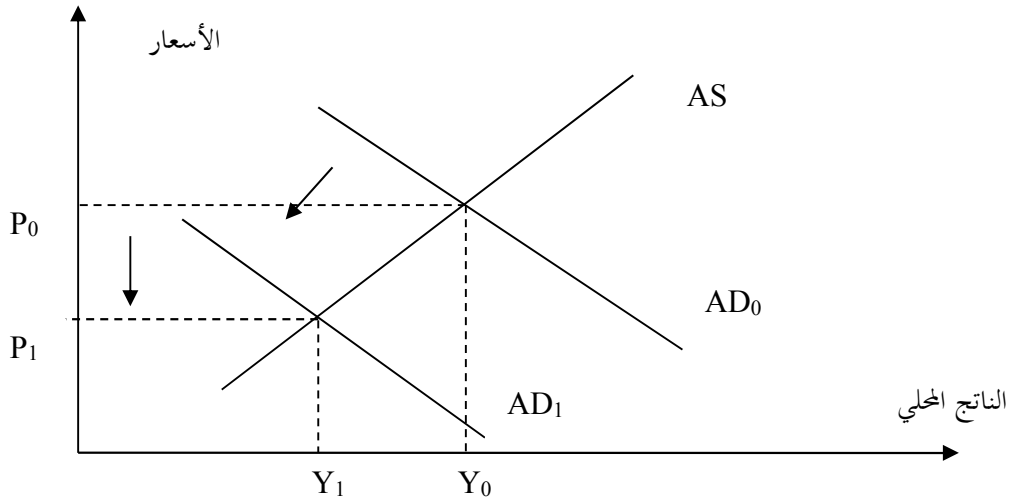
في حالة التضخم وخاصة التضخم الناتج عن جذب الطلب تتجه الأسعار إلى الارتفاع، لذا يجب على الدولة أن تتدخل بإتباع سياسة مالية انكماشية، تتمثل إجراءات هذه السياسة في تخفيض الطلب الإجمالي عن طريق خفض الإنفاق الحكومي و رفع معدلات الضريبة¹.

يمكن شرح آلية عمل السياسة المالية الانكماشية كمايلي:

- تخفيض الإنفاق الحكومي الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض الاستهلاك والطلب الإجمالي ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار؛
 - رفع معدلات الضرائب يؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، وبالتالي خفض الطلب الكلي في الاقتصاد الذي يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار؛
 - استخدام أسلوب خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب معا للقضاء على الفجوة التضخمية، هذا الإجراء يخلق فائض في ميزانية الدولة التي يمكن أن تستخدمه في تغطية عجز السنوات السابقة.
- الشكل الموالي يوضح آثار السياسة المالية الانكماشية.

¹ RUFFIN.R and GREGORY.P, **Principles of Economics**, 5th edition, Harper Collins College publishers, USA, 1993, P 217.

شكل رقم (5.1): اثار السياسة الانكماشية



المصدر: خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 65.

يتضح من خلال الشكل أن إتباع سياسة مالية انكماشية يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الإجمالي، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى الأسعار ومن ثم تدني مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

إن خطورة الانكماش هو انه يؤدي الى اتجاه حلزوني مغذى ذاتيا نحو انخفاض الأسعار، الأرباح والدخول وبالتالي يصعب على متخذي القرارات الاقتصادية الخروج من هذا المشكل، مع العلم ان استخدام السياسة النقدية في هذه الحالة لا تجدي نفعا، بسبب غرق الاقتصاد في فخ السيولة Liquidity trap، وينصح في هذه الحالة باللجوء الى السياسة المالية كأداة رئيسية للإدارة الاقتصادية، باعتبارها ذات نتائج أكثر موثوقية ومصدقية¹.

تميل الحكومات إلى إتباع السياسة المالية التوسعية أكثر من الانكماشية وهذا راجع للأسباب التالية²:

- الاهتمام بأهداف التنمية؛
- الرغبة في التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج؛

¹ المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية (الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي)، الإصدار الثاني، الكويت، 2015، ص 244-245.

² حسام عبد العال، سياسات تحقيق التوازن الاقتصادي، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص 169.

- الارتفاع المتزايد للنفقات العامة؛
- دوافع سياسية.

المبحث الثاني: تطور السياسة المالية

مرت السياسة المالية بعد مراحل نذكرها فيمايلي:

المطلب الأول: السياسة المالية في المجتمعات القديمة وعند الكلاسيك

نعرض فيمايلي أهم الخصائص التي تميزت بها السياسة المالية في المجتمعات القديمة وعند الكلاسيك.

الفرع الأول: السياسة المالية في المجتمعات القديمة

تتميز هذه المرحلة من مراحل الفكر الاقتصادي عند التجاريين والطبيين بغياب السلطات المنظمة للمجتمع، وانعكس ذلك في غياب أي تأثير للسياسة المالية.

ف نجد أن التجاريين بالغو في تعظيم دور التجارة الخارجية وتحقيق فائض في الميزان التجاري وتقديس المعدن النفيس، وكان من مظاهر تدخل الدولة فرض الرسوم الجمركية الكبيرة على الواردات بغرض حماية المنتج المحلي تخفيض الرسوم على المواد الأولية وإعانة الصادرات، كما تدخلت الدولة في تحديد الأجور والأسعار وإنشاء الصناعات، واهتمت بكافة الوسائل التي من شأنها أن تزيد من جودة منتجاتها، ومن ثم تزيد صادراتها وتحقق فائض في الميزان التجاري.

إن السعي الحثيث للدول لتصريف منتجاتها أدى إلى ظهور الاستعمار بأشكاله المختلفة، وقيام الحروب سواء بين الدول القوية والضعيفة أو بين الدول القوية ومثيلائها، كل ذلك أدى إلى مهاجمة مبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وظهور مذهب اقتصادي جديد يدعى المذهب الحر أو المذهب الطبيعي¹.

نادى الفيزيوقراط بضرورة ترك النظام الاقتصادي حراً، حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه نحو التوازن الطبيعي، وأكد فرانسوا كيني على ضرورة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا في حدود تقديم الخدمات الرئيسية (الدفاع، الأمن، العدالة، المرافق العامة)، كما أكد على ضرورة قصر الضرائب على الربح

¹ هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 51.

فقط، ثم إعادة ضخ ما يتم جمعه من هذه الضرائب في حركة النشاط الاقتصادي مرة أخرى حتى لا يتأثر هذا الأخير بالاقتطاع سلبيًا.

لم يضيف الطبيعيون أي إسهامات أخرى في مجال السياسة المالية، وبالتالي اقتصر دور الدولة في مجالات الإنفاق العام، وهذا ما أفقد السياسة المالية كل أثر فعال على النشاط الاقتصادي¹.

الفرع الثاني: السياسة المالية عند الكلاسيك

لقد كان اهتمام الكلاسيك بالسياسة المالية متأثراً بفلسفة الحرية الاقتصادية، التي تحد من الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه الدولة في حياة المجتمع.

تقوم المدرسة الكلاسيكية على عدة افتراضات منها:

- الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي: يخضع الفرد عند قيامه بهذا النشاط إلى مصلحته الشخصية، ولما كانت مصلحة المجتمع وفقاً لهذا الفكر هي مجموع مصالح الأفراد، فإن كل فرد في سعيه لتحقيق مصلحته الشخصية إنما يسعى في نفس الوقت لتحقيق مصلحة المجتمع، وهذا طبقاً لما جاء في عبارتهم الشهيرة "هناك يد خفية توجه المصالح الخاصة في تضاربها وتفاعلها وتوجهها الوجهة التي تحقق المصلحة العامة"²؛

- الحرية الاقتصادية: يقصد بها عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لأن أي تدخل سيحد من حرية القطاع الخاص ويجرمه من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج الوطني، وكل تدخل من قبل الدولة يعتبر إخلالاً بالتوازن التلقائي لقوى السوق واستخدام غير كفء لموارد المجتمع³.

اقتصر دور الدولة في الفكر الكلاسيكي على تحقيق الوظائف الأفراد على القيام بهذه الوظائف إما لضخامة تكاليفها أو لضعف ما تدره من أرباح؛

¹ محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 233.

² هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 53-54.

³ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص 22-23.

- التوازن المحاسبي للموازن العامة للدولة: نادى الكلاسيك بضرورة المحافظة على توازن الميزانية العامة سنوياً لاعتقادهم بأن هذا التوازن يضمن تحقيق الحياد المالي للدولة.

إن تبرير الكلاسيك لوجوب توازن الميزانية العامة يتجلى من خلال رفضهم لمسألة وجود العجز في الميزانية العامة وبشكل أشد من الفائض فيها، ذلك أن وجود العجز يعني اللجوء إلى الاقتراض من الوحدات الاقتصادية وهذا ما يؤثر سلباً على استخدام الموارد الخاصة في النشاطات الاقتصادية، كما يتم تسديد أعباء القروض (أقساط وفوائد) عن طريق الضرائب والتي تؤثر هي الأخرى سلباً على استخدام مدخرات الأفراد، ومن ثم على الاستثمار الخاص الذي يعد الممول الرئيسي للأنشطة الاقتصادية. إن تمويل العجز في الميزانية عن طريق الإصدار النقدي الجديد يقود إلى التضخم، هذا الأخير ينجم عنه آثار وخيمة على الاقتصاد¹.

إن وجود الفائض في الميزانية العامة يعني زيادة العبء المالي على أفراد المجتمع، أي أن الدولة قد تمادت في فرض الضرائب ويؤدي هذا إلى الإسراف في الإنفاق²؛

- تفضيل الضرائب على الاستهلاك على الضرائب على الادخار: ذلك أن الادخار يعد مصدر لتكوين رؤوس الأموال³، كما يؤكد الاقتصاديون الكلاسيك على ضرورة التعادل بين الادخار والاستثمار عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل⁴.

بناء على ما تقدم يمكن القول أن المفكرين الكلاسيك يرون أن السياسة المالية ينبغي أن تؤدي دوراً حياً وبالتالي لا يكون لها أي دور في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

¹ فليح حسن خلف، المالية العامة، جداراً للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008، ص 337.

² نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 52-53.

³ عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 52.

⁴ محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 253.

المطلب الثاني: السياسة المالية في التحليل الكينزي والنقودي

نتناول فيما يلي أهم الأفكار التي ركز عليها مفكرو التحليل الكينزي والتحليل النقدي في تحليلهم للسياسة المالية.

الفرع الأول: السياسة المالية في التحليل الكينزي

إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في كافة الدول وبالذات في الدول الرأسمالية المتقدمة، وبشكل خاص منها ما ارتبط بأزمة الكساد العظيم الذي حصل عام 1929 أدت إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كما دفعت بالعديد من الاقتصاديين إلى البحث عن تفسير لظاهرة الكساد، أبرزهم جون ماينرد كينز John Maynard Keynes الذي قال في هذا الصدد: "إن على الحكومات أن تحل مشاكلها قصيرة الأجل بدل الانتظار لقوى السوق أن تفعل ذلك خلال الأمد الطويل، لأننا موتى جميعاً خلال هذا المدى"¹.

انتقد كينز في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد" المبادئ التي قام عليها التحليل الكلاسيكي خاصة الافتراض القائل أن العرض يخلق الطلب عند أي مستوى من مستويات التوظيف، وأثبت إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظيف، وأكد عجز السياسات المالية والنقدية الكلاسيكية عن تحقيق التوازن الاقتصادي، ومن ثم فإن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك وأنه لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المرغوب.

أوضح كينز خرافة اليد الخفية التي نادى بها الكلاسيك، وأكد وجود تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وأن الفرد في سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة ليس دائماً ذو سلوك رشيد، عكس الدولة التي تكون في بعض نشاطاتها أكثر رشداً من الأفراد، لأن الدولة بحكم تكوينها تسعى لتحقيق مصلحة المجتمع².

ركز كينز على مفهوم الطلب الكلي ومكوناته لاعتقاده بأن العجز في الطلب كان المسؤول بدرجة كبيرة عن وجود حالة الكساد، ولعلاج هذه الأزمة اقترح كينز إتباع سياسة مالية توسعية تتضمن التوسع في الإنفاق العام وخفض الضرائب خصوصاً في مجال الخدمات والأشغال العامة، وبالتالي تعويض النقص في الطلب الكلي حتى لو

¹ نزار كاظم الخيكاني ويذر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

² حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

أدى ذلك إلى عجز الموازنة العامة، وفي حالة التضخم يمكن إتباع سياسة مالية انكماشية تتمثل في زيادة معدلات الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي مع تكوين فائض في الميزانية لامتناس القوة الشرائية.

وبذلك يمكن القول أن السياسة المالية اتخذت مفهوما جديدا يتمثل في المالية الوظيفية بدلا من المالية المحايدة وأصبحت تمثل أداة اقتصادية هامة للتأثير في المتغيرات الاقتصادية¹.

لقد حدد مسجريف Musgrave أسس المالية الوظيفية كما أوضحها ليرنر A P Lerner في شكل قواعد على النحو التالي:

القاعدة الأولى: لمعالجة كل من التضخم والكساد يجب على الحكومة أن تساوي بين معدل الإنفاق الكلي والمعدل الذي يمكن بموجبه شراء كل السلع التي يمكن إنتاجها؛

القاعدة الثانية: يمكن للحكومة أن تقوم بتمويل نفقاتها عن طريق إصدار سندات حكومية للتداول أو عن طريق الإصدار النقدي الجديد².

الفرع الثاني: السياسة المالية في التحليل النقودي

إن أزمة الركود التضخمي Stagflation في السبعينات من القرن الماضي، جعلت أصحاب الفكر النقودي Monetarists يرون بأن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لعلاج الأزمة، وأن السياسة المالية ليس لها أي اثر فعال في النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير.

يعتقد أنصار المدرسة النقدية أمثال ملتن فريدمان وكارل برونر وملتزير بأن اليد الخفية Invisible hand التي تحدث عنها آدم سميث يمكن أن تعود للعمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة، كما تبنا من جديد أفكار المدرسة الكلاسيكية و المتمثلة خصوصا في ضرورة عدم تدخل الدولة الواسع في الاقتصاد، لان ذلك من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال عن طريق تطبيق سياسة مالية توسعية، مما يؤثر سلبا على

¹ عباس كاظم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 53-54.

² عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 157-158.

الإنفاق الاستثماري الخاص، وهذا ما يطلق عليه النقديون بأثر المزاحمة¹ Crowding out، وبذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لأنها لا تؤدي سوى آثار توزيعية بين القطاع العام والخاص²، بالإضافة إلى أن إجراءات السياسة المالية إن لم تكن مصحوبة بتغيرات نقدية، ستؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وتقييد الإنفاق الخاص وهذا ما توصل إليه النقديون من خلال دراساتهم التطبيقية.

المطلب الثالث: السياسة المالية في إطار التوقعات الرشيدة واقتصاديات جانب العرض

نتطرق فيما يلي إلى أهم الأفكار الأساسية المتعلقة بالسياسة المالية، التي تبناها مجموعة من الاقتصاديين في إطار التوقعات الرشيدة واقتصاديات جانب العرض.

الفرع الأول: السياسة المالية في إطار التوقعات الرشيدة

تبنى مجموعة من الاقتصاديين المنتمين إلى تيار النيوكلاسيك خلال السبعينات من القرن الماضي نظرية جديدة تسمى بـ "نظرية التوقعات العقلانية". تقوم هذه النظرية على جملة من الفروض من بينها إمكانية بناء توقعات حول قرارات مستقبلية من قبل كل وحدة اقتصادية تملك كما معنا من المعلومات وتستخدمها بكفاءة عالية، إلى جانب التأكيد على مرونة كل من الأجور والأسعار الذي يؤدي بدوره إلى الحفاظ على التوازن الدائم للأسواق.

بناء على هذه الفروض يرى أنصار هذه النظرية أن الوحدات الاقتصادية قادرة على بناء توقعات صحيحة للسلوك المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية، وهذا اعتماداً على المعلومات المجمعة والخبرة المكتسبة عن سير المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وبالتالي لن يكون لهذه الأخيرة تأثير سلبي كبير على النشاط الاقتصادي³.

الفرع الثاني: السياسة المالية في إطار اقتصاديات جانب العرض

إن أزمة الركود التضخمي في السبعينات من القرن الماضي دفعت الاقتصاديين لإعادة النظر حول الأفكار الكينزية القائمة على الاهتمام بجانب الطلب الكلي، والتركيز بدلاً من ذلك على جانب العرض لتحسين الأداء

¹ يحصل هذا الأثر عند لجوء الحكومة بتمويل عجز الموازنة من خلال الاقتراض بإصدار سندات حكومية أو اذونات الخزينة والتي تتنافس فيما بينها مع القطاع الخاص مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم انخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص.

² عباس كاظم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 55-56.

³ نفس المرجع، ص 57-58.

الاقتصادي، وبذلك يركز اقتصاديو العرض على دور السياسة المالية في إنعاش العرض الإجمالي بدلا من الطلب الكلي الفعال.

يرتكز تحليل اقتصاديو العرض على تخفيض معدلات الضريبة والحد من التدخل الحكومي في تحديد الأسعار والأجور لتفعيل آلية السوق الحرة¹، فتخفيض معدلات الضريبة يحفز القطاع الخاص من خلال زيادة العمالة والإنتاج والإنتاجية، كما أن تخفيض معدلات الضريبة على الدخل يحفز الأفراد على العمل والإبداع وهذا ما يؤثر إيجابا على العرض الكلي، إلى جانب ذلك فإن تخفيض الضرائب على الاستهلاك يساهم بدوره بشكل فعال في زيادة الادخار والاستثمار².

واجهت هذه المدرسة انتقادات من قبل الاقتصاديين النقديين حول مسألة التخفيضات الضريبية المبالغ فيها والتي تؤثر حسب رأيهم سلبا على إيرادات الدولة ومن ثم زيادة عجز الموازنة، رد اقتصاديو العرض ومن بينهم آرثر لافر Arther Laffer على هذه الادعاءات من خلال منحنى لافر الشهير Laffer curve، والذي أكد فيه أن معدلات الضريبة المنخفضة ستؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة وتحقيق توازن الموازنة العامة، ويكمن السبب في أن تخفيض معدلات الضريبة يقلل من ظاهرة التهرب الضريبي، وهذا بدوره يؤدي إلى اتساع القاعدة الضريبية ومن ثم زيادة حصيللة الضرائب.

يتضح مما سبق أن اقتصاديو العرض ركزوا اهتمامهم على السياسة المالية، وبالأخص السياسة الضريبية واعتمدوا عليها لعلاج أزمة الركود التضخمي، وفي هذا الصدد اقترحوا تعديلات جذرية مست هيكل النظام الضريبي تشتمل على تخفيض كبير في الضرائب المباشرة مصحوب بتخفيض الإنفاق الحكومي، تصميم النظام الضريبي بأقل تصاعدية بحيث يعمل ذلك على تشجيع الإنتاجية والعرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي³.

¹ عباس كاظم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

² نزار كاظم الخيكاكي وحيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

³ عباس كاظم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 60-61.

المبحث الثالث: العلاقة بين السياستين المالية والنقدية

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم كذلك من خلال السياسة النقدية، التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي بهدف إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة، فالبنك المركزي ينبغي ان يقوم بدور أكثر فعالية للتحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل، وبالتالي الرقابة على البنوك، لذلك يستعمل مجموعة من الأدوات لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

ينشئ أساس العلاقة بين السياستين المالية والنقدية من التأثير المشترك في الطلب الكلي، حيث يمكن استخدام السياستين المالية والنقدية للتأثير والتحكم في مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك بهدف تحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية، أهدافها وأدواتها

نتناول فيما يلي تعريف السياسة النقدية، أهدافها وأدواتها.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

السياسة النقدية هي إحدى مكونات السياسة الاقتصادية، وتتمثل أساساً في التحكم في المعروض النقدي ومعدلات الفائدة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي¹. كما يقصد بها أيضاً تعديل كمية النقود المتداولة وفقاً لاحتياجات النشاط الاقتصادي².

عرف الاقتصادي Kent السياسة النقدية بأنها " مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة

عرض النقد، بهدف بلوغ أهداف اقتصادية محددة لتحقيق الاستخدام الكامل"³، وعرفها الاقتصادي G.LBach

¹ SEXTON.C et VOVAN.D, Op.Cit, P 258.

² J.MULLER et autres , Op.Cit, P 206.

³ خالد توفيق الشمري وطاهر فاضل البياتي، مدخل إلى علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 374.

بأنها: "كل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة، التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية"¹.

يرى الاقتصادي George Pariente أن السياسة النقدية هي "مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"².

عرف Marc Montoussé السياسة النقدية على أنها: "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية والحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي، والحفاظ على استقرار الأسعار عن طريق تنظيم كمية النقود"³.

أما السياسة النقدية بمعناها الواسع يمكن تعريفها على أنها جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة، بقصد التأثير على مقدار توفير واستعمال النقود والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي، لا تهدف هذه الإجراءات للتأثير على عرض النقد فقط بل تشمل السياسة الاقتراضية للقطاع الحكومي وما تخلفه من انعكاسات واضحة على عرض النقد⁴.

بناءً على ما سبق يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات العامة لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف، والتأثير في شروط الائتمان لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

الفرع الثاني: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تختلف أهداف السياسة النقدية بين الدول المتقدمة والنامية، ففي الدول المتقدمة هناك اتجاه متزايد نحو عدم التوسع في الأهداف والاقترار على هدف نهائي واحد يتمثل في استقرار الأسعار⁵ (معدل تضخم في حدود 2%) نذكر على سبيل المثال البنك المركزي الألماني الذي يقتصر هدفه على تحقيق استقرار الأسعار، كما أن السلطة النقدية

¹ إباد عبد الفتاح النصور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 134.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

³ M. Montoussé, *Economie monétaire et financière*, édition Bréal, France, P 217.

⁴ خالد توفيق الشمري وطاهر فاضل البياتي، مرجع سبق ذكره، ص 374-375.

⁵ J-D Lecaillon et autres, *Economie contemporaine (Analyse et diagnostics)*, 2^{me} édition, éditions de Boeck université, Bruxelles, 2004, P 271.

في الولايات المتحدة الأمريكية تنحصر أهدافها في تحقيق استقرار الأسعار وتعظيم العمالة. أما في الدول النامية فهي تعتمد على السياسة النقدية لتحقيق جملة من الأهداف، والتي تعرف بالأهداف النهائية المتمثلة في الاستقرار النقدي، التوظيف الكامل، رفع معدلات النمو الاقتصادي، معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية.

أولاً: الاستقرار النقدي

إن هدف الاستقرار النقدي نابع من هدف استقرار الأسعار، حيث من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي، وتجنب حدوث الأزمات الاقتصادية ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أكد الاقتصادي ميلتون فريدمان على هدف الاستقرار النقدي في قاعدته الشهيرة التي عرفت باسم قاعدة K المئوية لفريدمان Friedman's K-percent rule، والتي تنص على أنه يجب على البنك المركزي الحفاظ على معدل نمو ثابت للمعروض النقدي، يساعد في توجيه المجاميع النقدية بما يتناسب مع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ويحقق معدلات التضخم المستهدفة¹.

من هنا يمكن القول أن مهمة السياسة النقدية هي احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها لتجنب ظاهرة التضخم² وعلاج حالات الركود والكساد إن وجدت.

¹ أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة وفاعلية السياسة النقدية (تحليل رياضي وقياسي)، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2014، ص 82.

² يعد هدف ضغط التضخم ما بين (3-5%) هو أحد أهداف الإدارة الاقتصادية بالبلدان النامية، لارتباطه بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الجدول رقم (1.1): نسبة التضخم في بعض الدول العربية

الوحدة: %

2013	2012	2010	2008	2006	2004	2002	2000	
3.3	8.9	3.9	4.9	2.3	4.0	1.4	0.3	الجزائر
6.9	8.7	11.7	11.7	4.2	8.1	3.2	2.8	مصر
3.1	1.9	2.4-	15.2	11.8	6.8	0.1	1.7	قطر
1.1	0.7	0.9	12.3	9.3	5.0	2.9	1.3	الإمارات
4.1	4.9	6.3	7.5	6.2	10.4	3.9	3.3	موريتانيا
11.0	9.9	11.2	19.0	10.8	12.5	12.2	11.0	اليمن

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية (الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي) الإصدار الثاني، الكويت، 2015، ص 154.

يتضح من الجدول أن معدلات التضخم كانت منخفضة في معظم الدول العربية (ما عدا مصر، قطر واليمن)، بل ان تغيرها شهد معدلات سلبية (قطر سنة 2010).

إن المحافظة على معدل تضخم منخفض هو هدف مقبول، ولكن بعد الوصول الى معدل نمو مستدام، إلا أن ضغط معدل التضخم قبل الوصول الى هذا المعدل قد يؤدي الى تقليص التوسع والنمو الاقتصادي.

ثانيا: التوظيف الكامل

تتشرك السياسة النقدية مع السياسة المالية لتحقيق هذا الهدف، حيث تعمل على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فيتسبب ذلك في انخفاض الأجر الحقيقي للعامل، مما يدفع أصحاب العمل إلى تشغيل المزيد من اليد العاملة لزيادة حجم مشروعاتهم، كما أن تخفيض معدلات الفائدة يشجع المستثمرين على القيام بالمزيد من المشاريع مما يؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة.

إن رفع معدلات التوظيف يعني تخفيض معدل البطالة، هذا الأخير لا يمكن تخفيضه إلى الصفر لكن هناك اتفاق بين الاقتصاديين على أن تحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة يحدث عندما لا يتعدى معدل البطالة (3%-5%) سنوياً وهو ما يسمى بالمعدل الطبيعي للبطالة¹.

ثالثاً: النمو الاقتصادي

يعتبر تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي من الأهداف طويلة الأجل في حين يعتبر الاستقرار النقدي من الأهداف قصيرة الأجل.

تحقق السياسة النقدية هذا الهدف من خلال تعبئة المدخرات و استغلالها استغلالاً أمثلًا، من خلال زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الناتج الوطني، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات التي تخدم النظام الاقتصادي بزيادة معدلات نموها².

رابعاً: توازن ميزان المدفوعات

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز. ففي حالة العجز تلجأ الدولة إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية وذلك برفع سعر إعادة الخصم (أو زيادة نسبة الاحتياطي القانوني) الذي يدفع البنوك إلى رفع أسعار الفائدة على القروض، فيؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، فتصبح الصادرات الوطنية أرخص نسبياً من وجهة نظر المستهلك الأجنبي، ومن ثم يزداد الطلب عليها وفي المقابل تصبح أسعار الواردات مرتفعة نسبياً مقارنة مع السلع المحلية فيقل الطلب عليها.

إن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يعتبر عامل جذب للأموال الأجنبية للداخل، حيث يقبل المستثمرون الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية، مما يؤدي إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى داخل الدولة، ومن ثم تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

¹ أحمد رمزي محمد عبد العال ، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-83.

² جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص ص 91-92.

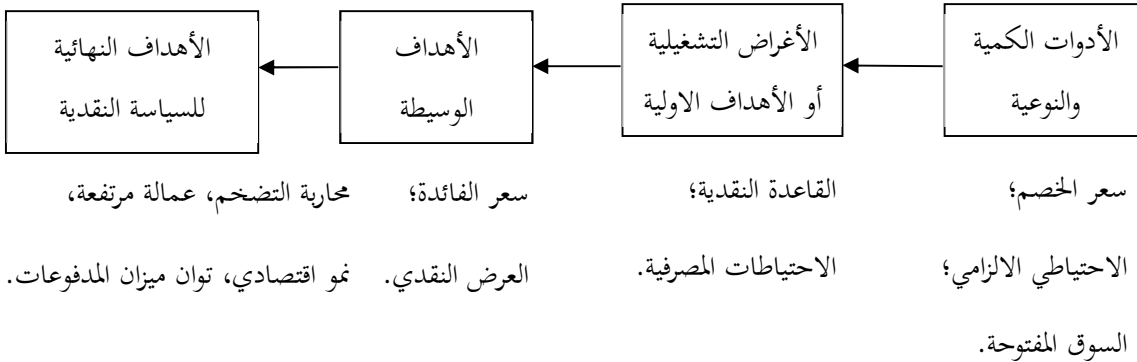
خامسا: استقرار الأسواق المالية

أكدت العديد من الدراسات الاقتصادية وجود علاقة عكسية بين التغيرات في أسعار الفائدة والتغيرات في أسعار الأسهم، حيث تميل أسعار الأسهم إلى التحرك في اتجاه معاكس لتحركات أسعار الفائدة، ومن ذلك يمكن القول بان البنك المركزي يمكنه التأثير بصفة غير مباشرة على أسعار الأوراق المالية من خلال تحكمه في أسعار الفائدة، فعند رفع معدلات الفائدة تتحول المدخرات من حوافظ الأسهم إلى حوافظ السندات، لأنها تحقق من وجهة نظر المستثمر عائدا ثابتا ومرتفعا بالمقارنة مع الاستثمار في حوافظ الأسهم.¹

إذن يمكن القول أن وجود نظام مالي مستقر وقادر على تجنب الأزمات المالية يعد من الأهداف الرئيسية للسلطات النقدية.

هذه الأهداف وإن كانت متداخلة بطبيعتها إلا أنها تثير أيضا مشكلة التعارض الذي قد ينشأ بينها²، لذا لابد من التأكيد على أهمية التنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة من جهة، وكذا أهمية تشخيص المشكلة الاقتصادية تشخيصا سليما قبل البدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها.

الشكل رقم (6.1): العلاقة بين أدوات السياسة النقدية وأهدافها



المصدر: عبد الحليم عمار غربي، **الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الإصدار الأول، مطبوعات Kie، 2018، ص 83.

¹ أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص ص 88-89.

² تحقيق هدف استقرار الأسعار يتعارض مع هدف زيادة العمالة، تحقيق هدف التوازن في ميزان المدفوعات يتعارض مع هدف زيادة العمالة، تحقيق هدف استقرار الأسعار يتعارض مع تحقيق معدل عال للنمو الاقتصادي.

تعتبر الأهداف النهائية للسياسة النقدية بعيدة المدى، وهذا يعني أن تأثير أدوات السياسة النقدية في هذه الأهداف لا يظهر بصورة مباشرة، ولذلك تسعى السلطة النقدية للتأثير في أهداف وسيطة (سعر الفائدة والمعرض النقدي) تتميز باستجابتها السريعة لأدوات السياسة النقدية.

تمثل الأهداف الأولية حلقة بداية في استراتيجية السياسة النقدية، وتتمثل في القاعدة النقدية والاحتياطات المصرفية، يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير في الأهداف الوسيطة، وبالتالي فإن الأهداف الأولية ماهي الا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والاهداف الوسيطة.

الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية

يعتمد البنك المركزي على جملة من الأدوات¹ للتحكم في المعرض النقدي (الودائع والائتمان) لدى الجهاز المصرفي وكذلك في المجتمع، تنقسم هذه الأدوات إلى ثلاثة أقسام: أدوات الرقابة الكمية، أدوات الرقابة الكيفية وأدوات الرقابة المباشرة.

أولاً: أدوات الرقابة الكمية

هي مجموعة من الأدوات التي تهدف إلى التأثير في كمية النقود المتداولة وحجم الائتمان المصرفي في جميع القطاعات الاقتصادية. تتألف من ثلاثة أدوات:

أ- سعر إعادة الخصم:

يعتبر سعر إعادة الخصم الأداة الأولى للسياسة النقدية التي استخدمت من قبل البنوك المركزية للتأثير على حجم الائتمان، ويقصد به "سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض و خصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة من البنوك التجارية"².

¹ يجدر الإشارة هنا إلى أن آثار هذه الإجراءات لا تتم بالدرجة نفسها في كل حالة تطبيق فيها، وإنما يعتمد الأمر على كثير من الظروف والعوامل الأخرى، وخاصة في الدول النامية والجزائر منها، والتي يتميز اقتصادها بعدم مرونة المتغيرات الاقتصادية وتخلف البيئة الاقتصادية عامة.

² W. J. Baumol et autres, Macro-Economie : Principes et politiques, éditions Etudes Vivantes, Montréal, 1990, P 314.

يقوم البنك المركزي بالتأثير على حجم المعروض من الائتمان بتغيير سعر إعادة الخصم، فعندما يرغب البنك المركزي في توسيع حجم الائتمان (سياسة نقدية توسعية) يقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم، مما يترتب عليه قيام البنوك التجارية بدورها بتخفيض سعر الخصم الذي تتقاضاه من عملائها، مما يشجع رجال الأعمال على التوسع في تقديم الأوراق التجارية، والعكس عندما يرغب البنك في تخفيض حجم الائتمان (سياسة نقدية انكماشية) يقوم برفع سعر إعادة الخصم، وبالتالي تزيد تكلفة خصم الأوراق التجارية، وبذلك يحجم رجال الأعمال عن خصم تلك الأوراق¹.

إذن هناك علاقة وثيقة بين سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة خصوصاً في الدول ذات أسواق مالية وأنظمة مصرفية متطورة، وهذه العلاقة هي علاقة تناسبية، فزيادة سعر إعادة الخصم تؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الفائدة والعكس صحيح².

يشكك الكثير من الاقتصاديون في مدى نجاعة وفعالية سياسة سعر إعادة الخصم في تحقيق أهداف السياسة النقدية، وخاصة في ظل تنوع مصادر التمويل والتخلي عن نظام قاعدة الذهب وحرية تدفق رؤوس الأموال، لكن رغم ذلك مازالت هذه السياسة أداة مفيدة من أدوات السياسة النقدية، حيث تقوم بدور مكمل للأدوات الأخرى وخاصة بالنسبة لسياسة السوق المفتوحة.

ب- عمليات السوق المفتوحة

تتمثل عمليات السوق المفتوحة في قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية في الأسواق المالية بغرض التأثير في حجم المعروض النقدي³، وقد يمتد نشاط البنك المركزي إلى التعامل في كافة أنواع الأوراق المالية والتجارية والذهب والعملات الأجنبية، مستنداً في ذلك إلى ما يحتفظ به من أسهم وسندات في محفظته المالية⁴.

¹ حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص 352.

² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 124.

³ R G.LIPSEY and others, Op.Cit, P 299.

⁴ أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 71.

عندما يرغب البنك في إتباع سياسة نقدية توسعية يقوم بشراء الأسهم و السندات والأذونات والأوراق التجارية وأحيانا الذهب والفضة والعملات الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي يمكن لها التوسع في عرض النقود، والعكس إذا كان البنك المركزي يرغب في إتباع سياسة نقدية انكماشية يقوم ببيع الأسهم والسندات والأذونات والأوراق التجارية وأحيانا الذهب والعملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية فتتخفص مقدرتها على الإقراض وهذا سيؤدي إلى انخفاض عرض النقود.

تتوقف فعالية هذه السياسة على مدى تطور سوق السندات الحكومية وأذونات الخزانة وحجم التعاملات في السوق المالية، ومدى تنظيم وتطور الجهاز المصرفي، هذه العوامل تكاد تكون محدودة في الدول النامية¹.

ج- معدل الاحتياطي النقدي القانوني (الاحتياطي الاجباري)

الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية هو عبارة عن نسبة من الودائع المحمّدة لدى البنك المركزي، هذا الأخير له الحق في تغيير هذه النسبة بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية السائدة².

إذا أراد البنك إتباع سياسة نقدية توسعية لإنعاش الاقتصاد يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانونية مما يمنح البنوك قدرة أكبر على منح القروض مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي على النقود، الأمر الذي يؤدي إلى تدوير عجلة الاقتصاد. والعكس إذا أراد البنك إتباع سياسة نقدية انكماشية لمواجهة التضخم يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يحد من قدرة البنوك على الإقراض، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي على النقود.

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 126.

² A. HEERTGE et autres, Op.Cit, P 296.

الجدول رقم (2.1): الاحتياطي الاجباري لبعض البنوك المركزية في العالم

الوحدة: %

الدولة	الاحتياطي الاجباري	الدولة	الاحتياطي الاجباري
منطقة الاورو	1.00	الصين	18.5
سويسرا	2.5	لبنان	30.00
تركيا	8.5	البرازيل	20
روسيا	4.00	الأردن	8.00

المصدر: سي محمد كمال، الاقتصاد النقدي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص ص

106-105.

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة احتياطي إجباري هي 30% للبنان تليها البرازيل بنسبة 20%، وفي المقابل أدنى نسبة احتياطي إجباري هي 1% بمنطقة اليورو.

تكون سياسة الاحتياطي القانوني فعالة إذا كان وعاء الاحتياطات الإلزامية شاملاً لجميع أنواع الودائع، وكذا افتراض عدم وجود تسرب نقدي (اكتناز) وعدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية خارج البنك المركزي، ومدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات المطبقة من قبل السلطات النقدية.

ثانياً: أدوات الرقابة الكيفية

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كفاءة الائتمان واتجاهاته وليس على حجم الائتمان الكلي، هذه الأدوات كثيرة نذكر منها:

أ- تنظيم القروض الاستهلاكية

تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات الكيفية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، يتم تنظيم الائتمان عن طريق قواعد معينة لتنظيم البيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية المعمرة وأبرز هذه القواعد¹:

- قيام البنك المركزي بتحديد المبلغ الواجب دفعه مقدماً كجزء من قيمة السلعة المشتراة، ففي حالة رفع البنك المركزي الدفعة النقدية الأولى اللازمة لشراء هذه السلع، يقل الإقبال عليها وبالتالي ينخفض حجم الائتمان لهذا الغرض؛

- تحديد مدة سداد الائتمان الاستهلاكي، فإذا قام البنك المركزي بتقصير مدة السداد فإن ذلك يؤدي إلى زيادة قيمة القسط الشهري الواجب دفعه، وهذا من شأنه أن يحد من طلب الائتمان من قبل المستهلكين. كما يمكن أن يشترط البنك المركزي عدم تجاوز هذه القروض بنسبة معينة من موجودات البنوك التجارية، فيقوم بخفض ورفع هذه النسبة تبعاً لحالة النشاط الاقتصادي في كل قطاع².

ب- هامش الضمان المطلوب

وهو المبلغ الذي يجب أن يدفعه المشتري من موارده الذاتية للحصول على الأوراق المالية المراد شراؤها³، يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة فيما يتعلق بالأوراق المالية للقطاعات المرغوبة، مما يدفع المضاربين للإقبال على شراء هذه الأصول، ورفع هذه النسبة فيما يتعلق بالأوراق المالية غير المرغوبة أو التي تعرف تضخماً فيقل الإقبال على شراؤها.

ج- الائتمان العقاري

يمكن للبنك المركزي تثبيت حد أعلى لمبلغ القرض المخصص لبناء المساكن وتحديد فترة استرداد المبالغ المقرضة، طبق هذا النوع من الرقابة في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية في محاولة لكبح الموجات

¹ زكريا الدوري ويسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 217.

² جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص 184.

³ أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 76.

التضخمية¹، كما يمكن أن يستخدم كوسيلة للتخفيف من مشكلة الإسكان عن طريق تخفيض سعر الفائدة وفترة تسديد القرض وغيرها.

د- النسبة الدنيا للسيولة

يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على أن تحتفظ بنسبة سيولة تتحدد وفق أصول البنك التجاري، وهذا تجنباً لخطر الإفراط في الإقراض، وتمكن هذه الطريقة من تحديد حجم الإقراض الموجه للنشاط الاقتصادي حسب ما هو مرغوب ضمن الإستراتيجية الكلية للبلد².

تتوقف فاعلية هذه الأدوات على مدى قدرة البنك المركزي على متابعة ومراقبة استخدام الائتمان في الأغراض الممنوحة من أجلها، كما أن هذه الأدوات تلائم الاقتصاديات النامية التي تتسم بضعف الجهاز المصرفي والمالي.

ثالثاً: أدوات الرقابة المباشرة

هي عبارة عن مجموعة من الأدوات التي يلجأ إليها البنك المركزي بهدف دعم وتقوية دور أدوات الرقابة الكمية والكيفية، لكن الرقابة المباشرة هي ليست رقابة دائمة مثل الرقابة الكمية والكيفية غير المباشرة ولكنها تستخدم في ظروف مؤقتة.

تأخذ أدوات الرقابة المباشرة أشكالاً عديدة نذكر منها:

أ- الإقناع الأدبي

هو أداة يحاول من خلالها البنك المركزي إقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون الحاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية³.

¹ زكريا الدوري ويسرا السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

² شعيب يونوة وزهرة بن مخلف، مرجع سبق ذكره، ص 95.

³ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

تتوقف فعالية هذه الطريقة على مدى ما يتمتع به البنك المركزي من هبة ومركز أدبي لدى البنوك التجارية حيث يسعى البنك المركزي من خلالها جاهداً إلى إقناع البنوك التجارية بالظروف الاقتصادية السائدة وتقديم النصائح والإرشادات لها، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع.

إن أسلوب الإقناع الأدبي لا يمكنه تحقيق أهداف السياسة النقدية لوحده إلا إذا اقترنت ببعض الأدوات غير المباشرة.

ب- التعليمات والأوامر المباشرة

يعطي القانون البنك المركزي الحق في إصدار تعليمات وأوامر مباشرة لأحد البنوك على انفراد أو للبنوك التجارية عموماً، بخصوص ما ينبغي عليها ممارستها من نشاط في مجال الإقراض والاستثمار¹.

تتخذ هذه الأداة صوراً متنوعة كتحديد معدل زيادة الائتمان خلال فترة زمنية معينة أو وضع سقف ائتمانية لا يجب تجاوزه، وكذلك تحديد الأنشطة التي يسمح للمؤسسات المصرفية بتمويلها.

تعتمد هذه الأداة على قدرة البنك المركزي على فرض العديد من العقوبات والجزاءات الرادعة² على البنوك التجارية المخالفة لمثل هذه الأوامر والتعليمات³.

ج- الإعلام

يلجأ البنك المركزي إلى استخدام وسائل الإعلام المختلفة لنشر البيانات والمعلومات في حالة الاقتصاد الوطني وما يناسبه من سياسة معينة للائتمان المصرفي، وذلك بهدف كسب ثقة الرأي العام والبنوك التجارية من أجل إقناعهم بمساندة ودعم السياسة النقدية التي يرسمها البنك المركزي.

¹ حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص 354.

² مثل الحرمان من الائتمان الممنوح من البنك المركزي وأنواع الخصم المرتبطة به، وقد يصل الأمر إلى إيقاف نشاط البنك وتجميده بشكل مؤقت أو بصورة دائمة حسب طبيعة المخالفة المرتكبة من قبله.

³ أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 79.

المطلب الثاني: نموذج IS-LM وفعالية السياسة المالية والنقدية

يتمثل جوهر النقاش المستمر والتقليدي بين الكينزيين والنقديين في مدى فعالية كل من السياستين المالية والنقدية في مواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق النمو، وتعد سياسة معدل الفائدة لب هذا النقاش، فكل الفريقين يوليها أهمية نسبية مختلفة عن الآخر فيما يتعلق بالعلاقة بين تغيرات مستوى معدل الفائدة وتغيرات مستوى الدخل الوطني.

المقصود بالفعالية هو حجم التأثير الذي تتركه السياسة الاقتصادية نقدية كانت أو مالية على مستوى الدخل تقاس فعالية السياسة المالية والنقدية بالمضاعف المالي والنقدي على التوالي، فالأول يساوي نسبة التغير في الدخل على التغير في الإنفاق (التغير في مستوى الضرائب)، والثاني يساوي نسبة التغير في الدخل على التغير في الكتلة النقدية. فما هي السياسة الأكثر تأثيراً على الدخل والتوظيف؟ هل هي السياسة المالية أو النقدية؟

الفرع الأول: نموذج IS-LM

يتجسد التوازن الداخلي في نموذج IS-LM (يسمى أحياناً نموذج H/H)، عرض هذا النموذج لأول مرة سنة 1937 من طرف الاقتصادي الكينزي Hicks Hansen الذي حاز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1972.

يمثل نموذج $IS-LM^1$ تعبير بياني ورياضي عن الأفكار التي طرحها ضمناً كينز في كتابه النظرية العامة، ويبرز الاسهام الأساسي للنموذج في التحديد الآني للدخل الوطني ومعدل الفائدة انطلاقاً من التقاطع بين منحنى IS (سوق السلع والخدمات) ومنحنى LM (سوق النقود) في اقتصاد مغلق.

أولاً: توازن سوق السلع والخدمات IS

يسمى قطاع السلع والخدمات بالقطاع الحقيقي، وهو عبارة عن مجموعة أسواق السلع والخدمات المنتجة في البلد، ويتم التعبير عن التوازن في هذا السوق بمنحنى IS، المعبر عن التوليفات الممكنة من سعر الفائدة (i) والدخل (y) التي عندها يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط (الطلب الكلي مع العرض الكلي).

¹ يفترض نموذج IS-LM ثبات الأسعار والأجور فهو نموذج للمدى القصير.

يتم التعبير الرياضي عن توازن سوق السلع والخدمات وفق المعادلة التالية:

$$Y = C + I + G + X - M$$

بتعويض كل متغيرة بقيمتها نجد:

$$Y = a + by_d + I_0 - \mu \cdot i + G_0 + X_0 - M_0 - m \cdot y$$

بتعويض y_d بقيمتها وإجراء عملية النشر نحصل على مايلي¹:

$$Y = \frac{1}{1 - b + bt + m} \cdot [a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - \mu \cdot i] \dots 1$$

يتضح من خلال المعادلة أن: $\frac{\partial Y}{\partial i} < 0$ وهذا ما يؤكد العلاقة العكسية بين الدخل وسعر الفائدة في سوق السلع والخدمات.

يمكن كتابة معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات على الشكل التالي²:

$$Y = Ke[A - \mu i]$$

حيث يمثل:

Ke: مضاعف التوازن في سوق السلع والخدمات؛

A: مجموع الانفاق المستقل؛

i: معدل الفائدة؛

μ : معلمة الاستثمار.

¹ محمد الخطيب نمر ومسعود صديقي، التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق، مطبوعة بيداغوجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008، ص 85.

² عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الوادي، الجزائر، 2020، ص ص 389-390.

ثانياً: توازن سوق النقود LM

يتمثل القطاع النقدي في سوق النقد، ويتحقق التوازن فيه من خلال تساوي عرض النقود مع الطلب عليها، وتمثل حالة التوازن بالمنحنى LM.

يتم التوازن في السوق النقدي كمايلي¹:

$$M = L$$

$$M_0 = L_0 + L_1 + L_2 \Rightarrow M_0 = L_0 + \alpha Y - g \cdot i$$

$$\begin{cases} Y = \frac{M_0 - L_0 + g \cdot i}{\alpha} \dots\dots\dots 2 \\ \wedge \\ i = \frac{L_0 - M_0 + \alpha \cdot Y}{g} \dots\dots\dots 3 \end{cases}$$

تمثل كلا من (2) و(3) معادلة LM ذات الميل الموجب، أي: $\frac{\partial Y}{\partial i} > 0$ و $\frac{\partial i}{\partial Y} > 0$ ، وهذا ما يؤكد العلاقة الطردية بين الدخل ومعدل الفائدة في سوق النقود.

تبين المعادلة رقم (2) أن التوازن في سوق النقود يتحدد بناء على توليفات مختلفة من معدلات الفائدة ومستويات الدخل.

ثالثاً: التوازن الداخلي (نموذج IS-LM)

يتم التوازن الداخلي من خلال توازن سوقي الإنتاج والنقود في نفس الوقت، أي الجمع بين المنحنى IS والمنحنى LM في رسم بياني واحد.

نعوض قيمة معدل الفائدة i في المعادلة 3 في المعادلة الأولى فنجد²:

$$Y = \frac{a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 + \frac{\mu}{g}(M_0 - L_0)}{1 - b + bt + m + \frac{\alpha}{g}\mu}$$

¹ طويل بماء الدين، دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذج M-F، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الحادي عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 244.

² نفس المرجع، ص 245.

يمكن كتابة معادلة IS-LM كمايلي¹:

$$Y = \theta A + \sigma \overline{M}_0$$

حيث يمثل θ المضاعف المالي:

$$\theta = \frac{K_e}{\left[1 + K_e \frac{\mu \alpha}{g}\right]}$$

في حين يمثل σ المضاعف النقدي:

$$\sigma = \frac{K_e}{\left[1 + k_e \frac{\mu \alpha}{g}\right]} \frac{\mu}{g} = \theta \frac{\mu}{g}$$

الفرع الثاني: السياسة المالية والسياسة النقدية في إطار نموذج IS-LM

نتناول فيمايلي تحليل فعالية كلا من السياسة المالية والنقدية في إطار نموذج IS-LM، لتبيان اثارها على مستويات الدخل والفائدة.

أولاً: السياسة المالية في إطار نموذج IS-LM

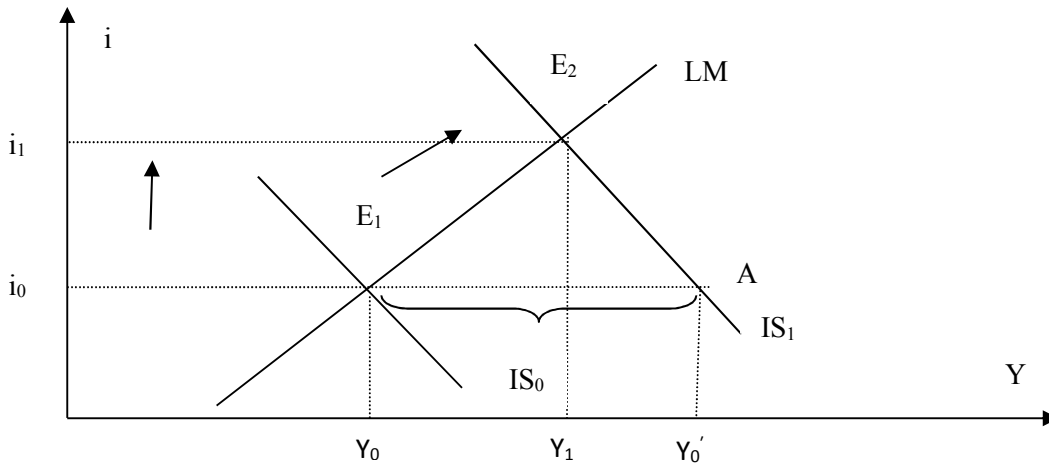
متغيرات السياسة المالية هي عبارة عن مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى IS، وبالتالي تؤثر على مستوى توازن الدخل وعلى سعر فائدة التوازن.

سوف نشرح الآن كيفية استخدام أدوات السياسة المالية في إطار نموذج IS-LM، وبيان تأثيرها على مستويات الدخل والفائدة.

فإذا افترضنا أن الاقتصاد يعاني من مشكلة البطالة، يمكن في هذه الحالة إتباع سياسة مالية توسعية لزيادة فرص التشغيل، وذلك إما عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض معدلات الضرائب، أو مزيج من الاثنين معاً. سنكتفي فقط بأسلوب زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ΔG (أي من G_1 إلى G_2).

¹ عقبة عبد اللاوي بن أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 404.

الشكل رقم (7.1): أثر السياسة المالية التوسعية على مستوى الدخل وسعر الفائدة



Source: M. Bialès et autres, **L'Essentiel sur l'Economie**, 4^{ème} édition, BERTI éditions, Alger, 2007, P 366.

يترتب على السياسة المالية التوسعية انتقال منحنى IS_0 إلى أعلى اتجاه اليمين إلى منحنى IS_1 ، ومن ثم انتقال الاقتصاد من الوضع التوازني E_1 الى وضع توازني جديد عند النقطة E_2 (أي عند مستوى أعلى لسعر الفائدة i_1 ومستوى أكبر للدخل Y_1).

إن الأثر الأولي والمباشر لزيادة الإنفاق الحكومي وانتقال منحنى IS إلى اليمين هو الانتقال من النقطة E_1 إلى النقطة A ، وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي من Y_0 إلى Y_0' عند سعر الفائدة الأصلي i_0 . إن مسافة الانتقال الأفقية في الدالة IS هي عبارة عن مقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي مضروبة في مضاعف الإنفاق الحكومي، وذلك في حالة التوازن البسيط أي في حالة بقاء سوق النقود على وضعه دون تغيير والمعروف بنموذج كينز.

إن الفرق بين نموذج كينز المبسط ونموذج $IS-LM$ هو أن هذا الأخير يأخذ بعين الاعتبار سوق النقود، فزيادة الدخل سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود، ومع ثبات عرض النقود لابد من حدوث ارتفاع في سعر الفائدة، وهو ما يترجم بيانياً بالتحرك من النقطة A إلى النقطة E_2 ، وسوف يؤدي ارتفاع سعر الفائدة بدوره إلى انخفاض في مقدار الإنفاق الاستثماري الخاص، ومن ثم نقص الدخل من Y_0' إلى Y_1 ، وبالتالي فإن الزيادة في الدخل تكون أقل من تلك الزيادة التي تحدث في نموذج كينز المبسط.

يقدر التغير في الدخل ومعدل الفائدة كما يلي¹:

$$\Delta Y = \frac{K_e}{\left[1 + K_e \cdot \mu \cdot \frac{\alpha}{g}\right]} \Delta G_0 = \theta \Delta G_0, \quad \Delta i = \theta \frac{\alpha}{g} \Delta G_0$$

إن دالة الادخار تؤثر بالطبع على مرونة منحنى IS، غير أن تأثير الاستثمار في مستوى الدخل أكبر بكثير من تأثير الادخار في الدخل الوطني، لذا فإن المحدد الرئيسي لمرونة منحنى الادخار والاستثمار IS يتمثل في استجابة الاستثمار لمعدل الفائدة².

تكون السياسة المالية توسعية كانت أو انكماشية أكثر فعالية في حالتين³:

1- منحنى LM قليل الانحدار نسبياً (مرونة الطلب على النقود مرتفعة بالنسبة للتغيرات في معدل الفائدة)؛

2- منحنى IS شديد الانحدار نسبياً (مرونة الاستثمار منخفضة بالنسبة للتغيرات في معدل الفائدة).

تصل فعالية السياسة المالية إلى أقصاها عندما يكون منحنى IS عمودياً ومنحنى LM أفقياً، وبالتالي تنعدم قدرة السياسة النقدية في التأثير على مستوى الدخل وتبقى السياسة المالية وحدها المؤثرة.

إن السياسة المالية التوسعية زاحمت القطاع الخاص على المدخرات المالية، الأمر الذي يترتب عليه رفع سعر الفائدة وانخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص، وهذا يتطلب سياسة نقدية توسعية لمواجهة الزيادة في سعر الفائدة ولا يمكن افتراض السياسة النقدية الثابتة، بمعنى أن السياسة المالية إلى جانب السياسة النقدية تعمل بكفاءة ودقة عالية في إحداث حالة التوازن العام، ويمكن أن نتصور العكس في حالة إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تؤدي بطبيعة الحال إلى انتقال منحنى IS إلى اليسار نتيجة خفض الإنفاق الحكومي وزيادة معدل الضرائب.

¹ عقبة عبد اللاوي بن أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 407.

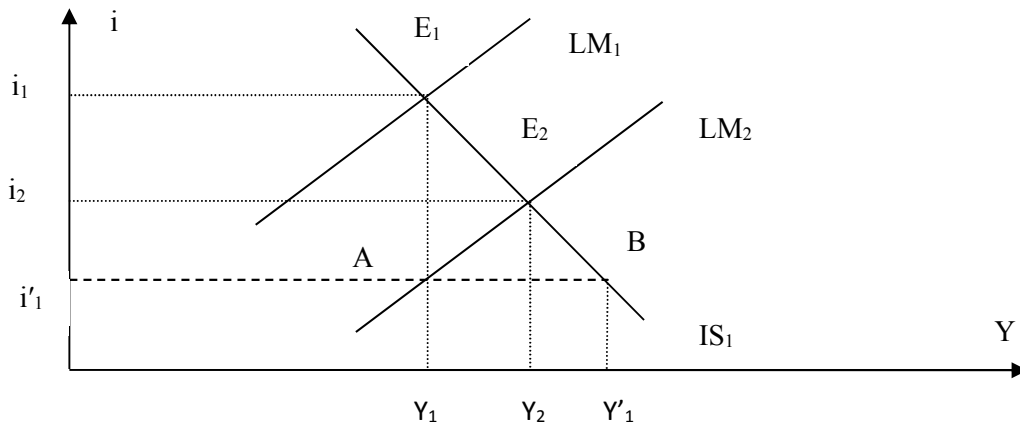
² عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 260.

³ سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، بدون دار النشر، مصر، 1994، ص 514.

ثانياً: السياسة النقدية في إطار نموذج IS-LM

تعمل السياسة النقدية من خلال قيام البنك المركزي بإحداث تغييرات في مستوى عرض النقود، إما لتنفيذ سياسة نقدية توسعية أو سياسة نقدية انكماشية، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار. إذا افترضنا أن الاقتصاد يعاني من مشكلة بطالة، في هذه الحالة يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية توسعية، تزيد من عرض النقود في الاقتصاد وتخفض من سعر الفائدة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار ورفع مستويات الإنتاج والدخل.

الشكل رقم (8.1): أثر السياسة النقدية التوسعية على مستوى الدخل وسعر الفائدة



المصدر: محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص 367.

يؤدي التوسع النقدي إلى انتقال منحنى LM_1 إلى اليمين LM_2 ، وتبعاً لذلك فإن سعر الفائدة سينخفض إلى i_2 ويزداد مستوى الدخل من y_1 إلى y_2 .

إن الأثر الأولي والمباشر لزيادة عرض النقود هو حدوث خلل في سوق النقود (اختلال التوازن في سوق النقود)، وهو ما يتطلب حدوث انخفاض في مستوى سعر الفائدة لإحداث زيادة في الطلب على النقود تكفي لاستعادة حالة التوازن. يترجم هذا الأثر الأولي بالانتقال من النقطة E_1 إلى النقطة A على المنحنى LM_2 عند مستوى سعر الفائدة i'_1 ومستوى الدخل y_1 .

بما أن النقطة A تقع على يسار المنحنى IS، هذا يعني وجود فائض في الطلب في سوق السلع، هذا الأخير يدفع المنتجين إلى زيادة مستوى الإنتاج، وبالتالي يعود التوازن مرة أخرى إلى سوق السلع. هذا الأثر الثاني للسياسة النقدية التوسعية يترجم بياناً بالانتقال من النقطة A إلى النقطة B على المنحنى IS_1 وبالتالي الوصول إلى مستوى أكبر للدخل y_1' .

إن الزيادة التي حدثت في مستوى الدخل ستؤدي بدورها إلى حدوث زيادة في الطلب على النقود، ومن ثم حدوث خلل في سوق النقود، هذا الأخير يتطلب رفعاً جزئياً لسعر الفائدة ليعود التوازن في سوق النقود، يترجم هذا الأثر بياناً بالتحرك من النقطة B إلى النقطة E_2 على نفس المنحنى IS_1 ، حيث يبدأ سعر الفائدة في الارتفاع إلى أن يصل إلى المستوى i_2 وينخفض الدخل إلى المستوى y_2 . وبالتالي يكون كلا من سوق السلع وسوق النقود في حالة توازن¹.

يقدر التغير في الدخل ومعدل الفائدة كمايلي²:

$$\Delta Y = \frac{K_e}{\left[1 + K_e \cdot \mu \cdot \frac{\alpha}{g}\right]} \frac{\mu}{g} \Delta M_0 = \sigma \Delta M_0, \quad \Delta i = -\theta \frac{1}{K_e g} \Delta M_0$$

الجدول رقم (3.1): تأثير التغير في أدوات السياسة المالية والنقدية على مستويات الدخل وأسعار الفائدة

السياسة المالية		السياسة النقدية	
التغير في معدل الضريبة ΔT	التغير في الإنفاق الحكومي ΔG	التغير في عرض النقود ΔM	
-	+	+	التغير في الدخل Δy
-	+	-	التغير في الفائدة Δi

المصدر: محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص 373.

¹ محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص 367-368.

² عقبة عبد اللاوي بن أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 409.

حيث:

+ : تشير إلى العلاقة الطردية؛

- : تشير إلى العلاقة العكسية.

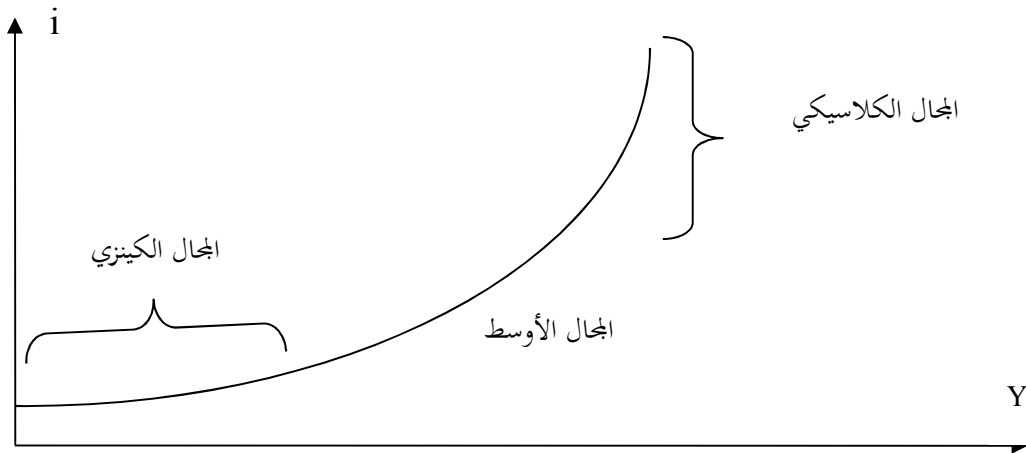
إن مرونة منحنى LM بالنسبة لمعدل الفائدة يختلف باختلاف مدى أو مجال المنحنى، فعندما يكون منحنى LM خطاً أفقياً يكتسب المنحنى مرونة تامة، وعندما يكون الخط عمودياً يصبح المنحنى غير مرّن بشكل تام، وماعدا ذلك فإن المنحنى يظهر استجابة للتغير في معدل الفائدة. لقد جرت العادة على تسمية المجالات السابقة كمايلي:

- المجال الكينزي (منحنى LM أفقياً)؛

- المجال الكلاسيكي (منحنى LM خطاً عمودياً)؛

- المجال الأوسط (وهو ما تبقى من المنحنى).

الشكل رقم (9.1): مرونة منحنى LM



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 263.

تكون السياسة النقدية توسعية كانت او انكماشية أكثر فعالية في حالتين¹:

1- منحني LM شديد الانحدار نسبيا (مرونة الطلب على النقود منخفضة بالنسبة للتغيرات في معدل الفائدة) والتفسير الاقتصادي لذلك أنه كلما كانت استجابة الطلب على النقود لتغير معدل الفائدة أقل كلما كان الانخفاض المطلوب في معدل الفائدة لكي يستعيد سوق النقود توازنه بعد ارتفاع عرض النقود أكبر، والذي يزيد بالتالي من التأثير الإيجابي لزيادة عرض النقود على الاستثمار والدخل ويجعل السياسة النقدية أكثر فعالية؛

2- منحني IS قليل الانحدار نسبيا (مرونة الاستثمار عالية بالنسبة للتغيرات في معدل الفائدة)، والتفسير الاقتصادي لذلك أنه عندما يكون الانفاق الاستثماري شديد الحساسية لتغيرات معدل الفائدة فانه سيستجيب بصورة أكبر للانخفاض الذي يحدث في معدل الفائدة نتيجة اتباع سياسة نقدية توسعية، وبالتالي يكون التأثير الإيجابي للسياسة النقدية التوسعية على الدخل التوازني أكبر.

تبلغ فعالية السياسة النقدية أقصاها عندما يكون منحني LM عموديا ويكون منحني IS أفقيا، في هذه الحالة تنعدم تماما قدرة السياسة المالية في التأثير على مستوى الدخل وتكون السياسة النقدية وحدها القادرة على التأثير.

الجدول رقم (4.1): ميل منحني IS و LM وفعالية السياسات المالية والنقدية

فعالية السياسات الاقتصادية		حدة ميل المنحني	
النقدية	المالية	LM	IS
فعالة نسبيا	فعالة نسبيا	شديد	شديد
محدودة	عالية	قليل	شديد
عالية	محدودة	شديد	قليل
فعالة نسبيا	فعالة نسبا	قليل	قليل

المصدر: عبد الرحمن محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية،

2018، ص 147.

¹ سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 511.

يتضح من خلال الجدول ان السياسة المالية تكون عالية الفعالية عندما يكون منحني IS شديد الميل ومنحني Lm محدود الميل، وتكون محدودة الفعالية عندما يحدث العكس، أما بالنسبة للسياسة النقدية فتكون عالية الفعالية عندما يكون منحني IS قليل الميل ومنحني LM شديد الميل، وتكون محدودة الفعالية عندما يحدث العكس.

المطلب الثالث: السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد المفتوح Mundell- Fleming (M-F)

الاقتصاد المفتوح هو ذلك الاقتصاد الذي تشكل فيه التجارة الخارجية نسبة مرتفعة من الناتج الوطني الإجمالي وتقل فيه القيود على الواردات من السلع والخدمات، وتتمتع فيه حركة رؤوس الأموال والاستثمارات المالية والاستثمارات المباشرة بحرية كبيرة في التنقل الى الاقتصاد وخارجه.

ترتبط فعالية السياستين المالية والنقدية في ظل الاقتصاد المفتوح بمتغيرين أساسيين هما: طبيعة نظام الصرف المتبع، بالإضافة الى درجة حرية انتقال رؤوس الأموال.

نتناول فيمايلي دراسة فعالية كل من السياسة المالية والنقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت¹ ونظام سعر الصرف الموعوم.

الفرع الأول: فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت

نتناول فيمايلي دراسة فعالية كل من السياسة المالية والنقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت.

أولاً: فعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت

يجب التمييز بين بيئتين اقتصاديتين يعمل فيهما نظام الصرف الثابت، تتمثل البيئة الأولى في الحركة العالية لرأس المال، اما البيئة الثانية فتتمثل في الحركة الضعيفة لرأس المال.

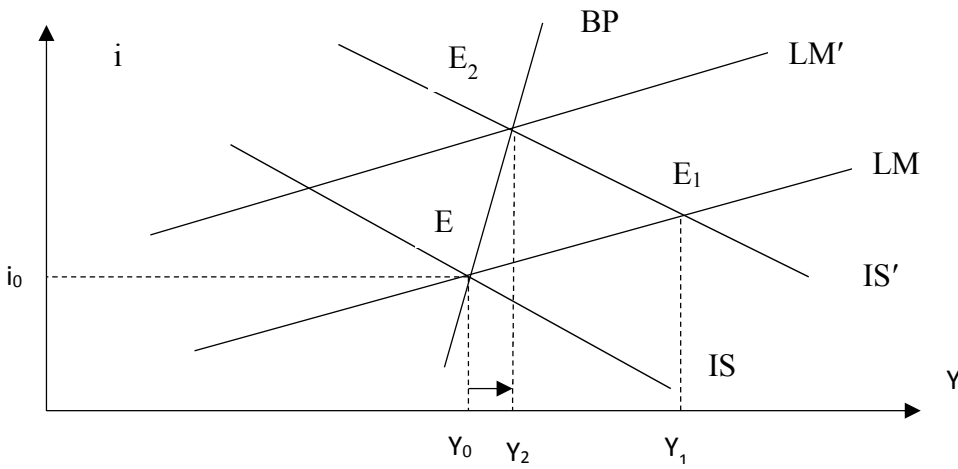
¹ سعر الصرف الثابت هو تعهد من قبل بلد يشتري ويبيع عملته بأسعار ثابتة لا تتغير مقابل العملات الأخرى، مما يتطلب من البنك المركزي ان يحافظ على احتياطات الصرف الأجنبي.

أ- عدم القدرة التامة لرأس المال على التنقل

إن قدرة رأس المال على التنقل تلعب دورا كبيرا في التأثير على الدخل الحقيقي، وذلك من خلال أدوات السياسة المالية.

الشكل رقم (10.1): السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت وعدم القدرة التامة لرأس

المال على التنقل



Source: Robert M.Dunn and John H.Mutti, **International Economics**, 5th edition, Routledge, USA, 2005, P 466.

تنتهج الدولة سياسة مالية توسعية، فينتقل منحنى IS ناحية اليمين، مما يترتب عليه الوصول الى نقطة توازنية جديدة E_1 ، مع ارتفاع معدل الفائدة ومستوى الدخل من Y_0 الى Y_1 .

إن الارتفاع في معدل الفائدة يؤدي الى تدفقات محدودة لرؤوس الأموال التي تساهم في خلف فائض في حساب رأس المال، لكن هذا الفائض يعتبر غير كاف لتمويل العجز في الحساب الجاري الناتج عن زيادة مستوى الدخل الحقيقي، مما يؤدي الى ظهور عجز في ميزان المدفوعات.

في هذه الحالة يمكن المحافظة على الدخل عند مستوى Y_1 اذا كان البنك المركزي مستعد لتمويل العجز في ميزان المدفوعات وتعقيم أثره على عرض النقود المحلي¹، أما في الاجل الطويل وفي ظل غياب التعقيم تنخفض

¹ تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 225.

احتياطات البنك المركزي من العملة الأجنبية وبالتالي ينخفض عرض النقود مما يؤدي الى انتقال منحنى LM الى LM'.

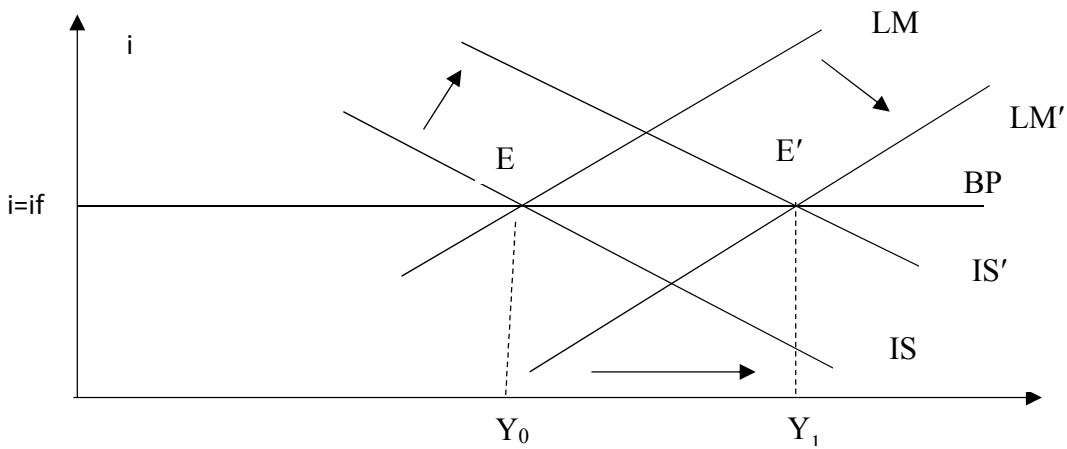
في ظل الارتفاع النسبي في قدرة رأس المال على التنقل، فإن الارتفاع في سعر الفائدة التوازني الناجم عن زيادة الانفاق الحكومي، سوف يؤدي الى تدفق كبير في الموارد المالية الأجنبية الى الدولة، هذا الأخير يؤدي الى فائض كبير في حساب رأس المال (فائض في ميزان المدفوعات).

ب- القدرة التامة لرأس المال على التنقل

تزداد اثار السياسة المالية على الدخل الحقيقي في ظل سعر الصرف الثابت إذا كان رأس المال قادر على التنقل بشكل كامل. الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (11.1): السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت والحركة التامة لتنقل رؤوس

الأموال



Source: Robert M.Dunn and John H.Mutti, **International Economics**, 5th edition, Routledge, USA, 2005, P 465.

في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال، ينجم عن التوسع المالي انتقال منحنى IS ناحية اليمين مما يؤدي الى ارتفاع كل من معدل الفائدة ومستوى الدخل. ارتفاع معدل الفائدة يشجع على تدفق رؤوس الأموال من الخارج مما يؤدي الى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، هذا الفائض يؤدي الى زيادة في حجم الاحتياطات من النقد الأجنبي، ومن ثم الى زيادة في حجم المعروض النقدي، هذه الزيادة (على افتراض ثبات مستوى الأسعار) تؤدي الى

انتقال منحني Lm الى اليمين ليتقاطع 'IS' مع 'LM' عند النقطة E' على منحني ميزان المدفوعات. هذه النقطة الجديدة تقع على منحني Bp ، وبالتالي يتحقق عندها شرط التوازن الكلي العام (التوازن الداخلي والتوازن الخارجي معاً).

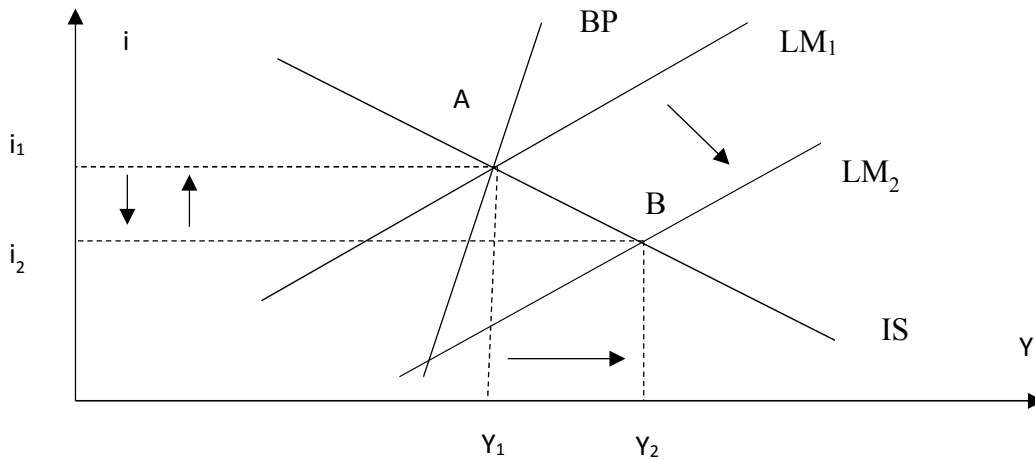
بناءً على ذلك، يمكن القول ان السياسة المالية تصبح أكثر فعالية مع ارتفاع مرونة حركة رؤوس الأموال لأسعار الفائدة والعكس صحيح.

ثانياً: فعالية السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت

أ- السياسة النقدية وميزان المدفوعات في ظل عدم القدرة التامة لرأس المال على التنقل

نعرض فيما يلي الآثار التي تحدثها السياسة النقدية التوسعية في ظل عدم القدرة التامة لرأس المال على التنقل.

الشكل رقم (12.1): آثار السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت



المصدر: جوزيف دانيالز وديفيد فانهوز تعريب محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر السعودية، 2010، ص 472.

ينجم عن السياسة النقدية التوسعية انتقال منحني LM الى اليمين، وبالتالي ننتقل من نقطة التوازن A الى نقطة التوازن B ، فيتحقق بذلك ارتفاع في مستوى الدخل الى Y_2 وهبوط سعر الفائدة الى i_2 .

إن ارتفاع مستوى الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات، مما يولد عجزاً في الميزان التجاري ومن ثم عجزاً في ميزان المدفوعات (النقطة B على يمين ميزان المدفوعات)، كما أن انخفاض سعر الفائدة سيؤدي بدوره إلى انتقال مقدار محدد نسبياً من رأس المال إلى خارج الدولة المعنية.

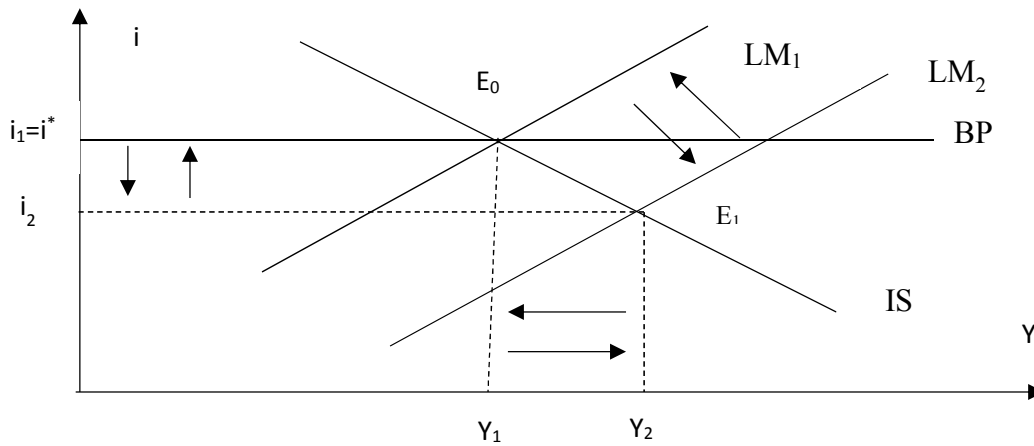
عندما تكون قدرة رأس المال على التنقل مرتفعة نسبياً، فإن انخفاض سعر الفائدة التوازني من i_1 إلى i_2 (الانتقال من النقطة A إلى النقطة B) يؤدي إلى خروج مقدار كبير من رأس المال خارج الدولة، وهذا يؤدي إلى عجز في حساب رأس المال، ومن ثم عجز في ميزان المدفوعات.

يتم تمويل العجز عن طريق التخفيض في الاحتياطات الرسمية، وسيترتب عن هذا النقص انخفاض مقابل في العملة الوطنية وعرض النقود، لكن حماية لاستقرار الصرف ينتهج البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية تعود بمنحى LM إلى وضعه الأصلي، وبالتالي يتحقق التوازن العام مرة أخرى عند النقطة A.

ب- السياسة النقدية وميزان المدفوعات في ظل القدرة التامة لرأس المال على التنقل

نعرض فيما يلي آثار التوسع النقدي في ظل الحركة التامة لرأس المال ونظام سعر الصرف الثابت

الشكل رقم (13.1): السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت والقدرة التامة لرأس المال على التنقل



Source: Robert J. Gordon, Macroeconomics, 6th edition, Harper Collins College Publishers, USA, 1993, P 131.

تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انتقال منحني LM إلى اليمين، وبالتالي الانتقال من نقطة التوازن العام E_0 إلى نقطة جديدة E_1 تقع أسفل منحنى ميزان المدفوعات، وينخفض بذلك سعر الفائدة المحلي إلى i_2 وهو أقل

من سعر الفائدة الأجنبي i^* ، وهذا ما يؤدي إلى حدوث تدفقات كبيرة لرأس المال إلى خارج الدولة، مما ينتج عنه عجز في ميزان المدفوعات، ويزداد هذا العجز كلما كانت تدفقات رأس المال أكثر حساسية لانخفاض أسعار الفائدة.

لتجنب الانخفاض في قيمة العملة الوطنية يقوم البنك المركزي ببيع جزء من احتياطياته من الصرف الأجنبي، فإذا قام البنك المركزي بتعقيم¹ عمليات التدخل في سوق الصرف الأجنبي عندئذ يستطيع الحفاظ على الوضع التوازني عند النقطة E_1 ، الذي يستمر لبعض الوقت على الأقل، وإذا لم يقيم البنك المركزي بتعقيم عمليات التدخل تكون النتيجة هي انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، وبالتالي يتراجع الرصيد النقدي ويعود إلى مستواه الأصلي.

بناءً على ما سبق يمكن القول أن السياسة النقدية ليس لها تأثير على أسعار الفائدة والنتائج المحلي في ظل سعر الصرف الثابت، ومهما كانت درجة حرية رأس المال في التنقل من بلد لآخر، وبالتالي تعتبر السياسة المالية أفضل نسبياً من السياسة النقدية.

الفرع الثاني: فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل نظام أسعار الصرف الحرة (المعومة)

نناقش فيما يلي مدى فعالية كل من السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازن الكلي في ظل نظام أسعار الصرف الحرة.

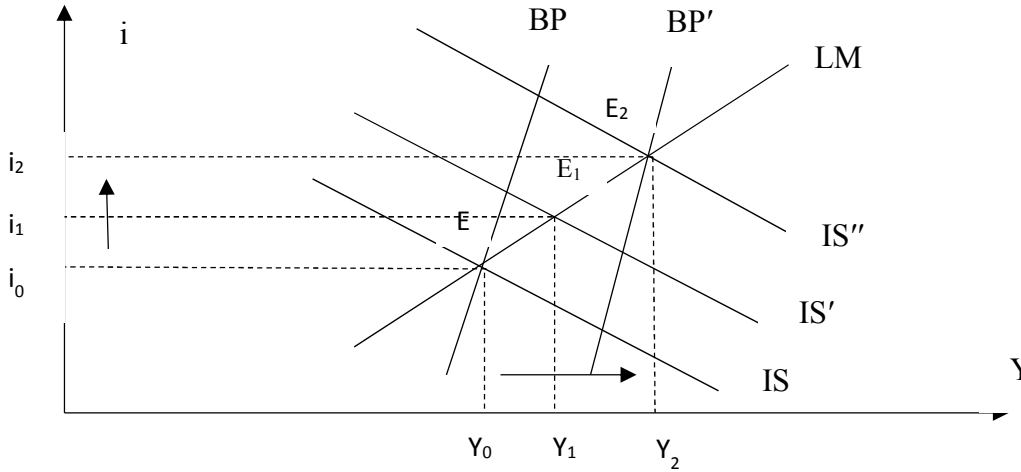
أولاً: فعالية السياسة المالية في ظل نظام أسعار الصرف الحرة

أ- انخفاض قدرة رأس المال على التنقل (ضعف حركية رؤوس الأموال)

نعرض فيما يلي آثار زيادة الانفاق الحكومي في حالة انخفاض قدرة رأس المال على التنقل.

¹ يقصد بعملية التعقيم تدخل البنك المركزي في السوق النقدية مستخدماً آلية السوق المفتوحة، وذلك بغرض تحييد آثار تدخله في سوق الصرف على النقود المركزية.

الشكل رقم (14.1): اثار زيادة الانفاق الحكومي في ظل نظام أسعار الصرف الحرة وانخفاض قدرة رأس المال على التنقل



المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 321.

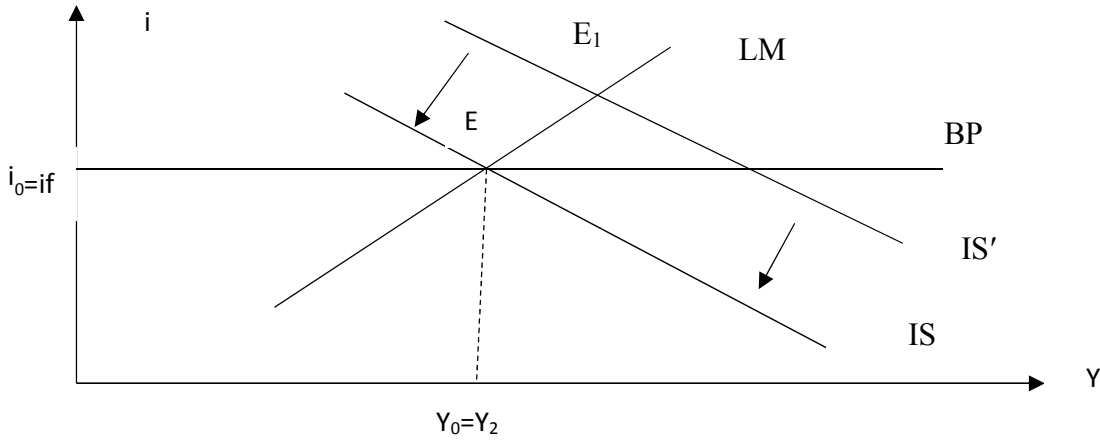
إن السياسة المالية التوسعية تدفع منحنى IS الى اليمين مشكلة نقطة توازن جديدة وهي توافق عجز خارجي، وكنتيجة لذلك تقل قيمة العملة الوطنية المشجعة على زيادة الصادرات وخفض الواردات، وهذا ما يؤدي الى انتقال منحنى Bp الى الأسفل بالإضافة الى انتقال ثاني لمنحنى الى IS'' ، هذه الحركة المضاعفة تستمر حتى يتحقق التوازن عند النقطة E_2 ، التي يرتفع عندها معدل الفائدة الى i_2 ومستوى الدخل الى Y_2 . وعليه فان السياسة المالية ذات فعالية كبيرة لتحقيقها أكبر عائد من Y_0 .

عندما تكون قدرة راس المال على التنقل كبيرة تكون الاثار النهائية للزيادة في الانفاق الحكومي مختلفة عن حالة عدم القدرة التامة لتنقل راس المال، حيث يحدث انخفاض في الزيادة التي يحققها الدخل.

ب- القدرة التامة لراس المال على التنقل

نعرض فيمايلي اثار الزيادة في الانفاق الحكومي في ظل القدرة التامة لراس المال على التنقل وسعر صرف معوم. الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (15.1): اثار الزيادة في الانفاق الحكومي في ظل أسعار الصرف الحرة والقدرة التامة لرأس المال على التنقل



المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 321.

يتمثل الأثر المباشر لهذه السياسة في انتقال منحنى IS الى اليمين عند سعر الصرف المبدئي وعند النقطة التوازنية الجديدة E_1 .

ان ارتفاع معدل الفائدة يشجع على تدفق مقدار كبير من الأموال الى داخل الدولة، وهو ما يؤدي الى حدوث فائض في ميزان المدفوعات.

يؤدي الفائض في ميزان المدفوعات الى ارتفاع قيمة عملة الدولة، مما يؤدي الى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، وينتج عن ذلك انخفاض الانفاق الكلي على الناتج المحلي، وبذلك ينتقل منحنى IS الى اليسار وعند نقطة التوازن المبدئية E .

اذن في الاقتصاد المفتوح الذي ينتهج نظام سعر الصرف الحر، تصبح فيه السياسة المالية أكثر فعالية عندما تكون مرونة حركة رأس المال ضعيفة الى سعر الفائدة والعكس صحيح.

ثانياً: فعالية السياسة النقدية في ظل نظام أسعار الصرف الحرة

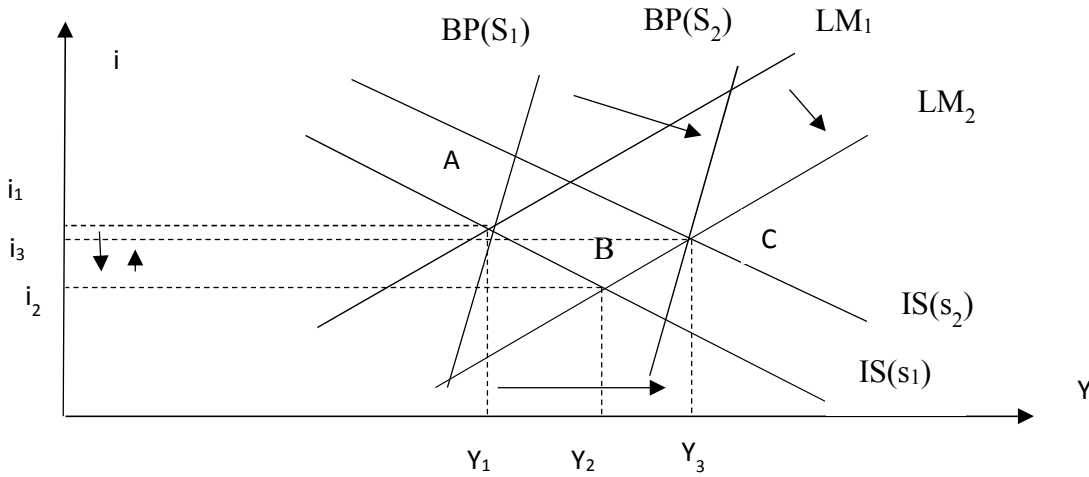
نميز بين حالتين:

أ- عدم القدرة التامة لرأس المال على التنقل

نعرض فيما يلي آثار السياسة النقدية التوسعية في اقتصاد مفتوح

الشكل رقم (16.1): آثار التوسع النقدي في ظل أسعار الصرف الحرة وعدم القدرة التامة لأس المال

على التنقل



المصدر: جوزيف دانيالز وديفيد فانهوز تعريب محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، السعودية، 2010، ص 504.

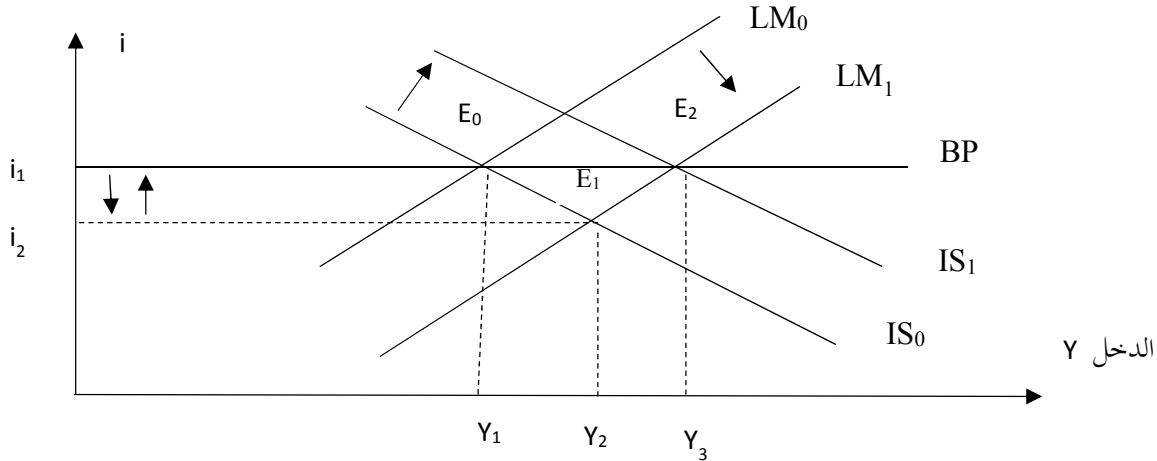
يتضح من الشكل ان السياسة النقدية التوسعية تؤدي الى انتقال منحنى LM الى اليمين ليحدث انتقالاً من التوازن العام عند النقطة A الى النقطة B، حيث نلاحظ ارتفاع في مستوى الدخل الى Y_2 ، لكن النقطة B تعرف توازن داخلي وعجز في ميزان المدفوعات، ما يسبب انخفاض في قيمة العملة الوطنية، هذه الوضعية تسرع انتقال منحنى $Bp(S_1)$ الى $Bp(S_2)$ ومنحنى $IS(S_1)$ الى $IS(S_2)$ ، فيتحقق التوازن العام عند النقطة C، وعندها نلاحظ ارتفاع في مستوى الدخل الى Y_3 .

تخلف السياسة النقدية التوسعية نفس الآثار في حالة ارتفاع قدرة رأس المال على التنقل، حيث يحدث ارتفاع في مستوى الدخل التوازني وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

ب- القدرة التامة لرأس المال على التنقل

نعرض فيما يلي اثار التوسع النقدي في ظل أسعار الصرف الحرة وفي ظل القدرة التامة لرأس المال على التنقل.

الشكل رقم (17.1): اثار التوسع النقدي في ظل أسعار الصرف الحرة والقدرة التامة لرأس المال على التنقل



Source: Robert J. Gordon, Macroeconomics, 6th edition, Harper Collins College Publishers, USA, 1993, P 133.

ينتج عن السياسة النقدية التوسعية انتقال منحنى LM الى جهة اليمين ليحدث انتقال من التوازن العام E_0 الى E_1 ، حيث نلاحظ ارتفاع في مستوى الدخل وانخفاض في معدل الفائدة التوازني الذي يؤدي الى تدفق موارد مالية كبيرة للخارج مخلقة بذلك عجز في ميزان المدفوعات.

ان عجز ميزان المدفوعات يسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية، ليرتفع بذلك سعر الصرف من S_1 الى S_2 ، هذه الوضعية تؤدي الى انتقال منحنى IS ناحية اليمين، فيتحقق التوازن العام عند النقطة E_2 ، وعندها نلاحظ ارتفاع مستوى الدخل الى Y_3 .

نخلص الى ان السياسة النقدية لها أكبر فعالية في الاقتصاد المفتوح المنتهج لنظام سعر الصرف الحر، مهما كانت مرونة حركة رؤوس الأموال الى سعر الفائدة.

تختلف فعالية السياسات المالية والنقدية تبعا لنظام الصرف المتبع من جهة، وأيضا لشدة حركة رؤوس الأموال بالنسبة لأسعار الفائدة من جهة أخرى، لذلك يجب على الدولة استغلال هذه السياسات لتحقيق افضل معدلات نمو اقتصادي، بشرط تحقيق اعلى مستوى تنسيق بين هذه السياسات لتفادي حالات عدم الفعالية لأي سياسة.

جدول رقم (5.1): مدى فعالية السياسات المالية والنقدية في نظام M-F

السياسة النقدية	السياسة المالية	حركية رؤوس الاموال	نظام الصرف
غير فعالة	غير فعالة	ضعيفة	أسعار الصرف الثابتة
غير فعالة	فعالة	قوية	
فعالة	فعالة	ضعيفة	أسعار الصرف الحرة
فعالة	غير فعالة	قوية	

Source : Christian Biales, **Modélisation schématiques de l'équilibre macroéconomique**, disponible ou lien suivant :

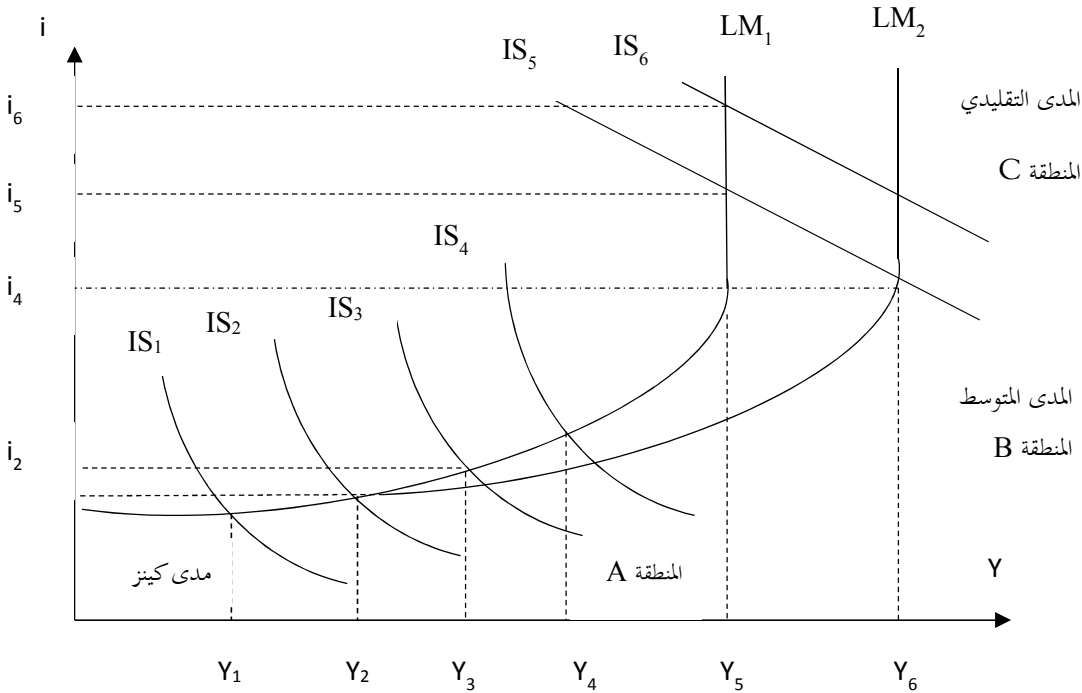
<https://docplayer.fr/2299172-Modelisations-schematiques-de-l-equilibre-macroeconomique.html>

الفرع الثالث: فعالية السياستين المالية والنقدية معا

يقر هيكس وهانسن (H-H) بأنه في حالة التضخم سيكون الدور الفعال للسياسة النقدية في محاربتة، وفي حالة الركود الاقتصادي تعود الفعالية للسياسة المالية قصد إنعاش الاقتصاد، وفي الأحوال العادية للاقتصاد (لا تضخم ولا ركود)، الامر يجعل من الواجب على السياستين النقدية والمالية التنسيق معا قصد تخطي كل من التضخم أو الركود اللذان يؤثران سلبيا على الاقتصاد.

نعرض فيمايلي أثر السياستين المالية والنقدية على الدخل ومعدل الفائدة في الأحوال الاقتصادية العادية وحالة التضخم والركود.

الشكل رقم (18.1): فعالية السياستين المالية والنقدية معا



المصدر: بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 105.

يتضح من الشكل ان المنحنى IS منخفض المرونة نسبيا في حين منحنى LM يكون تام المرونة عند أدنى مستوى سعر الفائدة i_1 ودخل منخفض Y_1 في فترات الركود الاقتصادي. لذلك فان اتباع البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية لن يؤثر على انتقال منحنى LM الى اليمين لان معدل الفائدة في أدنى مستوى له، لذلك تفشل السياسة النقدية في التأثير على الدخل، لان زيادة كمية النقود تؤدي فقط الى مزيد من الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة، وهذا ما سماه كينز بفخ أو مصيدة السيولة، وبالتالي في هذه الحالة تكون السياسة المالية هي الأكثر فعالية من السياسة النقدية في التأثير على مستوى الدخل.

في المنطقة C (المدى التقليدي) نجد ان منحنى LM يكون عديم المرونة عند ارتفاع سعر الفائدة الى أعلى مستوياته، وفي المقابل يحدث ارتفاع مرونة منحنى IS الذي يكاد يكون منحناه افقيا، لذلك يكون التحكم في المعروض النقدي هو الذي يؤدي الى تغير مستوى الدخل، أي أن السياسة النقدية تكون فعالة وذات نجاعة في حالة

التضخم في التأثير على كل من معدل الفائدة ومستوى الدخل وفي المقابل تواضع أو انعدام فعالية السياسة المالية لنفس فترة التضخم، حيث ينصب تأثيرها على معدل الفائدة دون الدخل.

إذن في حالة تعرض الاقتصاد الى أزمة التضخم ينصح الاخذ بالسياسة النقدية للتأثير على معدل الفائدة والدخل معا، وهو ما ذهبت اليه النظرية الكمية التقليدية والمعاصرة من خلال تدخل السلطات النقدية في تغيير حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمع بما يسمح بإعادة التوازن العام.

أما المنطقة B والتي تمثل حالة المدى المتوسط (الحالة العادية)، فان انتقال منحني IS من IS_3 الى IS_4 وكذلك انتقال منحني LM من LM_1 الى LM_2 سوف يرفع من معدل الفائدة بمقدار أقل منه في حالة الكلاسيكيين، وكذلك يزيد الدخل بمقدار أقل منه في حالة في حالة الكينزيين، وبالتالي في هذه المرحلة تتسم السياستين المالية والنقدية بفعالية نسبية، لذلك ينصح باستخدام كلا السياستين في ان واحد، وهو ما يقرره الكلاسيكيون الجدد والكينزيون الجدد¹.

المطلب الرابع: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

يعد التنسيق المالي والنقدي من المصطلحات الاقتصادية الحديثة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية على إثر تنفيذ السياسة الاقتصادية الكينزية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لكنه سرعان ما انهار هذا المصطلح تحت وطأة الضغط النقدي على الولايات المتحدة وقيامها بفصل الدولار عن الذهب سنة 1971، الامر الذي أدى الى ظهور فوضى نقدية ومالية أدت الى ظهور الأزمات، فظهرت أزمة المديونية سنة 1982، وظهرت أزمة الاثنين الأسود سنة 1987 والازمة الآسيوية سنة 1997، واورها أزمة الرهن العقاري سنة 2008.

إن سلسلة هذه الازمات المتتالية دفعت الاقتصاديين للمطالبة من جديد بالعودة الى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، على اعتبار أن التنسيق هو الأسلوب الأكثر فعالية لحل مختلف الأزمات الاقتصادية سواء على المدى القصير أو الطويل، كما يساهم في خلق بيئة اقتصادية مستقرة تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي.

¹ سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلاني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 276.

توجد العديد من الدراسات التي تناولت قضية التنسيق نذكر منها دراسة (2009) Mountford-Uhlig في الولايات المتحدة الأمريكية، دراسة (2010) Dungey-Fry في أستراليا ودراسة Ankargren-Shahnazarian (2019) في السويد.

الفرع الأول: تعريف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

قدم IAIN Begg (2002) تعريف مبسط للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية ينصرف معناه الى التدابير التي تضمن ان القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها اثار غير مباشرة وغير مرجوة في السياسة الأخرى، ويؤكد ان أفضل صور للتنسيق على الاطلاق هي تلك التي تنطوي على اشتراك صانعي القرار بكل من السياستين في تحديد أهدافهم، الامر الذي يؤدي الى تعظيم النتائج المحققة من السياستين معا.

عرف Marszalek التنسيق بين السياستين على انه الالية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع كل منهما باستقلالها عن الأخرى (البنك المركزي والحكومة)، وذلك بغرض تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما، وخلق الاطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السياستين¹.

قدم خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تعريفا بسيطا ينصرف مضمونه الى أن التنسيق هو ذلك التفاهم الذي لا بد أن يكون بين القائمين على إدارة الدين العام ومستشاري سياسة المالية العامة ومسؤولي البنوك المركزية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، وهذا نظرا للاعتماد المتبادل بين ما يستخدمونه من أدوات مختلفة للسياسة، وينبغي للقائمين على إدارة الدين إبلاغ السلطات المختصة بشؤون المالية العامة بوجهة نظرهم بشأن التكاليف والمخاطر المصاحبين لاحتياجات الحكومة التمويلية ومستويات دينها، ويجب ان تتبادل سلطات إدارة الدين العام وسلطات المالية العامة والسلطات النقدية المعلومات المتعلقة باحتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة النقدية².

¹ KAMEL Mona, The theoretical framework for the coordination of fiscal and monetary policies, Munich Personal RePEc Archive, 2010, P 12, <https://mpira.ub.uni-muenchen.de/26856/>

² محمد بلعدي، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، قسنطينة، جوان 2012، ص 266.

الفرع الثاني: المبررات الاقتصادية للتنسيق

نعرض فيما يلي أهم المبررات الاقتصادية التي تجعل من قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية أمراً ضرورياً:

الاختلاف في طبيعة عمل كلا السياستين: إن العمليات المالية واسعة النطاق من حيث حجمها ومداهها، في حين تنحصر العمليات النقدية في القطاع المصرفي، تتصف التدابير المالية بالبطء لأسباب قانونية، في حين أن الإجراءات النقدية سريعة ومرنة نسبياً، حيث يمكن تغييرها في وقت قصير جداً (تغيير أسعار الفائدة)، إلى جانب ذلك الإجراءات المالية فعالة أكثر في حل مشكلة الركود، لكن الإجراءات النقدية فعالة في الحد من الضغوط التضخمية¹.

العلاقة السببية بين المتغيرات المالية والنقدية: التي تظهر أحدهما متغيراً تابعاً أحياناً، ومستقلاً أحياناً أخرى وتابعاً ومستقلاً في آن واحد.

تحقيق الأهداف المتزامنة أو الأهداف غير المتوافقة زمنياً: إن علاج آثار الالتزامات الاقتصادية باستخدام أدوات السياسة المالية (وما يترتب عليه من آثار على التوازن في سوق السلع) يكون له أثر عكسي على المتغيرات النقدية (التوازن في سوق النقد) وكذلك السوق المالي (توازن ميزان المدفوعات)، مما ينعكس سلباً على التوازن الاقتصادي العام (IS-LM-BP)، ولتجنب هذا الاختلال لابد من التنسيق بين السياسات الاقتصادية وبالأخص السياستين المالية والنقدية.

حالة الالتزامات المالية أو الاقتصادية: تفقد السياستين المالية والنقدية فعاليتها في التأثير على المتغيرات الاقتصادية عند وقوعها في المجالات المتطرفة، الحالة الكينزية (مصيدة السيولة) بالنسبة للسياسة النقدية والمجال الكلاسيكي بالنسبة للسياسة المالية، هذا الأمر يستدعي تطبيق سياسة داعمة خاصة أن كلا من السياستين المالية والنقدية تكون تامة المرونة في حالة انعدام مرونة الأخرى.

¹ عباس كاظم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

حالات المزامحة غير الكاملة: في المجال الأوسط ضمن منحى التوازن في سوق السلع والخدمات IS يراحم التوسع في الانفاق الحكومي الاستثمار، وهو الأمر الذي يقلل من فعالية السياسة المالية بحيث يجعل مستوى الدخل التوازني أقل من مستوى الدخل المخطط، وهذا ما يدعو الى ضرورة انتهاز سياسة نقدية توسعية داعمة¹.

انفتاح الاقتصاد: تتوقف كفاءة السياستين المالية والنقدية على سياسة سعر الصرف، فإذا كان سعر الصرف ثابت فان السياسة المالية هي الأكثر تأثيرا على الطل الإجمالي مقارنة بالسياسة النقدية، أما إذا كان سعر الصرف مرن فان السياسة النقدية هي الأكثر تأثيرا.

توقعات الاعوان الاقتصاديين: عند اتخاذ الدولة لإجراءات الاستقرار الاقتصادي تفترض سلوكات معينة للأعوان الاقتصاديين، غير أن هذه السلوكات المتوقعة أحيانا لا تكون مطابقة للسلوكات الفعلية.

مشاكل متعلقة بالإطار الزمني لتطبيق السياسات: إن تطبيق السياستين المالية والنقدية يتطلب فترة زمنية أحيانا تكون طويلة ومن الصعب التوقع بها. نميز بين ثلاث فترات زمنية:

- الفترة الزمنية اللازمة للحصول على البيانات الإحصائية الملائمة حول الوضع الاقتصادي؛
- فترة تصميم السياسات الملائمة واتخاذ القرار (اختيار السياسة الملائمة والأدوات المستخدمة)؛
- الفترة الزمنية اللازمة لتتبع الآثار الناجمة عن السياسة المطبقة².

الفرع الثالث: متطلبات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

هناك ترتيبات مؤسسية لابد من توفرها لتحقيق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية تتمثل فيمايلي³:

أولا: استقلالية البنك المركزي:

تقاس استقلالية البنك المركزي من الناحية الاقتصادية من خلال قدرته على اختيار أدوات السياسة النقدية، وكذلك حدود التمويل المباشر، حيث أن التوجه نحو استقلالية البنك المركزي يصاحبه عدم التمويل النقدي، أي ان

¹ عقبة عبد اللاوي وآخرون، تنسيق السياسات المالية والنقدية زمن الازمات المالية والاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016، ص ص 172-173.

² Carole SEXTON et Dat VOVAN, Op.Cit, P P 263-265.

³ محمد بلعيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 272-273.

البنوك المركزية لا تقرض أو على الأقل لا تقدم قروضا جديدة للحكومة، وفي بعض الحالات يسمح بإقراض محدود وقصير الأجل، وحتى تكون الاستقلالية كاملة في اختيار الأدوات يجب ان لا تكون السياسة النقدية مرتبطة بقيود مالية مفروضة من طرف الحكومة.

أوضح Borrero (2001) في دراسته أن تمتع البنك المركزي بدرجة أكبر من الاستقلالية ينعكس أثره الإيجابي على الانضباط المالي، ويؤدي الى انخفاض معدلات التضخم ومعدلات النمو في الاجل القصير، ولكن بالنسبة للأجل الطويل فسيظل أثر استقلالية البنك المركزي على كل من الانضباط المالي ومعدلات التضخم إيجابيا، بالإضافة الى أثر إيجابي اخر على معدلات النمو¹.

ثانيا: وضع ضوابط على إقراض البنك المركزي للحكومة بغرض تمويل العجز في الميزانية

إن أهم وظيفة يقوم بها البنك المركزي وأخطرها في نفس الوقت هي تقديم القروض المباشرة للحكومة لمواجهة العجز، وفي هذه الحالة يتم إقراض الحكومة عن طريق الإصدار النقدي الجديد.

يرتبط هذا الترتيب المؤسسي بمدى عمق وتطور الأسواق المالية المحلية، ففي حالة عدم وجود سوق متطور لتداول السندات الحكومية يصبح الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي المصدر الرئيسي لتمويل العجز المالي وبالتالي تزيد القاعدة النقدية المحتفظ بها لدى العامة في شكل أرصدة نقدية أو احتياطات لدى البنوك المركزية، الامر الذي ينشأ عنه ضغوط تضخمية.

ثالثا: الحد من التعارض بين السياستين المالية والنقدية

إن التعارض بين أهداف السياستين المالية والنقدية يؤدي الى فقدان فعالية السياستين معا في التأثير على النمو الاقتصادي والتضخم، مما ينجر عنه دخول الاقتصاد في حالة الركود التضخمي، مما يستوجب ضرورة إيجاد حل لهذه المشكلة.

¹ Alberto Borrero, **On the long and short of central bank independence, policy coordination and economic performance**, International Monetary fund, Working paper N° 19, February 2001, p

لجأت العديد من الدول الى اعتماد استهداف معدل التضخم¹، حيث أصبح وضع هدف واضح لنسبة التضخم مرغوبا بشكل كبير، وهذا على اعتبار ان إجراءات استهداف التضخم قادرة على تقوية العلاقة بين السياستين المالية والنقدية.

رابعا: التدابير من شأنها تحقيق التوازن المالي أو خفض العجز في الميزانية

يجب على الحكومة اتباع قواعد مالية تحد من ارتفاع الدين العام وتزايد العجز المالي، تتمثل هذه القواعد في قواعد عجز الموازنة Deficit rules الهادفة الى تخفيض العجز المالي بالميزانية الى مستوى معين ثم تحويله الى فائض قواعد الاقتراض Borrowing rules تهدف الى الاختيار الأمثل لطرق التمويل العام، وأخيرا قواعد الدين Debt rules التي تهدف الى استدامة الحكومة عند مستويات امنة.

يتمثل الهدف الأساسي للقواعد المالية في ضمان تحقيق الاستدامة المالية Fiscal sustainability للدولة في الاجل الطويل، بمعنى ضمان قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

تعرض عملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية جملة من التحديات نعرضها فيمايلي²:

- عدم كفاية قنوات الاتصال الفعالة بين السلطة النقدية والسلطة المالية؛
- عدم الالتزام بإجراءات التنسيق؛
- الصراع القائم بين أهداف السياستين المالية والنقدية؛
- عدم وجود أسواق مالية متطورة؛
- الهيمنة المالية الحكومية (هيمنة السلطة المالية على السلطة النقدية)؛
- التمويل التضخمي لعجز الميزانية العامة؛
- الفجوات الزمنية المتغيرة لتأثير السياسات؛
- التوقعات الخاطئة حول سلوك الاعوان الاقتصاديين عند اتخاذ الإجراءات المتعلقة الاستقرار الاقتصادي

¹ في الواقع العملي لا يوجد بنك مركزي يستهدف معدلات التضخم استهدافا تاما، فتتجه معظم البنوك المركزية الى الاستهداف المرن لمعدلات التضخم، حيث يكون تحقيق الاستقرار في الأسعار هو الهدف الرئيسي طويل الاجل للسياسة النقدية، ومحاول تحقيق الاستقرار في بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

² عبد الجليل شليق وآخرون، استيفاء الترتيبات المؤسسية بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر في ضوء الإصلاحات، ملتقى دولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 2-3 ديسمبر 2019، ص 540.

تتمثل التحديات الحالية للسياسة النقدية كما يحددها ألان غرينسبان Alan Greenspan، في كيفية ترجمة المعطيات الخاصة بالاقتصاد والأسواق المالية الحالية الى مؤشرات توقعية لقوى التضخم المستقبلية، وبالتالي الحد منها عن طريق إجراءات مسبقة، أما كريستيان نوير Christian Noyer فيرى أن التحدي الكبير الذي تواجهه السياسة النقدية يتمثل في قدرتها على فرز الآثار المباشرة واثار الارجاع للمعطيات النقدية، بهدف استخلاص اتجاهاتها، التي تعتبر هامة لقرارات السياسة النقدية.

خلاصة:

السياسة المالية هي أداة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي السياسة التي بموجبها تستعمل الدولة الأدوات المالية لمواجهة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة في ظل ما تتبناه من مبادئ وفي إطار النظام الاقتصادي المطبق.

تناولنا في هذا الفصل التعريف بالسياسة المالية، أهدافها، آلية عملها، تطورها، وختمنا هذا الفصل بتبيان العلاقة بين السياستين المالية والنقدية.

إن المساهمة الفعلية في النشاط الاقتصادي تأتي أساسا من فعالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وحسن الانسجام في وضع الأهداف لكل سياسة منها، وضمان تحقيق هذه الأهداف بأقل تعارض بينهما من أجل الوصول الى النتائج المتوقعة. لذا تلجأ السلطات النقدية والمالية في الوقت الحالي في كثير من دول العالم الى اعتماد التنسيق بين السياستين المالية والنقدية للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل وجود متطلبات لا بد من توفرها لضمان نجاح التنسيق وفعاليته.

نتناول في الفصل الثاني عرضا مفصلا لأدوات السياسة المالية المتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة والعجز الموازي، مع التركيز على الآثار الاقتصادية لهذه الأدوات.

الفصل الثاني:

الآثار الاقتصادية

لأدوات السياسة المالية

تمهيد:

تشتمل السياسة المالية على نوعين من الأدوات هما النفقات العامة والإيرادات العامة، تلعب النفقات العامة دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي، حيث أن أي توسع أو تقليص في الإنفاق تنعكس آثاره على باقي المتغيرات الاقتصادية فقد يولد آثار غير مرغوب فيها والعكس صحيح، أما بالنسبة للإيرادات العامة فهي بدورها تساهم بشكل كبير في التأثير على كافة فروع الاقتصاد.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، نتناول في المبحث الأول التعريف بالنفقات العامة، التصنيف الاقتصادي للنفقات، ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها ونختتم بعرض الآثار الاقتصادية للنفقات، أما المبحث الثاني نتطرق فيه إلى تعريف الإيرادات العامة المختلفة والمتمثلة في إيرادات أملاك الدولة، الضرائب والقروض مع ذكر الآثار الاقتصادية لكل منها، ونخصص المبحث الأخير لدراسة الميزانية العامة، من حيث تعريفها، مبادئ ومراحل إعدادها، ونختتم بالعجز الموازي.

المبحث الأول: النفقات العامة Public expenditures

لقد أدى تطور دور الدولة الاقتصادي إلى تطور مفهوم النفقة العامة، فقد كانت النفقة العامة في الفكر المالي التقليدي ذات طبيعة واحدة، نتيجة لوحدة أهدافها التي تنحصر في تحقيق الوظائف التقليدية للدولة المتمثلة في الأمن والدفاع والأشغال العامة، تلك النفقات لا تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تؤدي إلى حرمان الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي، ولكن بعد أزمة الكساد الكبير أصبحت الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي وخاصة في مواجهة الأزمات الاقتصادية، ومع تطور دور الدولة من الدولة المحايدة إلى المتدخلة ثم المنتجة تطورت النفقات العامة تطورا هاما، حيث لم تعد تقتصر وظيفتها على تمويل الوظائف التقليدية للدولة بل أصبحت تمثل إحدى أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

نتناول فيمايلي تعريف النفقات العامة، أنواعها، ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابها ونختم بعرض الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

المطلب الأول: تعريف النفقة العامة

لم يرد في التشريع الجزائري تعريف للنفقات العامة عدا تلك الإشارات التي تناولها في إطار الميزانية العامة للدولة أو ما تعلق باعتمادها، هذا ما ورد على وجه الخصوص في المادة 06 من قانون 217/84 التي تنص: "تشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"¹.

أما عن الفقه فقد جرى كتاب المالية العامة على تعريف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة بقصد إشباع حاجة عامة².

¹ بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2010، ص ص 52-53.

² شادي خليفة محمد الجوارنة، الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 19.

هناك من الباحثين من يفرق في التعريف بين النفقات المقدرة والنفقات الفعلية، فعرف الأولى بأنها مجموعة الإعتمادات المدرجة في الميزانية، بالإضافة إلى الاعتمادات التكميلية الاستثنائية التي تلحق بها، وعرف الثانية بأنها تتمثل في الجزء المستخدم فعلا من هذه النفقات كم يظهر في الحساب الختامي للدولة¹.

من خلال هذا التعريف يتبين أن للنفقة العامة أركان ثلاثة:

1- النفقة العامة مبلغ نقدي:

تتخذ النفقات العامة عادة طابعا نقديا يتمثل فيما تدفعه الدولة من أموال بغرض الحصول على سلع أو خدمات، فقد تنفق لمنح مساعدات أو إعانات أو لتمويل استثمارات عامة وغيرها.

استنادا إلى ذلك لا تعتبر نفقات عامة كلا من المزايا غير النقدية مثل الإعفاءات الضريبية أو التسهيلات الجمركية أو المزايا الشرفية كمنح الألقاب والأوسمة.

إن استعمال الدولة للنقود في عملية الإنفاق ساهم بشكل كبير في تسهيل النظام المالي للدولة، وإعطائه فعالية أكثر وذلك بترسيخ مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة، ضمانا لحسن استخدامها وفقا للأحكام والقواعد التي تحقق حاجات الأفراد العامة².

2- صدور النفقة من الدولة:

إن الجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة، ومن هنا فإن الإنفاق الذي يقوم به الأفراد أو الهيئات الخاصة لا يمكن اعتباره نفقة عامة، حتى وإن كان يستهدف تلبية أو إشباع حاجة عامة كأن يتبرع أحد الأفراد بمبلغ مالي لبناء مدرسة أو مستشفى، فلا يعد هذا الإنفاق عاما لأنه لم يخرج من خزانة الدولة³.

¹ محمود محمد داغر وعلي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، 2010، ص 113.

² بن داود إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59.

³ نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005، ص 34.

3- هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة:

يعتبر الفكر المالي الحديث النفقة نفقة عامة إذا انتفع بسبب انفاقها كل أفراد المجتمع، وبالتالي لو اقتصر نفعها على شخص معين لا تعد نفقة عامة. لذلك عرفوا الحاجات العامة بأنها: " الحاجات الجماعية التي لا تعني فرداً بذاته بل تعني الجماعة بأسرها، والتي ينتج عن إشباعها بواسطة الدولة منفعة عامة تقدرها السلطات الحاكمة لحساب المجموع " ¹.

المطلب الثاني: التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة

في السابق وفي ظل الدولة الحارسة لم يكن تقسيم النفقات العامة موضوعاً يثير شغف الاقتصاديين، حيث كانت النفقات العامة محدودة وموجهة لتقديم خدمات معينة تقوم بها الدولة، فكانت النفقات من طبيعة واحدة ولكن مع تطور دور الدولة وتحولها من خانة الدولة الحارسة إلى خانة الدولة المتدخلة تنوعت تقسيمات النفقات العامة، فبالإضافة إلى التقسيمات الإدارية التقليدية، فإن دور الدولة التدخلية أدى إلى تقسيم النفقات العامة وفق أسس اقتصادية تمكن من تتبع الآثار المباشرة لكل منها.

حسب طبيعة الموضوع فإننا سنهتم بدراسة تصنيف النفقات العامة حسب معايير اقتصادية وهي: معيار طبيعة النفقة، معيار دورية النفقة ومعيار الغرض من النفقة.

الفرع الأول: معيار طبيعة النفقة

بناءً على هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من النفقات: النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية ²، هذا التقسيم يأتي من ناحية التأثير على الدخل الوطني، ويستند إلى ثلاثة معايير للفرقة بين هذين النوعين من الإنفاق: أولاً: معيار المقابل المباشر: تتم النفقات الحقيقية مقابل تقديم خدمة مثل الخدمات التعليمية والصحية، والنفقات التحويلية لا يوجد لها مقابل كدعم الأسعار، كما قد توجه لدعم المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية وتشجيع المنتجات الوطنية ³.

¹ شادي خليفة محمد الجوارنة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² أطلق بعض الكتاب مثل Laufenburger على هذه النفقات اسم "النفقات المنشأة للخدمات" ليؤكد أن الدولة تنتظر من وراء إنفاقها الحصول على خدمات ومنافع مباشرة.

³ أعاد محمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008، ص ص 44-45.

ثانيا: معيار الزيادة في المنتج الوطني: النفقات الحقيقية هي تلك النفقات التي تخصصها الدولة مباشرة لإنتاج السلع والخدمات، أي التي تؤدي إلى زيادة حقيقية في الإنتاج والدخل الوطني مثل النفقات المخصصة للدفاع والتعليم والقضاء والمواصلات.

النفقات التحويلية هي تلك النفقات التي تخصص للمدفوعات التي تتم بدون مقابل مثل إعانات المرضى والبطالة والمعاشات وفوائد الدين العام¹.

ثالثا: معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع: تعتبر النفقة حقيقية إذا كانت الدولة هي التي تقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع، وتكون النفقة تحويلية إذا كان الأفراد هم الذين يقومون بالاستهلاك المباشر لهذه الموارد².

الفرع الثاني: معيار دورية النفقة

بناء على هذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة إلى قسمين: النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية.

أولا: النفقات الجارية: تسمى أيضا نفقات التسيير وهي تلك النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة، وتشتمل على نفقات السلع و الخدمات ومرتببات الموظفين بالإضافة إلى سداد فوائد الديون العامة، وتدخل في هذا الإطار الإعانات والمدفوعات التحويلية سواء كانت نقدية أو عينية كإعانات البطالة ومساعدة الفقراء³.

أطلق الكلاسيك على هذه النفقات اسم النفقات العادية وهي لا تسهم في أي قيمة مضافة منتجة، فكافة هذه النفقات تتسم بالدورية والتكرار من سنة لأخرى، دون أن يعني هذا التكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته⁴، بل المقصود بالدورية والتكرار هو تكرار نوع النفقات في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من وقت لآخر.

ثانيا: النفقات الرأسمالية: يعتبر الكلاسيك هذه النفقات غير عادية ترتبط بفترة زمنية محددة وهي فترة تشييد المرافق العامة، ومن ثم يمكن تمويلها عن طريق إيرادات غير عادية كالقروض والإصدار النقدي، واللجوء إلى هذا النوع من

¹ محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006، ص 126.

² عبد المطلب عبد الحديد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 58.

³ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 107.

⁴ سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 474.

التمويل يمكن أن يكون في حالات استثنائية كالكوارث الطبيعية، لكن مع تطور مفهوم دور الدولة في النشاط الاقتصادي تطور دور النفقات العامة، حيث أصبحت أحد الأدوات الهامة المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية¹.

يطلق على هذا النوع من النفقات أيضا بالنفقات الاستثمارية، وهي تلك النفقات المخصصة لتكوين رأس المال، والتي تهدف إلى تنمية الثروة الوطنية ومن أمثلتها نفقات البناء والأشغال العمومية للطرق والسكك الحديدية. تتسم النفقات الاستثمارية بإنتاجية كبيرة، وهذه الشهرة التي تحظى بها هذه النفقات تجذب جذورها في تحاليل الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز"، الذي برهن أن في فترة الركود الاقتصادي تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي يقوم به "مضاعف الاستثمار"، لكن قوة أثر المضاعف تابع ل"الميل نحو الاستهلاك" للمستفيدين من المداخليل المنشأة، فإذا قام هؤلاء بالادخار عوض الاستهلاك فإنهم بذلك يقدمون مداخليل منقوصة، ويعطلون لفترة غير محددة مدة الدفع الاقتصادي الناجم عن نفقة الاستثمار، مما أدى إلى ظهور تحفظات اتجاه نفقة الاستثمار، لذا وجب القيام بخيارات فيما يخص المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الدولة حتى يتم الإبقاء فقط على المشاريع التي لها منفعة قصوى، إلى جانب كل هذا ففي فترة التضخم يمكن أن تمثل نفقات الاستثمار خطرا على الجانب النقدي، لذا وجب تقييدها ومراقبتها بشكل مباشر من طرف الدولة².

الجدول رقم (1.2): نسبة النفقات العامة في الدول العربية

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2006	2004	2003	2001	2000	
77	77.7	75.8	71.9	74.8	71.2	75.4	78.7	79.5	79.2	80	النفقات الجارية/النفقات العامة %
22.8	22.3	24	27.8	24.7	28.5	23.6	21.3	20	19.8	19.1	النفقات الرأسمالية/النفقات العامة %
0.2	0	0.1	0.4	0.5	0.3	1	0	0.5	1	1	صافي الإقراض الحكومي/النفقات العامة %

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية (الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي)، الإصدار الثاني، الكويت، 2015 ص 153.

¹ حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 269.

² محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69.

يتضح من خلال الجدول أن النفقات الجارية تمثل النصيب الأكبر من النفقات العامة، حيث بلغ متوسط مساهمتها خلال الفترة (2000-2013) ب 76.2%، في حين تساهم النفقات الرأسمالية بنسبة ضئيلة (بلغت أعلى نسبة لها سنة 2008 قدرت ب 28.5%).

الفرع الثالث: معيار الغرض من النفقة

استناداً إلى هذا المعيار يمكن تصنيف النفقات العامة في ثلاث مجموعات:

أولاً: النفقات الإدارية: ويقصد بها النفقات المرتبطة بتسيير المرافق العامة والضرورية لأداء دور الدولة لوظائفها وتضم الأجور ونفقات رئيس الدولة والسلطة التشريعية، ونفقات الدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي.

ثانياً: النفقات الاجتماعية: هي النفقات التي تهدف إلى زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة، وتشمل نفقات التعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية¹.

ثالثاً: النفقات الاقتصادية: وهي تتضمن النفقات التي تقوم الدولة بإنفاقها تحقيقاً للأهداف الاقتصادية، ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية التي تطرقنا إليها سابقاً، حيث تسعى الدولة من خلال هذه النفقات إلى زيادة الإنتاج الوطني. ومن أمثلة هذه النفقات الأموال التي تخصص للري، الصرف، النقل، المواصلات، المياه الكهرباء والطرق وغيرها، فهي تمثل في مجملها مرافق البنية التحتية الأساسية التي تتطلب مبالغ ضخمة من جهة ولا تحقق عائد مباشر من جهة أخرى، ومن ثم فإن الدولة وحدها قادرة على التكفل بهذه المشاريع العامة.

تشير المؤشرات المالية إلى تراجع النفقات العامة على البنية التحتية في الدول العربية خلال عشر السنوات الأخيرة، خصوصاً خلال الفترة (2015-2019) بسبب انخفاض أسعار النفط سنة 2014 وتداعياتها على الأوضاع الاقتصادية والمالية في أغلب الدول².

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.

² الوليد طلحة وطارق إسماعيل، تمويل البنية التحتية في الدول العربية: التحديات والخيارات، دراسات اقتصادية، العدد 86، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة 2021، ص 9.

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابها

لقد أدى تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى ازدياد كبير في حجم النفقات العامة وتنوعها، بحيث أصبحت الزيادة بمثابة ظاهرة عامة طويلة الأجل، وانتشرت في جميع الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية ودرجة تقدمها.

إن أول من قام بدراسة وتحليل وتفسير هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني آرثر فاجنر A. wagner، حيث تطرق في دراسة له تتعلق بالنفقات العامة وتزايدها في بعض الدول الصناعية خلال القرن التاسع عشر، وانتهى إلى وجود علاقة طردية بين ازدياد النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي للنمو، وقد صاغ هذا الاستنتاج في قانون اقتصادي يعرف باسم "قانون فاجنر"¹، والذي يشير إلى أنه: "كلما حقق مجتمع معين معدلاً من النمو الاقتصادي فإن ذلك يتبعه اتساع نشاط الدولة، ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني". يصاغ قانون فاجنر وفق المعادلة التالية:

$$EXP = \alpha GDP^{\beta}$$

حيث تشير α إلى أي ثابت أما β فهي معامل المرونة والتي تعكس مدى استجابة النفقات العامة EXP للتغيرات في GDP.

الجدول رقم (2.2): نتائج اختبار صحة قانون فاجنر على دول مختارة للفترة (1971-2000)

الدولة / الدالة	1	2	3	4	5	6	(يصح) %
الأردن	0.92	-0.23	0.77	0.17	0.78	-0.22	0.00
اليونان	1.31	0.32	1.32	1.14	1.13	0.13	67
ماليزيا	1.07	-0.27	0.73	0.37	0.55	0.45	17
كوريا	1.55	0.30	1.30	1.12	1.35	0.35	67
الهند	2.38	0.39	1.39	0.97	1.65	0.65	50
كندا	1.91	0.16	1.16	0.74	1.26	0.26	50
(يصح) %	83	0.00	67	33	67	0.00	42

المصدر: مجيد الكرخي، دراسات في النشاط المالي للدولة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015،

ص 45. الأعداد في الجدول هي قيم β ويصح قانون فاجنر عندما ($\beta > 1$).

¹ سمي فاجنر هذه العلاقة "قانون التوسع المستمر للنشاط الحكومي".

يتضح من الجدول أن الدراسة شملت مجموعة من الدول بعضها من الدول الصناعية والاخرى من الدول النامية، حيث تم تقدير 6 دوال ومن ثم الحصول على قيم β للحكم على مدى صحة قانون فاجنر.

إن الدالة رقم 3 هي الصيغة المذكورة سابقا $EXP = \alpha GDP^{\beta}$. أظهرت هذه الدالة نتائج متساوية ومتشابهة عند توزيعها على الدول وبلغت نسبة صحة القانون فيها 67%¹.

قدم الاقتصاديان بيكوك ووايزمان في كتابهما "النمو في الإنفاق العام في المملكة المتحدة" تفسيراً آخر لظاهرة نمو الإنفاق العام، حيث أرجعوا هذه الظاهرة إلى أثرين وهما أثر الاستبدال وأثر التركيز. يقصد بأثر الاستبدال أثر الظروف غير العادية كالكوارث الطبيعية والحروب على الإنفاق العام، فالكوارث والحروب تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام الممول من خلال زيادة نسبة الضرائب أو استحداث ضرائب جديدة، هاته الأخيرة تبقى مستمرة حتى بعد انتهاء الأوضاع غير العادية، نظراً لاضطرار الدولة لدفع التعويضات المختلفة وإعادة الإعمار. أما أثر التركيز فيقصد به أثر التطور الاقتصادي والاجتماعي على الإنفاق العام، فالتطور الاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى زياد الإنفاق العام الناجم عن زيادة الطلب على الخدمات العامة².

يجب أن نشير إلى عنصر مهم وهو أن زيادة النفقات العامة لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة التكاليف العامة على الأفراد بنفس المقدار، ولا يعبر ازدياد حجم النفقات العامة عن الزيادة المطلقة في النفقات بل يعبر عن الزيادة في نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام³. الجدول التالي يوضح تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام في بعض الدول.

¹ للتعرف على صيغ الدوال الخمسة الأخرى ارجع الى: مجيد الكرخي، دراسات في النشاط المالي للدولة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 45-46.

² حسين العمر، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2002، ص ص 105-106.

³ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثالثة، الديوان الوطني للطبعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 186.

الجدول رقم (2.2): تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام

الوحدة: %

السنة	ألمانيا	الولايات المتحدة الأمريكية	فرنسا	اليابان
1913	17,7	8	8,9	14,2
1938	42,4	19,8	23,2	30,3
1950	30,4	21,4	27,6	19,8
1987	47,3	37	53,6	33,9
1995	49,5	32,9	54,3	35,6
1999	46,7	31,6	53,4	35,5
2000*	45,7	34,0	52,5	38,2
2004*	47,8	35,6	54,5	36,7

Source : Darreau .P, Croissance et politique économique, éditions de Boeck universités, Bruxelles, 1^{re} édition, 2003, P 82.

*Bernier .B et Yvies .S, Initiation à la macroéconomie, Dunod, Paris, 9^e édition, 2007, P 148.

يتضح من خلال الجدول أنه على العموم تتجه نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو الارتفاع خلال فترة الدراسة¹.

¹ فيما يتعلق بالعالم العربي سجلت هذه النسبة ارتفاعا محسوسا في الربع الأخير من القرن العشرين، حيث بلغت في المتوسط 52% سنة 1987، ثم أخذ هذا المعدل يتجه نحو التناقص كاتجاه عام.

نميز بين نوعين من أسباب تزايد النفقات العامة:

الفرع الأول: الأسباب الظاهرية

ترجع الزيادة الظاهرية في النفقات العامة إلى عدة أسباب:

أولاً: تدهور قيمة العملة

يعد انخفاض قيمة العملة من بين أهم الأسباب المؤدية إلى تزايد النفقات العامة ظاهرياً في العصر الحديث ويقصد بها تدني القدرة الشرائية للعملة المحلية نتيجة الارتفاع المستمر للأسعار، مما يؤدي بالدولة إلى دفع وحدات نقدية تتجاوز بكثير ما كانت تدفعه من قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات في فترة ماضية¹. تظهر الزيادة هنا في حجم النفقات العامة زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الأفراد.

لمقارنة النفقات العامة في فترات مختلفة يجب أن نأخذ بعين الاعتبار مقدار انخفاض النقد، وذلك بتعديل هذه الأرقام من خلال استخدام الأرقام القياسية لمستوى الأسعار كما هو موضحة في المعادلة التالية:

الزيادة الحقيقية في النفقات العامة = (النفقات العامة بالأسعار الجارية ÷ المستوى العام للأسعار) × 100

ثانياً: تغير أساليب إعداد الموازنة (اختلاف طرق المحاسبة المالية)

يؤدي تغير القواعد الفنية في إعداد الحسابات العامة أحياناً إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة للدولة، فلقد كانت الموازنات تعد في السابق على أساس مبدأ الإيرادات الصافية، بمعنى أن تخصم تكاليف الجباية من حصيلة إيرادات الضرائب، وبالتالي لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا الإيراد الصافي. أما في قوانين المالية الحديثة فتعد الميزانية على أساس مبدأ الشمول، حيث يتم قيد كافة نفقات وإيرادات الدولة في الميزانية العامة². وبالتالي تظهر نفقات عامة كانت تنفق فيما قبل ولم تكن تظهر في ميزانية الدولة، ومن ثم فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية ناتجة عن تغير طرق المحاسبة المالية.

¹ علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2011، ص 42.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 186-187.

ثالثاً: زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها

قد ترجع الزيادة الظاهرية في النفقات العامة إلى اتساع إقليم الدولة نتيجة احتلال دولة أخرى أو استرجاع جزء من إقليمها، وبطبيعة الحال فإن نفقات الإقليم الجديد تضاف إلى نفقات إقليم الدولة السابق، وهذا يؤدي إلى الزيادة في حجم النفقات العامة، إلا أنها زيادة ظاهرية نظراً لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة أعباء التكاليف العامة على الأفراد دون مقابل فعلي¹. كما أن الزيادة في النفقات العامة الناجمة عن زيادة عدد السكان تعتبر زيادة ظاهرية عندما لا يزيد النصيب المخصص للفرد الواحد.

الفرع الثاني: الأسباب الحقيقية

هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة، يترتب عنها زيادة في المنفعة الحقيقية وهذا يدل على زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

نعرض فيما يلي أهم الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام:

أولاً: الأسباب الاجتماعية

لقد أدت رغبة السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن والمراكز الصناعية إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية وكذا المتعلقة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز..... الخ، حيث أن حاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف.

إلى جانب ذلك فإن نمو الوعي الاجتماعي نتيجة للتعليم زاد من مطالبة الأفراد بحقوقهم في شتى المجالات، كمطالبة الدولة بتأمين الأفراد ضد البطالة، الفقر، المرض، العجز والشيخوخة وغيرها، كل هذا أدى إلى زيادة الإنفاق العام².

¹ محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 92-93.

² عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006، ص 101.

يعتبر التعليم والصحة من السلع العمومية الجماعية، وفي هذا الصدد قامت الأمم المتحدة من خلال "برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD" بنشر تقرير سنة 1999 " السلع العمومية على الصعيد العالمي"، وتم من خلاله تحديد أربع سلع عمومية تتمثل فيمايلي: البيئة، التعليم، الثقافة والاعلام¹.

تتفق أغلب الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر الانفاق على التعليم على النمو الاقتصادي على أن القدرة على تحقيق المكاسب المرتبطة بالإنفاق على التعليم تتوقف بدرجة كبيرة على قدرة النظام التعليمي على انتاج راس المال البشري، بالتنوع التي تتسق مع نمط الطلب على العمل ومع هيكل الإنتاج السائد في الاقتصاد، وعلى جودة المؤسسات القائمة على إدراج البرامج التعليمية ومقاومة الفساد².

ثانيا: الأسباب الاقتصادية

إن من أهم الأسباب الاقتصادية لزيادة الإنفاق العام هي زيادة الدخل الوطني، والذي ينتج عنه زيادة في الطلب على السلع والخدمات وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة النفقات العامة لمواكبة الزيادة في الطلب.

يعد تطور الدور الاقتصادي للدولة السبب الثاني لزيادة الإنفاق العام، والمتمثل في التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية العامة وزيادة تدخلها لمعالجة التقلبات الاقتصادية خاصة في فترات الكساد³.

إن المنافسة الاقتصادية للدولة مهما كانت أسبابها تؤدي إلى زيادة النفقات العامة، إما في صورة إعانات اقتصادية للمشاريع الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشاريع الأجنبية في الأسواق العالمية، وإما في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشاريع الوطنية من المواجهة والصمود في وجه المنافسة الأجنبية داخل الأسواق الوطنية⁴.

ثالثا: الأسباب الإدارية

إن سوء التنظيم الإداري وعدم مواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الإسراف في عدد الموظفين وفي حجم المستلزمات السلعية والخدمية التي يحتاجها الجهاز الإداري يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وهذه الزيادة

¹ بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف - دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (2015-2014)، ص 95.

² إسماعيل عادل الحسيني، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2017، ص 25.

³ حسين العمر، مرجع سبق ذكره، ص 108.

⁴ عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 101.

في النفقات العامة حقيقية إلا أنها غير منتجة إنتاجاً مباشراً، لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للمنفعة العامة، فهي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية منها إلى النفقات الحقيقية¹.

رابعاً: الأسباب المالية

إن تعدد مصادر التمويل المالي الدولي والإقليمية وحتى الداخلية سهل على الدولة اللجوء إلى الاقتراض لتغطية أي عجز في إيراداتها، مما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد.

كذلك مما يساعد على زيادة الإنفاق العام وجود فائض في الإيرادات العامة، مما يشجع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية، وتتجلى خطورة هذه السياسة في الفترات التي تحتم على الدولة تخفيض حجم نفقاتها، لأنه من الصعب على الدولة تخفيض الكثير من بنود النفقات العامة².

خامساً: الأسباب السياسية

لقد ترتب عن انتشار مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل والمحرومة والتكفل بحاجاتها، إلى جانب أن النظام الحزبي يدفع الحزب الحاكم إلى التوسع في المشاريع الاجتماعية لإرضاء الناخبين من جهة، ومكافأة أنصاره من جهة أخرى مما يترتب على ذلك زيادة في النفقات العامة.

إن انتشار بعض الآفات الأخلاقية بين رجال الحكم وموظفي الدولة كالرشوة والاختلاس والتزوير..... الخ أسهم بشكل كبير في زيادة حجم الإنفاق العام، كما أن زيادة علاقات الدولة الخارجية أدى إلى زيادة درجة التمثيل الدبلوماسي والتجاري، الاشتراك في المؤتمرات والهيئات الدولية، مساعدة الدول الأجنبية الصديقة وحركات التحرير كل هذا يساهم بدوره في زيادة النفقات العامة.

سادساً: الأسباب العسكرية

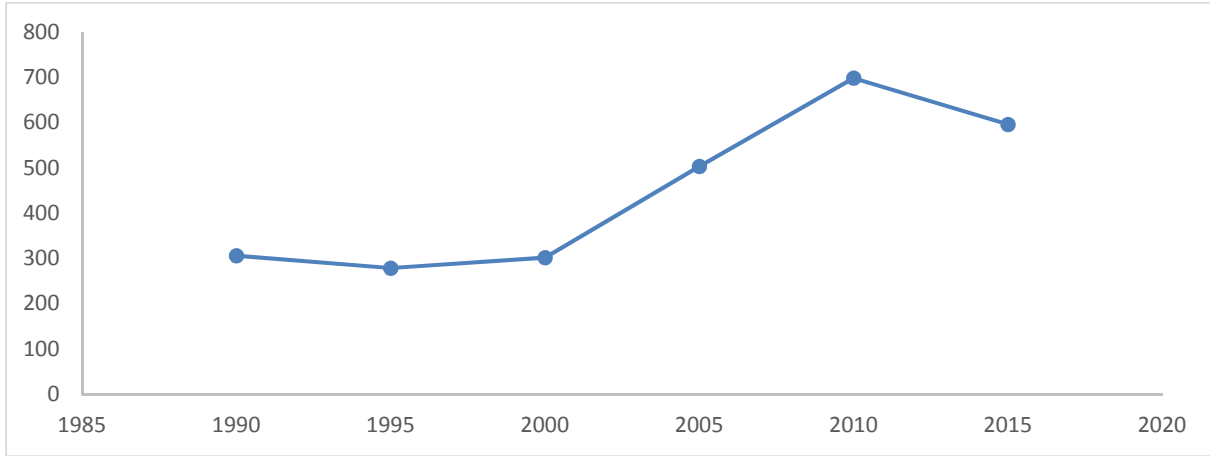
إن التوترات الحدودية والصراعات بين الدول تزيد من النفقات العامة، وبالتالي فإن الإنفاق العام لا يقتصر على الجيش فقط بل يشمل العمل الاستخباراتي بين الدول خاصة التي تعيش في حالة عداء³.

¹ أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2012، ص 59.

² نفس المرجع، ص 59-60.

³ طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 134-135.

الشكل رقم (1.2): تطور الانفاق العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (2).

يتضح من خلال الشكل أن الانفاق العسكري متزايد في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ 306.2 مليار دولار سنة 1990 نتيجة حرب الخليج الأولى، لينخفض سنة 1995 ثم يعاود الارتفاع مرة أخرى نتيجة للحرب على العراق وأفغانستان. بلغ الانفاق العسكري ذروته سنة 2010 لينخفض سنة 2015 نتيجة لحزمة الإصلاحات المالية التي أقرها الرئيس أوباما، والتي تهدف إلى تخفيض العجز في الموازنة.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تتجلى أهمية دراسة آثار النفقات العامة من الناحية الاقتصادية في كونها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أهداف معينة، إذ متى عرف الأثر التي تحققه نفقة معينة أمكن اتخاذ هذا الإنفاق وسيلة لتحقيق الأثر، إذا ما اعتبر هذا الأخير هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية.

مهما اختلفت النفقات العامة من حيث نوعها وطبيعتها ومصدرها وطريقة توزيعها فإنها تترك آثاراً مباشرة وأخرى غير مباشرة سنعرضها فيما يلي:

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

هي تلك الآثار التي تحدثها النفقات العامة بصورة فورية، سنقوم فيما يأتي بتحليل الآثار الاقتصادية المباشرة على كل من الإنتاج الوطني، الاستهلاك ونمط توزيع الدخل الوطني.

أولاً: آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني

وهو ما يطلق عليها بـ "إنتاجية النفقات العامة"، ودرجة تأثيرها تتوقف بالتالي على مدى كفاءة استخدامها¹. تساهم النفقات العامة في زيادة الطاقة الإنتاجية تبعاً لاختلاف طبيعة وأوجه النفقات العامة، فالنفقات الرأسمالية (الاستثمارية) تؤدي إلى تكوين رأسمال عيني من خلال إنشاء مشاريع إنتاجية في ميادين مختلفة (الزراعة الصناعة، الخدمات) أو دعم مشاريع قائمة، وينتج عن ذلك زيادة في الإنتاج الوطني بعد مرور فترة زمنية معينة².

تتولى الدولة مسؤولية الإنفاق الاستثماري بصفة مباشرة من خلال الإنتاج، كما قد تمنح بعض المشاريع العامة أو الخاصة إعانات اقتصادية لتحقيق أهداف اقتصادية مثل إعانات التصدير أو الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المؤسسات العمومية لتغطية العجز الذي يحدث في ميزانيتها، والإعانات التي تقدمها الحكومة لبعض الصناعات للتوسع في الاستثمار³.

أما النفقات التحويلية الاقتصادية فتعمل على توجيه عناصر الإنتاج من قطاع اقتصادي معين إلى قطاع آخر أو من فرع صناعي إلى آخر بهدف تطويره وتنميته، كما يمكن لهذه النفقات تحويل عناصر الإنتاج من منطقة لأخرى بهدف إحداث التنمية المتوازنة بين مناطق البلد الواحد.

من جهة أخرى تساهم النفقات التحويلية الاجتماعية كالمعاشات والتأمينات في زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يؤدي إلى إقبالهم على العمل وزيادة إنتاجيتهم⁴. إلى جانب ذلك تساهم نفقات التعليم والصحة في رفع المستوى الاجتماعي للأفراد وتمكنهم من أداء نشاطهم بكفاءة أكبر مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

تؤثر النفقات الحربية أو العسكرية إيجاباً وسلباً على الاقتصاد الوطني، فالآثار السلبية تتأتى من خلال توجيه جزء من الموارد البشرية والمادية إلى إنتاج المعدات الحربية، ومن هنا فإنه يترتب على ذلك انخفاض في الإنتاج الوطني⁵. علاوة على ذلك فإن الإنفاق العسكري يؤدي إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج لانخفاض عرضها بعد استيعابه لجزء منها.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

³ محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 101.

⁴ محمد عبد المنعم غفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص 80.

⁵ علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص 60.

بالرغم من ذلك يترتب على النفقات العسكرية أثر توسعي في حجم الإنتاج الوطني، وذلك بتخصيص جزء من هذه النفقات في إنشاء صناعات معينة (الحديد و الصلب)، أو منشآت حيوية كالمطارات والموانئ والطرق والسدود، كما يخصص جزء من هذه النفقات لإجراء البحوث العلمية وبالأخص في الدول المتقدمة¹.

تتأثر النفقات العسكرية بالأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة، فإذا بلغت الدولة مرحلة التشغيل الكامل فان النفقات الحربية تؤدي إلى حدوث موجات تضخمية حيث يقل الإنتاج المدني و تزداد أسعار منتجاته، أما في حالة نقص التشغيل فان النفقات الحربية تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني نتيجة التوسع في الصناعات الحربية والفروع الإنتاجية الأخرى، مما يؤدي إلى تشغيل اليد العاملة والتخفيف من حدة البطالة².

ثانيا: آثار النفقات العامة على الاستهلاك:

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصفة مباشرة سواء عن طريق نفقات الاستهلاك الحكومي أو نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد.

أ- نفقات الاستهلاك الحكومي

تخصص الدولة جانب من النفقات العامة لشراء سلع استهلاكية مثل لوازم الجيش من ملابس ومواد غذائية وسيارات وغيرها من الأدوات اللازمة للإدارات والمصالح الحكومية.

يرى بعض الاقتصاديين أن هذه النفقات تمثل نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، فبدلا من قيام الدولة بإعطاء الأفراد دخولا مرتفعة تمكنهم من استهلاك السلع والخدمات فإنها تقوم بتقديمها إليهم، وبذلك فان هذه النفقات لا تؤثر على حجم الاستهلاك الكلي³.

¹ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 115.

² محمد جمال ذنبيات، المالية العامة والتشريع المالي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2003، ص 111.

³ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 116.

ب- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد

تقوم الدولة بتوزيع الدخل على موظفيها الأفراد في شكل مرتبات وأجور ومكافآت مقابل ما يقدمونه من خدمات، أو في شكل منح ومعاشات لفئات معينة، وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه الدخل ينفق لإشباع الحاجات من السلع والخدمات، وهذا بالطبع يؤدي إلى الرفع من مستوى الاستهلاك¹.

ثالثاً: آثار النفقات العامة على نمط توزيع الدخل الوطني

يقصد بنمط توزيع الدخل الوطني الطريقة التي يوزع بها الدخل بين الفئات الاجتماعية، ويتحدد بذلك نصيب كل فئة ويتحدد نمط توزيع الدخل بطبيعة طريقة الإنتاج².

للتعرف على أثر الإنفاق العام على نمط توزيع الدخل الوطني لابد من معرفة كيفية تمويل الإنفاق العام، إذ أن الأثر الذي يحدثه إنفاق عام بالنسبة لفرد أو مجموعة معينة عن طريق زيادة قدرته الشرائية (منح إعانات) قد يضع مفعوله باتباع سياسة إيرادات كفرض ضرائب مثلاً على هذه الشرائح، لذا لابد من التنسيق بين سياسة الإنفاق والإيرادات.

يمارس الإنفاق العام أثر مباشر وغير مباشر على نمط توزيع الدخل:

- يكون أثر الإنفاق العام على نمط توزيع الدخل مباشراً عن طريق زيادة القدرة الشرائية لدى بعض الأفراد عن طريق منح الإعانات النقدية، أو لدى بعض الوحدات الإنتاجية عن طريق الإعانات المباشرة؛
- يكون أثر الإنفاق العام على نمط توزيع الدخل الوطني غير مباشر عن طريق تزويد فئات اجتماعية ببعض السلع والخدمات بسعر أقل من سعر تكلفته، وذلك بدفع إعانات استغلال للمشاريع التي تنتج هذه السلع والخدمات، كذلك عندما يحصل بعض الأفراد على سلعة أو خدمة تؤديها الهيئات العامة بلا مقابل (التعليم والصحة بالجان) أو بمقابل يقل عن سعر التكلفة³.

يمكن أن تؤثر النفقات العامة سلباً وبصورة غير مباشرة على إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية، ويتحقق ذلك عند ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة التوسع في الإنفاق، حيث تتضرر الفئات

¹ نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

² محمد دويدار، دراسات في الاقتصاد المالي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص 109.

³ نفس المرجع، ص ص 110-111.

منخفضة الدخل بانخفاض دخلها الحقيقي، وتستفيد الفئات مرتفعة الدخل بحصولها على إيرادات كبيرة، وبذلك تزداد الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

الفرع الثاني: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة

تحدث النفقات العامة آثار غير مباشرة على الاستهلاك والإنتاج الوطني من خلال الأثر الخاص بعاملتي "المضاعف" و "المعجل"، ويطلق على أثر المضاعف "الاستهلاك المولد" كما يطلق على أثر المعجل "الاستثمار المولد".

أولاً: أثر المضاعف

المضاعف هو المعامل العددي الذي يشير إلى مقدار الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن الزيادة في الإنفاق الوطني¹.

يعتبر كاهن أول من ادخل صيغة المضاعف، وقد ارتكزت فكرته على أن كل زيادة في التوظيف يجب أن تؤدي إلى مستويات أعلى من التوظيف الأول.

أما نظرية كينز فقد ركزت على بيان أثر الاستثمار المستقل في الدخل الوطني من خلال ما يولده هذا الاستثمار من زيادة في الاستهلاك، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة في الدخل الوطني وهو ما يطلق عليه ب " مضاعف الاستثمار"².

تساهم النفقات العامة في توزيع دخول على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور أو فوائد أو أسعار للمواد الأولية، يخصص هؤلاء الأفراد جزءاً من هذه الدخول للاستهلاك ويدخرون الباقي طبقاً للميل الحدي للاستهلاك أو للاادخار، تؤدي الأموال المخصصة للاستهلاك إلى توزيع دخول جديدة توجه بدورها إلى الاستهلاك والادخار وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل المتمثلة في الإنتاج - الدخل - الاستهلاك - الإنتاج، وهكذا فإن مصطلح المضاعف راجع إلى أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسب مضاعفة.

¹ عادل فليح علي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 67.

² شادي خليفة محمد الجوارنة، مرجع سبق ذكره، ص 154.

الجدول رقم (2.2): مضاعف الانفاق الحكومي والضرائب في بعض الدول

Méthodologie	Pays	Multipl TA	Multipl G
Présente estimation	France	- 0,1	1,4
Blanchard-Perotti [2002]	États-Unis	[- 1,3 ; - 0,8]	[0,9 ; 1,3]
Perotti [2002]	États-Unis	[- 0,5 ; - 0,2]	0,5
	Allemagne	[- 0,7 ; - 0,6]	0,8
	Royaume-Uni	[- 0,2 ; - 0,1]	0,0
	Canada	[- 0,7 ; - 0,6]	0,2
	Australie	[- 0,2 ; - 0,1]	0,8
Marcellino [2002]	Allemagne	- 0,5	0,5
	France	- 0,2	0,8
	Italie	- 1,2	2,0
	Espagne	- 1,0	0,0
Favero [2002]	Allemagne	- 1,1	0,1
	France	- 0,1	0,2
	Italie	0,0	- 0,2
	Espagne	- 0,1	0,0
Bruneau-de Bandt [1999]	France	[- 0,1 ; 0,0]	[0,0 ; 0,1]

Source : G.Abraham-frois, *Introduction à la macro-économie contemporaine*, Economica, Paris, 2005, P 173.

يعرض الجدول قيم مضاعف الانفاق الحكومي G وقيمة مضاعف الإيرادات العامة TA المحصل عليها من قبل مجموعة من الباحثين وعلى مستوى بعض الدول. نلاحظ أن قيم مضاعف الإيرادات العامة سالبة كلها ماعدا قيمة المضاعف الخاصة بإيطاليا التي قدرت ب 0، أما فيما يتعلق بقيم مضاعف الانفاق الحكومي فقد بلغت أدنى قيمة لها في كل من المملكة المتحدة (Perotti 2002) وإسبانيا (Marcellino 2002, Favero 2002)، أما أقصى قيمة بلغها المضاعف قدرت ب 0.8 في الدراسة التي قام بها Perotti سنة 2002 في كل من ألمانيا وأستراليا، إلى جانب الدراسة التي قام بها Marcellino سنة 2002 في فرنسا.

لضمان نجاح آلية المضاعف يجب توفر الشروط التالية¹:

- التوسع في الإنفاق العام حتى وإن كان على حساب عجز الميزانية؛
- وجود ميل حدي للاستهلاك مرتفع قادر على تحفيز الطلب المحلي؛
- وجود جهاز إنتاجي مرن قادر على الاستجابة والتوسع لمواجهة الطلب المحفز.

¹ نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

بناء على ما سبق يمكن القول أن المضاعف يكون له اثر ملموس في الدول المتقدمة لأنها تتمتع بجهاز إنتاجي مرن قادر على الاستجابة للزيادات في الاستهلاك، أما في الدول النامية فاثّر المضاعف ضعيف لأنه بالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك فإن الجهاز الإنتاجي غير مرن وغير قادر على الاستجابة والتوسع، وبالتالي فإن النموذج الكينزي غير ملائم تماما لظروف البلدان النامية.

ثانيا: أثر المعجل

ترتبط فكرة المعجل بالاستثمار المشتق (التابع) وهو الاستثمار الذي يكون استجابة لزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية¹.

أي أن الزيادة في الإنفاق العام على السلع وزيادة حجم الدخل الوطني والتشغيل خلال عمليات الاستهلاك المتتالية الناشئة عن زيادة الإنفاق الأولي (أثر المضاعف) تدفع المنتجين إلى زيادة إنفاقهم الاستثماري من خلال شراء الآلات والمعدات اللازمة لتوسيع الطاقة الإنتاجية لمواكبة الطلب الزائد على السلع، ويترتب على ذلك زيادة في حجم الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني، وبذلك يلتقي اثر المضاعف بأثر المعجل ويرتبط به من حيث زيادة حجم الإنتاج نتيجة للإنفاق على السلع الاستهلاكية بنسبة اكبر من الإنفاق الأولي (أثر المضاعف) مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار (أثر المعجل).

لضمان نجاح آلية المعجل يجب توفر الشروط التالية:

- وجود المخزون من السلع الاستهلاكية أو طاقة إنتاجية معطلة، حيث أن وجودها يسمح بتغذية الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية²؛
- كمية رأس المال الثابت وخاصة الآلات اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج، أي نسبة وحدات رأس المال اللازم لإنتاج وحدة واحدة من إنتاج معين وهذا ما يطلق عليه ب "معامل رأس المال"، يختلف هذا المعامل من قطاع إلى آخر وبالتالي يصبح لكل قطاع المعجل الخاص به³؛

¹ شادي خليفة محمد الجوارنة، مرجع سبق ذكره، ص 157.

² محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 138.

³ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 119.

- تقدير منتجي السلع الاستهلاكية لاتجاهات الزيادة في الطلب على هذه السلع، فإذا كانت هذه الزيادة عارضة فإنهم لن يقدموا على الاستثمار والعكس¹.

وفقا لهذه العوامل يتحدد مدى التغير في الطلب على الاستثمار الذي يحدث نتيجة التغير في الطلب على السلع الاستهلاكية.

¹ محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 138.

المبحث الثاني: الإيرادات العامة

يقصد بالإيرادات العامة جميع المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة بواسطة هيئاتها العامة سواء كانت في شكل إيرادات اقتصادية أو سيادية، التي ترد إلى الخزينة العامة بصورة نهائية بهدف تمويل النشاط الانفاقي العام¹.

لقد أدى تطور دور الدولة إلى تنوع النفقات العامة واتساع مجالها، مما أدى إلى زيادة الإيرادات العامة وتعدد أنواعها، فازدادت أهمية أنواع من الإيرادات وانخفضت أهمية أنواع أخرى من الإيرادات. لذلك تطورت الإيرادات العامة، ولم تعد تقتصر وظيفتها على تزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة من أجل تغطية الإنفاق العام، بل أصبحت كذلك أداة بيد الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

تتعدد مصادر الإيرادات العامة للدولة كما تتعدد تقسيماتها كذلك، فمنهم من قسمها تبعاً لدوريتها وتكرارها في موازنة الدولة إلى إيرادات عادية (الضرائب) وإيرادات غير عادية (القروض العامة والإصدار الجديد)، ومنهم من قسمها وفقاً لحرية الأفراد في دفعها إلى إيرادات إجبارية (الضرائب) وإيرادات اختيارية (أثمان سلع القطاع العام) ومنهم من قسمها إلى إيرادات اقتصادية وإيرادات سيادية، يعتبر هذا التقسيم الأكثر شيوعاً والذي اجمع عليه معظم مفكري المالية العامة.

الإيرادات الاقتصادية (غير السيادية) هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من أملاكها مثل: الإيرادات الناتجة عن تأجير العقارات التي تمتلكها الدولة، أما الإيرادات السيادية هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بالإلزام مثل الضرائب والرسوم².

استناداً إلى ما سبق، يتضح أن علماً الفكر المالي لم يتفقوا على تقسيم محدد للإيرادات العامة، لذا سنركز على الأنواع التالية من الإيرادات: الإيرادات من أملاك الدولة، الضرائب والقروض.

المطلب الأول: الإيرادات من أملاك الدولة

يطلق على هذا النوع من الإيرادات العامة بالدومين Domaine وهو عبارة عن الأموال العقارية والمنقولة التي تمتلكها الدولة سواء ملكية عامة أو خاصة، ينقسم دومين الدولة إلى قسمين هما الدومين العام والدومين الخاص.

¹ نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

² طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 38.

الفرع الأول: الدومين العام

هو عبارة عن الأموال التي تملكها الدولة والتي تخضع لأحكام القانون العام وتخصص للنفع العام، ومن أمثلة ذلك الأنهار والشوارع والموانئ والجسور، وقد تفرض الدولة أحياناً رسوماً على الانتفاع بها مثل الرسوم على زيارة الحدائق العامة والمتاحف، ومع ذلك تظل القاعدة العامة وهي مجانية استخدام هذه الممتلكات العامة، وبالتالي فهي لا تدر دخلاً للدولة، ولا تعتبر مصدراً للإيرادات العامة¹.

الفرع الثاني: الدومين الخاص

يقصد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة والتي تخضع لأحكام القانون الخاص، وهي معدة للاستغلال الاقتصادي وبالتالي يدر الدومين الخاص على عكس الدومين العام إيرادات، ومن ثم فهو وحده الذي يعنيه علماء المالية العامة عند الكلام على دخل الدولة من أملاكها باعتبارها مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات². يمكن تقسيم الدومين الخاص إلى ثلاثة أنواع هي: الدومين العقاري، الدومين الصناعي والتجاري، الدومين المالي.

أولاً: الدومين العقاري

يتضمن هذا الدومين إيرادات الدولة الناتجة عن ملكيتها للأراضي الزراعية والغابات (الدومين الزراعي)، أراضي بناء و عقارات مبنية، مناجم ومحاجر (الدومين الاستخراجي)، وتكون هذه الإيرادات إما في صورة إيجار أو نتيجة لعملية الاستغلال أو البيع³.

لقد كان الدومين الزراعي يحتل أهمية تاريخية في العصور الوسطى، ثم بدأ يفقد أهميته ابتداءً من القرن الثاني عشر ميلادي، حيث ظهر تيار فكري ينادي بضرورة الاستغلال الخاص (الفردية) للأراضي الزراعية بدل الاستغلال العام (الحكومي)، أما بالنسبة للغابات فقد اتجه الفكر المالي إلى ضرورة استغلالها من طرف الدولة، باعتبارها أكثر قدرة من الأفراد لأن استغلال الغابات يتطلب أموالاً كبيرة من جهة، ومن جهة أخرى لا يعطي إيرادات إلا بعد فترة طويلة.

¹ محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 283.

² عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

³ سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 115.

أما الدومين الإستخراجي فيتعلق بالثروات الطبيعية التي يمكن استخراجها من المناجم والمحاجر، فيرى علماء الفكر المالي أن ملكيتها يجب أن تكون بيد الدولة، أما فيما يخص الاستغلال فتختلف الدول فيما بينها باختلاف المذاهب السائدة فيها، فالبعض يرى أن تقوم الدولة باستغلالها مباشرة لما يمثله الدومين من دور فعال في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، والبعض الآخر يترك أمر استغلالها للأفراد مع الإشراف على هذا الاستغلال بهدف حماية الثروة الوطنية، نظرا لعدم توفر الخبرة والدراية الفنية لبعض الدول، على أن تحصل الدولة من الشركات أو الأفراد نسبة معينة الأرباح أو مبلغ يحدد سنويا يتم الاتفاق عليه، ويأخذ هذا الإشراف في الغالب صورة اشتراك الدولة مع الأفراد في استغلال المناجم والمحاجر¹.

ثانيا: الدومين الصناعي والتجاري

يتكون هذا الدومين من مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة في مجالات النشاط الاقتصادي، حيث تمارس هذه الأخيرة نشاطا شبيها بنشاط الأفراد والمشروعات الخاصة، بهدف تحقيق الربح أو تقديم خدمة للأفراد مقابل مبالغ غير احتكارية.

كان نطاق هذا الدومين ضيقا حيث اقتصر على المرافق الأساسية كمشروعات النفط والغاز والكهرباء والماء وهي مشروعات لا تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق الربح وإنما تحقيق النفع العام، ومع بداية القرن العشرين اتسع هذا الدومين في ظل انتشار مبادئ تدخل الدولة والأفكار الاشتراكية، حيث ازدادت أهميته في الدول الرأسمالية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، كما اتسعت حركة التأمين وسيطرت المشروعات العامة على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

تحصل الدولة على إيراداتها من الدومين الصناعي والتجاري من أسعار بيع السلع و الخدمات التي تنتجها وتقدمها المشروعات العامة ذات الطابع الاقتصادي، وهو ما يطلق عليه بالأسعار العامة أو الثمن العام، أو من خلال الاحتكار المالي الذي تمارسه بالنسبة لأنواع محددة من السلع، يكون الطلب عليها غير مرن مثل الاحتكار المالي للدخان والكحول والكبريت.. الخ².

¹ محمود حسين الوادي وركيا احمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص 79.

² محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 284-285.

إن احتكار الدولة لإنتاج أو بيع أو توزيع سلع أو خدمات معينة بهدف استغلال هذه البضائع إما بتخفيض أو زيادة أسعارها، كما أن تدخل الدولة في هذا المجال يهدف إلى حماية المستهلك من الضرر الذي قد يلحقه إذا ما تم البيع من طرف فرد أو شركة خاصة.

ثالثاً: الدومين المالي

يقصد بالدومين المالي محفظة الدولة من الأوراق المالية كالأسهم والسندات التي تحصل من خلالها على أرباح تدخل ضمن إيرادات الدولة.

يعد هذا الدومين من أحدث أنواع الدومين الخاص، وقد ازدادت أهميته في الوقت الحاضر نتيجة انتشار ما يعرف بشركات الاقتصاد المختلط أي تلك الشركات التي تجمع بين الملكية الخاصة والملكية العامة.

إن توجه الدولة للمشروعات ذات الاقتصاد المختلط راجع إلى رغبتها في الإشراف على القطاع الخاص، إلى جانب السيطرة على بعض المشروعات ذات النفع العام حتى تضمن توجيهها لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع¹.

وجهت لهذا النوع من الدومين انتقادات نظراً للخطورة التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات في الأوراق المالية، مما يجعل إيراد الدولة غير ثابت أو غير مضمون.

المطلب الثاني: الضرائب

تعتبر الضرائب أهم مصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة وذلك لما تتمتع به من وفرة الحصيلة خاصة في الدول المتقدمة، حيث تعتمد الدولة عليها في تغطية معظم نفقاتها العامة. إن استخدام الضريبة في العصر الحديث لا يقتصر على كونها إيرادا ماليا للدولة فقط، بل أصبحت تمثل أداة فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وبهذا أخذ مفهوم الضريبة مكانة هامة في علم المالية العامة.

سنحاول فيايلي التطرق إلى بعض النقاط الرئيسية الخاصة بموضوع الضريبة، وعلى هذا الأساس سنتناول تعريف الضريبة وخصائصها، لنأتي فيما بعد إلى تقديم القواعد العامة التي تنظمها، تصنيفاتها ونختتم بالتفصيل في الآثار الاقتصادية للضرائب.

¹ عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 135.

الفرع الأول: تعريف الضريبة

الضريبة هي عبارة عن اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على الأفراد والمؤسسات، بطريقة نهائية وبلا مقابل وذلك لتغطية النفقات العامة¹. يقترب هذا التعريف من أكثر التعريفات شهرة، وهو التعريف الذي قدمه الأستاذ جاستون جيز Gaston Gèze، حيث يرى أن " الضريبة هي أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة". انطلاقاً من هذا التعريف يمكن تحديد خصائص الضريبة فيما يلي:

أولاً: الضريبة مبلغ من المال

وهذا يعني أن الضريبة تشكل اقتطاعاً مالياً من ثروة المكلف خلافاً لما كان سائداً في السابق، حيث كانت الضريبة التزاماً عينياً كنتقديماً مجموعة من السلع أو بعض الخدمات لفترة مؤقتة.

ثانياً: الضريبة فريضة إجبارية

يعد فرض الضريبة وجبايتها عملاً من أعمال السلطات العامة، بمعنى أن فرض الضريبة أو جبايتها يستند إلى الجبر، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن عنصر الإلزام في الضريبة يعني أنه يحق للدولة اللجوء إلى وسائل التنفيذ الجبري في تحصيل الضريبة في حالة امتناع الأفراد عن دفعها، وحتى يكتسب عنصر الإلزام مشروعيته القانونية تنص الدساتير في كافة الدول على أن فرض الضريبة وتعديلها وإلغائها لا يتم إلا بقانون، وبذلك يكون القانون قد حقق التوازن بين كل من حقوق الدولة والتزاماتها وبين حقوق المكلف والتزاماته².

ثالثاً: الضريبة فريضة نهائية

بمعنى أن المكلف لا يستطيع استرجاع مبلغ الضريبة المدفوع مهما كانت الظروف³، ولكن في بعض الأحيان يستطيع المكلف الطعن فيما يخص قيمة الضريبة، ولكن عليه أن يلتزم بالدفع أولاً ثم يحق له الطعن ومن ثم المطالبة باسترجاع جزء من قيمة الضريبة المدفوعة⁴.

¹ Damarey .S, L'essentiel des finances publiques 2013, Gualino éditeur, 2013, P 20.

² عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

³ طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 47.

⁴ نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

رابعاً: الضريبة فريضة بدون مقابل

من خصائص الضريبة أنها تدفع بدون مقابل فلا يتوقع المكلف أن يتحصل على منفعة خاصة مباشرة، ولكن المنفعة تعود عليه بشكل غير مباشر بصفته عضو في المجتمع، كان يستفيد من الخدمات التي تقدمها المرافق العامة للدولة.

استناداً إلى ما سبق فإن مقدار الضريبة لا يمكن أن يحدد على أساس ما يعود على الفرد من منفعة خاصة وإنما يحدد على أساس المقدرة التكاليفية وحدها، والدولة هي التي تحدد المقدرة التكاليفية التي تفرض على أساسها الضريبة¹.

خامساً: الضريبة فريضة ذات أهداف

أصبحت الضريبة في الآونة الأخيرة تستخدم لتحقيق أغراض مالية، اقتصادية، اجتماعية وبيئية.

أ- أهداف مالية: تهدف الضرائب إلى تحقيق هدف مالي وهو تغطية النفقات العامة التي تحتاج إليها الدولة في تسيير مرافقها العامة، ويعد الهدف المالي للضريبة من المبادئ التي ارتكز عليها الكلاسيك في تحليلاتهم حيث كانوا يرون أن الضريبة أداة مالية محايدة ليس لها أي تأثير في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، لكن الاقتصاديين المعاصرين استبعدوا فكرة "الضريبة المحايدة" وأكدوا على وجود أهداف أخرى للضريبة².

ب- أهداف اقتصادية واجتماعية: تستخدم الدولة الضريبة لتوجيه عناصر الإنتاج باتجاه الفروع الإنتاجية التي تسعى الدولة إلى تنميتها، وذلك بإعفاءها من الضرائب بشكل دائم أو مؤقت، أو بفرض معدلات ضريبية أقل نسبياً من المعدلات التي تفرض على باقي الفروع.

كما تستخدم الضريبة لحماية الصناعة الوطنية الناشئة ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، وذلك بفرض ضرائب جمركية بمعدلات مرتفعة على السلع المستوردة من الخارج، إلى جانب إعفاء الصادرات من بعض الضرائب أو تخفيض معدلاتها.

¹ عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

² فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 57.

تستخدم الضريبة كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي، ففي حالة التضخم يتم رفع نسب الضرائب بغية امتصاص الكتلة النقدية، وفي حالة الانكماش يتم تخفيض معدلاتها مع زيادة التحفيزات والاعفاءات الجبائية لتنشيط الاستثمار¹.

يمكن أن تستخدم الضريبة لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية مثل تقليل حدة التفاوت في الدخل بين فئات المجتمع (الضرائب التصاعدية)، تقليل استهلاك بعض السلع التي ينتج عنها أضرار كالمشروبات الكحولية والسجائر، وذلك بإخضاعها لمعدلات مرتفعة من الضرائب.

ج- أهداف بيئية:

تستعمل الضرائب كذلك للمحافظة على البيئة ومواجهة أبعاد مشكلة التلوث البيئي، إذ أصبحت من أهم المقاربات الدولية المستخدمة في رسم السياسات البيئية، نذكر منها ضرائب الانبعاثات (خاصة غاز CO₂)، الضرائب غير المباشرة على مدخلات الإنتاج، ضرائب النفائات².

يعود ظهور أول معالم الجباية البيئية³ إلى نظرية الآثار الخارجية لأرثر بيغو ARTUR PIGOU سنة 1920 الذي دعى إلى فرض ضرائب ورسوم على الوحدات الاقتصادية (في شكل تعويضات) مقابل آثار الانبعاثات التي تتركها هذه الوحدات، ويستند أساس فرض الجباية البيئية إلى المبدأ العالمي (الملوث يدفع polluter pays)، وقد ظهر هذا المبدأ لأول مرة سنة 1972 من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE تمهيدا لإرساء معالم الاقتصاد العالمي الأخضر.

في عام 1987 قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإجراء مسح على 14 دولة اتضح أنه من بين 153 حالة تطبيقية لأدوات السوق في معالجة التلوث البيئي وجدت 81 حالة منها اعتمدت على ضرائب التلوث، وقد كانت تلك الضرائب حافزا حقيقيا على تحسين جودة البيئة، إلا أن بعضها قد حقق موردا تم استخدامه في تمويل النفقات العامة.

¹ Christian Schoenauer, *Les fondamentaux de la fiscalité –techniques et applications*, 6^{me} édition , édition ESKA, , France, 2006, P 30.

² حراق مصباح، كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد (دراسة حالة الجزائر)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الرابع، 2016، ص 40.

³ الجباية البيئية هي تلك الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدول بغرض التعويض عن الضرر الذي يتسبب فيه التلوث، على اعتبار أن الحق في البيئة هو الحق لجميع الأفراد.

الجدول رقم (3.2): نسبة مساهمة الجباية البيئية في الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول الاتحاد الأوروبي

الوحدة: %

الدولة	2000	2002	2004	2005
بلجيكا	2.3	2.3	2.4	2.36
ألمانيا	2.4	2.5	2.5	2.46
فرنسا	2.6	2.5	2.1	2.36
إيطاليا	3.2	2.9	2.8	2.81
السويد	2.8	2.9	2.9	2.9
بريطانيا	3.1	2.7	2.6	2.48

Source : Eurostat, IPSOS public affaire.

يتضح من خلال الجدول أن نسبة مساهمة الجباية البيئية في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول يتراوح بين 2 و3% في معظم سنوات الدراسة.

الفرع الثاني: القواعد الأساسية للضريبة

هناك مجموعة من القواعد التي يجب على المشرع أن يأخذها بعين الاعتبار عند فرض الضريبة، حتى يتمكن من التوفيق بين مصلحة الممول ومصلحة الخزينة، تسمى هذه القواعد بقانون الضريبة. يعد آدم سميث أول من حدد هذه القواعد في مؤلفه الشهير "ثروة الأمم"، كما تناولها ريتشارد موسجراف في كتابه المالية العامة بين النظرية والتطبيق. نتناول فيما يلي أهم هذه القواعد.

أولاً: قاعدة العدالة (المساواة) Equality

اختلف الاقتصاديون حول كيفية تحقيق العدالة ومعايير ذلك، فمنهم من كان يرى أن العدالة تتحقق عندما يدفع المكلف ضريبة تعادل المنافع التي يحصل عليها من الخدمات العامة وأطلق على هذا "مبدأ المنفعة"، وهناك من يرى أن العدالة تتحقق عندما تتساوى التضحية عند دافعي الضرائب، وهذا يعني أن يشارك أفراد المجتمع في تحمل الأعباء العامة على أساس مقدرة كل مكلف على الدفع "مبدأ المقدرة على الدفع"، وفي هذا الإطار هناك مبدأين للعدالة هما "مبدأ العدالة الأفقية" و"مبدأ العدالة الراسية"، فالأول يعني أن المكلفين الذين لديهم دخول متساوية

تفرض عليهم نفس الضريبة، أما الثاني فيرى وجوب التفريق بين أصحاب الدخول المتساوية في فرض الضريبة، وذلك بناءً على التزاماتهم المالية وظروفهم الاجتماعية¹. لم يكن آدم سميث يعني بهذه القاعدة أن يدفع الجميع الضريبة بل كان يدعو إلى إعفاء المعدمين وذوي الدخول المنخفضة، كما كان يرى أن الضريبة النسبية هي التي تحقق العدالة الضريبية، لكن الفكر المالي الحديث وبحكم اعتماده على نظرية التضامن الاجتماعي يرى أن الضريبة التصاعدية هي التي تحقق العدالة أي المساواة في التضحية، بحيث يتم الربط بين انخفاض المنفعة الحدية للنقود مع ارتفاع دخل الفرد وهو ما يعني اختلاف التضحية الحدية التي يمثلها العبء الضريبي الحدي مع اختلاف دخل الفرد وثروته.

إن فكرة العدالة في المالية الحديثة لا تقتصر على الأخذ بالضريبة التصاعدية وإنما يقتضي الأمر أن تكون الضريبة عامة تفرض على جميع الأشخاص مع بعض الاستثناءات التي تقرر لاعتبارات شخصية وعائلية أو تلك التي تقرر تبعاً لنوع الدخل الخاضع للضريبة، وهو ما يعني أن مفهوم العدالة الضريبية قد اتسع بشكل يتجاوز المفهوم التقليدي الذي يركز على الضريبة النسبية².

ثانياً: قاعدة اليقين (التأكد) Certainly

تعني هذه القاعدة وضوح الضريبة بالنسبة للمكلف بدفعها من حيث مبلغها وموعد دفعها وطريقة جبايتها والهدف من ذلك هو حماية المكلف من التعسف الممكن حدوثه من موظفي الإدارة الضريبية.

ثالثاً: قاعدة الملاءمة Convenience

تقتضي هذه القاعدة أن تكون الضريبة ملائمة للمكلفين من حيث موعد وطريقة تحصيلها، فيما يخص موعد التحصيل أثبتت التجربة أن نهاية السنة المالية هي أفضل فترة لأن المصالح الضريبية تحقق حصيلة ضريبية مرتفعة.

رابعاً: قاعدة الاقتصاد

تعني هذه القاعدة عند آدم سميث الاقتصاد في كلفة جباية الضريبة، بمعنى تنظيم الضريبة وجبايتها بطريقة محكمة وبأقل تكلفة ممكنة لكي لا تضطر الدولة إلى التوسع في فرض الضرائب على الممولين بحجة تغطية نفقات تحصيل الضريبة³.

¹ حسين العمر، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 179.

³ عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

هذه هي القواعد الأربعة الأساسية للضريبة التي صاغها آدم سميث، إلا أن بعض الكتاب أضافوا قاعدتين تكميليتين هما قاعدة المرونة وقاعدة الكفاءة.

خامسا: قاعدة المرونة Flexibility

تعني هذه القاعدة استجابة الضرائب المفروضة للتغيرات في النشاط الاقتصادي وهي تحمل مفهومين، المفهوم الأول هو أن يكون هناك استجابة تلقائية للضرائب المفروضة (بالزيادة أو النقصان) مع التغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي دون أن تضطر الدولة إلى تغيير هيكل النظام الضريبي، أما المفهوم الثاني هو أن يكون لدى الدولة الإمكانيات الكافية والسرعة اللازمة لمراجعة هيكل الضرائب وتعديله، ويستحسن أن لا تكون درجة مرونة النظام الضريبي كبيرة إلى حد قد يؤدي إلى حدوث كساد اقتصادي، وهذا ينتج غالبا من المرونة العالية لحصيلة الضرائب مع زيادة الدخل وهو ما يسمى ب "الانزلاق أو الانجراف المالي"¹.

سادسا: قاعدة الكفاءة Efficiency

يمكن النظر إلى الكفاءة من زاويتين:

الزاوية الأولى: تتعلق بكفاءة تحصيل الضريبة والكفاءة الاقتصادية للضريبة، وتعني أن تحقق الضريبة أعلى حصة ممكنة للخزينة العامة مع الاقتصاد في نفقات الجباية.

الزاوية الثانية: تتعلق بكفاءة الضريبة ومدى ارتباطها بكفاءة النشاط الاقتصادي، ويجب أن لا يعرقل تحصيل الضريبة الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في المجالات التي تحقق أعلى عائد أو أفضل إنتاجية².

الفرع الثالث: تصنيف الضرائب

تتضمن النظم الضريبية مزيجا من أنواع مختلفة من الضرائب تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويتطلب نجاح الدولة في اختيار المزيج الملائم من الضرائب على مدى فهمها ودراساتها للآثار الاقتصادية المحتملة لكافة أنواع الضرائب المزمع استخدامها في هيكلها الضريبي.

¹ محمود حسين الوادي وركريا احمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 52-53.

² محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

يضم التصنيف الاقتصادي ثلاث أنواع من الضرائب: الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال والضرائب على الإنفاق.

أولاً: الضرائب على الدخل

يعرف الدخل بأنه إيراد نقدي أو قابل للتقدير بالنقود يحصل عليه بصفة دورية أو قابلة للدورية من مصدر مستمر أو قابل للاستمرار¹.

هناك أسلوبان في فرض الضرائب على الدخل، الأسلوب الأول هو أن تكتفي الدولة بفرض ضريبة واحدة عامة على الدخل الإجمالي، أما الأسلوب الثاني هو أن تقوم الدولة بفرض ضرائب متعددة على فئات الدخل، وعلى هذا الأساس تقسم الضرائب على الدخل إلى قسمين: الضرائب النوعية على فئات الدخل والضريبة على الدخل الإجمالي.

أ- الضرائب النوعية على فئات الدخل

تفرض الضرائب النوعية على الفئات المختلفة للدخل فالشخص الواحد من الممكن أن يقوم بعدة أنشطة وبالتالي تتعد الضرائب المفروضة عليه بحسب مصدر كل دخل، فتفرض ضريبة على الدخل الناتج من رأس المال العقار (ملكية العقارات) أو الدخل الناتج من رأس المال المنقول (الأوراق المالية) أو الدخل الناتج عن العمل (الأجور والمرتبات والمهن الحرة) أو الدخل الناتج عن العمل ورأس المال (الأرباح التجارية والصناعية)².

رغم أن الضريبة النوعية يمكن أن تقلل من التهرب الضريبي وتسمح بتحصيل الضريبة حسب نوع الدخل، كما يتم من خلالها التمييز في المعاملة الضريبية تبعاً لمصدر واكتساب والدخل والحصول عليه، إلا أنها لا تسمح بتطبيق فكرة شخصية الضريبة ومراعاة ظروف الممول الشخصية أو مقدرته التكليفية.

¹ علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص 200.

² محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 206.

ب- الضريبة على الدخل الإجمالي

يقصد بها الضريبة التي تفرض على مجموع الدخل الذي يحققه المكلف، ويعرفها المشرع الجزائري: " يتم تأسيس ضريبة سنوية واحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تدعى ضريبة الدخل الإجمالي، تطبق هذه الضريبة على دخول وأرباح المكلف بالضريبة التي يحققها أو التي يحصل عليها كل سنة"¹.

تحقق الضريبة على الدخل الإجمالي المزايا التالية²:

- معرفة الدخل الإجمالي للمكلف تسمح بمعرفة قدرته التكليفية (تطبيق مبدأ شخصية الضريبة)؛
- سهولة تطبيق الضرائب التصاعدية؛
- تقليل تكاليف الجباية.

بالرغم من المزايا العديدة لهذا النوع من الضريبة إلا أنه يتطلب جهاز إداري كفء من الناحية التقنية والإدارية والمحاسبية، كما يتطلب انتشار الوعي الضريبي لدى المكلفين مما يسهل تعاونهم مع الدوائر الضريبية.

ثانيا: الضرائب على رأس المال

تتخذ هذه الضرائب رأس المال وعاء لها، ويقصد برأس المال أو الثروة صافي ما يمتلكه الشخص في فترة زمنية معينة³، ويعتبر هذا النوع من الضرائب أقل أهمية من الضرائب على الدخل، لأنها عادة ما تفرض بسعر أقل حتى لا تؤدي إلى تقليل رأس المال، وبذلك تقلل من مساهمته في توليد الدخل وهذا ما يضر بالدورة الاقتصادية للبلد.

تتخذ الضرائب على رأس المال أشكالا عديدة نذكر منها:

أ- **الضريبة العادية على رأس المال**: تفرض هذه الضريبة على قيمة ثروة المكلف بما كلها أو على بعض عناصرها، وعادة تكون أسعارها منخفضة.

ب- **الضريبة الاستثنائية على رأس المال**: تفرض هذه الضريبة بسعر أقل من سابقتها في ظروف استثنائية مثل الحروب أو الحاجة الماسة للدولة لتسديد الديون أو انجاز بعض الأعمال الهامة.

¹ المادة 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

² طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 60.

³ أحمد عبد السميع علام، مرجع سبق ذكره، ص 35.

ت- **الضريبة على التركات:** تعد هذه الضريبة من أهم الضرائب وأقدمها، وتفرض على مجموع التركة قبل التوزيع أو على نصيب كل وارث أو على مجموع التركة أولاً ثم نصيب كل وارث وذلك بعد حسم الديون وتكاليف الوصية¹.

تعد ضريبة التركات من الضرائب الفاعلة في تقليل التفاوت في الدخل، وهي ضريبة عادلة تفرض على أموال لم يبدل في سبيل الحصول عليها مباشرة أي عناء، كما تراعي هذه الضريبة الأوضاع الشخصية للمكلف وتتصاعد بحسب درجة القرابة بين الوارث والموروث².

ثالثاً: الضرائب على الإنفاق

هي تلك الضرائب التي تفرض في حالة استعمال الدخل وإنفاقه في المجالات المختلفة، وبما أن الجزء الأكبر من الدخل ينفق على شراء السلع الاستهلاكية فإن ضرائب الاستهلاك تشكل الحيز الأكبر منها، لذلك يطلق عليها بضريبة الاستهلاك³.

تعد الضرائب على الإنفاق من الضرائب غير المباشرة وتمتاز بوفرة حصيلتها وسهولة تحصيلها إلا أنها غير عادلة لأنها تمس الأغنياء والفقراء على حد سواء.

تتعدد الصور التي تتخذها الضرائب على الإنفاق إلا أن أشهرها هي:

أ- **الضريبة العامة على الإنفاق:** وهي الضريبة التي تفرض على جميع السلع والخدمات، وهي تأخذ الأشكال التالية:

- **الضريبة الوحيدة على الإنتاج:** وهي تفرض على السلعة في مرحلة إنتاجها، حيث تدمج هذه الضريبة في سعرها ويتحملها المستهلك النهائي⁴.

- **الضريبة التراكمية أو المتدرجة:** تفرض الضريبة على المادة الخام عند دخولها المصنع ثم تفرض عندما تصبح مادة نصف مصنعة، ثم عندما تصبح تامة الصنع، ثم تفرض عند انتقالها إلى تاجر الجملة، كما تفرض عند انتقالها

¹ نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

² علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص 202-203.

³ حسني خربوش وحسين اليحي، **المالية العامة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2013، ص 72.

⁴ نفس المرجع، ص 76.

إلى تاجر التجزئة وأخيرا عند بيعها للمستهلك، وتعتبر الضريبة على رقم الأعمال أفضل مثال لهذا النوع من الضرائب التراكمية¹.

- الضريبة على القيمة المضافة: تشبه إلى حد كبير الضريبة التراكمية، إلا أن الفرق بينهما يكمن في أن الضريبة التراكمية تفرض على كل مرحلة تمر بها السلعة، إلا أن الضريبة على القيمة المضافة تفرض على القيمة التي أضيفت إلى السلعة في كل مرحلة من مراحل إنتاجها.

ب- الضرائب النوعية على الاستهلاك:

تفرض الضرائب على أنواع معينة من السلع، هاته الأخيرة تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي السلع الضرورية والسلع الكمالية و سلع الاستهلاك الجاري.

1- السلع الضرورية: وهي السلع التي لا يمكن الاستغناء عنها و يتم تداولها على نطاق واسع من قبل الفقراء والأغنياء، تتميز هذه السلع بطلب عديم المرونة أي لا يؤثر ارتفاع أو انخفاض ثمنها على الكمية المطلوبة وبالتالي فهي تؤمن إيرادات كبيرة لخزينة الدولة، إلا انه ما يعاب عليها أنها غير عادلة حيث يتحمل الفقراء النصيب الأكبر من عبئها، وللتخفيف من هذا العبء اتجهت التشريعات المعاصرة لتقديم الدعم للسلع الضرورية حتى يمكن بيعها بسعر أقل، إلى جانب تقديم إعانات للأسر كثيرة العدد والعاطلين عن العمل².

2- السلع الكمالية: هي السلع التي يمكن الاستغناء عنها وهي تمثل نسبة ضئيلة من الإنفاق الاستهلاكي إن مفهوم السلع الاستهلاكية غير محدد وغير واضح ويكمن السبب في ثلاثة أمور، الأول هو اختلاف الزمان فبعض السلع كانت قبل ثلاثين عاما تعد من الكماليات مثل التلفاز أما في الوقت الحالي فأصبح يعد من الضروريات، السبب هو اختلاف المكان فنجد أن سلعة تكون ضرورية في مكان ما وفي نفس الوقت تكون كمالية في مكان آخر مثل جهاز التكييف، أما السبب الثالث والأخير هو اختلاف نظرة الشخص للسلعة فهناك من يعتبر جهاز الكمبيوتر مثلا ضروري وهناك من يعتبره كمالي³.

¹ فوزي عطوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 72-73.

² طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 67.

³ نفس المرجع، ص 68.

تعتبر هذه الضريبة محدودة الحصيلة لان الطلب على مثل هذه السلع ذو مرونة كبيرة، إلا أنها تعتبر عادلة لأنها تصيب الأغنياء دون سواهم، باعتبارهم الأكثر إقبالاً على شراء هذا النوع من السلع.

3- سلع الاستهلاك الجاري: هي تلك السلع التي تتوسط السلع الضرورية والسلع الكمالية، ويتم استهلاكها على نطاق واسع قابل للزيادة مع الزمن مثل الدخان¹ والشاي..... الخ، وتمتاز هذه الضرائب بوفرة الحصيلة وتحقيق العدالة.

إن التماذي في فرض هذا النوع من الضرائب على الفئات الفقيرة، سوف يساهم في خفض الدخل القابل للإنفاق، وبالتالي ينخفض الطلب الفعال في الاقتصاد وينخفض بدوره معدل النمو.

تتسم الضرائب غير المباشرة العربية بالارتفاع، حيث تصل الى مستويات مرتفعة جدا خاصة في حالة مصر وتونس والجزائر، ولا بد من التعامل بحذر مع هذا النوع من الضرائب نظرا للآثار الاجتماعية المضرة.

ت- الضرائب الجمركية:

تعد من أقدم الضرائب على الإطلاق وهي تفرض عند ممارسة التجارة الدولية لتحقيق أهداف متنوعة²:

أهداف اقتصادية: تتمثل في حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية.

أهداف اجتماعية: تقوم بعض الدول بفرض ضرائب جمركية على السلع التي تضر صحة المواطن مثل الخمر أو تخالف العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة.

أهداف مالية: تتمثل في تحقيق إيرادات كبيرة للدولة من جراء فرض هذه الضرائب، حيث ترتفع حصيلتها في الدول النامية بسبب كثرة السلع المستوردة.

¹ قدرت منظمة الصحة العالمية أن الزيادة المقدرة بين (5-10%) في الضرائب على التبغ قد تساهم بعوائد تقدر بمبلغ 5 مليار دولار في الدول متوسطة الدخل، كما أن الزيادة بنسبة 50% قد تغطي حوالي نصف الانفاق على الصحة في عدد من الدول النامية (تقرير 2009).

² حسني خربوش وحسين البيحي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

تنقسم الضرائب الجمركية سواء كانت على الصادرات أو الواردات إلى قسمين¹:

ضرائب القيمة: تفرض بنسبة مئوية على قمة السلعة وتتميز بمايلي:

- السهولة والوضوح؛
- المرونة أي أنها تستجيب تلقائيا للتغيرات في الأسعار؛
- العدالة لكونها أكثر وقعا على السلع الترفيهية التي يفتنيها بكثرة أصحاب الدخل المرتفعة.

تتصف ضرائب القيمة بجوانب سلبية نذكر منها:

- تخلق نزاع ما بين الإدارة الضريبية والمكلف بخصوص تحديد القيمة الحقيقية للسلعة؛
- إمكانية التهرب منها عن طريق تقديم تصريحات خاطئة حول قيمة السلعة؛
- تجعل المستوردين يركزون على السلع الأقل جودة ذات الأسعار المنخفضة لتجنب دفع ضريبة مرتفعة؛
- لا توفر الحماية المطلوبة للصناعة الوطنية خاصة في حالة تطبيق سياسة الإغراق.

الضرائب النوعية: تفرض بمبلغ معين على كل وحدة منتجة وتتميز بمايلي:

- سهولة حسابها لان التحقق من الوزن والعدد أسهل من القيمة؛
- تحول دون الغش والتلاعب؛
- تساهم في تركيز المستوردين على الأصناف الجيدة.

تتصف الضرائب النوعية بدورها بجوانب سلبية نذكر منها:

- لا تستجيب تلقائيا للتغيرات في الأسعار وتحتاج إلى تعديلات كثيرة حتى تتناسب ومستوى الأسعار السائد والأسعار في الخارج؛
- صعوبة تطبيقها إذ أنها تتطلب إجراء تقسيمات فرعية في جدول الأسعار بالنسبة للسلعة الواحدة إذا ما أريد تحقيق العدالة في فرضها وهو أمر متعذر عمليا.

¹ عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 138-140.

إذا كان الدافع الأساسي لفرض هذه الضرائب هو هدف مالي أي حصول الدولة على موارد ضريبية هامة في هذه الحالة تسمى " ضرائب إيرادية"، وإذا فرضت بدافع منع دخول بعض السلع إلى البلاد فتسمى " ضرائب مانعة"، أما إذا فرضت لحماية الإنتاج الوطني من منافسة الإنتاج الأجنبي فتسمى " ضرائب حامية"¹.

هناك اتجاه دولي وعربي² لخفض مساهمة عوائد التعريف الجمركية في إجمالي العوائد الضريبية غير المباشرة، وينبع ذلك أساسا من التطورات الاقتصادية الدولية، سواء على شكل التزامات ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أو اتفاقيات الشراكة الأوروبية.

الجدول رقم (4.2): الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة

الوحدة: %

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
كندا	33.6	33.4	33.3	33.0	32.3	31.3
الولايات المتحدة الأمريكية	25.7	27.1	27.9	27.9	26.1	24.0
زندا الجديدة	34.8	36.7	36.1	35.1	33.7	31.0
ألمانيا	34.8	34.8	35.4	36.0	37	37.0
إيطاليا	41.0	40.8	42.3	43.4	43.3	43.5
فرنسا	43.5	43.9	44.0	43.5	43.2	41.9
بريطانيا	34.8	35.7	36.5	36.2	35.7	34.3

Source : OCDE, Tableaux comparatifs, statistiques fiscales, 2010.

يتضح من خلال الجدول ان نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي في كل من إيطاليا وفرنسا تفوق 40% في حين تبلغ أدنى المستويات في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ متوسط هذه النسبة 26.5% خلال الفترة (2009-2004).

الفرع الرابع: الآثار الاقتصادية للضرائب

للضرائب آثار بعيدة المدى على كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهي آثار تزداد أهميتها باستمرار مع اتساع دور الدولة التدخل، ولقد تطور معنى هذه الآثار تطورا كبيرا مع التطور الذي حل بمفهوم مالية الدولة

¹ فوزي عطوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 73-74.

² في حالة الجزائر انخفض متوسط التعريف المطبقة على السلع من 21.4% سنة 1993 الى 14.1% سنة 2009.

والسياسة المالية. ولقد انعكس هذا التطور بدوره على دور الضريبة حيث نقلها من الحياد إلى التدخل، بقصد إحداث تغييرات عميقة في النظام الضريبي تضمن فاعليته في تحقيق سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية بأقل عبء ضريبي ممكن.

تنقسم الآثار الاقتصادية للضريبة إلى قسمين: آثار غير مباشرة وآثار مباشرة.

أولاً: الآثار الاقتصادية غير المباشرة

يقصد بالآثار الاقتصادية غير المباشرة المشاكل المتعلقة باستقرار الضريبة وانتشارها والتهرب الضريبي. سنعرض هذه المسائل فيما يلي:

أ- استقرار الضريبة (نقل عبء الضريبة)

يعني من تستقر عليه الضريبة في النهاية، فإذا تحمل المكلف القانوني ثنائياً قيمة الضريبة فإن هذه الظاهرة تسمى بالاستقرار المباشر للضريبة، أما إذا تمكن المكلف القانوني من نقل عبء الضريبة إلى شخص آخر فإن هذه الظاهرة تسمى بالاستقرار غير المباشر للضريبة وهي تثير العديد من الصعوبات¹.

إن نقل عبء الضريبة واستقرارها يرتبط بأنواع معينة من الضرائب، حيث أن الضريبة على دخل العمل لا تتيح لدافعها نقل عبئها إلى الآخرين، في حين أن الضريبة على دخل من يقوم بإنتاج سلعة معينة أو تقديم خدمة معينة تتيح لدافعها إمكانية نقل عبئها إلى الآخرين عن طريق إضافتها إلى سعر السلعة أو الخدمة، وبذلك يتحمل عبئها مشتري السلعة أو المستفيد من الخدمة².

ب- انتشار الضريبة

ينتج عن عملية نقل عبء الضريبة انتشارها، حيث تنتقل الاضطرابات الناشئة عن فرض الضريبة إلى أفراد آخرين، حيث يتأثر دخل المكلف بالضريبة النهائي بالنقصان وذلك يؤثر بصورة مباشرة في إنفاقه على الاستهلاك

¹ محمد جمال ذنبيات، مرجع سبق ذكره، ص 151.

² فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 241.

وبالتالي تتناقص إيرادات المنتجين ويقل إنفاقهم على الاستهلاك، وهو ما يمثل بدوره نقص في دخول من يزودوهم بالسلع الاستهلاكية، وبالتالي يعني انتشار الضريبة التأثير الدائري على حلقات النشاط الاقتصادي الكلي والجزئي¹.

ت- التهرب الضريبي

هو التخلص من الالتزام بدفع الضريبة وينقسم الى قسمين: التهرب الضريبي غير المشروع (الغش الضريبي) والتهرب الضريبي المشروع (التجنب الضريبي).

1- **الغش الضريبي**: هو تصرف غير مشروع يمكن تعريفه بأنه: " مخالفة قانونية يقوم بها المكلف بهدف التهرب

من الضريبة المستحقة عليه إما بصورة كلية أو جزئية"²، ينجم عن هذه الظاهرة آثار سلبية على الحصيلة الضريبية كما يتعرض كل مكلف يقوم بها إلى المساءلة القانونية.

2- **التجنب الضريبي**: يقصد به التخلص المشروع من دفع الضريبة وذلك باستغلال الثغرات الموجودة في

التشريع الضريبي، كان يتمتع الشخص عن القيام بأي تصرف الذي تفرض على أساسه الضريبة مثل تجنب استيراد السلع الأجنبية التي تفرض عليها الضرائب الجمركية، والتوجه نحو الأنشطة المعفاة من الضريبة أو المفروضة عليها ضرائب أقل³.

إن الدافع إلى التهرب الضريبي هو الشعور باللامساواة واللاعدل، مع أن الضريبة تقوم في الأساس على مبدأ العدالة في توزيع الأعباء بين المواطنين تتناسب مع القدرة المالية لكل واحد منهم، يضاف الى ذلك دافع آخر وهو شعور المكلف بالضريبة بسوء استخدام المال العام من قبل الدولة، فيصبح وقتها يبحث عن وسائل للتهرب.

ثانيا: الآثار الاقتصادية المباشرة

تنشأ الآثار الاقتصادية المباشرة للضرائب بعد استقرار عبء الضريبة على مكلف معين، وهي تحدد بأمرين هما: مقدار مبلغ الضريبة المستحقة والأوجه التي تستخدم فيها الدولة حصيلة الضرائب. نتناول فيمايلي تأثير الضرائب على الاستهلاك والادخار، الإنتاج والتوزيع وأخيرا المستوى العام للأسعار.

¹ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 199-200.

² B .Michel et autres, **Finances publiques**, librairie générale de droit et de jurisprudences, 5^e édition , France, 2000, P608.

³ أحمد علام، مرجع سبق ذكره، ص 175.

أ- أثر الضرائب على الاستهلاك والادخار

يتوقف استهلاك وادخار الفرد على عاملين هما حجم الدخل والميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي فإن الضرائب المفروضة على الدخل تؤثر بصورة مباشرة على الاستهلاك والادخار، ويختلف مدى التأثير باختلاف الفئة التي يقع عليها عبء الضريبة ونوع الضريبة ومرونة عرض السلعة.

إذا كان عبء الضريبة يقع على الطبقة الغنية فإن الضريبة ستؤدي إلى خفض ادخار تلك الطبقة مقارنة مع استهلاكها، أي أنها ستضحي بالادخار لصالح الاستهلاك، أما إذا كان عبء الضريبة يقع على الطبقة الفقيرة فإن الضريبة ستؤدي إلى تخفيض الاستهلاك، في حين أن تأثير الادخار يكون قليل جداً لأن ادخار هذه الطبقة منخفض جداً.

إن الطلب على السلع لا يتأثر بنسبة واحدة بل يتفاوت من سلعة إلى أخرى وفقاً لدرجة مرونة الطلب عليها فالسلع ذات الطلب المرن (السلع الكمالية والترفيهية) يتأثر استهلاكها نتيجة الضرائب أكثر من السلع ذات الطلب غير المرن (السلع الضرورية) الذي لا يستطيع المستهلكون الاستغناء عنها إلا في أضيق الحدود.

يختلف تأثير الضرائب على الاستهلاك والادخار تبعاً لنوع الضريبة، فالضرائب المباشرة التي تتخذ من الدخل وعاءاً لها يكون أثرها على الادخار أكثر من الاستهلاك لأن الادخار أكثر مرونة من الاستهلاك بالنسبة للتغيرات الحاصلة في الدخل، أما الضرائب غير المباشرة فإنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وبالتالي خفض الاستهلاك بنسبة أكبر من خفض الادخار¹.

من جهة أخرى، يتوقف أثر الضريبة على الاستهلاك على خطة الدولة في استخدام الحصيلة الضريبية، فإذا قامت الدولة بتجميد حصيلة الضريبة فإن الاستهلاك يتجه نحو النقصان، أما إذا استخدمت الدولة حصيلة الضريبة في طلب بعض السلع والخدمات فإن نقص استهلاك الأفراد نتيجة فرض الضريبة قد يعوضه زيادة الاستهلاك الذي يحدثه إنفاق الدولة².

¹ عادل فليح علي، مرجع سبق ذكره، ص 144-145.

² عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 202-203.

ب- أثر الضرائب على الإنتاج

تؤثر الضريبة على الإنتاج من خلال تأثيرها في المقدرة على العمل والرغبة فيه، وفي الحافز على الادخار وفي انتقال عوامل الإنتاج بين فروع الإنتاج.

تؤدي الضريبة المباشرة التي تقتطع جزءاً من دخول الأفراد و الضرائب غير المباشرة التي تقلل من استهلاكهم إلى حرمانهم من ضروريات الحياة، مما يقلل من رغبتهم في العمل و كفاءتهم وقدرتهم على العمل وبالتالي مساهمتهم في الإنتاج¹.

كما تؤثر الضريبة في الإنتاج من خلال تأثيرها في حجم الاستثمار، إذ يعتمد هذا الأخير على حجم المدخرات، فإذا أدت الضريبة إلى نقص الدخل أدى ذلك إلى نقص المدخرات.

إن فرض الضريبة يؤدي بدوره إلى رفع نفقات الإنتاج مما يحد من أرباح المنتجين الذين يحاولون نقل عبء الضريبة إلى المستهلك بزيادة أسعار السلع المنتجة، هذا الأمر يتوقف على مدى مرونة الطلب، وقد يتجه المنتجون إلى تخفيض حجم الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى تقليص استغلال الموارد المتاحة وزيادة البطالة.

أما بالنسبة لأثر الضرائب على انتقال عوامل الإنتاج بين فروع الإنتاج، فإن المنتجين يتجهون غالباً نحو الاستثمارات ذات الربح الكبير، فإذا فرضت ضريبة على نشاط معين فانه سرعان ما تأخذ عوامل الإنتاج في الانتقال إلى نشاط آخر تقل فيه الضريبة أو تنعدم (الإعفاء) على فرض سهولة الانتقال من فرع لآخر، لأن عملية الانتقال تتطلب الخبرة لدى المنتجين².

إلى جانب هذه الآثار السلبية للضرائب هناك آثار إيجابية توسعية في الإنتاج من خلال ما يعرف بالضريبة المحفزة، حيث يبذل العمال مجهودات إضافية لزيادة دخولهم لتغطية أعباء الضرائب الجديدة والحفاظ على مستواهم المعيشي، أما بالنسبة للمنتج فانه يزيد من إنتاجه كي يحافظ على مستوى الربح الذي اعتاد عليه أو يزيد منه لتغطية أعباء الضرائب الجديدة³.

1 وليد خالد الشابي، المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 105.

2 أحمد عبد السمیع علام، مرجع سبق ذكره، ص 149.

3 طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 98.

ت- آثار الضرائب على توزيع الدخل والثروة

تلجأ بعض الدول إلى إتباع سياسات ضريبية من شأنها أن تعيد توزيع الدخل والثروة بشكل عادل، وذلك بفرض أنواع مختلفة من الضرائب، فعندما تفرض الدولة ضريبة مباشرة تصاعديّة ذات سعر مرتفع فإنها تقتطع جزءا كبيرا من دخول الأغنياء، فإذا تم استخدام هذه الأموال في الإنفاق على السلع والخدمات التي يستفيد منها الفقراء مع إعفائهم من الضرائب أو جزء منها سيؤدي هذا الإجراء إلى تقليل التفاوت بين الفقراء والأغنياء، وكذلك عندما تفرض الدولة ضريبة غير مباشرة على السلع الكمالية والترفيهية واستخدام حصيلتها في توفير المزيد من الخدمات للفقراء.

إن زيادة الضرائب غير المباشرة يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت بين فئات المجتمع خاصة إذا تعلق الأمر بالسلع الضرورية، لأن عبئها الأكبر يقع على عاتق الفقراء خاصة إذا لم تستخدم الدولة حصيلة الضرائب لتحسين أوضاع الفقراء¹.

ث- آثار الضرائب على الأسعار

إن فرض ضرائب جديدة يؤدي في المدى القصير إلى انخفاض الأسعار بشرط أن تحتفظ الدولة بحصيلة الضرائب كاحتياط مالي أو تستخدمه في تسديد قروض خارجية، وهذا لا يدوم طويلا لأن انخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض حجم المدخرات وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار والإنتاج، مما يعني انخفاض في عرض السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من جديد.

تقوم الدولة برفع معدلات الضرائب في فترات التضخم، أما في فترات الانكماش تقوم الدولة بخفض الضرائب لتشجيع الإنفاق لدى الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار².

¹ وليد خالد الشايجي، مرجع سبق ذكره، ص 106-107.

² محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 271.

المطلب الثالث: القروض العامة

بالرغم من الخلافات التي تثار بشأن القروض وخطورة الاعتماد عليها كمصدر من مصادر الإيرادات العامة ما تزال تمثل مصدر هام لتغطية النفقات غير العادية، بل على العكس فقد تزايدت أهميتها وتزايد حجمها بالنسبة لمعظم دول العالم، ولاسيما الدول السائرة في طريق النمو، والتي تفتقر إلى موارد لتمويل مشاريعها التنموية.

الفرع الأول: تعريف القروض العامة

عرف الفقيه الفرنسي جيز Jeze عقد القرض بأنه " عقد ينشأ بين الدولة والأفراد والهيئات والمنشآت، يلتزم بموجبه الطرف الثاني بتقديم بعض الأموال، على أن تقوم الدولة بسدادها مع دفع فائدة في فترات متقاربة وفقا للشروط الواردة في عقد القرض"¹.

من الممكن التفريق بين القرض العام والضريبة، حيث أن الضريبة لا ترد قيمتها ولا يدفع عنها فوائد بعكس القرض، كما أن الضريبة هي اقتطاع إجباري بعكس القرض العام، فهو يقوم على حرية التعاقد من جانب الدائن (ما عدا القروض الإجبارية التي يتلاشى فيها عنصر الاختيار)، كذلك لا تخصص حصيلة الضريبة لإنفاق محدد، في حين أن القرض تخصص حصيلته لغرض معين يحدده القانون.

إن سياسة اللجوء إلى الاقتراض يمكن أن تقوم على أحد الأسباب التالية²:

- الاقتراض لتغطية أعباء الاستثمار نظرا لمردوديته وإنتاجيته؛
- الاقتراض من أجل المحافظة على توازن الميزانية العامة للدولة، يسمى القرض في هذه الحالة القرض المالي؛
- الاقتراض من أجل توزيع الأموال كاستعمال الأموال المدخرة؛
- الاقتراض من أجل تحسين سير وتوزيع النقود، يسمى القرض النقدي وهو الاقتراض بغرض سد النقص في السيولة النقدية أو العكس.

¹ محمد جمال ذنبيات، مرجع سبق ذكره، ص 163.

² برجماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2015، ص 93.

الفرع الثاني: أنواع القروض العامة

تنقسم القروض العامة إلى أقسام متعددة تختلف باختلاف المعيار الذي تستند إليه، فمن ناحية حرية الاكتتاب في القرض يمكن تقسيمها إلى قروض اختيارية وإجبارية، ومن حيث مصدرها إلى قروض داخلية وخارجية، ومن حيث آجالها فتقسم إلى قروض مؤبدة وقروض مؤقتة، أما من حيث قابليتها للتسويق تنقسم إلى صكوك قابلة للتسويق وصكوك غير قابلة للتسويق.

أولاً: من ناحية حرية الاكتتاب

تقسم القروض وفقاً لهذا المعيار إلى قروض اختيارية وقروض إجبارية.

- أ- **القروض الاختيارية:** وهي القروض التي يختار المقترضون الاكتتاب فيها دون إجبار من طرف الدولة مراعين في ذلك ظروفهم المالية والاقتصادية، وبالمقارنة مع فرص الاستثمار الأخرى المتاحة لهم.
- ب- **القروض الإجبارية:** وهي القروض التي لا يترك فيها للمكتتبين الحرية في الاكتتاب، أي أن الدولة تمارس سلطتها السيادية في عقد القرض¹

الأصل أن يكون القرض العام اختيارياً بالنسبة للأفراد، لكن الدولة قد تلجأ إلى إجبار الأفراد على إقراضها في الحالات التالية²:

- في حالة ضعف ثقة الأفراد في الدولة، بحيث لو ترك الاكتتاب في القروض اختيارياً فإن الأفراد لا يقدمون عليه في فترات عدم الاستقرار الاقتصادي، حيث يعتقد الأفراد بعدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها؛
- في حالة التضخم، حيث تلجأ الدولة إلى فرض القروض الإجبارية لامتناع جزء من كمية النقود المتداولة للحد من آثار التضخم السائد.

¹ F.Chouvel , **Finance publique**, Gualino éditeur, Paris, 2001, P 131.

² عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 227.

نظرا للانتقادات الشديدة التي واجهتها القروض الإجبارية أصبحت الدولة تميل إلى عدم الالتجاء إليها إلا في الضرورة القصوى، وقد تفضل الدولة في الكثير من الحالات اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد بدلا من عقد قروض إجبارية.

ثانيا: من ناحية المصدر المكاني للقروض

تنقسم القروض العامة للقروض تبعا لهذا المعيار إلى قروض داخلية وقروض خارجية.

أ- القروض الداخلية (القروض الوطنية)

وهي القروض التي تحصل عليها الدولة من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين في إقليمها بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا مواطنين أو أجانب¹.

تلجأ الدولة إلى هذا النوع من القروض إذا كانت تمر بضائقة مالية، أو عندما يوجد فائض في المدخرات الوطنية وترى أنه من الواجب توجيهه نحو الاستثمار، بالإضافة إلى الحالات التي يشهد فيها الاقتصاد حروبا أو موجات التضخمية.

برز في الآونة الأخيرة اتجاه يعارض التوسع في عملية الاقتراض الداخلي لأنه يضر بمستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للفرد، وبرزت عدة نظريات تفسر علاقة القرض الداخلي بمستوى الرفاه، وقد تم طرح بديل يواجه سياسة القروض الداخلية أطلق عليه مصطلح القراض العام Public Quirad بدلا عن الدين العام، حيث يعبر عن القراض العام بأسلوب المشاركة أو المراجعة في المشاريع العامة دون استخدام معدل الفائدة، وقد لاقى هذا الأسلوب الجديد ترحيبا كبيرا في الدول الإسلامية على أساس أنه يتعد عن الأسلوب الربوي المستخدم في آلية القروض الداخلية².

¹ محمد جمال ذنبيات، مرجع سبق ذكره، ص 202.

² نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الحشالي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

ب- القروض الخارجية (الأجنبية):

هي عبارة عن المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الخارج سواء كانت دولة أخرى أو هيئة دولية أو مؤسسة مصرفية، وهنا تلتزم الدولة بسداد قيمة القرض والفوائد المستحقة في أجل محدد¹.

يعتبر البنك الدولي للإعمار والبناء من أهم مؤسسات التمويل الدولية، التي تعنى بتمويل مشاريع الإعمار والإئناء في الدول النامية، أما أهم مؤسسات التمويل العربية الوطنية والإقليمية التي ساهمت في تمويل الكثير من المشاريع الإنمائية في الدول النامية، فهي: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإئناء الاقتصادي والاجتماعي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا.

تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج لسببين: إما عدم كفاية المدخرات الوطنية لتمويل النفقات العامة، أو الحاجة إلى العملات الأجنبية لتغطية العجز في ميزان المدفوعات.

يمكن أن يتحول القرض الخارجي إلى قرض داخلي أو العكس، ومن أمثلة ذلك أن تعتمد الدولة عند تحسن ظروفها الاقتصادية إلى تحويل القرض العام الخارجي إلى قرض عام داخلي قبل حلول أجله، وذلك بقيام الدولة ومواطنيها بشراء سندات القرض من الدائنين المقيمين في الخارج².

يترتب عن القروض الخارجية عبءاً حقيقياً يتمثل في دفع فوائد الدين وسداد أصله، زيادة عن ذلك الخطر الذي يهدد الاستقلال السياسي والاقتصادي للبلد المقترض.

¹ محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص ص 271-272.

² محمد جمال ذنبيات، مرجع سبق ذكره، ص 206.

ثالثاً: من ناحية توقيت القروض

تنقسم القروض العامة بناءً على هذا المعيار إلى قروض مؤبدة وقروض مؤقتة.

أ- القروض المؤبدة (الدائمة أو الثابتة):

هي القروض التي تعقدها الدولة دون أن تحدد تاريخاً لسداد قيمتها. إذن ما يميز هذه القروض هو إعطاء الحرية للدولة في اختيار الوقت الملائم للسداد، أما ما يعاب على هذا النوع من القروض هو في حالة ما إذا عجزت الدولة على الوفاء بالتزاماتها قد يترتب عليها تراكم مثل هذه القروض، وغالباً ما يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة بالدولة¹.

ب- القروض المؤقتة (القروض القابلة للاستهلاك):

هي تلك القروض التي تحدد الدولة موعداً معيناً للوفاء بها وتلتزم به أمام المكتتبين في القرض، وهي تنقسم إلى قروض قصيرة الأجل (القروض العائمة أو الطافية)، قروض متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل (القروض المثبتة).

1- القروض قصيرة الأجل:

هي تلك القروض التي تدفع في نهاية فترة قصيرة لا تزيد عن السنة، وتلجأ إليها الدولة لسد العجز النقدي المؤقت، حيث ينتج هذا العجز بسبب عدم توافق تاريخ تحصيل الإيرادات مع الشروع في النفقات، فتضطر الدولة إلى إصدار قروض قصيرة الأجل تسمى أذونات الخزنة العامة تقدمها للبنك المركزي أو البنوك التجارية مقابل الحصول على قيمتها، وعادة تكون الفائدة على مثل هذه القروض قليلة نسبياً لأن الدولة لا ترغب في تحميل الخزنة العامة أعباء كبيرة وهي بصدد معالجة عجز طارئ².

2- القروض متوسطة وطويلة الأجل:

لا يوجد فاصل دقيق للتفرقة بينهما، وإن كان يمكن القول أن القروض المتوسطة تتراوح مدتها من سنة إلى 5 سنوات، أما القروض الطويلة فتسدد في نهاية فترة زمنية طويلة نسبياً (من خمس سنوات فأكثر).

¹ حسني خربوش وحسين البيحي، مرجع سبق ذكره، ص 114.

² نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

تلجأ الدولة لمثل هذا النوع من القروض لتغطية عجز دائم أو لتمويل برامج التنمية، وذلك بطرح سندات حكومية للاكتتاب، وهنا تضع معدل فائدة مرتفع قادر على إغراء الفرد للتخلي عن سيولته لفترة طويلة مع توفير حماية له من مخاطر تآكل قيمة سنداتاه بفعل التضخم.

رابعاً: من حيث قابلية التسويق

تنقسم القروض العامة بناءً على هذا المعيار إلى قسمين¹:

- أ- **الصكوك القابلة للتسويق**: وهي الصكوك التي تصدر لحاملها، وبالتالي يمكن بيعها أو شراؤها أو إبدالها بين المستثمرين مباشرة.
- ب- **الصكوك غير قابلة للتسويق**: وهي الصكوك الاسمية، والتي تتضمن اسم المقرض، وتدون في سجلات خاصة، وغالباً ما ينص على عدم إمكانية تحويلها للغير إلا بإتباع إجراءات معقدة.

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للقروض العامة

يمكن تلخيص آثار القروض العامة على المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الوطني كمايلي:

أولاً: أثر القروض على الاستثمار

يمكن أن تساهم القروض العامة في زيادة الاستثمار، إذا تم استخدام حصيلة القروض لزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد، خاصة إذا كان الاقتصاد دون مستوى الاستخدام الكامل.

من جهة أخرى قد يترتب على عقد القروض وما يتبعه من دفع فوائد منتظمة وأصل الدين انخفاض في الأرباح المحتملة، ومن ثم انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، وبالتالي انخفاض الميل للاستثمار².

يؤدي القرض العام الداخلي إلى تحويل جزء من الاستثمارات الخاصة إلى الاستثمارات العامة، مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة لجذب الأفراد للاكتتاب في سندات القروض العامة.

¹ نجم الدين حسين صوفي عبد القادر، السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2015، ص 229.

² محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 303.

ثانياً: أثر القروض العامة على الادخار والاستهلاك

يؤدي القرض العام إلى تحويل جزء من مدخرات الأفراد، التي كان من الممكن توجيهها للاستثمارات الخاصة معنى ذلك أنه ترتب عن هذا الاقتراض آثار انكماشية ناجمة عن انخفاض الإنفاق الفردي على الاستثمار والاستهلاك.

يحدث الأثر السابق للقروض العامة إذا كانت الأموال المقترضة هي مدخرات معدة للتوظيف في النشاط الاقتصادي الخاص، أما إذا كانت هذه الأموال هي عبارة عن مدخرات مكتتزة فإن أثر القروض العامة لا يكون انكماشياً بل على العكس قد يكون توسعياً، خاصة إذا وجهت الدولة حصيلة القروض نحو استثمارات منتجة.

أما بالنسبة لأثر القروض العامة على الاستهلاك فإن أثره قليل لأنه من النادر أن يقوم الفرد بشراء سندات القرض العام، إلا في بعض الحالات التي تلجأ فيها الدولة إلى القرض الإجباري أو في بعض الظروف الطارئة كالحروب، أو في الحالات التي تضع فيها الدولة مزايا كبيرة على قروضها لإغراء الأفراد والمؤسسات، لكن هذا الأثر يعتبر غير ملائم في حالة الكساد إلا إذا أحسن استخدام القرض العام¹.

يميل أصحاب السندات إلى زيادة حجم استهلاكهم نتيجة شعورهم بإمكانية إنفاق نسبة أكبر من دخولهم وذلك لسهولة تحويل سنداتهم إلى نقود سائلة.

ثالثاً: أثر القروض على زيادة الكتلة النقدية

إذا قامت الدولة بالاقتراض من البنك المركزي أو البنوك التجارية، فإن النظام المصرفي يقوم بخلق قوة شرائية جديدة لم تكن موجودة من قبل، وتحويلها للدولة دون أن يترتب عليها أي اقتطاع من دخول وثروات الأفراد، ومن الطبيعي أن يترتب على ذلك زيادة كمية النقود. يتم ذلك على النحو التالي²:

- يقوم البنك التجاري بالاكتمال في القروض العامة عن طريق إصدار نقود جديدة؛
- إن إعادة خصم سندات الحكومة لدى البنك المركزي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية؛

¹ وليد خالد الشايجي، مرجع سبق ذكره، ص 132.
² محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 310-311.

- تقوم البنوك التجارية التي تكتتب في السندات الحكومية بخلق ودائع ائتمانية جديدة مقابل ما يدخل محفظتها المالية من هذه السندات، معنى ذلك أن السندات الحكومية تدخل في حسابات نسبة السيولة المصرفية التي تحدد حجم الودائع، وتؤدي بالتالي إلى زيادة الودائع الائتمانية؛
- إذا تركت الدولة المبالغ التي اقترضتها من البنوك التجارية لدى هذه البنوك في شكل وديعة، على أن تقوم باستخدامها في الوفاء بالتزاماتها، وفي هذه الحالة يكون النظام المصرفي ككل قد اكتتب في القروض العامة بنقود كتابية إضافية.

رابعاً: أثر القروض في توزيع العبء المالي العام

يوزع القرض العبء المالي له بين المقرضين والمكلفين بالضرائب، كما يترتب عليه نوعين من الأعباء: النوع الأول يسمى العبء المالي للقرض وهو عبء على الخزينة العمومية للدولة، أما النوع الثاني يسمى العبء الاقتصادي للقرض، وهو عبء على الاقتصاد الوطني، أي مدى ثقل القرض على الحياة الاقتصادية بكل جوانبها منذ لحظة الإصدار حتى السداد¹.

اشتد الخلاف بين علماء المالية حول مدلول العبء الحقيقي للقروض العامة، وإمكانية نقل هذا العبء للأجيال القادمة، ففريق يعتقد أن عبء القرض العام يتحمله الجيل الحالي عن طريق تحويل جزء من قوته الشرائية إلى الدولة، بينما يؤمن فريق آخر بأن عبء القرض العام تتحمله الأجيال القادمة في شكل ضرائب إضافية تستخدم حصيلتها لتسديد أصل القرض وفوائده، في حين يعتقد فريق ثالث من العلماء المعاصرين بعدم وجوب المقارنة بين الجيل المعاصر والجيل القادم بخصوص أعباء الدين العام، بل يجب النظر إلى حصيلة الآثار الاقتصادية من عقد القرض، فإذا زادت منافع المشروع عن التكاليف قلنا أن هناك آثار إيجابية، وبالعكس تكون هناك أعباء على المجتمع إذا ازدادت التكاليف عن المنافع².

¹ محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 311.

² يرى الاقتصادي Barro أن الدين العمومي محايد، فهو ليس ثروة صافية ولا يؤدي إلى إحداث آثار توزيعية بين الأجيال، فليس هناك إذن أثر الإزاحة المالية، ويفترض بارو لذلك عدة فرضيات. انظر إلى: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

خامسا: أثر القروض في توزيع الدخل الوطني

للقروض العامة دور هام في توزيع الدخل الوطني، و هذا يتوقف على الأمور التالية¹:

مصدر تمويل فوائد القروض: عندما تمول فوائد القروض من الضرائب التصاعدية، هذا يعني أن الفئات الغنية هي التي تتحمل هذا العبء، أي أن القروض العامة تلعب في هذه الحالة دورا كبيرا في إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الفئات الفقيرة وتقليل حدة التفاوت بين فئات المجتمع. أما إذا كانت فوائد القروض تمول من الضرائب النسبية أو ضرائب الاستهلاك، فهذا يعني أن الفئات الفقيرة هي التي تتحمل العبء.

الجهة التي تملك السندات: إذا أصدرت سندات القروض العامة بقيمة عالية، فإن غالبية المكتتبين سوف يكونون من الفئات الغنية، وبالتالي هم المستفيدون من فوائدها، أما إذا أصدرت القروض العامة بقيمة منخفضة، فإن ذلك يعني أن الفئات الفقيرة تستطيع امتلاك هذه السندات، وبالتالي سيتم توزيع الدخل الوطني بين فئات المجتمع.

الجدول رقم (5.2): هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية (%)

2013	2012	2010	2008	2006	2004	2002	2000	
71.5	74.8	68.3	75.2	73.4	65.5	56.7	61.1	الإيرادات النفطية
17.1	15.6	18.9	15.9	17.9	23.9	29.8	25.9	الإيرادات الضريبية
5.9	5.9	6.3	5.5	5.5	6.5	8.4	7.4	على الدخل والارباح
6.0	5.1	6.6	4.6	4.9	6.7	7.9	6.8	على السلع والخدمات
2.6	2.3	3.0	1.6	2.2	3.7	4.9	4.7	الرسوم الجمركية
2.6	2.3	2.9						ضرائب أخرى
5.6	4.8	6.4	5.2	5.7	6.8	10.6	10.7	الإيرادات غير الضريبية
5.6	4.1	5.1	3.8	3.0	3.7	2.9	2.3	إيرادات أخرى
0.3	0.6	1.3						المنح
100	100	100	100	100	100	100	100	إجمالي الإيرادات

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية (الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي)، الإصدار الثاني، الكويت، 2015، ص 150.

¹ عبد الكريم بوغزالة أحمد، محاضرات في المالية العامة (مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ل م د)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، (2017-2016)، ص ص 59-60.

يتضح من خلال الجدول هيمنة الإيرادات النفطية على إجمالي الإيرادات، حيث بلغت نسبة مساهمتها 61.1% سنة 2000، انخفضت هذه النسبة سنة 2002 لتعاود الارتفاع من جديد محققة أعلى نسبة سنة 2008 قدرت ب 75.2%، أما الإيرادات الضريبية فساهمت بنسب قليلة قدرت أقصاها 29.8% سنة 2002، ويفسر بضعف فعالية النظام الضريبي للدول العربية.

المبحث الثالث: الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة للدولة الخطة المالية الأساسية للدولة، تحدد أهداف الحكومة وسياساتها وبرامجها في كيفية الاستغلال الأمثل للموارد وعملية توزيعها تبعا للأولويات.

المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة

تكثر التعريفات الخاصة بالموازنة العامة للدولة، حيث تختلف من حيث الوظيفة التي تمارسها، أو الآثار التي تحدثها، والإطار القانوني الذي يغلفها. نذكر فيما يلي بعض التعريفات:

تعرف الموازنة بأنها: " خطة تتضمن تقدير نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة غالبا ما تكون السنة"¹.

تضم الموازنة العامة برامج عمل الحكومة للفترة المقبلة، حيث تقوم السلطة التنفيذية بإعداد الموازنة في مراحل منتظمة وترفعها إلى البرلمان لإقرارها مرة في السنة، وتهدف الموازنة إلى إرساء الاستقرار الاقتصادي الكلي وإعادة توزيع الإيرادات وتحقيق الموارد المالية لعدد من الوظائف العامة².

عرف القانون رقم 90-21³ في المادة الثالثة من التشريع الجزائري الميزانية العامة على أنها: " الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالاستثمار، ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها".

بناء على ما سبق، يمكن القول أن الموازنة العامة هي التقدير المعتمد من طرف السلطة التشريعية للإيرادات العامة والنفقات العامة خلال فترة قادمة، غالبا ما تكون سنة كاملة، تحقيقا للأهداف التي يسعى إليها المجتمع.

بالرغم من اختلاف هذه التعاريف في التفاصيل، إلا أنها تشترك في الخصائص الرئيسية التي تميز الموازنة العامة

وهي:

– الموازنة هي عمل تشريعي؛

– الموازنة العامة تقديرية؛

¹ محمد جمال ذنبيات، مرجع سبق ذكره، ص 266.

² لطيفة كلاخي، أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة بعض دول MENA)، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 75.

³ القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية رقم 35 لسنة 1990.

- الموازنة العامة دورية كل سنة؛

- الموازنة العامة لها علاقة بأهداف الدولة.

المطلب الثاني: القواعد الأساسية لإعداد الموازنة العامة للدولة

استقر الفكر المالي على أربع قواعد أو مبادئ أساسية لإعداد الموازنة العامة وهي:

الفرع الأول: قاعدة السنوية

تعني هذه القاعدة أن يتم التصويت على الموازنة العامة لسنة واحدة، كما يجب أن تنفذ خلال سنة واحدة¹.

تستلزم هذه القاعدة أن يتم إعداد الموازنة لسنة واحدة، ويحدث هذا بصفة دورية، مع عرض مشروع الموازنة في كل مرة على البرلمان لمناقشته وإقراره، أما فيما يخص تاريخ بداية السنة المالية² فإن هذا التاريخ يختلف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية والسياسية مثل: المواسم والمحاصيل الزراعية أو الموارد الطبيعية.

لقد تم اعتماد المدة سنة واحدة لإعداد الموازنة لاعتبارات سياسية، مالية واعتبارات متعلقة بتحصيل الإيرادات³. لكن مع تطور وظائف الحكومة واتساع نطاقها ظهرت مشاكل تطبيق مبدأ السنوية أهمها مشكلة البعد الزمني لأكثر من سنة للمشاريع العامة.

إن لمبدأ سنوية الموازنة العديد من الاستثناءات، ومثال ذلك الموازنات الاستثنائية لأمر طارئ (طوفان، حرب موازنات إنمائية)، ومن أكثر الاستثناءات شيوعاً: نظام الموازنة الاثني عشرية والاعتمادات الصافية⁴.

الفرع الثاني: قاعدة الوحدة

تعني أن ترد نفقات الدولة وإيراداتها في وثيقة واحدة (موازنة عامة)، بشكل يسمح للمجالس النيابية بأخذ نظرة شاملة عن الموازنة العامة⁵، ولا يعد استثناء من هذه القاعدة وجود موازنات عامة أخرى كموازنة البلديات

¹ F.Mordacq, **Les Finances Publiques**, 4^{me} édition, presses universitaires de France, France, 2016, P 50.

² في الجزائر وفرنسا وبلجيكا ولبنان وسويسرا تبدأ السنة المالية في 01/01، أما في اليابان والهند وكندا وإنجلترا تبدأ في 04/01، في الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والسويد تبدأ في 06/01.

³ لمزيد من التفصيل ارجع إلى: براهيم محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2015، ص ص 118-120.

⁴ محمد خالد المهياوي، الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة (تجارب عربية مقارنة)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2012، ص

31.

⁵ F.Mordacq, Op.Cit, P P 51-52.

والولايات، حيث تعتبر كل ولاية أو بلدية شخصية معنوية عامة ومستقلة عن الدولة، وبالتالي لها ميزانية عامة منفصلة عن الموازنة العامة للدولة.

توفر هذه القاعدة عدة فوائد مالية وسياسية، فمن الناحية المالية تمنح هذه القاعدة القدرة على معرفة المركز المالي ومستوى العجز والفائض في هذه الموازنة، أما من الناحية السياسية فتوفر هذه القاعدة السهولة في مراقبة الموازنة العامة من قبل المجالس النيابية¹.

يبين الواقع العملي أن العديد من الدول لا تطبق هذه القاعدة بل تخرج عنها في بعض الأحيان، فإذا تأملنا قانون المالية الجزائري لوجدنا أنه توجد ثلاث أنواع من الميزانية وهي الميزانية العامة للدولة، الميزانية الملحقمة، ميزانية المجموعات والمؤسسات العامة.

الفرع الثالث: قاعدة الشمول (العمومية)

يقصد بهذه القاعدة تدوين كل تقديرات الإيرادات العامة والنفقات العامة مهما قل شأنها، وهذا يعني عدم الأخذ بأسلوب الموازنة الصافية، وهي خصم جميع نفقاتها من إيراداتها، أي الأخذ بفكرة الموازنة الإجمالية².

يساعد هذا المبدأ السلطة التشريعية على أعمال الرقابة، بحيث لا يصح لأي إدارة استعمال إيراداتها لتغطية نفقاتها بعيدا عن رقابة السلطة التشريعية. ويقابل هذا المبدأ مبدأ معاكس وهو مبدأ الصوافي، يتم بموجب هذا المبدأ التقاص بين نفقات كل إدارة وإيراداتها، بحيث لا يظهر في الموازنة العامة إلا فائض الإيرادات عن النفقات أو العكس. تتضمن هذه القاعدة قاعدتين جزئيتين هما³:

أولا: قاعدة عدم التخصيص (شيوخ الموازنة): تعني أن لا يخصص إيراد معين لإنفاق معين، بل ينبغي أن يدرج الاثنان معا طبقا لقاعدة عمومية الموازنة مثل تخصيص حصيلة رسوم السيارات لإنشاء الطرق وصيانتها.

¹ نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

² محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 300.

³ محمد جمال ذنبيات، مرجع سبق ذكره، ص 279.

ثانياً: قاعدة تخصيص الإعتمادات: تعني أن يخصص مبلغ معين لكل قناة من قنوات الإنفاق، مما يسمح للمجالس النيابية ممارسة دورها في الرقابة على الإنفاق بكل تفاصيله، ويقيد السلطة التنفيذية في الإنفاق في حدود المبالغ التي صادقت عليها المجالس السابقة.

نتيجة للتوسع الكبير للدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى الخروج عن هذه القاعدة في عدة مجالات مثل فرض بعض الضرائب والرسوم لأغراض خدمات مقابلة للجمهور.

الفرع الرابع: قاعدة توازن الموازنة

تعني هذه القاعدة أن تتساوى الإيرادات العامة مع النفقات العامة، فإذا تجاوزت قيمة الإيرادات قيمة النفقات يحدث فائض في الميزانية، وإذا كان العكس يحدث عجز في الموازنة.

كان الفكر المالي التقليدي متمسكاً بهذه القاعدة، وعارض حدوث أي عجز أو فائض في الموازنة، حيث يرى رواد هذا الفكر أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً وتلقائياً عند مستوى التشغيل الكامل.

جاء الفكر المالي الحديث ليعطي مفهوماً جديداً لفكرة توازن الموازنة، بحيث أصبح يجوز إحداث عجز منتظم (نظرية العجز المنظم) وصولاً إلى تحقيق التوازن الاقتصادي، وبالتالي أصبحت الموازنة أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

إلى جانب هذه القواعد الأساسية، توجد قواعد أخرى وهي قاعدة المرونة وقاعدة النشر والعلانية، يقصد بالقاعدة الأولى السهولة في تنفيذ الموازنة ومراعاة الاحتمالات خلال السنة المالية وإمكانية مواجهة هذه الاحتمالات حتى لا تكون عائقاً يحول دون انطلاق تنفيذ الموازنة، أما قاعدة النشر والعلانية فيقصد بها نشر الموازنة العامة وإيصالها إلى الأطراف ذات العلاقة وهم المجلس الشعبي، المواطنون، الوزارات¹، وفي هذا الصدد يأتي مصطلح شفافية الموازنة العامة ليؤكد على أهمية هذه القاعدة.

في دراسة قدمت لصندوق النقد الدولي عام 1998 من قبل George Kopits and Craig عرفت شفافية الموازنة العامة بأنها: " الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل وظائف القطاع الحكومي، ونوايا سياسات المالية

¹ محمد إبراهيم وآخرون، الموازنة العامة المرنة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 49، 2016، ص 455.

العامة، وحسابات القطاع العام الذي من شأنه تعزيز المساءلة و تثبيت المصداقية، وحشد تأييد أقوى للسياسات الاقتصادية السليمة من قبل جمهور على علم بمجريات الأمور"¹.

يعد صندوق النقد الدولي المؤسسة المالية والاقتصادية الأولى التي اهتمت بموضوع شفافية الموازنة العامة، وذلك عن طريق إصدار ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة، والذي تمت الموافقة عليه في أبريل 1998 والذي عدل عام 2007 بعنوان دليل شفافية المالية العامة.

كما أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية أفضل الممارسات المعنية بشفافية الموازنة العامة عام 2001، بغرض استخدامها كأداة مرجعية، وهي تؤيد الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المتعلقة بالمالية العامة في الوقت المناسب وبطريقة منتظمة².

الجدول رقم (6.2): شفافية السياسات الحكومية في بعض الدول العربية

الدولة	2014		2015		2016		2017	
	قيمة المؤشر	الترتيب الدولي	قيمة المؤشر	الترتيب الدولي	قيمة المؤشر	الترتيب الدولي	قيمة المؤشر	الترتيب الدولي
الإمارات	5.4	10	5.4	16	5.6	14	5.7	10
قطر	5.7	5	5.7	8	5.5	15	5.5	15
الجزائر	3.6	107	3.4	122	3.2	127	3.2	121
مصر	3.9	72	3.7	99	3.7	97	3.0	129
موريتانيا	2.6	142	2.7	139	2.8	134	2.5	136
اليمن	3.7	96			3.0	131	2.5	135

المصدر: المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي، تقرير التنمية العربية (المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة)، الإصدار الرابع، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، 2019، ص 78.

يتضح من خلال الجدول أن أكبر قيمة لمؤشر الشفافية هي من نصيب كل من قطر والامارات، وبالتالي فهي تصنف ضمن المراتب الأولى على المستوى الدولي، فيما يتعلق بالجزائر فإن قيمة هذا المؤشر انخفضت خلال هذه

¹ G . Kopits and J.Craig, **Transparency in government operations**, Occasional paper N° 158, IMF, Washington, USA, 1998, P 1.

² صندوق النقد الدولي، دليل شفافية المالية العامة، 2007، ص 12.

الفترة لتستقر عند القيمة 3.2، وفي المقابل فهي تحتل مراتب متأخرة ويفسر ذلك بضعف الأداء السياسي وانتشار الفساد.

المطلب الثالث: مراحل إعداد الموازنة العامة

يطلق على هذه المراحل دورة الموازنة، وتنقسم من حيث الإجراءات إلى أربعة مراحل هي:

الفرع الأول: مرحلة التحضير والإعداد

تعتبر مرحلة التحضير والإعداد المرحلة الأولى في دورة الموازنة العامة، حيث تتحمل السلطة التنفيذية أي الحكومة مسؤولية تحضير الموازنة، وفي الكثير من بلدان العالم كإنجلترا وفرنسا والجزائر يتولى وزير المالية بصفة أساسية تحضير الموازنة.

يبدأ تحضير الموازنة بتوجيه وزير المالية تعليمة لزملائه الوزراء، يطلب منهم تقديم مقترحاتهم عن النفقات العامة اللازمة لوزاراتهم، وبعد تجميع الأرقام الخاصة بالإيرادات العامة والنفقات العامة المقترحة من كل وزير، يراجع الوزير المسؤول المقترحات المقدمة عن النفقات العامة في ضوء اعتبارات مختلفة أهمها السياسة المرسومة لنفقات الدولة، ثم تتم مراجعة الإيرادات العامة وفقاً للتقديرات المعدة¹.

هناك عدة أساليب تتبع في تقدير الإيرادات العامة²:

طريقة حسابات السنة الأخيرة: يتم فيها تقدير الإيرادات على أساس الإيرادات الفعلية لآخر سنة مالية، مع عدم إدخال أي تعديل إلا بسبب خاص يتوقع حدوثه كضرائب جديدة أو زيادة الضرائب الحالية.

طريقة الزيادات السنوية: يتم التقدير على أساس متوسط الإيرادات في السنوات السابقة، يضاف إلى ذلك زيادة مئوية تمثل الزيادة المضطردة في الدخل القومي.

طريقة التقدير المباشر: تقوم على أساس ترك الحرية للقائمين بالتقدير عن طريق مقارنة الإيرادات السابقة، وكذلك دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتوقعاتها خلال السنة المقبلة، وذلك بالاستعانة بأدوات التحليل المتمثلة في الإحصاء والرياضيات، هاته الأخيرة تساهم بشكل كبير في الحصول على تقديرات أقرب إلى الواقع.

¹ علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-102.

² خليف عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 37-38.

يمكن تقدير النفقات وفق طريقة التقدير المباشر، ويطلق على المبالغ المقترحة للنفقات اسم الاعتمادات.

الفرع الثاني: مرحلة اعتماد الموازنة العامة

لا يعتبر مشروع الموازنة العامة موازنة تلتزم بها الحكومة إلا بعد اعتماده من طرف السلطة التشريعية، يمر اعتماد الموازنة داخل البرلمان بإجراءات معينة تختلف من دولة إلى أخرى، عموماً يمكن التمييز بين ثلاث خطوات:

أولاً: المناقشة التفصيلية المختصة: تقوم بها لجنة فنية متخصصة، تناقش الموازنة في جوانبها التفصيلية، ثم تقدم بذلك تقرير إلى المجلس التشريعي.

حسب النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني الجزائري تختص لجنة المالية والميزانية بالمسائل المتعلقة بالميزانية العامة والنظامين الجبائي والجمركي والعملة والقرض والبنوك والتأمينات، تقوم هذه اللجنة بدراسة مشروع قانون المالية دراسة معمقة وتقوم بتحرير تقرير أولي تبدي فيه ملاحظاتها على المشروع، يرفع هذا التقرير إلى مكتب رئيس المجلس الشعبي الوطني ليوزع على النواب¹.

ثانياً: المناقشة العامة: يعرض مشروع الموازنة العامة للمناقشة العامة في البرلمان. إذا تمت المناقشة العامة لمشروع قانون المالية أمام أعضاء المجلس الشعبي الوطني الجزائري، ولم يتم التصويت عليه كاملاً، يلجأ المجلس إلى مناقشته والتصويت عليه مادة بمادة في مناقشة دقيقة للنفقات والإيرادات.

ثالثاً: التصويت والمصادقة: بعد أن ينتهي المجلس من مناقشته مشروع الموازنة العامة، يتم التصويت مادة بمادة على تعديلات الحكومة واللجنة المتخصصة وكذا تعديلات النواب، وبذلك يعتمد المجلس النيابي الموازنة العامة ويصدر القانون الخاص بذلك.

الفرع الثالث: مرحلة تنفيذ الموازنة العامة

بعد إعداد الموازنة العامة واعتمادها، تأتي مرحلة التنفيذ ونعني بها إنفاق المبالغ وتحصيل الإيرادات التي أدرجت في الموازنة، تختص وزارة المالية بالإشراف على التنفيذ، فتتولى مصالحتها المتخصصة تحصيل الضرائب، كما تشرف على عمليات الصرف بواسطة الموظفين التابعين لها والعاملين في مختلف الوزارات.

¹ برجماني محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 135.

يستلزم تنفيذ الموازنة القيام بمايلي:

أولاً: تنفيذ النفقات العامة: تتبع معظم البلدان أربع مراحل لتنفيذ النفقة العامة وهي¹: مرحلة عقد النفقة، مرحلة تصفية النفقة، مرحلة الأمر بصرفها ومرحلة أداء النفقة.

إن المراحل الأولى من اختصاص الموظف الإداري، أما المرحلة الرابعة فهي من اختصاص محاسب الإدارة.

ثانياً: تنفيذ الإيرادات العامة: يتطلب تحصيل الإيرادات تنفيذ عمليتين²:

1- يتولى الجانب الإداري والمتمثل في التحقق من قيام الحق لمصلحة الدولة ومعرفة مقداره؛

2- جباية وتحصيل المبلغ المتحقق منه.

عند تنفيذ الموازنة لابد من مراعاة الاعتبارات التالية³:

- خفض نفقات تنفيذ الموازنة، ويتطلب ذلك استخدام الموظفين القائمين على تحصيل الضرائب بكفاءة عالية، وهذا ما يعرف بالكفاءة الإدارية للموازنة؛
- تحقيق السياسة الضريبية وسياسة النفقات العامة للأهداف الموضوعية، ويتطلب ذلك توفير أجهزة تتولى متابعة الإدارة المسؤولة عن الإنفاق وتحصيل الضرائب.

الفرع الرابع: مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة

إن السلطة التنفيذية عند تنفيذها للموازنة العامة قد تخرج عن الحدود التي رسمتها السلطة التشريعية عند المصادقة على الموازنة العامة، ومن هنا تأتي أهمية الرقابة على تنفيذ الموازنة حتى يتم التنفيذ ضمن التعليمات الصادرة عن السلطة التشريعية.

¹ حمدي بن محمد صالح، توازن الموازنة العامة (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوطني)، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 82-83.

² خليفي عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 41.

³ لطيفة كلاح، مرجع سبق ذكره، ص ص 83-84.

تنقسم الرقابة المالية من حيث الجهة التي تقوم بها إلى قسمين:

أولاً: الرقابة الداخلية (الرقابة الإدارية): وهي الرقابة التي تتم داخل السلطة التنفيذية، يقوم بها بعض الموظفين التابعين لوزارة المالية، وهي نوعان: الرقابة السابقة على الصرف وهي تخص جانب النفقات فقط، أما الرقابة اللاحقة على الصرف فهي تخص جانب النفقات والإيرادات معاً¹.

ثانياً: الرقابة الخارجية: وهي تلك الرقابة التي يعهد بها إلى هيئة مستقلة وتشمل²:

- أ- الرقابة القضائية: تتولى هيئة قضائية فحص الحسابات واكتشاف المخالفات، كما قد يعهد إلى هذه الجهة سلطة محاكمة المسؤولين عن الأخطاء وإصدار العقوبات بشأنها.
- ب- الرقابة التشريعية (الرقابة السياسية): تقوم بها السلطة التشريعية وهي أكثر عمومية من الرقابة الداخلية والقضائية نظراً لتمتع البرلمان بسلطة مطلقة في الرقابة المالية، وتكون هذه الرقابة أثناء السنة المالية أو في نهايتها عن طريق الاستجواب.

المطلب الرابع: العجز الموازي

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة إحدى أهم الإشكاليات الاقتصادية التي كثر حولها الجدل، وتفاوتت بشأنها الآراء وأصبحت صفة شبه لازمة لجميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، ولا تتوقف خطورة عجز الموازنة على الاقتصاد على طرق تمويل هذا العجز فحسب، بل على أوجه إنفاقه وطبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة والسياسات المالية المتبعة من الحكومة والظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها.

الفرع الأول: تعريف العجز الموازي

يقصد بعجز الموازنة عند علماء الفكر المالي قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات العامة المقدرة، وقد يكون هذا العجز مقصوداً³ نتيجة سعي الدولة إلى زيادة النفقات العامة و/أو تخفيض الإيرادات العامة.

¹ محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 304.

² خليف عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 42.

³ وفقاً لمعاهدة ماستريخت (1992) وافق أعضاء الاتحاد الأوروبي على اتخاذ البورو كعملة موحدة للدول الأعضاء التي حققت معايير التوافق الاقتصادي من بينها أن لا يتجاوز العجز الحكومي نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن المستثمرين والاقتصاديين الذين صاغوا تلك الشروط، لم يروا في هذه النسبة ما يهدد الاستقرار النقدي والمالي للسوق الأوروبية.

إن العجز المقصود (التمويل عن طريق العجز) يعبر عن السياسة التي تهدف إلى إحداث عجز في الموازنة العامة، وذلك بربط هذه الأخيرة بالدورة الاقتصادية، وذلك عن طريق التوسع في الإنفاق لتنشيط الاقتصاد على أن يؤدي هذا العجز إلى فائض فيما بعد، وهو يأخذ أشكالاً عديدة منها: العجز الجاري والعجز المتراكم والعجز الهيكلي، هذا الأخير يسمح بقياس الرصيد الحقيقي للموازنة العامة¹.

يقاس عجز الموازنة العامة بالاستناد إلى مفاهيم عدة كمايلي²:

العجز التقليدي: عجز الموازنة هو الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الإجمالية، وهو بهذا المعنى يعادل الفرق بين مدخرات الحكومة واستثماراتها أي فجوة الموارد.

العجز المالي: كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو مقياس لأداء الحكومة المالي.

العجز المالي الجاري: ويتمثل في الفرق بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية، وبهذا المفهوم يستخدم هذا المقياس أحياناً لحساب الادخار الحكومي.

عجز الرصيد الأساسي: ويستبعد هذا المقياس الفوائد المدفوعة من العجز التقليدي، حيث يؤثر هذا المقياس الآثار التي تتركها السياسة المالية الحكومية على صافي الدين الحكومي ويكتب كمايلي:

عجز الرصيد المالي الأساسي = العجز المالي التقليدي - الفوائد المدفوعة

عجز الموازنة بدون الفوائد الحقيقية: وهو نفس المقياس السابق، إلا أنه بدلاً من احتساب الفوائد بقيمتها الجارية يحتسبها بقيمتها الحقيقية أي استبعاد عامل التضخم.

عجز الموازنة بدون القروض الخارجية: أي أن يقتصر تمويل النفقات على التمويل المحلي، وهذا يعكس قدرة الدولة على تغطية نفقاتها من إيراداتها.

¹ Frank Mordacq, Op.Cit, P 9.

² مجيد الكرنخي، دراسات في النشاط المالي للدولة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 114-115.

الفرع الثاني: أسباب العجز الموازي

إذا كان هدف الدولة الوصول إلى توازن حقيقي يؤدي إلى الاستقرار والنمو، فعليها أن تكون على دراية تامة بأسباب العجز ومخاطره لتفادي الوقوع فيه. يمكن حصر أسباب العجز في عاملين رئيسيين هما: زيادة النفقات العامة أو انخفاض الإيرادات العامة.

لم تواكب الإيرادات العامة النمو الحاصل في النفقات العامة، بل اتجهت في بعض البلدان النامية نحو الانخفاض، ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية¹:

- الضعف الشديد الذي تتصف به الطاقة الضريبية أو ما يسمى بالعبء الضريبي (نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي)؛
- جمود النظام الضريبي وعدم تطويره وتطويعه لخدمة أهداف التنمية؛
- ظاهرة تأخر المستحقات المالية للدولة؛
- تدهور الأسعار العالمية للموارد الأولية التي تصدرها الدول النامية بشكل خطير.

الفرع الثالث: آثار سياسة العجز الموازي

يمكن لسياسة العجز الموازي إحداث مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية:

أولاً: الآثار الإيجابية:

- أ- **الأثر على تدعيم استهلاك العائلات:** يعتبر طلب العائلات عنصراً هاماً في النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن سياسة التحويلات الاجتماعية التي تفترض ارتفاعاً في النفقات العامة تساهم بشكل كبير في زيادة الطلب، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- ب- **الأثر على إنعاش استثمارات المؤسسات:** يشير ساملسون باعتماده على التحليل الكينزي للدورة الاقتصادية، إلى أن المديونية يمكنها أن تلعب دوراً توسعياً، حيث تسمح المديونية بإنعاش الطلب وتؤدي

¹ حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 155-156.

بفعل المعجل إلى ارتفاع أكثر من نسبي للاستثمار. وهذه هي نتيجة أثر الطلب المتوقع، يؤدي هذا الارتفاع في الطلب بفعل المضاعف إلى ارتفاع أكثر أهمية في الإنتاج¹.

ثانياً: الآثار السلبية للعجز الموازي

تختلف الآثار باختلاف أسلوب العلاج أو مصدر تمويل العجز. نميز بين ثلاث حالات:

أ- تمويل العجز بالتوسع النقدي

يقصد بالتوسع النقدي خلق نقود جديدة لتمويل الإنفاق الزائد من خلال شراء البنك المركزي لأدوات الدين التي تصدرها الحكومة، يطلق على هذا الأسلوب طبع النقود، ويترتب عليه زيادة في رصيد النقود الإجمالي، هذه الزيادة تؤدي إلى حدوث التضخم مع افتراض أن الزيادة في كمية النقود تتجاوز النمو في عرض السلع والخدمات لذا يعرف هذا الأسلوب لتمويل عجز الموازنة بالتمويل التضخمي.

نعرض فيما يلي أهم الآثار الناجمة عن أسلوب التمويل التضخمي:

- إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقة الغنية؛
- تدهور سعر صرف العملة الوطنية؛
- عجز ميزان المدفوعات؛
- تفاقم عجز الموازنة ودخول الاقتصاد في حلقة مفرغة²؛
- التضخم يشوه القرارات الاقتصادية للمستهلكين والمؤسسات، نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار عوامل الإنتاج؛
- التضخم قد يتبعه ارتفاع في معدلات الفائدة إما نتيجة لوجود حالة عدم التأكد فيما يتعلق بعوائد الاستثمارات، أو لتدخل السلطة النقدية بإتباع سياسة نقدية مقيدة بهدف احتواء التضخم³.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 211-212.

² حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 157-158.

³ إسماء عادل الحسيني، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2017، ص 96.

يجدر الإشارة الى ان أغلب الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية تعمل أقل من طاقتها الإنتاجية، وبالتالي فان زيادة المعروض النقدي لن يترتب عليها خلق تضخم مرتفع، بل معتدل ومؤقت.

ب- تمويل العجز بالاقتراض

يتمثل البديل الثاني لتمويل العجز في الاقتراض، سواء كان الاقتراض محليا (الاقتراض من البنك المركزي، الاقتراض من البنوك المحلية، الاقتراض من القطاع التمويلي المحلي غير المصرفي) أو خارجيا.

إن اللجوء إلى الاقتراض الداخلي له عواقب وخيمة تتمثل فيمايلي¹:

- ارتفاع عبء الدين العام الداخلي المتضمن الأقساط والفوائد، هذا بدوره يؤدي إلى زيادة الضرائب غير المباشرة بصفة خاصة لسهولتها وحصيلتها الوفرة؛
- انخفاض حجم الاستثمار الخاص (مزاومة القطاع الخاص)؛
- زيادة في أسعار الفائدة الحقيقية.

من ناحية أخرى يقود الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي إلى جملة من المخاطر:

- ارتفاع مستوى المديونية الخارجية وفرض ضرائب جديدة وهذا ما يؤثر سلبا على الاستثمار؛
- ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وزيادة العجز في الحساب الجاري لميزان المفوعات²؛
- يمكن أن ينتقل عبء الدين الخارجي إلى الأجيال القادمة التي لم تستفد أصلا من تلك الديون³.

يبقى اللجوء إلى سوق رؤوس الأموال الأجنبية من اجل الاقتراض لتمويل العجز الموازي يدل على عدم كفاءة الأدوات المالية للدولة وفي مقدمتها الإدارة الضريبية، وفي هذا الصدد فقد اضطرت الكثير من الدول النامية الغارقة في ديونها إلى الاستدانة من المنظمات الدولية، فما كان عليها إلا أن تنصاع لشروطها القاسية، ففرضت عليها سياسة انكماشية أدت إلى اضطرابات سياسية واجتماعية.

¹ Jacques Muller, Pascal Vanhove et Jean Longatte, **Economie Manuel et Application**, Dunod, France, 4^{me} édition, 2004, P 201.

² يمكن أن يتزامن العجز الموازي مع العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، ويسمى هذا العجز بـ "العجز التوأم".

³ Gregory N. Mankiw, **Macroéconomie**, édition de boeck, France, 3^{me} édition, 2003, P P 499-500.

ج- تمويل العجز بالضرائب: تلجأ الدولة إلى الضرائب لتمويل عجز الموازنة العامة، ويكون ذلك إما بزيادة معدلات الضرائب الحالية أو بفرض ضريبة جديدة لمدة معينة تلغى بعدها، وعادة ما يفضل اللجوء إلى الاستعانة بالأسلوب الأول لتمويل عجز الموازنة.

الفرع الرابع: طرق علاج عجز الموازنة

إن علاج العجز الموازني لا يعني إنهاء العجز، بل يشير ببساطة إلى المستوى الذي يصبح عنده الاقتصاد قادراً على النمو دون مشاكل تضخمية. توجد رؤيتان متعاكستان يمكن للدولة أن تتبعهما لمواجهة العجز حسب الحالة الاقتصادية للبلاد وهما المنهج الانكماشى والمنهج التوسعي.

أولاً: المنهج الانكماشى

يقوم هذا المنهج على رؤية صندوق النقد الدولي التي استمدتها من الأفكار النيوكلاسيكية، التي ترى أن استعادة التوازن الاقتصادي يتطلب تطبيق سياسة مالية انكماشية، تتمثل إجراءاتها في تخفيض الطلب الإجمالي عن طريق خفض الإنفاق الحكومي و رفع معدلات الضريبة¹.

ثانياً: المنهج التوسعي

يقوم هذا المنهج على رؤية منظور التنمية المستقلة، حيث يرى مؤيدو هذا الاتجاه أن تحقيق التنمية الوطنية يتطلب تدخل الدولة لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، دون استبعاد القطاع الخاص، وهو قائم على أربع مرتكزات²:

- تنمية الموارد العامة؛
- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق؛
- ترشيد الإنفاق العام؛
- التحكم في الدين العام.

¹ RUFFIN.R and GREGORY.P, **Principles of Economics**, Harper Collins College publishers, USA, 5th edition, 1993, P 217.

² حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص 295-296.

الجدول رقم (7.2): رصيد الميزانية العامة كنسبة من الناتج لبعض الدول العربية

الوحدة: %

الدولة	متوسط 2012-2000		2013	2014	2015	2016
المغرب	4.0-		5.2-	4.9-	4.4-	3.5-
الإمارات	11.1		10.4	5.0	2.1-	3.9-
تونس	2.7-		7.4-	3.9-	5.1-	4.5-
قطر	9.3		22.2	15.0	5.4	7.6-
الجزائر	3.9		0.9-	8.0-	16.8-	13.3-
ليبيا	12.7		4.0-	40.3-	52.5-	56.6-
متوسط الدول العربية	2.9		0.7-	4.6-	10.7-	10.2-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاقتصاد العربي (مؤشرات الأداء 2000-2018)، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2016، ص 13.

يتضح من خلال الجدول استدامة العجز خلال هذه الفترة في كل من المغرب وتونس، واستدامة الفائض في قطر (ماعدا سنة 2016)، أما في باقي الدول اتسم رصيد الموازنة بالعجز أحيانا وبالفائض أحيانا أخرى.

إن جمود التغيرات الهيكلية في الموازنات العربية، خاصة تلك المرتبطة بالدول المنتجة للنفط، قد عرضت هذه الدول لمخاطر عدم إمكانية تعادل طرقي الموازنة، في ظل أسعار النفط المتدنية، الامر الذي قد يهدد بعدم مكانية استمرار نمط الانفاق الحالي.

خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل عرضا مفصلا لأدوات السياسة المالية، حيث تطرقنا في المبحث الأول الى تعريف النفقات العامة، التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة، ظاهرة تزايدها وأسبابها، وختمنا بعرض الآثار الاقتصادية للنفقات. خصصنا المبحث الثاني لدراسة الإيرادات العامة، حيث تناولنا تعريف مختلف الإيرادات بداية بإيرادات ممتلكات الدولة، الضرائب والقروض، مع ذكر الآثار الاقتصادية لكل منها. أما المبحث الثالث والأخير فقد تطرقنا فيه الى الميزانية العامة، من حيث تعريفها، القواعد الأساسية ومراحل إعدادها، ختمنا هذا المبحث بالتطرق الى العجز الموازي، من حيث تعريفه، أسبابه واثاره.

نتناول في الفصل الموالي دراسة تحليلية لمتغيرات السياسة المالية ومتغيرات مريع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2018).

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لتطور متغيرات السياسة
المالية ومتغيرات مربع كالدور للاقتصاد
الجزائري خلال الفترة (1990-2018)

تمهيد:

تبنّت الجزائر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي عدة إصلاحات لإعادة هيكلة اقتصادها في إطار سياسة مالية انكماشية، ولا يمكن القول أن تلك الإصلاحات لم تكن في المستوى المطلوب، حيث ساعدت على تحسين بعض الجوانب الاقتصادية، ومع مطلع الألفية الثالثة التي رافقها تحسن في السوق النفطية وارتفاع أسعار البترول حقق الاقتصاد الجزائري وفرة مالية ساهمت في إنعاش الخزينة العمومية، حيث أطلقت برامج تنمية طموحة تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي، التي من شأنها تحقيق الأهداف المنشودة كرفع مستوى النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة مع محاولة الحد من ظاهرة التضخم، إضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وخلال هذه الفترة انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية مغايرة للسياسة المالية المطبقة خلال فترة التسعينات، سعياً لإصلاح اقتصادها والاندماج مع التطورات العالمية.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى تحليل تطور متغيرات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) والفترة (2000-2018)، كما سنتناول بالتحليل تطور متغيرات مريع كالدور للاقتصاد الجزائري وذلك خلال الفترة (1990-2018).

المبحث الأول: تحليل تطور متغيرات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

كانت السياسة المالية المعتمدة في الجزائر قبل التسعينات سياسة توسعية، وبحلول الأزمة البترولية لسنة 1986 وما نتج عنها من نقص في موارد ميزانية الدولة، كان لزاما على الدولة القيام بإصلاحات اقتصادية مست جوانب السياسة المالية، حيث أدت إلى تقييدها أي جنوح الحكومة إلى تطبيق سياسة مالية انكماشية وصارمة تهدف إلى تفادي تفاقم عجز الميزانية.

نتناول في هذا المبحث تحليلا لتطور كل من النفقات العامة، الإيرادات العامة ورصيد الموازنة خلال الفترة (1990-1999)، ونختتم بعرض الإصلاحات التي تبناها الجزائر لإنعاش الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر

نعرض فيمايلي أصناف النفقات العامة في الجزائر من الناحية الاقتصادية، الى جانب ذلك نقدم تحليلا مفصلا للتطورات المختلفة التي شهدتها هذه النفقات خلال الفترة (1990-1999).

الفرع الأول: تصنيف النفقات العامة في الجزائر

لم يرد في التشريع الجزائري تعريف للنفقات العامة عدا تلك الإشارات التي تناولها في إطار الميزانية العامة للدولة أو ما تعلق باعتمادها هذا ما ورد على وجه الخصوص في المادة 06 من قانون 217/84 التي تنص: "تشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"¹.

تعتبر النفقات العامة إحدى الأدوات الرئيسية التي تنفذ بها الدولة سياستها المالية، يتم تقسيم النفقات العامة من الناحية الاقتصادية (تبويب اقتصادي) في الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية (21/90)².

أولا: نفقات التسيير (النفقات الجارية): يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات التي تخصص للسير العادي لمرافق الدولة، مهمتها ضمان استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، ومنه لا يمكن ملاحظة أي قيمة مضافة

¹ بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2010، ص ص 52-53.

² القانون (21/90) المتعلق بالمحاسبة العمومية، المؤرخ في 15/08/1990، الجريدة الرسمية رقم 35.

منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني. قسمت المادة 24 من القانون (17/84)¹ نفقات التسيير إلى أربعة أبواب²:

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

وهي الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي والمعاشات وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات.

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية

وهي عبارة عن الاعتمادات الضرورية لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والأجهزة والمعدات والعتاد.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح

وهي عبارة عن مجموع الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والأدوات (أشغال الصيانة، إعانات التسيير... الخ).

الباب الرابع: التدخلات العمومية

وهي متعلقة بنفقات التحويل (إعانات الجماعات المحلية، المساهمات في الهيئات الدولية، مساهمة الدولة في صناديق المعاشات وصناديق الصحة وغيرها من أموال الدعم).

ثانيا: نفقات التجهيز (الاستثمار): هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل وهذا قصد الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة، نصت عليها المادة 35 من القانون (17/84) وصنفتها إلى ثلاثة أبواب³:

¹ القانون (17/84) المتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في 07/07/1984، الجريدة الرسمية رقم 28.

² علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.

³ جمال لعامرة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص 58.

الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة

وهي موزعة على القطاعات التالية: الصناعة، الفلاحة والري، دعم الخدمات المنتجة، المنشآت الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت القاعدية، دعم الحصول على السكن، مخططات البلدية للتنمية، مواضيع مختلفة.

الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة

وهي النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.

الباب الثالث: النفقات الأخرى بالرأسمال

وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات غير المتوقعة.

يلاحظ أن تقسيم ميزانية النفقات يخضع لقاعدة معروفة وهي قاعدة تخصيص الاعتمادات، ومعناها أن اعتماد البرلمان للنفقات لا يجوز أن يكون إجماليا بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام.

الفرع الثاني: تطور النفقات العامة

الجدول الموالي يبين تطور النفقات العامة في الجزائر ومكوناتها.

الجدول رقم (1.3): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

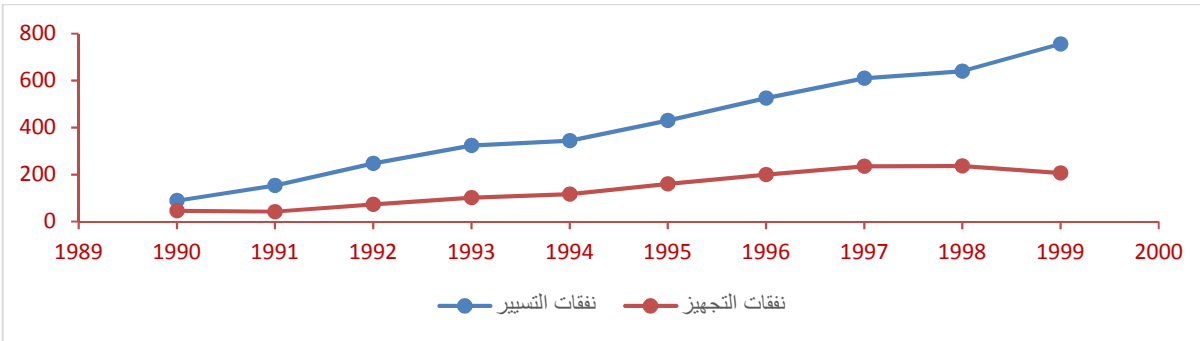
الوحدة: مليار دج

السنة	النفقات الكلية	معدل الزيادة في النفقات %	نفقات التسيير	النسبة من إجمالي النفقات %	نفقات التجهيز	النسبة من إجمالي النفقات %
1990	134.4	8	88.8	66.1	45.6	33.9
1991	195.8	45.7	153.8	78.6	42	21.4
1992	320.2	63.5	247.6	77.3	72.6	22.7
1993	425.3	32.8	323.7	76.1	101.6	23.9
1994	461.8	8.6	344.6	74.6	117.2	25.4
1995	589.3	27.6	429.5	72.9	159.8	27.1
1996	724.6	23	525.6	72.5	199.1	27.5
1997	845.2	16.6	609.5	72.1	235.7	27.9
1998	876.2	3.7	640	73	236.2	27
1999	961.7	9.8	755.6	78.6	206.1	21.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص ص

يلاحظ من الجدول أن النفقات الكلية تميزت بالارتفاع رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة قصد تخفيضها أو على الأقل استقرارها من أجل تخفيض عجز الموازنة العامة، قدرت النفقات العامة لسنة 1990 ب 134.4 مليار دج لترتفع بسنة واحدة بمعدل وصل إلى 45.7% ورصيد بلغ 195.8 مليار دج، فيما ارتفعت بأعظم معدل نمو سنوي ممكن سنة 1992 قدر ب 63.5% ورصيد قدر ب 320.2 مليار دج، ويرجع هذا الارتفاع إلى قرار الحكومة الجزائرية برفع أجور ورواتب العمال في سبتمبر 1991، وكذلك إلى المساعدات المالية الممنوحة إلى فئة الشبكة الاجتماعية ابتداء من فيفري 1992، وبالتالي انتقلت الكتلة النقدية الخاصة بالأجور من 71 مليار دج سنة 1991 إلى 110.3 مليار دج سنة 1992، بالإضافة إلى ارتفاع النفقات التحويلية بنسبة 50% بالقيمة الحقيقية¹، وكذلك ارتفاع حجم النفقات العسكرية بسبب الظروف الأمنية الصعبة، ضف إلى ذلك ارتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية، ليتواصل هذا الارتفاع في النفقات العامة لكن بمعدلات نمو منخفضة مقارنة مع سنة 1992 وهذا نتيجة للسياسة التقشفية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة (1995-1999) (توقيع اتفاقية ستاند باي وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي بالجزائر)، بهدف التخفيض من عجز الموازنة والتحكم في معدلات التضخم المرتفعة.

شكل رقم (1.3): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1990-1999)



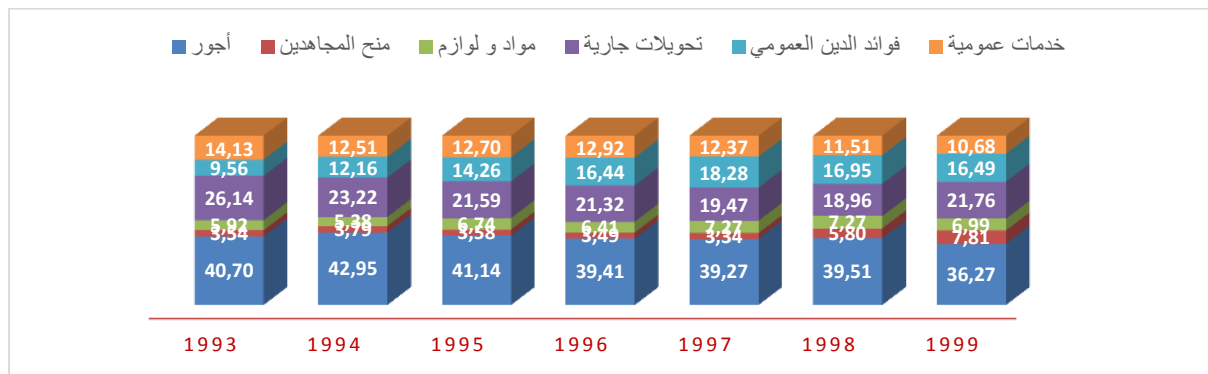
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1.3).

نلاحظ أن نفقات التسيير كانت في ارتفاع مستمر خلال الفترة (1990-1999)، وكان لها الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة إذ استحوذت على نسبة تتراوح ما بين 66.1% كحد أدنى سنة 1990 و 78.6% كحد أقصى من إجمالي النفقات وهذا سنة 1999، ويرجع هذا الارتفاع إلى اعتبارات سياسية واجتماعية بالإضافة إلى اعتبارات اقتصادية، وبالأخص من جراء تسديد المديونية التي تستحوذ على حوالي 67% من المداخيل الخارجية.

¹ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 136.

عرفت نفقات التجهيز خلال الفترة (1990-1998) تزايد مستمرا نتيجة تنشيط النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية مع إعطاء الأولوية إلى إتمام البرامج المخطط لها في هذه الفترة انخفضت نفقات التجهيز سنة 1999 نتيجة التدابير السياسية التي اتخذت لخفض الإنفاق وترشيده، حيث انخفضت نسبة نفقات التجهيز من مجموع النفقات العامة من 27,9% سنة 1997 الى 21,4% سنة 1999.

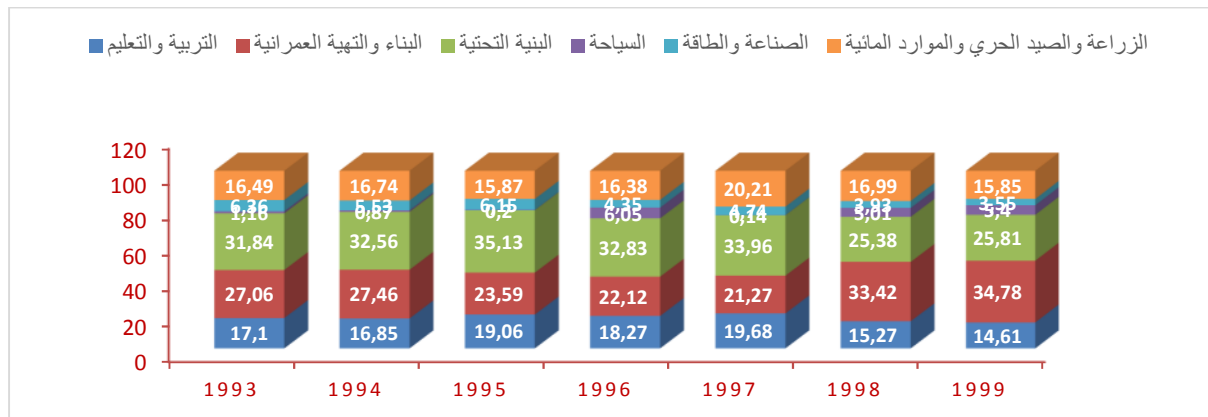
شكل رقم (2.3): هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1993-1999)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (3)

يتضح من خلال الشكل رقم (2.3) أن نفقات التسيير تنقسم إلى ست أبواب رئيسية، تمثل الرواتب والأجور النسبة الأكبر من نفقات التسيير، حيث بلغت نسبتها في المتوسط 39,89% خلال هذه الفترة، تليها التحويلات الاجتماعية بنسبة 21,78%، تأتي بعد ذلك فوائد الدين العام بنسبة 14,88%، الخدمات العامة بنسبة 12,4% وأخيرا نفقات المواد والتجهيزات ومعاشات المجاهدين بنسبة 6,57% و 4,48% على التوالي، وبالتالي تتضح الأهمية النسبية لكل من الرواتب والأجور والتحويلات الجارية في نفقات التسيير، حيث تساهم في زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة الناتج المحلي.

شكل رقم (3.3): هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1993-1999)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (4).

يتضح من خلال الشكل ان أكبر نسبة لنفقات التجهيز في السنوات الأولى كانت من نصيب البنية التحتية حيث بلغت نسبتها 35,13% سنة 1995، لتتخف بعدها هذه النسبة نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي للبلد في هذه الفترة، ثم تليها نفقات البناء والتهيئة العمرانية وبعدها نفقات الزراعة والصيد البحري والموارد المائية، لتأتي بعد ذلك نفقات التربية والتعليم، والتي نلاحظ انخفاض نسبتها من سنة الى أخرى، حيث مثلت نسبة 19,06% سنة 1995 كأعلى نسبة لها لتصل الى 14,61% سنة 1999. أما بقية القطاعات كالصناعة والطاقة والسياحة فقد كانت حصتها ضعيفة خلال هذه الفترة مقارنة مع القطاعات الأخرى، ولقد جاء هذا التوزيع تماشياً مع طبيعة السياسة الاقتصادية المطبقة خلال هذه الفترة، وتلبية لاحتياجات الجزائر من مشاريع الإسكان والبنية التحتية، تحديث المرافق العامة لتحقيق تنمية شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية.

المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها، وقد تطور مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. نعرض فيما يلي أصناف الإيرادات العامة في الجزائر، كما نقدم تحليلاً مفصلاً للتطورات المختلفة التي شهدتها هذه الإيرادات خلال الفترة (1990-1999).

الفرع الأول: تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر

تصنف الإيرادات العامة للدولة وفقا للقانون 17/84 إلى قسمين¹:

أولا: الإيرادات الإجبارية

تتكون من مجموع الاقتطاعات المنفذة بالقوة وبدون مقابل، والمتمثلة في الإيرادات الجبائية. تتضمن هذه الإيرادات مختلف الضرائب والرسوم المدرجة كالتالي:

أ- **الضرائب المباشرة:** وهي ضرائب تفرض على مختلف أنواع الدخول كالأرباح الصناعية والتجارية، الأرباح غير التجارية، المرتبات والأجور وفوائد السلف والضمانات.

ب- **الضرائب المختلفة على الأعمال:** وتسمى أيضا الرسم على رقم الأعمال، تفرض على مجمل المواد لاستهلاكية، فهي إذن ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.

ت- **حقوق التسجيل والطابع:** حقوق التسجيل هي ضرائب تفرض أساسا على التداول القانوني بالأموال كنقل حقوق الملكية وحق الانتفاع والمبادلات، كما تفرض على تصرفات قانونية أخرى مثل تسجيل عقود الزواج أو الطلاق، أما حقوق الطابع فهي ضرائب تفرض على الأوراق الرسمية المدنية أو القضائية مثل جواز السفر، بطاقة التعريف الوطنية، رخصة السياقة،.... الخ.

ث- **الضرائب غير المباشرة:** وهي تمس المواد غير الخاضعة للرسم على رقم الأعمال (الذهب، البلاتين الكحول، الخمر).

ج- **الحقوق الجمركية:** تخضع لها مجموع السلع عند اجتيازها الحدود الوطنية بمناسبة استيرادها أو تصديرها.

ح- **الجباية البترولية:** تتكون من اقتطاعين هما: ضريبة على إنتاج البترول السائل والغازي وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

خ- **العقوبات:** وهي عقوبات مالية حكمت بها هيئات قضائية وإدارية ضد أشخاص مخالفين للنصوص سارية المفعول.

¹ جمال لعامرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-51.

ثانيا: الإيرادات الاختيارية

تشمل الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة من طرف الأشخاص مقابل سلع أو خدمات توكلهم عليها الدولة، وتتمثل فيمايلي:

- أ- **مداخيل الأملاك التابعة للدولة:** وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة من خلال تصفيتها لشرواتها أو استغلالها في شكل إجارة أو رخصة أو خدمة.
- ب- **التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى:** هي كل المكافآت المقبوضة من طرف الدولة مقابل استعمال خدماتها، وتتمثل فيمايلي:
 - المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات؛
 - المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية أو تأمينية؛
 - المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل رسوم.
- ت- **الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات:** وما يميز هذه الأموال أنها تقدم للدولة بدون مقابل ويتعلق الأمر بالمساهمة المالية غير الإجبارية للأشخاص في تمويل نفقة عمومية.

الفرع الثاني: تطور الإيرادات العامة

الجدول التالي يبين تطور الإيرادات العامة في الجزائر.

جدول رقم (2.3): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: مليار دج

السنة	الإيرادات الكلية	الجباية البترولية	الجباية العادية	إيرادات أخرى	الإيرادات الكلية/GDP	الجباية البترولية/الإيرادات الكلية	الجباية العادية/الإيرادات الكلية	الجباية البترولية/GDP	الجباية العادية/GDP
1990	152.5	76.2	71.1	5.2	27,51	49,97	46,62	13,74	12,82
1991	248.9	161.5	82.7	4.7	28,87	64,89	33,23	18,73	9,59
1992	311.9	193.8	108.9	9.2	29,02	62,14	34,92	18,03	10,13
1993	314	179.2	121.5	13.3	26,39	57,07	38,69	15,06	10,21
1994	477.2	222.2	176.2	78.8	32,08	46,56	36,92	14,94	11,85
1995	611.7	336.2	242	33.6	30,51	54,96	39,56	16,77	12,07
1996	825.2	496	290.6	38.6	32,11	60,11	35,22	19,30	11,31
1997	926.7	564.8	314	47.9	33,33	60,95	33,88	20,32	11,29
1998	774.5	378.6	329.8	66.1	27,36	48,88	42,58	13,38	11,65
1999	950.5	560.1	314.8	75.6	29,35	58,93	33,12	17,30	9,72

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص ص 211-

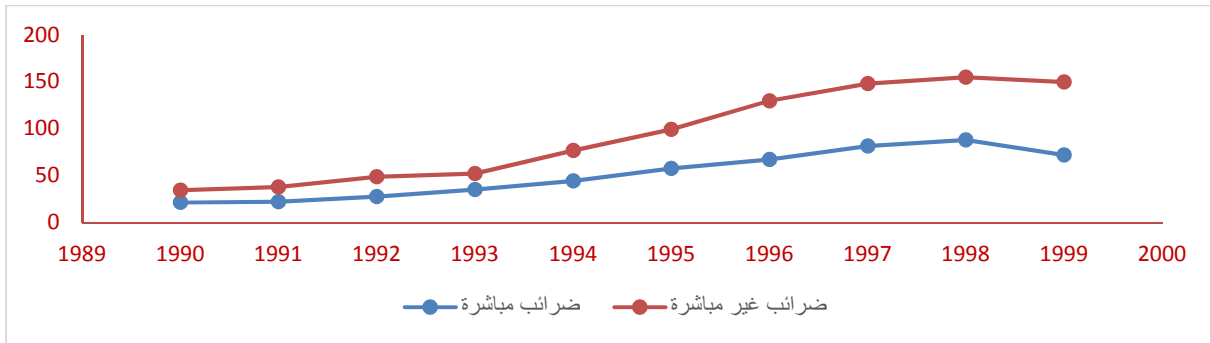
213.

عرفت الإيرادات العامة في الجزائر تزايدا مستمرا خلال الفترة (1990-1999) نظرا للإصلاحات التي أدخلتها الجزائر على نظامها الضريبي. إن الحديث عن السياسة الضريبية يقودنا إلى تحديد هيكل الجباية بشكل عام، إذ تتكون الحصيلة الجبائية من الجباية البترولية التي تمثل أكثر من 50% والجباية العادية التي تبقى نسبتها متواضعة رغم أن هدف الإصلاح الضريبي إحلال الجباية النفطية بالجباية العادية وتقليص عجز الموازنة من خلال تقليص النفقات وزيادة الإيرادات.

يتضح من خلال الجدول أن الإيرادات الجبائية البترولية بلغت 76.2 مليار دج سنة 1990 ثم ارتفعت سنة 1991 إلى 161.5 مليار دج ويرجع ذلك إلى الطلب الكبير على الموارد البترولية بسبب حرب الخليج وقد استمرت الزيادة لغاية سنة 1997، ثم تراجعت سنة 1998 بسبب انخفاض سعر البرميل، وعليه نلاحظ أنه رغم أهمية الجباية البترولية في تمويل خزينة الدولة فإنها تبقى موردا غير مستقر لارتباطه بعدة عوامل خارجية مثل سعر الصرف، سعر البرميل من النفط، الطلب العالمي على المحروقات والظروف السياسية والأمنية.

بالنسبة لإيرادات الجباية العادية انتقلت من 71,1 مليار دج سنة 1990 إلى 242 مليار دج سنة 1995 واستمرت لتصل إلى 329.83 مليار دج سنة 1998، حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية 42.58% نظرا للأداء الجيد لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة، كما ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة TVA على الواردات نتيجة تحرير التجارة الخارجية، كما اتجهت الضرائب نحو الارتفاع وذلك نتيجة برنامج التصحيح الهيكلي الذي جاء فيه دفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والتقليل من الإعفاءات للرسم على القيمة المضافة بالإضافة إلى رفع معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33% زيادة على انتعاش الضرائب غير المباشرة.

شكل رقم (4.3): تطور الضرائب المباشرة وغير المباشرة خلال الفترة (1990-1999)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (5).

إذا تفحصنا هيكل الجباية العادية فإننا سنجد أن الضرائب غير المباشرة قد أخذت حصة الأسد، إذ انحصرت نسبة مساهمتها في مجموع إيرادات الجباية العادية من 59% و 63% وذلك على طول الفترة (1994-1999) وهذا عكس ما كان يهدف إليه الإصلاح الضريبي، وعليه فإن فعالية الإصلاح الضريبي كانت جد متواضعة في الرفع من مكانة الضرائب المباشرة، وهذا يعود لكون النظام الضريبي الجزائري يعتمد في الأساس على الضرائب غير المباشرة، نظرا لما يميز هذا النوع من الضرائب من سهولة في التحصيل.

المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الموازنة

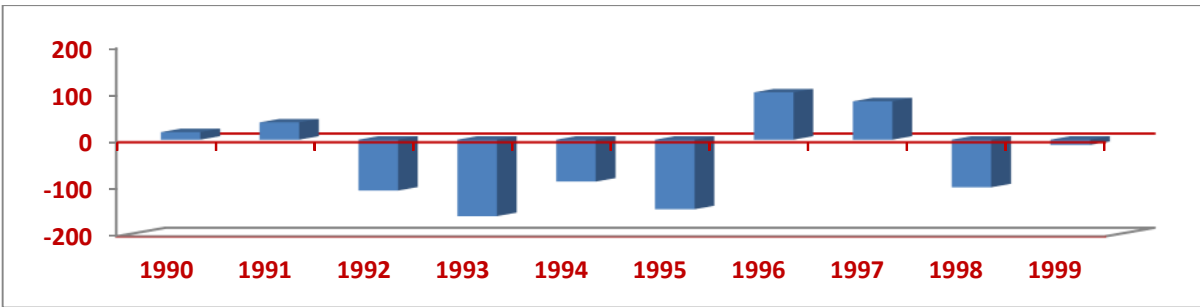
يعتبر القانون 17/84 القانون المحسد لقانون الميزانية في الجزائر، حيث عرفها في المادة السادسة على أنها تشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية المعمول بها.

كما عرفها القانون 21/90¹ بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلة والنفقات برأس المال وترخص بها.

إذن الموازنة العامة للدولة هي وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية.

تحكم الموازنة العامة في الجزائر عدة مبادئ وهي المبادئ المتعارف عليها المتمثلة في (مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، مبدأ الشمولية، مبدأ عدم التخصيص، مبدأ توازن الميزانية). غير أن ما يهمننا هنا هو طبيعة هيكل الموازنة العامة في التشريع الجزائري، لأن هذا الهيكل يختلف من بلد لآخر.

شكل رقم: (5.3): تطور رصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (6).

يتضح من خلال الشكل أن الموازنة العامة كانت تعاني عجزا دائما خلال عقد التسعينات، حيث شهدت عجزا متواصلا خلال الفترة (1992-1995) نتيجة لارتفاع النفقات العمومية مقارنة بالإيرادات المحصلة، لتحقيق فائضا سنتي 1996 و1997، لكن هذا الفائض لم يستمر حيث حققت الموازنة العامة عجزا سنة 1998، والسبب في ذلك هو انهيار أسعار البترول في هذه السنة، حيث وصل سعر البترول إلى 12.28 دولار للبرميل، ما أثر على عوائد الحماية البترولية والتي انخفضت من 564.8 مليار دج سنة 1997 إلى 378.6 مليار دج سنة 1998، وبانخفاض إيرادات الحماية البترولية التي تمثل حصة الأسد من إجمالي الإيرادات العامة انخفضت الإيرادات العامة من 926.7 مليار دج سنة 1997 إلى 774.5 مليار دج سنة 1998، وهذا ما أوقع الميزانية العامة في عجز كبير.

¹ القانون 21/90 المؤرخ في 1990/08/15 المتعلق بالحاسبة العمومية.

إلى جانب انخفاض أسعار البترول هناك عوامل أخرى ساهمت في تفاقم عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) نعرضها فيما يلي¹:

- صعوبة التحكم في حجم النفقات العامة التي تزداد تضخما سنة بعد أخرى؛
 - ضعف حصيلة الجباية العادية نتيجة ضعف كفاءة النظام الضريبي وعدم قدرة الدولة على القضاء على التهرب الضريبي الذي نخر موارد موازنتها؛
 - ثقل عبء الديون العمومية على الموازنة العامة.
- لكن يبقى العامل الأهم والمؤثر في العجز هو الظرف الاقتصادي للبلد، فحالة الركود تعمق من هذا العجز وحالة الانتعاش تخفف من حدته، دون أن ننسى العامل السياسي والأمني الخطير الذي كانت تعاني منه الجزائر في العشرية السوداء، حيث ساهم بشكل كبير في تعطيل الأنشطة الاقتصادية وعلى رأسها الإنتاج النفطي، مما اثر سلبا على حصيلة الإيرادات المالية، كما أن عملية تعزيز مقومات الأمن تضمن نفقات كبيرة، الأمر الذي ألقى بضغوطات إضافية على الموازنة العامة.

المطلب الرابع: السياسة المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1989-1998)

ظهرت بوادر الانهيار للاقتصاد الجزائري بعد أزمة 1986، حيث أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، لتشريع الجزائر منذ بداية التسعينات في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية لأسعار النفط، وقد اعتمدت الجزائر في البداية سياسة تصحيحية ذاتية، ثم لجأت إلى المؤسسات المالية الدولية من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

نعرض فيما يلي أهم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة لزيادة الإيرادات العامة للدولة، ومن ثم تخفيض العجز أو تحقيق الفائض.

¹ جمال لعمارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 148-150.

الفرع الأول: سياسات الإصلاح خلال مرحلة ما قبل التعديل الهيكلي (1989-1993)

طبقت الجزائر بين سنتي 1989 و1991 سياسة ميزانية متشددة مستمدة فلسفتها من أدبيات صندوق النقد الدولي (عقد اتفاقيتي Stand-buy الأولى في ماي 1989 والثانية في 3 جوان 1991)، فيما يخص ضرورة التخلص من عجز الميزانية وتخفيض النفقات وزيادة الإيرادات مع عدم رفع أجور الموظفين، كما عملت الحكومة على إدراج تدابير جديدة تتماشى مع انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق وسعيها للاندماج في الاقتصاد العالمي، نذكر منها مايلي:

أولاً: إصلاح نظام الأسعار

في جويلية 1989، أعلنت السلطات الجزائرية عن نظام جديد يركز على التحرير شبه الكامل للأسعار، من خلال قانون 89-12 المتعلق بالأسعار والذي يميز بين نوعين من الأسعار هما:

أ- الأسعار المقننة

هي التي تخضع لإدارة الدولة سواء عن طريق تحديد الأسعار القصوى أو الهوامش القصوى.

ب- الأسعار الحرة

تخص كل السلع والخدمات التي لا تخضع أسعارها للنظام السابق، ويشترط على المعنيين بهذا النظام التصريح بسعر البيع عند الإنتاج لدى السلطات العمومية المختصة.

يهدف هذا النظام إلى تمكين ميكانيزمات السوق من تنظيم أسعار السلع والخدمات التي من أجلها يقدم نظام العرض والطلب نتائج إيجابية لصالح الاستثمار والإنتاج والطلب، إضافة إلى قياس كثافة المنافسة التي تمثل مؤشر ممتاز للوضعية الحقيقية للسوق.

وفي إطار اقتصاد السوق صدر الأمر 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 الذي بمقتضاه تحدد بصفة حرة أسعار السلع والخدمات، اعتماداً على قواعد المنافسة إلا أن الدولة تتدخل لتقييد من مبدأ الحرية العامة للأسعار إذا توفرت بعض الشروط مثل حدوث كارثة طبيعية أو صعوبات في التموين بالنسبة لقطاع نشاط معين أو في منطقة جغرافية معينة¹.

¹ مراد ناصر، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 2، 2003، ص 25.

ثانيا: الإصلاح الضريبي

باشرت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية عموما والجبائية خصوصا، وأصبحت تنظر إلى الجباية على أنها عنصر فعال لحل مشكل اختلال التوازنات التي تهدد نظامها الاقتصادي والمالي بغرض إنعاش الاقتصاد الوطني، وهذا في إطار إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

باشرت الجزائر سنة 1992 مجموعة من الإصلاحات الضريبية، وذلك لمواكبة الإصلاحات الاقتصادية والتحول التي يشهدها الاقتصاد الدولي، يركز هذا الإصلاح على تأسيس ثلاث ضرائب جديدة هي: الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على القيمة المضافة.

نعرض فيما يلي أهم الإصلاحات التي مست النظام الضريبي¹:

- زيادة معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%؛
- تم سنة 1994 إدخال الضريبة على القيمة المضافة بأربعة معدلات تتراوح بين 0% و 4% والتي لعبت دورا كبيرا في توسيع القاعدة الضريبية؛
- إعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد والشركات سنة 1994، بهدف التخفيف من العبء الضريبي، حيث تم خفض معدل ضريبة الشركات من 42% إلى 38%، كما خفضت المعدل الحدي للضريبة على دخول الأفراد من 70% إلى 50%؛
- خفض الإعفاءات على ضريبة القيمة المضافة وزيادة معدلاتها؛
- تم سنة 1995 إلغاء النسبة القديمة لضريبة القيمة المضافة وتحديدتها ب 21% كأقصى حد، كما أصبحت تمس كل من قطاع البنوك والتأمين والأنشطة المهنية والمنتجات البترولية؛
- إعادة هيكلة تعريف الاستيراد خلال عامي 1996 و 1997 حيث خفضت عدد المعدلات فوصل إلى 5 معدلات تتراوح بين 0% و 40%.

¹ وليد بشيشي وسليم مجليخ، أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7، 2017، ص ص 73-74.

ثالثا: إصلاح القطاع العام:

شمل هذا الإصلاح النقاط التالية:

استقلالية المؤسسات العمومية: تم ذلك من خلال القانون (1-88)، حيث أصبحت الهيئات المسؤولة عن المؤسسات لها الحرية التامة في اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات والتقييم دون العودة للجهة المركزية. تهدف هذه الإصلاحات إلى التفريق بين تسيير المؤسسات الاقتصادية بواسطة لجان إدارية تمثل الإدارة والمساهمين، والملكية الإدارية التي تبقى في يد الدولة عن طريق صناديق المساهمة¹.

التطهير المالي للمؤسسات العمومية: تتمثل عملية التطهير المالي في محو ديون المؤسسات العمومية تجاه البنوك والخزينة العمومية، دخلت حيز التنفيذ بداية نوفمبر 1991 وسعت الدولة من خلالها الى تحقيق الأهداف التالية²:

- استعادة التوازنات المالية للمؤسسات العمومية لتمكينها من تحقيق أرباح فيما بعد؛
- توفير الشروط المثلى لإنعاش المؤسسات العمومية للإنتاج؛
- منح المؤسسات العمومية فرصة للتخلص من الديون؛
- السماح بإقامة علاقات تجارية بين المؤسسة والبنوك.

الشبكة الاجتماعية: للتقليل من وطء الإصلاحات على الفئات الهشة والمحرومة قامت الحكومة بإنشاء ما يسمى بصندوق دعم الفئات الاجتماعية المحرومة ابتداء من سنة 1992، وقد كان ذلك من خلال صندوق تعويض الأسعار حيث تستفيد منه الفئات الاجتماعية التي لها دخل يقل أو يساوي 7000 دج أو المنعومة الدخل، وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم (46-92) المؤرخ في 11-2-1992 شروط تطبيق الدعم المباشر لمداخيل الفئات الاجتماعية المحرومة وكيفية³.

¹ بغداد كربالي، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، 2005، ص 4.

² خالد منة، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3-، (2014-2015)، ص 190.

³ عزيزة بن سميحة، مكانة السياسة المالية ضمن برامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد السابع عشر، 2009، ص 106-107.

الفرع الثاني: إجراءات تصحيح السياسة المالية في ظل برنامج الاستقرار الاقتصادي (1 أبريل 1994-31 مارس 1995)

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسسات المالية الدولية لمدة سنة وقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات لتصحيح الاختلالات في السياسة المالية تتمثل أساسا فيما يلي¹:

- تحرير الأسعار والاكْتفاء بدعم أسعار خمس مواد أساسية والمتمثلة في: الحبوب، السميد، الدقيق المستورد الحليب ودقيق الأطفال؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 50%؛
- تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي وضبط الإنفاق العام؛
- وضع لأول مرة في الجزائر قانون الاستثمار رقم 93-12 المؤرخ في 5-10-1993؛
- إيجاد آليات وميكانيزمات للانتقال إلى اقتصاد السوق (إعادة الهيكلة، استقلالية المؤسسات والخصوصية...).

نجحت هذه الإجراءات نسبيا وبشكل مؤقت في تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي من بينها: انخفاض في عجز الموازنة من 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994، هذا في الوقت الذي كانت الخزينة العمومية تتابع عملية تطهير المؤسسات العمومية وتقليص استدانتهما تجاه النظام المصرفي.

الفرع الثالث: إجراءات تصحيح السياسة المالية في ظل برنامج التعديل الهيكلي (أفريل 1995- مارس 1998)

واصلت الجزائر مجهوداتها لإصلاح الاقتصاد الوطني ضمن برنامج التعديل الهيكلي المبرم مع المؤسسات المالية الدولية، حيث ركزت على إنعاش الاقتصاد واستقراره، مع المحافظة على مستوى تشغيل دائم، بالإضافة إلى مواصلة تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية، والبدء بخصوصية جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة التحرير الاقتصادي، وفي نفس الوقت العمل على تحسين شبكة الحماية الاجتماعية وتعزيزها بتدابير لضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات.

¹ بغداد كربالي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

فيما يتعلق بالميزانية، حرصت الدولة على تخفيض العجز وإزالته نهائيا ابتداء من سنة 1996، ثم تحقيق فائض بعد ذلك لتدعيم الاستثمار. لتحقيق ذلك اتخذت الدولة الإجراءات التالية¹:

أ- زيادة الإيرادات: وذلك عن طريق:

- توسيع الضريبة على القيمة المضافة؛
- زيادة المردود الضريبي، وذلك عن طريق مكافحة الغش والتهرب من الضريبة.
- ب- تقليص النفقات: وذلك عن طريق:
- تخفيض النفقات الإدارية؛
- التحكم في كتلة أجور الوظيف العمومي؛
- إزالة دعم أسعار المواد المدعمة وتقليص نفقات صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية؛
- عقلنة نفقات التجهيز.

حقق هذا البرنامج نتائج مرضية فيما يتعلق بالمالية العامة، حيث انخفضت نسبة عجز الميزانية نهاية سنة 1995 إلى 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4.4% سنة 1994، توحى هذه النتيجة بالأداء الجيد لسياسة الميزانية في المدى المتوسط.

رغم الإصلاحات المنتهجة والتي اهتمت بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة، غير أنها لم تمس مجال التشغيل، وعليه تقهقرت الحالة العامة للنمو الاقتصادي والتشغيل، نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، نفس الشيء يمكن قوله عن معدلات التضخم التي وصلت إلى أعلى مستوياتها سنة 1992، وكذلك ارتفاع حجم المديونية الخارجية، مما يدل على ضعف تمويل الدولة الذاتي للاقتصاد آنذاك، وهذا ما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على الاستمرار في تحمل العجز الموازي.

¹ المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية، لبنان، 2001، ص 365.

المبحث الثاني: تحليل تطور متغيرات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-

2018)

ابتداء من سنة 2000 وبعد التحسن الكبير الذي شهدته أسعار البترول في الأسواق العالمية، شرعت الجزائر في تبني سياسة مالية جديدة قائمة على التوسع في النفقات العامة، وهذا يعني السير وفق المنهج الكينزي، خصوصا وأن الفترة السابقة شهدت ترديا كبيرا في الوضع الاقتصادي على غرار الوضع الاجتماعي، وانعكس ذلك في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي من سنة 2001 إلى غاية 2014، وتشمل كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تطور النفقات العامة، الإيرادات العامة ورصيد الموازنة وذلك خلال الفترة (2000-2018)، ونختم بعرض برامج الاستثمارات العمومية التي تبنتها الجزائر خلال هذه الفترة لإنعاش الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة

عرف الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا سواء في نفقات التسيير أو نفقات التجهيز.

يمكن تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3.3): تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليار دج

السنة	النفقات الكلية	معدل الزيادة في النفقات %	النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	نفقات التسيير	النسبة من إجمالي النفقات	نفقات التجهيز	النسبة من إجمالي النفقات
2000	1178.1	22.5	28,57	856.2	72.7	321.9	27.3
2001	1321	12.13	31,25	963.6	72.9	357.4	27.1
2002	1550.7	17.39	34,28	1097.7	70.8	452.9	29.2
2003	1690.2	8.99	32,18	1122.8	66.4	567.4	33.6
2004	1891.8	11.93	30,77	1251.1	66.1	640.7	33.9
2005	2052	8.47	27,14	1245.1	60.7	806.9	39.3
2006	2453	19.54	28,85	1437.9	58.6	1015.1	41.4
2007	3108.6	26.73	33,24	1673.9	53.8	1434.6	46.2
2008	4191	34.82	37,95	2217.8	52.9	1973.3	47.1
2009	4246.3	1.32	42,60	2300	54.2	1946.3	45.8
2010	4466.9	5.2	37,25	2659.1	59.5	1807.9	40.5
2011	5853.6	31.04	40,12	3879.2	66.3	1974.4	33.7
2012	7058.2	20.58	43,54	4782.6	67.8	2275.5	32.2
2013	6024.1	14.65 -	36,19	4131.5	68.6	1892.6	31.4
2014	6995.8	16.13	40,61	4494.3	64.2	2501.4	35.8
2015	7656.3	9.44	45,84	4617	60.3	3039.3	39.7
2016	7297.5	4.69 -	41,92	4585.6	62.8	2711.9	37.2
2017	7282.6	0.2 -	39,17	4677.2	64.2	2605.4	35.8
*2018	7899.1	8.47	38,9	4670.3	59.1	3228.8	40.9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية،

- ministère de finance, Direction générale de la prévision et des politiques, **Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2018**, <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique>, consulté le 17-2-2019.
- * <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor>.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع مستمر في حجم النفقات العامة خلال الفترة (2000-2012)، حيث بلغ متوسط معدل الزيادة خلال الفترة التي شهدت برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) حوالي 12.61% أما الفترة (2005-2009) وهي فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد بلغ متوسط معدل الزيادة فيها حوالي 18.18%، وهذا دليل على استمرار الدولة في سياستها التوسعية في الإنفاق، حيث تدعمت هذه الفترة ببرامج خاصة رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا ولايات الجنوب، استمرت النفقات العامة في التزايد خلال الفترة (2010-2012) وهذا راجع إلى برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) الذي رصد له 286 مليار دولار، حيث تم استكمال المشاريع الجاري إنجازها خصوصا في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه، وإطلاق مشاريع جديدة

خصوصا في قطاع تحسين التنمية البشرية وتطوير اقتصاد المعرفة لدعم البحث العلمي، إضافة إلى تعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.

انخفضت النفقات العامة سنة 2013 إلى 6024.1 مليار دج أي ما يعادل 36.19% من الناتج المحلي الإجمالي ثم ارتفعت من جديد إلى 6995.8 مليار دج بنسبة 16.13 سنة 2014.

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، نجم هذا الارتفاع عن مجموعة من العوامل أهمها¹: ارتفاع أسعار البترول، المشاريع المبرجة سنويا في المخططات الإنفاقية التنموية، المناصب المالية المفتوحة سنويا، ارتفاع قيمة الواردات السلعية، ضعف القطاع الخاص في الجزائر، وبالتالي انتقال كل الأعباء على عاتق القطاع العام، ضعف الأسواق والمؤسسات المالية في الاقتصاد الجزائري يجعل الجزائر تعتمد على الإنفاق العام لبلوغ أهدافها الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

استمر المنحى التصاعدي للإنفاق خلال سنة 2015 وهذا رغم بوادر أزمة في أسعار البترول بدءا من السداسي الثاني لسنة 2014، أما فيما يخص نفقات سنة 2016 و2017 فقد عرفت تراجعا نتيجة الإجراءات التقشفية المتضمنة في قانون المالية.

ارتفعت النفقات العامة سنة 2018 وهذا راجع الى الارتفاع المحسوس الذي شهدته نفقات راس المال (اعتمادات في حسابات التخصيص الخاص، دعم أسعار الفائدة، تسديد مستحقات الدولة ومساهمة ميزانية الدولة لصالح صندوق الضمان الاجتماعي) ينما انخفضت نفقات الاستثمار الفعلية بحوالي 180 مليار دج². في المقابل شهدت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي شبه استقرار حيث بلغت نسبة 39.17%، 38.9%، في السنوات 2017، 2018.

فيما يخص نفقات التسيير، يتضح من الجدول حجم المبالغ الكبيرة التي خصصتها الدولة لمثل هذه النفقات حيث مثلت النسبة الأكبر من النفقات العامة خلال فترة الدراسة، قدر متوسط هذه النسبة خلال الفترة (2000-

¹ كمال الدين بن عيسى، أثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، الجزء الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، (11-12 مارس 2013)، ص 28.

² بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018، ص 13.

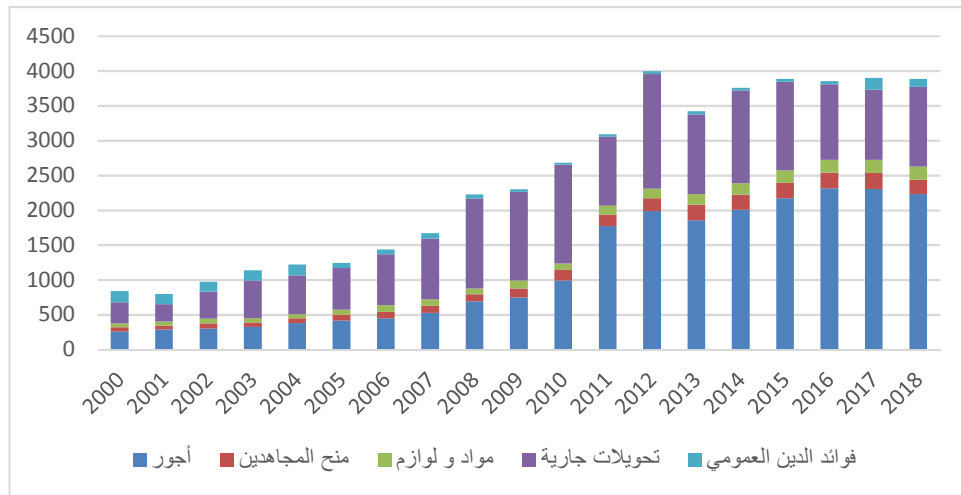
2018) ب 63.3%، ويعود هذا الارتفاع إلى مجموعة من العوامل أهمها ارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية بالإضافة إلى عمليات سداد الدين العمومي.

في المقابل سجلت نفقات التجهيز ما نسبته 36.5% من إجمالي النفقات العامة خلال فترة الدراسة، وهي الأخرى عرفت نموا مستمرا، إذ ارتفعت نسبتها من إجمالي النفقات العامة من 27.3% سنة 2000 إلى 41.4% سنة 2006 لتصل إلى 47.1% سنة 2008، يرجع هذا الارتفاع المستمر إلى تنفيذ الحكومة لبرامج الاستثمارات العمومية انطلاقا من سنة 2001، حيث ركزت على التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي.

عرفت نفقات التجهيز استقرار نسبيا خلال الفترة (2008-2011)، لترتفع سنة 2012 إلى 2275.5 مليار دج لتتخفض بعدها إلى 1892.6 مليار دج سنة 2013، ويرجع هذا الانخفاض في نفقات التجهيز بصفة شبه كلية إلى نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 614.1 مليار دج سنة 2012 إلى 243.6 مليار دج سنة 2013.

انخفضت نفقات التجهيز بقوة سنة 2016 (-10.7%) ويشكل معتدل سنة 2017 (-3.9%)، لتشهد بعدها ارتفاعا سنة 2018 بنسبة 23.9%، هذا الارتفاع ناتج عن الزيادة في العمليات المتعلقة برأس المال (مخصصات الحسابات الخاصة، دعم أسعار الفائدة، دفع المتأخرات، المساهمة في ميزانية صندوق الضمان الاجتماعي)¹.

شكل رقم (6.3): هيكل نفقات التسيير خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (6).

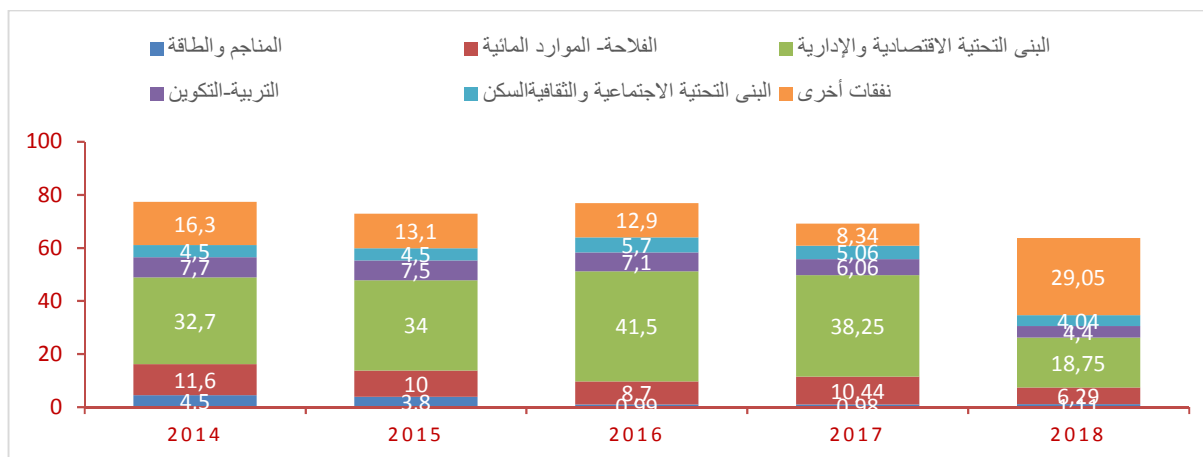
¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019، ص 66.

عرفت التحويلات الجارية زيادات هامة حيث ارتفعت نسبتها من إجمالي الإنفاق من 35.8% سنة 2000 إلى 48% سنة 2005 لتصل إلى 52.83% سنة 2010، ويرجع ذلك إلى تكفل الحكومة بتعويض المتضررين من الكوارث الطبيعية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى الإعانات الموجهة للمواطنين لتوفير السكن اللائق لهم والقضاء على السكن المهش، وتحسين الرعاية الصحية وكذا المنح الموجهة للفئات المعوزة، حيث ارتفع عدد المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن وكذا من التعويض على الأنشطة ذات المنفعة العامة. إلى جانب ذلك ساهمت الأجور بنسبة كبيرة في رفع نفقات التسيير، وهذا راجع إلى مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الحكومي في إطار الصيغ الجديدة للتشغيل كعقود ما قبل التشغيل وعقود الإدماج.

بالنسبة لمنح المجاهدين والنفقات على المواد واللوازم كانت نسبة مساهمتها في رفع نفقات التسيير بسيطة لأنها لم تعرف زيادات كبيرة، أما فوائد الدين العمومي فقد شهدت انخفاضا محسوسا، حيث انخفضت نسبتها من مجموع نفقات التسيير من 19.28% سنة 2000 إلى 1.01% سنة 2014، وهذا راجع إلى التسديد المسبق للدين الخارجي.

في سنة 2018، عرفت كل من نفقات المستخدمين ومنح المجاهدين، وكذا الدعم الموجه للمستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والفوائد على الدين العام انخفاضا طفيفا، بينما ارتفعت التحويلات الجارية بنسبة 13.8% لتبلغ 1144,4 مليار دج¹.

شكل رقم (7.3): هيكل نفقات التجهيز خلال الفترة (2014-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (7)

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 65.

يتضح من خلال الشكل أن نفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية هي التي تمثل النصيب الأكبر من نفقات التجهيز خلال السنوات الأخيرة، تليها النفقات الأخرى ثم نفقات الفلاحة والموارد المائية، لتأتي بعد ذلك نفقات التربية والتكوين والتي نلاحظ انخفاض نسبتها من سنة إلى أخرى، حيث كانت تمثل 7,7% سنة 2014 لتبلغ 4,4% سنة 2018، احتلت نفقات المناجم والطاقة المرتبة الأخيرة في هيكل نفقات التجهيز، حيث بلغت نسبتها من إجمالي نفقات التجهيز 1.11% سنة 2018. انخفضت كل نفقات التجهيز سنة 2018 ماعدا النفقات الأخرى التي ارتفعت بقوة لتبلغ 894.3 مليار دج (181.8%).¹

المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة

إن الخاصية الأساسية للميزانية في الجزائر هو ارتباطها الشديد بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية لان الجباية البترولية التي تمثل المورد الرئيسي لميزانية الحكومة ترتبط ارتباطا قويا بسعر النفط، فأي ارتفاع في سعر برميل البترول يؤدي أوتوماتيكيا إلى ارتفاع في الإيرادات والعكس صحيح.

لقد اعتمدت الإيرادات العامة للدولة خلال هذه الفترة على الجباية البترولية والتي تجاوزت نسبتها 50% في معظم سنوات الدراسة، وقصد تبيان مسار هذه الإيرادات نعرض الجدول التالي.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 67.

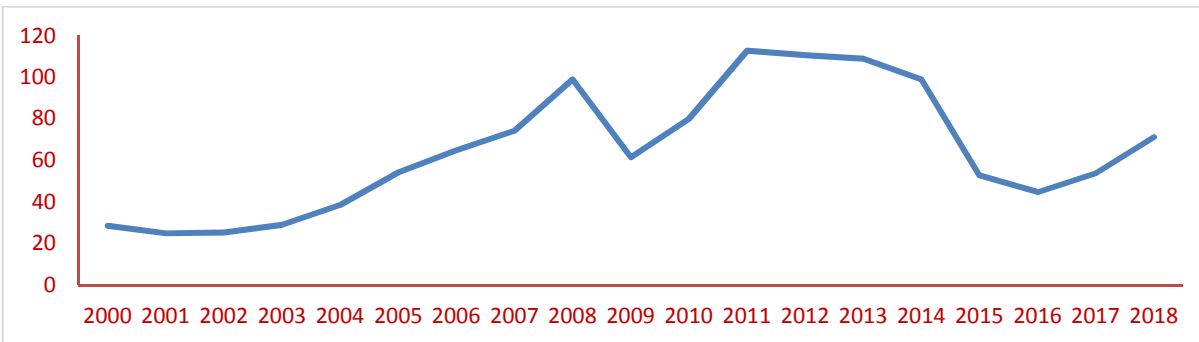
جدول رقم (4.3): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

السنة	إيرادات المحروقات		إيرادات خارج المحروقات		إيرادات جبائية		إيرادات غير جبائية		إجمالي الإيرادات
	القيمة دج ¹⁰	النسبة من الإيرادات العامة %	القيمة دج ¹⁰	النسبة من الإيرادات العامة %	القيمة دج ¹⁰	النسبة من الإيرادات العامة %	القيمة دج ¹⁰	النسبة من الإيرادات العامة %	
2000	1213.2	76.9	364.9	23.1	349.5	22.2	15.4	0.98	1578.1
2001	1001.4	66.5	488.5	32.5	398.2	26.5	90.3	6	1505.5
2002	1007.9	62.9	595.1	37.1	482.9	30.1	112.2	7	1603.2
2003	1350	68.4	624.3	31.6	524.9	26.6	99.4	5	1974.4
2004	1570.7	70.4	652.5	29.3	580.4	26	72.1	3.2	2229.7
2005	2352.7	76.3	724.2	23.5	640.4	20.8	83.8	2.7	3082.6
2006	2799	76.9	840.5	23.1	720.8	19.8	119.7	3.3	3639.8
2007	2796.8	75.8	883.1	24	766.7	20.8	116.4	3.2	3687.8
2008	4088.6	78.8	1101.6	21.2	965.2	18.6	136.4	2.6	5190.5
2009	2412.7	65.6	1262.4	34.3	1146.6	31.2	115.8	3.2	3676
2010	2905	66.3	1470.2	33.6	1287.4	29.4	182.8	4.2	4379.6
2011	3979.7	68.7	1810.4	31.3	1527.1	26.4	283.3	4.9	5790.1
2012	4184.3	66	2155	34	1908.6	30.1	246.4	3.9	6339.3
2013	3678.1	61.7	2279.4	38.3	2031	34.1	248.4	4.2	5957.5
2014	3388.4	59.1	2349.9	41	2091.4	36.5	258.5	4.5	5738.4
2015	2373.5	46.5	2729.6	53.5	2354.7	46.1	374.9	7.4	5103.1
2016	1781.1	34.9	3329	65.2	2482.2	48.6	846.8	16.6	5110.1
2017	2177	38.4	3870.9	61.6	2630	43.1	1240.9	18.6	6047.9
2018	2887.1	42.8	3864.3	57.2	2648.5	39.2	1215.8	18	6751.4

Source : Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie , rapport des années 2004, 2008, 2010, 2015, 2017, 2018, <http://www.bank-of-algeria.dz>.

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض حصيلة الإيرادات العامة، حيث انتقلت من 1578.1 مليار دج سنة 2000 أي ما يعادل 38.3% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1505.5 مليار دج سنة 2001 أي ما يعادل 35.3% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع السبب إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، لكن ابتداء من سنة 2002 شهدت الإيرادات العامة ارتفاعا ملحوظا، حيث ارتفعت من 1578.1 مليار دج سنة 2000 لتصل إلى 5190.5 مليار دج سنة 2008، وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول حيث انتقلت من 28.6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 99.1 دولار للبرميل سنة 2008، لينخفض سعر البترول سنة 2009 حيث قدر ب 61.6 دولار للبرميل وتنخفض معه الإيرادات العامة في نفس السنة، كما عرفت السنوات الأخيرة تذبذب في حصيلة الإيرادات العامة فأحيانا ترتفع وأحيانا تنخفض.

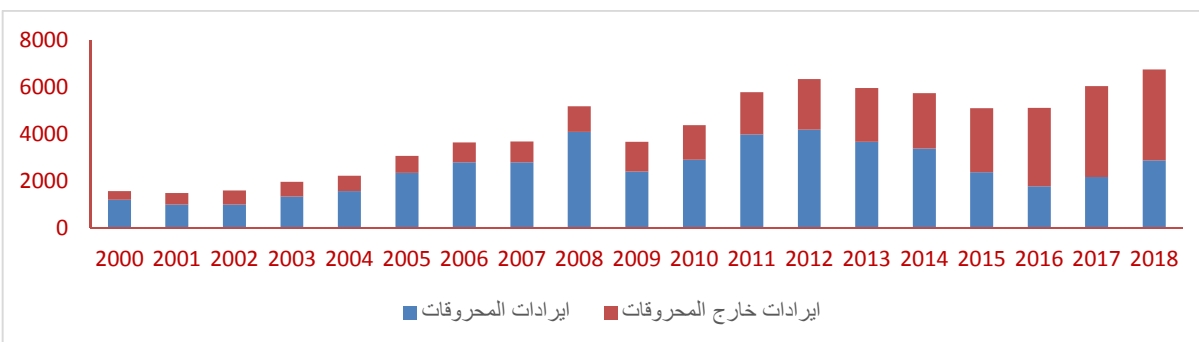
شكل رقم (8.3): تطور أسعار البترول خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (8).

بلغ إجمالي الإيرادات العامة 6751.4 مليار دج سنة 2018 مقابل 6047.9 مليار دج سنة 2017 أي بزيادة قدرها 11.6 %، نجم هذا الارتفاع أساسا عن ارتفاع أسعار البترول، وبالتالي يمكن القول أن حجم الإيرادات العامة في الجزائر يرتبط أساسا بأسعار البترول في الأسواق العالمية¹.

شكل رقم (9.3): تطور إيرادات المحروقات وإيرادات خارج المحروقات



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4.3).

تشكل إيرادات المحروقات المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة، وتتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط وسعر الدولار الأمريكي، وقد عرفت هذه الإيرادات ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2001-2008) نتيجة ارتفاع أسعار النفط، لتتخفف سنة 2009 حيث بلغت قيمتها 2412.7 مليار دج، وهذا راجع إلى الأزمة المالية التي وقعت سنة 2008، لتعاود الارتفاع خلال الفترة (2010-2013).

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 59.

انخفض سعر برميل النفط سنة 2014 حيث بلغ 99.1 دولار وانخفضت معه إيرادات المحروقات، حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات العامة 59.1% بعد أن كانت تمثل 78.8 % سنة 2008، استمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2016. ارتفعت إيرادات المحروقات سنة 2017 نتيجة ارتفاع سعر النفط، حيث بلغ سعر البرميل 53.9 دولار وقدرت الجباية البترولية ب 2372.5 مليار دج.

شهدت إيرادات الميزانية خارج المحروقات على العموم ارتفاعا متواصلا خلال الفترة (2000-2018) ماعدا سنة 2014 و2018، بلغ متوسط مساهمتها في الإيرادات العامة 36.1%، انخفضت هذه النسبة من 61.6% سنة 2017 إلى 57.2% سنة 2018، لكن في المقابل سجلت إيرادات المحروقات ارتفاع معتبر نتيجة لاستمرار ارتفاع متوسط سعر البترول من 44.8 دولار للبرميل سنة 2016 إلى 71.3 دولار سنة 2018¹.

شهدت الإيرادات الجبائية تطورا ملحوظا ابتداء من سنة 2002 حيث بلغت 482.9 مليار دج أي بنسبة 30,1 % من الإيرادات العامة، وقد استمرت في التحسن من سنة لأخرى لتصل سنة 2008 إلى 965,3 مليار دج ما يمثل 33,3 % من الإيرادات الإجمالية، ويرجع هذا التحسن في الإيرادات الجبائية إلى عدة عوامل نذكر منها تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي، والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة الغش الضريبي والتهرب الضريبي، بالإضافة إلى تحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص مما أدى إلى ارتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات.

استمرت حصيلة الإيرادات الجبائية في الارتفاع خلال الفترة (2010-2014) حيث بلغت 1287.4 مليار دج سنة 2010 أي بنسبة 29.4% من الإيرادات العامة لتصل سنة 2014 إلى 2091.4 مليار دج، ترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والرسوم الجمركية.

بلغت الإيرادات الجبائية 2482.2 مليار دج سنة 2016 مقابل 2354,7 مليار دج سنة 2015، أي ارتفاع بنسبة 5.4% فقط مقابل 12,6% سنة 2015، نتج هذا التباطؤ النسبي في الإيرادات الجبائية عن الارتفاع الضعيف في الضرائب على المداخل والأرباح (69,3 مليار دج) والضرائب على السلع والخدمات (32,9 مليار دج) والانخفاض في الإيرادات الجمركية².

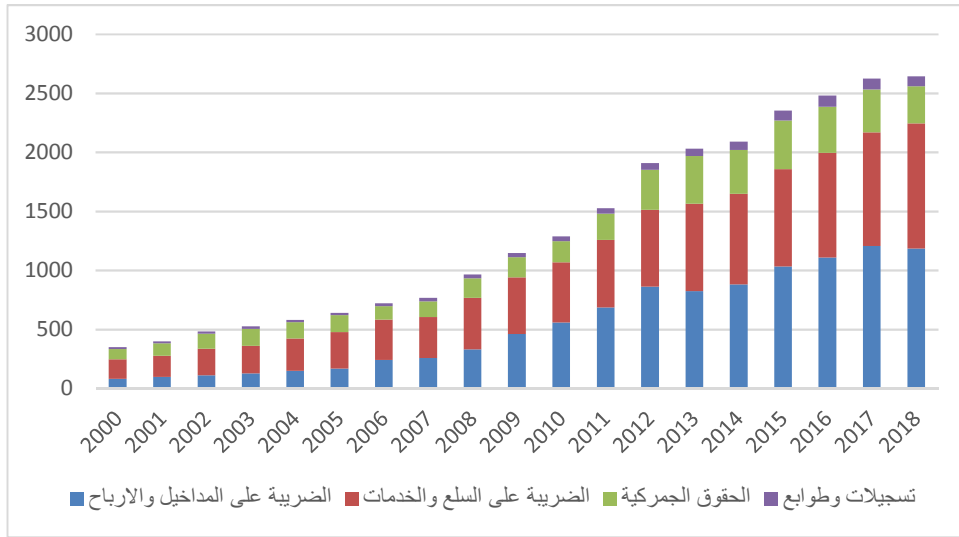
¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 59.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2017، ص 71.

سجلت حصيلة الإيرادات الجبائية ارتفاعا بنسبة 7.3% سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، حيث انتقلت من 2482.2 مليار دج إلى 2663.1 مليار دج، وهذا راجع إلى الضغط الضريبي المتزايد الذي يمس شرائح معينة، خاصة المستخدمين الذين يمثلون نصيبا معتبرا من التحصيل الجبائي عبر الضريبة على الدخل الإجمالي.

بلغت الإيرادات الجبائية 2648.5 مليار دج سنة 2018، نجم هذا الاستقرار عن الانخفاض المحسوس في الحقوق الجمركية (-14.1%) والانخفاض الطفيف (-1.87%) في الضريبة على المداخل والأرباح، في حين عرفت الضريبة على السلع والخدمات ارتفاعا قدره 17.1%.

شكل رقم (10.3): هيكل الإيرادات الجبائية العادية خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (9).

شهدت إيرادات الجبائية العادية تطورا ملحوظا خلال فترة الإنعاش الاقتصادي حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية سنة 2002 ب 30.1% وهذا راجع إلى عدة عوامل نذكر منها تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص ضريبة الدخل الإجمالي، والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة الغش و التهرب الضريبي، بالإضافة إلى الأداء الجيد لخصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة، كما عرفت بنود الإيرادات الجبائية المتمثلة في الضريبة على المداخل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات، بالإضافة إلى الحقوق الجمركية والتسجيلات والطوابع ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2000-2018)، ويعود السبب الرئيسي في الارتفاع إلى الضرائب على المداخل والأرباح التي ارتفعت نسبتها من إجمالي الإيرادات من 5.2% سنة 2000 إلى 17.6% سنة 2018، كما ارتفعت نسبة الضريبة على

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 61.

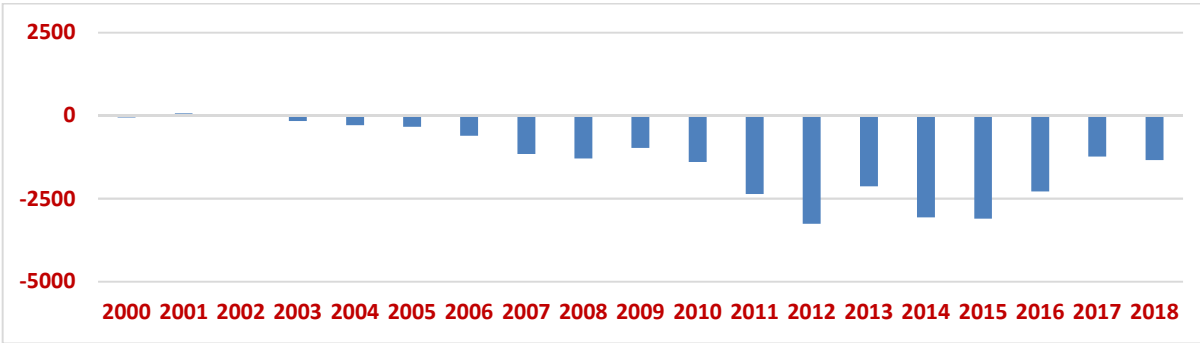
السلع والخدمات من اجمالي الإيرادات من 10.5% سنة 2000 الى 15.7% سنة 2018. عرفت الحقوق الجمركية تذبذبا خلال هذه الفترة، فترتفع أحيانا وتنخفض أحيانا، حيث شهدت انخفاضا خلال السنوات الأخيرة ويفسر ذلك بالإعفاءات من الحقوق الجمركية على بعض الواردات.

فيما يخص الإيرادات غير الجبائية، تضاعفت بما يفوق ثلاث اضعاف بين سنتي 2015 و2018، ويرجع هذا الارتفاع المعترف الى الارتفاع الاستثنائي للأرباح المدفوعة من طرف بنك الجزائر، حيث قدرت ب 610.5 مليار دج سنة 2016 و919.8 مليار دج سنة 2017 لتصل الى 1000 مليار دج سنة 2018¹.

المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الميزانية

إن زيادة أو انخفاض كل من الإيرادات والنفقات العامة يؤدي في النهاية إلى التأثير على رصيد الموازنة والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (11.3): تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (10).

يتضح من خلال الجدول أن عجز الموازنة أصبح ظاهرة مستمرة خلال الفترة (2000-2018) ماعدا سنة 2001 و2002، وهذا بسبب عدم الاستقرار الذي تعرفه السوق النفطية، حقق رصيد الميزانية عجزا سنة 2000 قدر ب 53.2 مليار دج أي بنسبة 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي، ليحقق فائضا سنة 2001 و2002، في حين أنه ابتداء من سنة 2003 حقق رصيد الموازنة عجزا متواصلا بسيطا بلغت نسبته إلى الناتج المحلي ب 3.1 %، ارتفعت هذه النسبة بمعدلات بسيطة إلى غاية سنة 2010 حيث بلغت 11,6 %، ويرجع السبب إلى الأزمة المالية العالمية التي وقعت سنة 2008، حيث شهد العالم ركودا اقتصاديا مس معظم دول العالم، وانخفض الطلب العالمي على النفط

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 64.

مما أدى إلى انخفاض أسعاره، والتي أثرت على إيرادات الجباية البترولية، حيث انخفضت سنة 2010 إلى 3074.6 مليار دج بعد أن كانت 3275.4 مليار دج سنة 2009.

عرفت السوق النفطية سنة 2011 انتعاشا كان له الأثر الكبير على الاقتصاد الجزائري، حيث وصل المتوسط السنوي لأسعار البترول إلى 112.9 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة ومن ثم تنشيط وإنعاش اقتصادها بزيادة النفقات العامة، حيث ارتفعت بشكل كبير ووصلت سنة 2012 إلى حوالي 7058.2 مليار دج، مما إلى تسجيل عجز موازني كبير قدر بـ 3254.2 مليار دج، بالرغم من الارتفاع المسجل في الإيرادات العامة خاصة الجباية العادية، حيث بلغت قيمتها 1909 مليار دينار وهذا راجع إلى ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والرسوم الجمركية، بالإضافة إلى الاقتطاعات الخاصة بالزيادات في الوظيف العمومي (ضخ المخلفات المالية التي تضمنها القانون الرجعي للأجور).

تم تمويل عجز الموازنة المسجل خلال الفترة (2009-2012) دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات، لكن العجز المسجل سنة 2013 تم تمويله عن طريق اقتطاع 70.2 مليار دج من هذا الصندوق¹.

مع الانخفاض الكبير لأسعار البترول منتصف سنة 2014 (بلغ متوسط سعر البترول 99.1 دولار للبرميل سنة 2014 بعد أن كان 109.1 دولار للبرميل سنة 2013) تعقدت الوضعية الاقتصادية للجزائر جراء شح الموارد المالية حيث تقلصت مداخيل الدولة بالعملة الصعبة بأكثر من 50%، في حين استمرت سياسة الإنفاق بوتيرة عالية (اعتماد برنامج دعم النمو 2015-2019)، الأمر الذي انعكس على رصيد الموازنة حيث ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي إلى 18.6% سنة 2015 وهو رقم قياسي، تم تمويل ما نسبته 89.1% من العجز باللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات، الذي تراجعت حصيلته من 4408.5 مليار دج نهاية 2014 إلى 2071 مليار دج نهاية 2015².

بالرغم من ارتفاع أسعار البترول سنة 2018 (بلغ متوسط سعر البترول 71.3 دولار للبرميل) إلا أن رصيد الميزانية حقق عجزا قدر بـ 1342.6 مليار دج، ويفسر ذلك بارتفاع النفقات التي بلغت 7732.1 مليار دج.

يجدر الإشارة إلى أن العجز الذي عانت منه الميزانية العامة في الجزائر قبل سنة 2000 كان عجزا حقيقيا، وكان يتم تمويله بتمويل بنكي (الاقتراض من البنوك التجارية، الاقتراض من البنك المركزي) أو غير بنكي (الاقتراض

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 93.

² بنك الجزائر، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، أبريل 2017، ص 12.

من الجمهور والمؤسسات غير المصرفية) أو من الخارج، لكن العجز الذي ظهر بعد سنة 2000 هو عجز حسابي فقط، لم يتم تمويله بمصادر التمويل المذكورة سابقا، بل اعتمدت الجزائر في كل مرة على صندوق ضبط الموارد، هذا الأخير أصبح يعرف تآكلا مستمرا مما يجعل إشكالية تمويل العجز تطرح من جديد¹.

لتجنب تفاقم العجز الموازي المسجل في السنوات الأخيرة عمدت الحكومة إلى إتباع سياسة التقشف بإلغاء بعض المشاريع الكبرى، بالإضافة إلى ترشيد نفقات التسيير، ومن جهة أخرى عملت على زيادة الإيرادات العامة خارج الجباية البترولية (رفع معدلات الضرائب)، كما قامت الحكومة بتعديل المادة 45 من قانون النقد والقرض من أجل تمويل احتياجات الخزينة العمومية من قبل البنك المركزي، الأمر الذي خلق جدلا كبيرا حول هذه الآلية وآثارها المختلفة والتي تعرف بالتمويل التقليدي.

تميز رصيد الموازنة بعدم الاستقرار خلال الفترة (1990-2018)، وهذا نتيجة التأثير المباشر لتقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة، حيث أن الارتباط الكبير بين عائدات البترول وإيرادات الموازنة العامة أدى إلى عدم استقرار سياسة الإنفاق العام في الجزائر وبالتالي إلى دوريتها، وأصبحت بذلك السياسة المالية في الجزائر أهم قناة تنتقل بها تقلبات أسعار البترول إلى باقي المتغيرات الاقتصادية، وقد كان لدورية السياسة المالية² في الجزائر تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي عندما تنخفض أسعار البترول لفترات طويلة، كما أنها تساعد على تنوع الاقتصاد الجزائري. ويبقى التحدي القائم أمام الحكومة الجزائرية حسب صندوق النقد الدولي هو ضرورة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وضغط النفقات الجارية إلى أدنى حد ممكن وإتباع سياسات ترشيدها (صنفت الجزائر ضمن الدول الأكثر إسرافا وهدرًا للإنفاق الحكومي وفقا لمؤشر الإسراف في الإنفاق الذي يتضمنه تقرير التنافسية العالمية)³ وتعميق إصلاحات الجيل الثاني والبحث عن مصادر تمويلية بديلة للمشاريع التنموية.

¹ نشير هنا أنه تم إجراء تعديلات على أهداف الصندوق، بعدما كان يحول فقط عجز الموازنة الناتج عن انخفاض أسعار النفط تحت المستوى المحدد في قانون المالية، أصبح بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2006 يحول أي عجز في الخزينة دون تحديد أي سبب للعجز بشرط أن لا يقل عن 740 مليار دج.

² السياسة المالية الدورية هي تلك السياسة التي تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي في الأوقات الجيدة وإلى انخفاضه في الفترات السيئة، أي تكون السياسة المالية توسعية في فترات الانتعاش وانكماشية في فترات الركود، وتسمى بالدورية لأنها تؤدي إلى تقلبات مستمرة في الدورة الاقتصادية.

³ The global competitiveness report for the years 2008-2017.

المطلب الرابع: السياسة المالية في ظل برامج الاستثمارات العمومية (2001-2018)

إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج على المستوى الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، وهي برامج تسعى إلى إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم النمو خارج الميزانية.

إن برامج الاستثمارات العامة هي برامج للإنعاش الاقتصادي، يمكن تعريفها بأنها عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي، وبالتالي هي عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب الشغل، وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري النقل المنشآت الأساسية وتحقيق التنمية المحلية، ومن ثم فإن الهدف هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية¹.

سنعرض فيمايلي البرامج الأربع من خلال التطرق إلى أهدافها ومضمونها.

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أسهم بشكل كبير في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال سياسة مالية توسعية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يسمى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي من 28.57 % سنة 2000 إلى حوالي 34.28 % سنة 2002، فمبلغ 525 مليار دج الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في بعث النشاط الاقتصادي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية الكبرى.

لقد سعت الجزائر من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل فيمايلي²:

- تحفيز الطلب الكلي؛
- دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة، والتي تساهم في خلق فرص عمل وذلك من خلال ترقية وتشجيع المؤسسات الإنتاجية المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير البنى التحتية التي تساهم في دعم النشاط الاقتصادي؛
- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛

¹ حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر- المغرب - تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص 15.

² Programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme 2001-2004.

- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على خمس قطاعات ممثلة في الجدول الموالي:

جدول رقم (5.3): مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

النسبة	المبلغ (مليار دج)	القطاع
8.6	45.0	دعم الإصلاحات
12.4	65.3	دعم الإنتاج
21.7	114	التنمية المحلية
40.1	210.5	تدعيم الخدمات العامة و تحسين مستوى المعيشة
17.2	90.2	تطوير الموارد البشرية
%100	525	المجموع

Source : programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme 2001-2004.

يتضح من خلال الجدول أن قطاع الخدمات العامة حاز على أكبر نسبة من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج، حيث خصص له غلاف مالي قدره 210.5 مليار دج أي ما يعادل نسبة 40.1% من المبلغ الإجمالي، وهذا راجع للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينات من تدهور في البنى التحتية، إضافة إلى هدف إنعاش المؤسسات الوطنية الإنتاجية العامة والخاصة، من خلال زيادة طاقتها الإنتاجية مما يساهم في تحسين النشاط الاقتصادي وفتح مناصب شغل جديدة، بالإضافة إلى توفير الجو الملائم للاستثمار، كما اهتمت الدولة بمجال التنمية المحلية نظرا لأهميته الكبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

ركزت الدولة على مواصلة مجهود إنعاش النمو في جميع القطاعات خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة.

اعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري، وذلك من حيث قيمته المرتفعة والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، وقد كان يهدف بالخصوص إلى¹:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانب الاقتصادي والاجتماعي؛

¹ البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009).

- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما أهم عوامل النمو الاقتصادي؛
 - رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي للبرنامج.
- لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمس محاور رئيسية نعرضها في الجدول الموالي.

جدول رقم (5.3): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

النسبة	المبلغ (مليار دج)	القطاعات
45.4	1908.5	تحسين ظروف المعيشة
40.5	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.9	203.9	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
1.2	50	تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال
%100	4202.7	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009).

لقد تم التركيز في هذا البرنامج على محورين رئيسيين، يتمثل المحور الأول في تحسين ظروف المعيشة وذلك من خلال توفير السكن، تدعيم قطاع التربية الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني، تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية. أما المحور الثاني فيتعلق بتطوير المنشآت الأساسية المتمثلة في قطاع النقل، الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم وذلك لأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

تم في إطار نفس البرنامج إدراج برنامج تكميلي تمثل في:

- برنامج تنمية الجنوب سنة 2006 الذي قدر غلافه المالي الأولي 250 مليار دج ثم أعيد تقييمه ليصل إلى 377 مليار دج؛
- برنامج المضاب العليا سنة 2006 مس العديد من الولايات الداخلية وقدر غلافه المالي بقيمة 693 مليار دج.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلafa ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن

والمقدر بحوالي 286 مليار دولار، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق مايلي¹:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
 - إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.
- لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق خمس مجالات كمايلي:

جدول رقم (6.3): برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

المبلغ (مليار دج)	القطاع
9386.6	التنمية البشرية
379	الخدمة العمومية
6447	المنشآت القاعدية
أكثر من 895	الجماعات المحلية و الأمن الوطني و الحماية المدنية
250	البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال

Source: Programme de developpement quinquennal 2010-2014.

خصص هذا البرنامج أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره، التكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما تم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة والرياضة، الثقافة والاتصال، الشؤون الدينية، التضامن الوطني والمجاهدين.

خصص برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، كما ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية والريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 1500 مليار دج، فيما يتعلق بالتنمية الصناعية فقد خصصت الدولة أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

في مجال الشغل خصصت الجزائر 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب شغل جديدة.

¹ Programme de developpement quinquennal 2010-2014.

على صعيد آخر خصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

الفرع الرابع: المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019)

شهدت أسعار النفط منذ سنة 2014 انخفاضا كبيرا أثر بشكل مباشر على المناخ الاقتصادي العالمي، إذ عرفت الكثير من الدول العربية ومنها الجزائر أزمة مالية حادة، استمرت إلى السنوات الموالية، كما اتسعت آثارها إلى مختلف القطاعات، وعلى أثر ذلك سجلت مختلف المؤشرات الاقتصادية في الجزائر تدهورا واضحا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وفي ظل تلك الظروف اتخذت الجزائر إجراءات اقتصادية مختلفة في إطار نموذج اقتصادي جديد للنمو، بهدف تنويع الاقتصاد الجزائري آفاق 2030 بدءا بمرحلة الإقلاع (2019-2016) مروراً بمرحلة الانتقال (2020-2025) وصولاً إلى مرحلة الاستقرار (2026-2030).

يعتبر المخطط الخماسي للتنمية برنامج مكمل للبرامج السابقة، وقد بدأ تنفيذه بداية من 2015، وتم فتح حساب رقم 143-302 والمعنون بصندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019. يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية¹:

- العمل على إحداث نمو قوي للنتائج المحلي الخام بمستوى نمو سنوي قدره 7%؛
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- استحداث مناصب شغل؛
- مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة؛
- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع الخاص والعام.

¹ أحمد ضيف ونسيمة بن يحيى، تقوم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتنمية، العدد 7، المجلد 2، 2017، ص 174.

لكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول، ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016 وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق، كما صاحب ذلك العديد من العمليات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة.

المبحث الثالث: تحليل تطور متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-

(2018)

لقد شهد الاقتصاد الجزائري تغيرات هيكلية أدت إلى تغير مسار الاقتصاد الجزائري، بحيث انخفض النمو الاقتصادي، ارتفعت معدلات البطالة والتضخم وتفاقم عجز الميزانية، وكان هذا خلال الفترة (1990-1998)، وقد تطلب ذلك إجراء إصلاحات شاملة في جميع القطاعات الاقتصادية، والتي عرفت سياسة تقشفية في مجال الإنفاق ليعود الانتعاش مع مطلع سنة 2000 نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار النفط، حيث انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية وذلك بالزيادة في حجم الإنفاق العام.

إن تقييم أثر السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي الكلي يتم من خلال المؤشرات الأساسية لهذا الاستقرار، وذلك بدراسة وضعية كل من معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة وكذا معدل التضخم ومعدل البطالة وأخيرا وضعية ميزان المدفوعات وهي العناصر المشكلة لما يسمى مربع كالدور. نتطرق في هذا المبحث إلى تحليل تطور متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي

نعرض فيما يلي تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-1999)

جدول رقم (7.3): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: %

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو	1.1	1.2-	1.8	2.1-	0.9-	3.8	3.3	1.1	4.6	3.2

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 41.

يتضح من خلال الجدول أن النمو الاقتصادي في الجزائر عرف معدلات ضعيفة جدا مع بداية التسعينيات لتعرف أقصاها سنة 1992 بمعدل نمو 1.8 %، وذلك تأثرا بانخفاض أسعار البترول سنة 1986 ونتيجة للمرحلة

الانتقالية للجزائر نحو اقتصاد السوق، ومع بداية سنة 1995 سجل معدل النمو الاقتصادي 3,8% لينخفض بعدها إلى 1,1% سنة 1997، ليشهد قفزة بمعدل 4.6% سنة 1998 ليعاود الانخفاض مجددا بعدها.

نجم هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات وكذا ارتفاع معدل نمو القطاع الفلاحي بسبب الاهتمام الذي حظي به في برامج الحكومة خلال هذه الفترة باستثناء سنة 1997، والتي فضلت فيها الحكومة الوفاء بالالتزامات الخارجية على حساب الاستثمارات الداخلية، وقد تجسد هذا النمو أيضا خارج قطاع المحروقات باستثناء سنة 1997 لنفس السبب، إذ انتقل المعدل من -0.4% سنة 1994 إلى 5.1% سنة 1998. أما بالنسبة للقاعات الاقتصادية الأخرى فقد سجلت بدون استثناء معدلات إيجابية خلال سنة 1998، إذ يأتي قطاع الزراعة في المركز الأول بمعدل 11.47% ثم الصناعة بـ 4.6% فالمحروقات بـ 3.5%، وأخيرا قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 2.4%.

¹ ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2010، ص ص 201-202.

جدول رقم (8.3): تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية للفترة (2000-2019)

الوحدة: %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	3.8	6.2	6.5	6.6	5	6	5.4	7	6.7	9.6
معدل النمو في قطاع المحروقات	4.0	1.9-	3.9	8.5	3.0	5.7	3.0-	0.9-	3.2-	8.0-
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	3.8	3.0	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	6.3	6.1	7.2	7.3	5.6	5	2.2	2.1	3.3	
معدل النمو في قطاع المحروقات	2.2-	3.3-	3.4-	6.0-	0,6-	0,2	7.7	2.4-	6.4-	
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.4	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية.

ministère de finance, Direction générale de la prévision et des politiques, Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2019, <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique>, consulté le 17-8-2020.

يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، حيث نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا خلال هذه الفترة، إذ وصلت إلى مستوى 7,2 % سنة 2003، وهذا راجع إلى التحسن في معدلات النمو في قطاع المحروقات، حيث بلغ هذا المعدل أعلى نسبة له في هذه السنة قدرت ب 8.5%، إضافة إلى قطاع الفلاحة الذي سجل هو الآخر أعلى نسبة نمو له خلال نفس الفترة قدرت ب 19.5%، لكن تراجع معدل النمو الاقتصادي إلى مستوى 4,3 % سنة 2004.

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، لكن بالرغم من ارتفاع نسبة الإنفاق العمومي إلى الناتج المحلي من

28 % سنة 2000 إلى 42 % سنة 2009، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي ظلت متواضعة حيث لم تتعدى 5 % إلا نادرا كما هو الحال سنة 2005 (5,9 %)، في حين تراجعت إلى 1,6 % سنة 2009 بسبب تراجع متوسط السعر السنوي لبرميل النفط إلى 62 دولار بعد أن كان في حدود 100 دولار سنة 2008، ويرجع انخفاض الأسعار إلى انخفاض الطلب على النفط والغاز مع بداية الأزمة المالية العامة أواخر سنة 2007 من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك.

شهد معدل النمو الاقتصادي تحسنا بداية 2010 حيث أنه انتقل من 1,63 % سنة 2009 إلى معدل نمو 3,63 %، ليبقى على هذه الوتيرة إلى غاية سنة 2014، حيث يبقى تأثير نمو قطاع المحروقات واضحا جدا على معدل النمو العام الذي عرف انخفاضا بفعل تراجع أسعار النفط ليعرف تحسن سنة 2014 بمعدل نمو 3,79 %.

بالرغم من التراجع الحاد في أسعار النفط، تمكنت الجزائر من الاحتفاظ بمعدل نمو اقتصادي جيد سنة 2015 قدر بـ 3,76 %، إلا أنه تراجع بشكل طفيف سنة 2016 ليلعب 3,3 % (تحسن نشاط قطاع المحروقات سنة 2016 حيث بلغ معدل نمو 7,7 % مقابل 0,2 % سنة 2015)¹.

خلال سنة 2017 شهد النشاط الاقتصادي تباطؤا واضحا، بسبب التراجع القوي في نشاط قطاع المحروقات حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 1,4 %، في المقابل بقي النمو خارج المحروقات مستقر نسبيا، حيث بلغ 2,2 %.

بلغ معدل النمو الاقتصادي 1,4 % سنة 2018، يفسر هذا الضعف بتراجع قطاع المحروقات (-6,4 %) الذي شهد فترة ركود طويلة منذ سنة 2006، باستثناء التحسن المسجل في سنة 2016 (7,7 %)³. بلغ معدل النمو 0,8 % سنة 2019، - 4,9 % سنة 2020⁴، يفسر هذا الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي بحالة الاغلاق للأنشطة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، كما شهد الاقتصاد الجزائري انخفاضا في مستويات الناتج في القطاع النفطي في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق أوبك لخفض كميات الإنتاج، وهو ما أدى

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2017، ص 21.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2018، ص 4.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019، ص 14.

⁴ https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/gdp_growth_outlook_imf/, 18-12-2021.

الى تراجع مستويات الإنتاج من النفط الخام بنسبة 12% سنة 2020. كل هذه العوامل أدت الى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.6%¹.

يتضح من خلال الجدول رقم (8.3) أن معدل النمو خارج المحروقات تحسن بشكل ملحوظ مقارنة بمعدل النمو الإجمالي الحقيقي وذلك خلال الفترة (2001-2015)، إذ تراوح معدله بين 5% سنة 2004 و 2015 (أدنى نسبة) و 9.6% سنة 2009 (أعلى نسبة) وبمتوسط 6.4% خلال نفس الفترة، ويمكن تفسير ذلك بالدور الكبير الذي لعبته برامج الاستثمارات العمومية في تحقيق هذه النتائج، إذ أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات. تراجع معدل النمو خارج المحروقات سنة 2016 و 2017 إلى مستوى 2.2%، ويرجع ذلك إلى سياسة التقشف التي انتهجتها الجزائر جراء انخفاض أسعار النفط ابتداء من النصف الثاني لسنة 2014.

لقد أدى الأداء الجيد لقطاع الفلاحة ونمو قطاع البناء والاشغال العمومية والخدمات المسوقة وغير المسوقة الى زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات من 2.1% سنة 2017 الى 3.3% سنة 2018، رغم تراجع قطاع الصناعة.

بناء على ما سبق يمكن القول أن معدلات النمو المحققة تعتبر متواضعة مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي تم رصدتها خلال هذه السنوات، فالجزائر أنفقت مبالغ ضخمة لتجني بعدها نموا سنويا أقل من 5% لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في فترة التسعينات، وبعيدا عن 6% أو 7% المتوقع.

¹ صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي تقارير افاق قطرية: الجزائر، الإصدار الثالث عشر، أبريل 2021، ص 2.

جدول رقم (9.3): معدلات النمو القطاعية ونسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (2000-2018)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
8.0-31.2	3.2-45.3	0.9-43.7	3.0-45.7	5.7-44.3	3.0-37.7	8.5-35.6	3.9-32.7	1.9-34.2	4.0	المحروقات نسبة المساهمة
21.1-9.3	3.8-6.6	2.5-7.6	8.1-7.5	2.3-7.7	5.4-9.4	19.5-9.8	1.2-9.2	12.8-9.7	4.6-	الفلاحة نسبة المساهمة
8.5-5.7	6.2-4.7	3.0-5.1	3.5-5.3	3.4-5.5	2.8-6.3	2.4-6.8	4.7-7.5	5.1-7.5	1.9	الصناعة نسبة المساهمة
8.5-11.0	8.7-8.7	8.9-8.8	13.0-7.9	9.8-7.5	9.4-8.3	5.6-8.5	10.3-9.1	5.2-8.5	6.4	البناء والأشغال العامة نسبة المساهمة
7.7-23.6	8.6-19.1	10.1-20.5	6.4-19.8	9.7-20.1	6.4-21.2	5.2-21.2	6.7-22.2	4.8-21.8	7.6	الخدمات خارج الادارة نسبة المساهمة
7.4-12.0	6.4-9.7	3.6-8.5	3.2-8.0	1.6-8.4	2.3-9.8	2.9-10.5	3.9-11.0	1.9-11.2	2.1	الخدمات في الادارة نسبة المساهمة
	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	6.4-22.4	2.4-19.9	7.7-17.3	0.2-18.8	0.6-27.0	6-30.0	3.4-34.4	3.3-36.1	2.2-34.9	المحروقات نسبة المساهمة
	5.0-12.0	1-11.9	1.8-12.2	6-11.6	2.5-10.6	8.2-9.8	7.2-8.8	11.6-8.1	4.9-8.5	الفلاحة نسبة المساهمة
	4.1-5.6	4.7-5.5	3.7-5.6	5-5.5	4-5.0	4-4.6	5.1-4.5	4.2-4.6	3.4-5.1	الصناعة نسبة المساهمة
	5.2-11.6	4.6-11.7	5-11.8	4.7-11.5	6.8-10.8	6.8-9.8	8.2-9.3	5.2-9.2	8.9-10.5	البناء والأشغال العامة نسبة المساهمة
	3.7-26.2	3.7-27.4	2.8-27.6	5.4-27.2	8.1-25.1	8.5-23.1	6.4-19.9	7.3-19.7	7.3-21.6	الخدمات خارج الادارة نسبة المساهمة
	2.7-14.8	0.5-16.3	1.8-17.5	3.6-17.4	4.4-16.4	3.9-15.2	4.1-16.5	5.5-16.4	5.7-13.2	الخدمات في الادارة نسبة المساهمة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية وبنك الجزائر

بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2014، ص 214.

بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019، ص 150.

ministère de finance, Direction générale de la prévision et des politiques, Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2019, <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique>, consulté le 17-2-2021.

قطاع المحروقات: يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي لتمويل الاقتصاد الوطني والمحدد الرئيسي لمعدل النمو الاقتصادي، حيث قدرت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط ب 38% خلال الفترة (2001-2012) وتوضح معطيات الجدول أن انخفاض معدل نمو القطاع أدى إلى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي، ويفسر هذا الانخفاض بتراجع أسعار النفط على المستوى الدولي نتيجة الأزمة المالية العالمية واختلال الطلب والعرض على البترول، الأمر الذي أثر على مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الذي وصل إلى أدنى قيمة له سنة 2016 قدرت ب 17.3 %، لترتفع بعدها إلى 19.7 % سنة 2017.

شهد قطاع المحروقات سنة 2018 انكماشاً حيث بلغ معدل النمو -6.4%، وفي المقابل ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي من 19.9 % سنة 2017 إلى 22.4 % سنة 2018 بفضل انتعاش الأسعار العالمية للمحروقات.

قطاع الفلاحة: إن تأثير القطاع الفلاحي في معدل النمو الاقتصادي يبقى ضعيفاً إذا ما قورن بقطاع المحروقات والخدمات، إذ لم تتعدى نسبة مساهمته في الناتج المحلي 9.3 % في المتوسط خلال الفترة (2001-2017).

عرف القطاع الفلاحي معدلات نمو متذبذبة بين الإيجاب والسلب، وهذا نظراً لارتباطه الوطيد بالظروف المناخية التي تمر بها البلاد، حيث حقق معدلات نمو سالبة في السنوات 2000، 2002 و 2008 مرت خلالها البلاد بنوع من الجفاف، أما معدلات النمو الإيجابية وخاصة المحققة في سنة 2003 (+19.5%) وسنة 2009 (+21.1) فترجع أساساً إلى تحسن الأحوال الجوية (موسم الأمطار) وأيضاً إلى بداية حصد ثمار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) والمخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية (PNDRA).

حقق القطاع الفلاحي معدلات نمو موجبة ضعيفة في السنوات الأخيرة، خاصة سنة 2016 (1.8%) و 2017 (1%)، ويفسر ذلك بسياسة التقشف التي انتهجتها الجزائر نتيجة لانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية.

لقد أدت الظروف الزراعية الملائمة سنة 2018 إلى رفع معدل نمو قطاع الفلاحة إلى 5%، ويفسر ذلك بالتحسن الملحوظ في إنتاج الحبوب وأيضاً الزيادة في أغلبية المحاصيل الزراعية، رغم انخفاض إنتاج بعض الفروع الأخرى¹.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 15.

قطاع الصناعة: تميز القطاع الصناعي بنوع من الركود خلال الفترة (2000-2017)، حيث سجل نسب نمو متدنية قدرت ب 4.2% كمتوسط خلال هذه الفترة، ويعتبر بذلك القطاع الصناعي الوحيد الذي سجل معدلات نمو متدنية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2010-2013)، ويفسر ذلك بعدم اهتمام الدولة من خلال البرامج الاستثمارية بقطاع الصناعة العمومية، وبالخصوص دعم المؤسسات التي تعاني من حالات الإفلاس وتراكم الديون واقتصار دعمها على تهيئة المناطق الصناعية وترقية المنافسة الصناعية.

تراجع معدل النمو الخاص بقطاع الصناعة الى 4.1% سنة 2018، كما اتسمت مساهمته في الناتج المحلي بالاستقرار في حدود 5.6%، ويفسر ذلك بالتراجع المعتبر في توسع نشاط فرع "الماء والطاقة"، وبدرجة اقل في فرع الصناعات المعملية خصوصا فرع الصناعات الغذائية وفرع مواد البناء¹.

إن ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر يرجع إلى عدة عوامل أهمها فشل إستراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف الستينيات إلى نهاية السبعينيات من القرن الماضي، والمركزة أساسا على الصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة وقطاعات النشاطات الأخرى، وكذلك تهميش القطاع الخاص، ثم التراجع عن الاستثمارات المنتجة الذي ميز فترة الثمانينات، وانتهاء بالأزمة المالية -الاقتصادية والسياسية- الأمنية التي عاشتها البلاد حتى نهاية التسعينيات من نفس القرن، وكذلك التأخر الملحوظ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد بصفة عامة، وعدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بتنفيذ الإستراتيجية الصناعية الجديدة الرامية للنهوض بهذا القطاع².

قطاع البناء والأشغال العمومية: يعد هذا القطاع من أهم القطاعات التي استفادت من مخصصات كبيرة ضمن برامج الاستثمارات العامة، حيث ساهمت المشاريع المدرجة للنهوض بهذا القطاع في تحقيق متوسط مساهمة في الناتج المحلي قدرت ب 9.6%، ومعدل نمو متوسط قدر ب 8.2% خلال الفترة (2001-2014)، نتيجة لتزايد حجم الإنفاق الموجه لهذا القطاع سواء في كل برامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برامج بناء السكنات، ليتراجع معدل نمو هذا القطاع حيث بلغ 4.6% سنة 2017، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول.

حقق هذا القطاع نسبة نمو قدرها 5.2%، كما ساهم بنسبة 11.6% في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2018. فيما يتعلق بالسكن بلغ العرض الإجمالي للسكنات 271950 وحدة سكنية، أي انخفاض قدره 9.6% للمرة الرابعة

¹ المرجع السابق، ص 22.

² محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو، مجلة الباحث، ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012: ص 154.

على التوالي، خص هذا الانخفاض السكن المدعم وخاصة السكن الريفي، وفي المقابل ارتفعت تسليمات السكنات الاجتماعية خاصة السكن الاجتماعي لديوان الترقية والتسيير العقاري¹.

قطاع الخدمات: يساهم هذا القطاع بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي، سواء في الإدارات العامة أو خارج الإدارات العامة، حيث انتقلت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الإدارات العامة في الناتج المحلي الإجمالي من 11.2% سنة 2001 إلى 17.5% سنة 2016 و 16.5% سنة 2017، أي أنه عرف تطورا سريعا مقارنة بباقي القطاعات ويرجع ذلك إلى ما جاءت به برامج الاستثمارات العامة من تشجيع لقطاع الخدمات خاصة قطاع النقل والمواصلات. انخفضت معدلات نمو قطاع الخدمات سواء في الإدارة أو خارج الإدارة سنة 2018، كما شهدت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي استقرارا خلال هذه السنة، ويفسر ذلك بتراجع التوسع في نشاط التجارة.

يرى محمد مسعي أن النمو الاقتصادي في الجزائر يبقى ذو طابع توسعي، أي أنه يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة خاصة في النفقات برأس المال للدولة (أي الاستثمارات العمومية الموجهة خاصة لتطوير البنى التحتية المادية أو ذات الطابع الاجتماعي)، وكذلك اليد العاملة المكثفة والمشغلة في القطاعات المعروفة باستيعابها لأعداد كبيرة من العمال، لا سيما الأشغال العمومية والبناء، إلى جانب الفلاحة والخدمات، بمعنى آخر فإن النمو في الجزائر ليس نموا مكثفا Intensive، أي لا يركز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج، والزيادة في إنتاجية العمل التي يبقى المحفز الأول لها الإبداع والابتكار².

المطلب الثاني: تحليل تطور معدلات البطالة

عانت الجزائر من مشكلة البطالة منذ استقلالها عام 1962، حيث بلغ معدل البطالة سنة 1966 حوالي 32.9%، ومع تزايد الإيرادات الناتجة عن ارتفاع المحروقات بعد سنة 1973، بالإضافة إلى التوسع في الاقتراض الأجنبي تمكنت الجزائر من تمويل استثمارات ضخمة في شتى المجالات، خاصة الصناعة مما أدى إلى تراجع البطالة، لكن بصورة أقل مما كان يمكن تحقيقه بسبب طبيعة الاستثمارات الصناعية الجديدة التي تعتمد على كثافة رأس المال، مما جعل دورها محدودا في استيعاب العمالة.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 17-18.

² محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 154.

عرف التشغيل تباطؤا كبيرا ابتداء من النصف الثاني من الثمانينات نتيجة انخفاض أسعار البترول، حيث ارتفع معدل البطالة من 15% سنة 1984 إلى 22% سنة 1988.

رغم الإصلاحات الاقتصادية المتعددة في نهاية الثمانينات إلا أن انخفاض أسعار البترول، شح مصادر التمويل الخارجي وتضخم الديون وارتفاع خدمة الديون، جعلت الجزائر غير قادرة على تمويل استثمارات جديدة، مما أدى إلى تراجع في معدلات النمو وتسجيل معدلات بطالة عالية.

جدول رقم (10.3): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

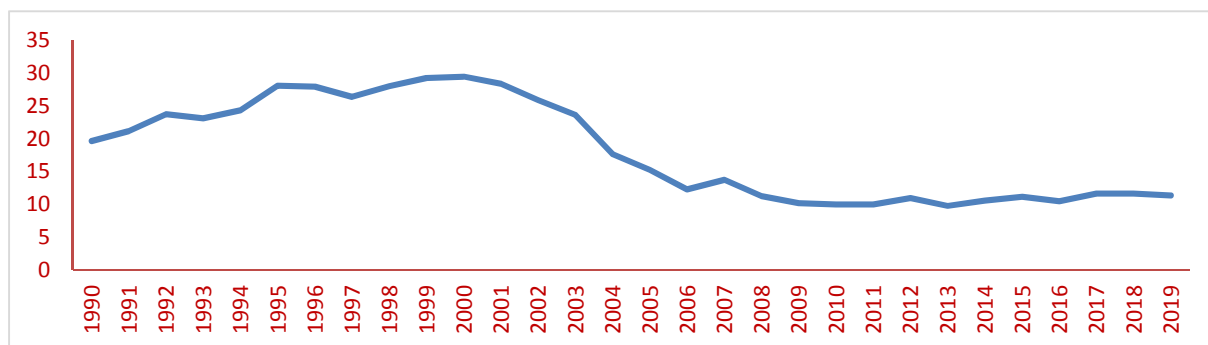
الوحدة: %

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة	19.7	21.2	23.8	23.15	24.36	28.1	27.99	26.41	28.02	29.29
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	29.5	28.4	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4

Source: ONS, Rétrospective statistique 1970-2002. 1977-2002, p 58. www.ons.dz

ministère de finance, Direction générale de la prévision et des politiques, **Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2019**, <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique>, consulté le 30-07-2020.

شكل رقم (12.3): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10.3).

عرفت معدلات البطالة منحى تصاعدي خاصة خلال الفترة (1990-2000)، حيث ارتفع عدد البطالين من 1.5 مليون شخص سنة 1992 إلى 2.1 مليون شخص سنة 1995¹، ويفسر هذا التصاعد بانخفاض النشاط التنموي (الاستثمارات المحلية والأجنبية) نتيجة الضائقة المالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض أسعار البترول حيث كان سعر البرميل من النفط الجزائري 21.07 دولار للبرميل الواحد في نهاية الثمانينات، ثم انخفض إلى 20 دولار في بداية التسعينات، ثم إلى 17.65 دولار في سنة 1993، ليصل إلى 14.19 دولار سنة 1994 (قدر عدد مناصب الشغل الجديدة ب 50000 منصب عمل فقط نهاية 1994)²، ضف إلى ذلك الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد، كما أن تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي والتحرير الاقتصادي أدى إلى غلق العديد من المؤسسات العمومية وتسريح أكثر من 400 ألف عامل.

كان قطاع الصناعة القطاع الأكثر تضررا بفقدانه لحوالي 26000 منصب عمل، بينما عرف عدد العمال في قطاع البناء والخدمات بعض الارتفاع، وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية البطالين هم من الشباب، و58% من البطالين تقل أعمارهم عن 20 سنة، كما أن 41% تتراوح أعمارهم بين 20 و25 سنة³.

انخفضت معدلات البطالة بشكل مستمر ما بين 2000 و2011، حيث انتقلت من 29.5% سنة 2000 إلى 10% سنة 2011، ويفسر هذا التراجع بتحسين الوضعية الاقتصادية للدولة في ظل ارتفاع مداخيلها من النفط، إضافة إلى السياسة التي انتهجتها الدولة ضمن برامج الاستثمارات العمومية التي سطرت أهداف معينة لبلوغها وتحقيقها، ومن بينها تخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي ومن ثم خلق فرص عمل جديدة، غير أن ما يميز مناصب الشغل المستحدثة أن أغلبها تم في قطاع الوظيفة العمومية من جهة، ومن جهة أخرى هناك عدد كبير منها ذو طابع مؤقت.

إضافة إلى هذه البرامج والمخططات الخماسية قامت الدولة خلال هذه المرحلة بتطبيق مجموعة من الإجراءات والتدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء

¹ عبد المجيد بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

² المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، مرجع سبق ذكره، ص 358.

³ نفس المرجع، ص 94.

كانت مسيرة من قبل الوزارة المكلفة بالعمل، أو المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب.

عرفت معدلات البطالة ارتفاعا ابتداء من سنة 2012 حيث وصلت إلى 11% لتتخفّض سنة 2013 إلى 9.8% وذلك بسبب التزايد المحسوس للعمالة غير الأجيّة أي المستخدمين وأصحاب المهن الحرة، وفي سنة 2014 ارتفعت النسبة من جديد ويرجع السبب إلى ارتفاع عدد خريجي المعاهد والجامعات، بالإضافة إلى انخفاض أسعار المحروقات.

إن اعتماد الجزائر على سياسة الإنفاق التوسعي لتنشيط سوق العمل حقق نجاحا نسبيا وذلك من خلال تراجع معدلات البطالة، لكن الإشكال المطروح هو مدى استمرارية الموارد المالية المستخدمة في تمويل التنمية المعتمدة أساسا على العائدات البترولية، فنضوب هذه الثروة أو تراجعها سيؤدي إلى توقف إضطراري للإنفاق ولمعظم المشاريع وعودة ارتفاع معدلات البطالة، وهذا ما عرفته الجزائر ابتداء من النصف الثاني من سنة 2014، حيث تبنت سياسة تقشفية مست سياسة التوظيف المتبعة.

ارتفعت معدلات البطالة سنتي 2017 و2018 وهذا يؤكد عدم وجود استراتيجية وطنية قصد تلبية طلب العمل المتزايد سنويا.

يمكن توضيح تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (11.3): تطور نسب التشغيل حسب القطاعات (2001-2018)

الوحدة: %

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
فلاحة	21.06	26.33	21.13	20.74	17.16	18.15	13.62	13.69	13.11
صناعة	13.82	9.22	12.03	13.60	13.16	14.25	11.96	12.48	12.61
البناء والأشغال	10.44	15.74	11.97	12.41	15.07	14.18	17.73	17.22	18.14
تجارة وخدمات	54.68	48.70	54.87	53.25	54.61	53.42	56.69	56.61	56.14
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
فلاحة	11.67	10.77	8.97	10.58	8.8	8.7	7.98	10.1	9.7
صناعة	13.73	14.24	13.12	13.04	12.6	13.0	13.51	13.8	13.1
البناء والأشغال	19.37	16.92	16.35	16.6	17.8	16.8	17.5	17	16.1
تجارة وخدمات	55.23	58.37	61.55	59.8	60.8	61.6	61.04	59.1	61.1

Source : ONS, Rétrospective statistique 1962-2011 : chapitre Emploi

ONS, Activité, Emploi et Chomage en septembre 2018 , www.ons.dz

يتضح من خلال الجدول أن قطاع التجارة والخدمات يحتل الريادة في التوظيف، إذ يستحوذ على أكثر من نصف الطبقة المشغلة، وهذا راجع إلى تشجيع الحكومة الشباب على إقامة المشاريع الاستثمارية، حيث اتجهوا إلى المشاريع الخدمية بصورة ملفتة كالنقل، المطاعم وخدمات الإعلام الآلي، ويجدر الإشارة إلى أن خدمات السياحة لا تزال تعاني من التدهور. يأتي في المرتبة الثانية قطاع الفلاحة وذلك خلال الفترة (2001-2006)، لكن ابتداء من سنة 2007 جاء قطاع البناء والأشغال ليحتل المرتبة الثانية وهذا راجع إلى الورشة الكبيرة التي فتحتها الجزائر في إطار برامج الاستثمارات العمومية، وبالمقابل شهد كلا من قطاع الفلاحة والصناعة تراجعاً مستمراً خلال السنوات الأخيرة، وهذا يدل على ضعف الجاذبية في هذين القطاعين وتناقص نموها، وبالتالي لابد من إعادة النظر في الاستراتيجيات التنموية الخاصة بهما.

انخفضت البطالة في الجزائر بشكل كبير، ومع ذلك يبقى معدلها مرتفع إذا ما قورن بالمتوسط العالمي البالغ 5.9%. إن انخفاض معدل البطالة لا يمكن أن يفسر دوماً بأداء أفضل في سوق العمل، حيث أدى الانخفاض الكبير في معدلات الخصوبة إلى تباطؤ نمو السكان ممن هم في سن العمل، كما لا تزال العمالة غير الرسمية وأنشطة القيمة المضافة المنخفضة تشكل نسبة كبيرة من فرص العمل في الجزائر، في حين وفر القطاع الصناعي عدداً أقل من

الوظائف الجديدة، وبالرغم من الانخفاض في المعدل الإجمالي للبطالة، لا تزال البطالة في صفوف الشباب والمتعلمين مرتفعة.

المطلب الثالث: تحليل تطور معدلات التضخم

هناك علاقة ارتباط كبيرة بين تغيرات معدل التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية، وقد شهدت الدول التي انتقلت نحو اقتصاد السوق ومن بينها الجزائر تقلبات شديدة في معدلات التضخم، ناتجة أساسا عن تحرير الأسعار التي كانت تدار إداريا، ولجوء الحكومة إلى إجراءات تخفيض سعر صرف العملة المحلية، الأمر الذي أدى إلى تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك، لتكون المحصلة النهائية تراجع حركة الاستثمار وخلق مشاكل هيكلية مثل البطالة واتساع دائرة الفقر.

جدول رقم (12.3): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

الوحدة: %

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم	17.9	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.6
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1,4	2.3	3.7	4.9	5.7
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدل التضخم	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6	4.3	

Source: CNES, **Regards sur la politique monétaire en Algérie**, Rapport 26^{ème} session plénière, Mai, Algérie, N° 502, 2005, P 132.

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique>

Ministère des Finance, Direction générale de la prévision et des politiques, **Evolution moyenne de l'indice des prix à la consommation (IPC) de la ville d'alger 2000-2018**, 2019.

يتضح من خلال الجدول أن معدل التضخم عرف عدة مراحل يمكن ذكرها فيما يلي:

الفترة (1990-1992): خلال هذه الفترة، عرف معدل التضخم ارتفاعا متواصلا، حيث بلغ سنة 1992 معدل 31,67 % ويرجع ذلك إلى عدة عوامل نذكر منها:

- تخفيض قيمة الدينار في جوان 1991، حيث وصل معدل انخفاضه إلى 18,47 % لينخفض من جديد إلى 22,4 % في سبتمبر 1991؛

- حركة تحرير الأسعار و إلغاء الدعم العام على السلع، الأمر الذي أدى إلى وصول معدلات التضخم إلى مستوياتها الحقيقية¹؛

- تطبيق سياسة نقدية توسعية، حيث خصص الجزء الأساسي من الكتلة النقدية لتمويل النشاط الاقتصادي وعجوزات الميزانية الضخمة؛

- ارتفاع كتلة إجمالي الأجور بنسبة 35 % سنة 1992 مقابل 29 % سنة 1991².

أما سنة 1993، انخفض فيها التضخم إلى معدل 20,5 % أي ب 11 نقطة، وترجع هذه النتائج المشجعة إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية، حيث انخفضت وتيرة التوسع النقدي من 24 % إلى 21,62 % بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي.

الفترة (1994-1995): ظهر الارتفاع في معدلات التضخم من جديد، حيث بلغ 29,8 % سنة 1995 ويرجع ذلك على الخصوص إلى:

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,71 %؛

- ضغوط خدمة المديونية؛

- ارتفاع أسعار البترول بشكل كبير سنة 1994، هذا الأمر أدى إلى زيادة الإصدار النقدي؛

- زيادة التكاليف وتدهور الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية.

الفترة (1996-2000): شهدت معدلات التضخم خلال هذه الفترة انخفاضا متواصلا حيث بلغ أدنى قيمة له سنة 2000 بمعدل 0,34 %، وتعود هذه النتائج الحسنة إلى تظافر عدة جهود، نذكر منها:

- تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة، التي عرفت خلال هذه الفترة أكبر معدل لها حيث قدر ب 29,5 % سنة 2000.

¹ صالح تومي، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 16.

² المجلس الوطني للتخطيط، المخطط الوطني لسنة 1993: وثيقة تلخيصية، الجزائر، جانفي 1993، ص 13.

- تحرير الأسعار، حيث بقي أقل من 15 % فقط من المواد المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك خاضعة لنظام التوجيه مع بداية 1996¹؛

- التحكم في كتلة الأجور من خلال تحديد حد أدنى للأجور سنة 1996 بحوالي 6000 دج. إن انخفاض معدلات التضخم في نهاية التسعينات كان نتيجة للإصلاحات الاقتصادية وخاصة النقدية حيث تم اتباع سياسة مالية انكماشية وسياسة نقدية صارمة، لكن ابتداء من سنة 2001 عاودت معدلات التضخم الارتفاع من جديد ويرجع السبب في ذلك إلى:

- ارتفاع الأجور وكذا ضخ كتلة نقدية من طرف الخزينة للبنوك لتطهير محافظها وإعادة رسميتها؛
- الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل 2001، حيث خصص له مبلغ يقدر بـ 520 مليار دج لمدة متوسطة تمتد على ثلاث سنوات ابتداء من أبريل 2001 إلى أبريل 2004. ما يلاحظ أن معدل التضخم انخفض سنة 2002 حيث بلغ 1,4 % مقارنة بسنة 2001 أين بلغ 4,2 % ويرجع السبب في ذلك إلى تطبيق تقنية جديدة من قبل بنك الجزائر وهي تقنية استرجاع السيولة، والتي كان لها بالغ الأثر في خفض معدل التضخم.

عودة ارتفاع معدل التضخم خلال الفترة (2003-2004) حيث بلغ على التوالي 2,6 %، 4 % ويمكن تفسير ذلك بفائض السيولة المتوفرة لدى الخزينة العمومية، إلى جانب الارتفاع غير المسبوق في النفقات العامة حيث تجاوزت 39 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004، ويرجع ذلك لمحاولة الدولة خلال هاتين السنتين إعادة إعمار مدينة بومرداس وضواحيها بسبب الأضرار الناجمة عن الزلزال الذي أصابها.

انخفضت معدلات التضخم بعد ذلك إذ بلغت 1,9 %، 1,8 % سنة 2005، 2006 على التوالي ويرجع ذلك إلى الصرامة في تطبيق السياسة النقدية.

أما سنة 2007، فقد شهدت ارتفاع في معدل التضخم حيث بلغ 3,8 % بالرغم من السياسة النقدية الصارمة المطبقة²، ويرجع تفسير ذلك إلى العوامل التالية³:

¹ صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² قدر نمو الكتلة النقدية 17,9 % مقارنة بـ 18,6 % سنة 2006، كما تم رفع معدل الفائدة إلى 2 % سنة 2007 بعد أن كان 1,7 % سنة 2006.

³ BAFD/OCDE, *Perspectives économiques en Afrique*, Algérie, 2008, P 135.

- الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات الغذائية وخاصة الزراعية منها مثل: الحبوب والسكر، بالإضافة إلى أسعار المدخلات الصناعية المستوردة التي شهدت بدورها ارتفاع كبير في الأسواق العالمية أثر بشكل مباشر على أسعار الاستهلاك المحلية¹؛

- التوسع في الإنفاق العام لتمويل برامج الاستثمارات العمومية؛

- ارتفاع احتياطي الدولة من الصرف الأجنبي؛

- ارتفاع معدلات الأجور (زيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة 3,7%).

استمر ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى 5.7% سنة 2009 نتيجة تزايد النفقات العمومية بشكل كبير، الزيادة القوية في أسعار المنتجات الغذائية لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، الناتجة عن ارتفاع الأسعار في السوق الدولية، إضافة إلى الزيادة المستمرة في قروض الاقتصاد التي وصلت إلى 2615.5 مليار دج سنة 2008، ما صعب على البنك المركزي مهمة التحكم في الرصيد النقدي ومنع من توفر جو يسمح بتطور القطاع المصرفي.

عرف معدل التضخم انخفاضا إلى 3.9% سنة 2010 نتيجة التباطؤ الملحوظ في وتيرة ارتفاع الأسعار المسجلة لاسيما بالنسبة للمنتجات الفلاحية، لكنه عاود الارتفاع إلى 4.5% سنة 2011² ليصل إلى أعلى معدل سنة 2012 قدر بـ 8.9%، وهذا نتيجة التوسع في الإصدار النقدي لتغذية الميزانية العامة نتيجة الارتفاعات المستمرة في أجور عمال الوظيف العمومي.

عرف معدل التضخم تباطؤا سنة 2013 حيث سجل 3.3% ليواصل تباطؤه سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2.9%، لكن على الرغم من تشديد السياسة النقدية، ارتفع معدل التضخم في الجزائر سنة 2015 إلى 4.8% كمحصلة للضغط على سعر صرف الدينار الجزائري، مع تراجع المتحصلات من النقد الأجنبي، نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ سنة 2014³.

عرفت السنتين 2015 و2016 عودة تسارع معدل التضخم بعد سنتين متتاليتين من التراجع المعتبر (2013 و2014)، ويفسر ذلك بتضخم أسعار أربع مجموعات من بين الثمانية والمتمثلة في: الأغذية، الملابس والاحذية النقل ومواد متنوعة، حيث ساهمت بـ 84.3% في التضخم⁴.

¹ أكد محافظ بنك الجزائر محمد لكصاوي أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 2,7% سنة 2007 أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم إلى أعلى نسبة مسجلة منذ الارتفاع الذي حدث سنة 2004، مشددا على أن سبب ارتفاع الأسعار هو قلة العرض وكذا المضاربة التي تميز السوق الجزائرية غير المنظمة وغير المقتنة.

² إن نمو كتلة الأجور من 7.4% إلى 9.1% بين سنتي 2010 و2011 أدى إلى ارتفاع معدل التضخم من 3.9% إلى 4.5%.

³ صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصاديات العربية، العدد الثاني، 2017: ص 12.

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2017، ص 42.

انخفض معدل التضخم سنة 2017 واستمر في الانخفاض ليصل الى 4.3% سنة 2018، خص هذا الانخفاض جميع مجموعات المنتجات الثمانية باستثناء مجموعات التربية والثقافة والترفيه، أثاث ولوازم التأثيث والنقل والمواصلات. ارتفع معدل التضخم بحوالي 2,42% سنة 2020 مقارنة بالمستوى المسجل سنة 2019 (1,95%)¹، جاء ذلك كمحصلة لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، الملابس والاحذية، الأثاث والمفروشات، النقل والاتصالات، التعليم والثقافة والترفيه، الصحة والسكن².

المطلب الرابع: تحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات

تتمثل أهمية ميزان المدفوعات في كونه وسيلة مهمة للتحليل الاقتصادي، حيث يوضح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي، كما انه مقياس هام لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية، بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي الاعتماد عليه كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بهدف امتصاص الفائض أو إزالة العجز، كأدوات لمنع أو تخفيف التضخم أو الركود الناتج عن اختلال ميزان المدفوعات.

يمكن تتبع رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) من خلال الجدول الموالي.

¹ وزارة المالية، معدل التضخم، 2021-12-12، <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/taux-d-inflation>

² صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثالث عشر، أبريل 2021، ص 2.

جدول رقم (13.3): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2018)

الوحدة: مليار دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
رصيد ميزان المدفوعات	0.2-	0.5	0.2	0.0	4.3-	6.2-	2.1-	1.16	1.7-	2.4-
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد ميزان المدفوعات	7.6	6.2	3.7	7.5	9.3	16.9	17.7	29.6	36.99	3.9
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
رصيد ميزان المدفوعات	15.3	20.1	12.1	0.13	5.9-	27.5-	26-	21.8-	15.8-	

المصدر: الأخضر أبو علاء عزي، إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري -مقاربة وصفية-، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013: ص 64.

* بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 52، ديسمبر 2020، ص 15.

Banque d'Algérie, *Evolution économique et monétaire en Algérie*, rapport des années 2004, 2008, 2012, 2014, 2017, 2018, <http://www.bank-of-algeria.dz>.

عرف رصيد ميزان المدفوعات اختلالاً منذ صدمة النفط سنة 1986، كما أن الهيكل غير الملائم للديون الخارجية قد ساهم هو الآخر في تفاقم العجز به، نتيجة لمخاطر آجال التسديد (شهدت خدمة الدين ارتفاعاً كبيراً إذ وصلت سنة 1988 إلى 76.8% من إجمالي الصادرات ثم 82% سنة 1993) وانخفاض قيمة العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي الذي يمثل تقريباً نصف الديون الخارجية، ضف إلى ذلك نمو الطلب الكلي الداخلي نتيجة زيادة حجم الاستهلاك لدى الأعوان الاقتصاديين¹.

نلاحظ من خلال الجدول أن ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2008) سجل نتائج إيجابية نظراً للفوائض المحققة من سنة لأخرى، حيث وصل الفائض إلى 36.9 مليار دولار سنة 2008، وهو أهم فائض سجل منذ

¹ ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 198.

الاستقلال، وهذا راجع إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول والتي أثرت بشكل إيجابي على حصيلة الصادرات، أي أن رصيد ميزان المدفوعات تتحكم فيه تقلبات أسعار البترول¹.

انخفض رصيد ميزان المدفوعات سنة 2009 إلى 3.85 مليار دولار نتيجة الانخفاض المحسوس لأسعار البترول من 99.9 دولار للبرميل إلى 62.2 مليار دولار للبرميل سنة 2009، لكن ما يلاحظ أن هذا الرصيد أصبح سالبا ابتداء من سنة 2014 وهذا بفعل التراجع الهيب في أسعار البترول، حيث وصل في بعض الفترات إلى 25 دولار للبرميل، بالإضافة إلى الارتفاع المستمر في فاتورة الاستيراد.

سجل ميزان المدفوعات عجزا قياسيا سنة 2015 قدر ب 27 مليار دولار، واستمر هذا العجز الى غاية سنة 2018، ويفسر ذلك بالمستوى المتدني نسبيا لأسعار النفط، وإلى قلة الصادرات خارج المحروقات، وكذلك المستوى المرتفع جدا للواردات. تم تمويل هذه العجزات عن طريق السحب من الاحتياطات الرسمية للصرف (باستثناء الذهب) التي انتقلت من 178.94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى 79.88 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2018².

بالموازاة مع أهمية ميزان المدفوعات في التحليل الاقتصادي سوف نحاول تحليل أحد مكوناته والمتمثل في الحساب الجاري وتحديد الميزان التجاري.

¹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 248.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 49.

جدول رقم (14.3): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2018)

الوحدة: مليار دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
رصيد الميزان التجاري	1.9	3.3	2.0	1.4	1.5-	1.3-	2.7	3.8	0.0	1.5
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد الميزان التجاري	12.86	9.19	6.82	11.08	13.78	25.64	33.16	32.53	39.82	5.9
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
رصيد الميزان التجاري	16.58	26.24	21.49	9.95	4.31	17.03-	17.06-	10.87-	5.03-	

المصدر: الأخضر عزي، إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري -مقاربة وصفية-، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص 97.

ministère de finance, Direction générale de la prévision et des politiques, **Balance des paiements 2000-2018**, <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective> , consulté le 2-5-2020.

*Conseil national économique, Social et environnemental, **Rétrospective 2020**, mars 2021.p 32.

حقق الميزان التجاري رصيدا موجبا ضعيفا خلال فترة التسعينات باستثناء سنتي 1994 و1995، وابتداء من سنة 1996 بدأ هذا الميزان يحقق رصيدا موجبا، حيث بلغ أقصى قيمة له سنة 1997 قدرت ب 3.8 مليار دولار. مع الإشارة إلى أن هذا التحسن كان نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات وليس إلى تنوعها.

حقق الميزان التجاري فائضا خلال الفترة (2000-2014)، إلا أن هذا الفائض شهد ارتفاعا قياسيا سنة 2008 بمقدار 39.82 مليار دولار، ويفسر ذلك بالارتفاع الكبير لحجم الصادرات حيث بلغت 79.3 مليار دولار، ولكن هذا الفائض سرعان ما تراجع بصورة كبيرة سنة 2009 بسبب انخفاض حجم الصادرات الى 45.2 مليار دولار.

واصل الميزان التجاري في تحقيق فوائض الى غاية سنة 2014، لكن ابتداء من سنة 2015 شهد رصيد الميزان التجاري رصيدا سالبا، ويفسر ذلك بتراجع أسعار البترول سنة 2014.

لقد أدى الانخفاض الكبير للواردات وارتفاع الصادرات الى انخفاض واضح في عجز الميزان التجاري، حيث بلغ -5.03 مليار دولار سنة 2018 مقابل -10.87 مليار دولار سنة 2017¹.

جدول رقم (15.3): تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1990-2018)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المديونية	28.3	27.9	26.7	25.7	29.5	31.9	33.7	31.2	30.5	28.3	25.3
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المديونية	22.5	22.6	23.4	21.8	17.2	5.6	5.6	5.6	5.7	5.7	4.4
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018				
المديونية	3.7	3.4	3.7	3.0	3.8	3.9	4.0				

المصدر: هارون العشي، النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية: دراسة حالة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2017، ص 149.

Ministère de finance, Direction générale de la prévision et des politiques, **Dette extérieure par type de crédit 2000-2019**, <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective>, consulté le 2-5-2020.

يتضح من خلال الجدول أن إجمالي الديون كان في انخفاض طفيف في بداية التسعينات، ولكن ابتداء من سنة 1994 (عند إعادة جدولة الديون)، بدأ في الارتفاع من 29.5 مليار دولار إلى 31.2 مليار دولار سنة 1997 ثم بدأ في الانخفاض تدريجياً إلى أن بلغ 5.6 مليار دولار سنة 2006، أين تم تسديد القسط الأكبر منها، وهذا ما أدى إلى تخفيف عبء ثقل على ميزان المدفوعات (تسديد الأقساط والفوائد)، وبالتالي توجيه المبالغ النقدية لتنفيذ مشروعات استثمارية ضخمة خدمة للتنمية الاقتصادية، وتكوين إدارات واحتياطات نقدية.....الخ، ويرجع الفضل في ذلك إلى الطفرة النفطية التي حملتها بداية الألفية الثالثة، حيث ارتفعت أسعار النفط لمستويات غير منتظرة، الشيء الذي ضاعف عائدات المحروقات.

بلغ حجم المديونية سنتي 2012 و2013 ما يقارب 3.7 مليار دولار و3.4 مليار دولار على التوالي، ليبلغ قيمة 3.7 مليار دولار سنة 2014، وهذا يعكس قلة تحويل موارد الاقتصاد إلى الخارج في صورة مدفوعات لهذه المديونية، ويمكن تفسير ذلك بانخفاض أسعار النفط الذي أدى الى نزوب موارد صندوق ضبط الإيرادات، ولجوء

¹ بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018، ص 10.

الدولة الى التمويل النقدي المباشر أو ما يعرف بالتسهيلات الكمية Quantitative easing، فارتفعت بذلك نسبة المديونية من الناتج المحلي من 8.8% سنة 2015 الى 38.3% سنة 2018¹.

تصنف الجزائر ضمن الدول التي لديها بعض الحيز المالي، فبالرغم من المدخرات المالية التي تكاد تنضب إلا ان الجزائر ذات مديونية منخفضة، ويكاد ينعدم فيها الدين الخارجي.

¹ المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية مديونية الدول العربية: الواقع والمخاطر وسبل المواجهة، الإصدار الخامس، 2021، ص ص 157-158.

خاتمة:

إن تطبيق السياسة المالية في الجزائر يعاني من معوقات تحول دون الارتقاء الى المستوى المطلوب، هذا بالرغم من الإصلاحات التي تبنتها، حيث شهد الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينات من القرن الماضي تحولات عميقة لعل أهمها تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، ان من اهم الاهداف التي تضمنها هذا البرنامج هو تقليص عجز الميزانية من خلال الضغط على مجموعة من المتغيرات، التي من شأنها الرفع من الإيرادات من جهة، والتقليص من النفقات من جهة ثانية.

انخفض النمو الاقتصادي، ارتفعت معدلات البطالة والتضخم وتفاقم عجز الميزانية، وكان هذا خلال الفترة (1990-1998)، وقد تطلب ذلك إجراء إصلاحات شاملة في جميع القطاعات الاقتصادية، والتي عرفت سياسة تقشفية في مجال الإنفاق، ليعود الانتعاش مع مطلع سنة 2000 نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار النفط، حيث انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية وذلك بالزيادة في حجم الإنفاق العام.

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، ويرجع ذلك الى العديد من العوامل أهمها: ارتفاع أسعار البترول، المشاريع المبرجة سنويا في برامج الاستثمارات العمومية المناصب المالية المفتوحة سنويا، ارتفاع قيمة الواردات السلعية، ضعف الأسواق والمؤسسات المالية في الاقتصاد الجزائري يجعل الجزائر تعتمد على الإنفاق العام لبلوغ أهدافها الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

مع الانخفاض الكبير لأسعار البترول منتصف سنة 2014 تعقدت الوضعية الاقتصادية للجزائر جراء شح الموارد المالية، حيث تقلصت مداخيل الدولة بالعملة الصعبة، في حين استمرت سياسة الإنفاق نتيجة لاعتماد برنامج دعم النمو 2015-2019.

إن معدلات النمو المحققة تعتبر متواضعة مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي تم رصدها خلال هذه السنوات فالجزائر أنفقت مبالغ ضخمة لتجني بعدها نموا سنويا أقل من 5% لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في فترة التسعينات (باستثناء سنتي 2003 و 2013).

إن اعتماد الجزائر على سياسة الإنفاق التوسعي لتنشيط سوق العمل حقق نجاحا نسبيا وذلك من خلال تراجع معدلات البطالة، لكن ابتداء من سنة 2014 ارتفعت معدلات البطالة من جديد وهذا يؤكد عدم وجود استراتيجية وطنية قصد تلبية طلب العمل المتزايد سنويا.

مع بداية الالفية الثالثة انخفضت معدلات التضخم بشكل كبير مقارنة مع فترة التسعينات، إلا انها عاودت الارتفاع من جديد لتصل إلى أعلى معدل سنة 2012 قدر ب 8.9%، وهذا نتيجة التوسع في الإصدار النقدي لتغذية الميزانية العامة نتيجة الارتفاعات المستمرة في أجور عمال الوظيف العمومي.

سجل ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2013) نتائج إيجابية نظرا للفوائض المحققة من سنة لأخرى وهذا راجع إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول والتي أثرت بشكل إيجابي على حصيلة الصادرات لكن ابتداء من سنة 2014 أصبح هذا الرصيد سالبا، ويفسر ذلك بالمستوى المتدني نسبيا لأسعار النفط، وإلى قلة الصادرات خارج المحروقات، وكذلك المستوى المرتفع جدا للواردات.

وعليه فإن السياسة المالية التي انتهجتها الجزائر عن طريق زيادة الإنفاق العام بهدف زيادة عرض الإنتاج الوطني والتوظيف لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، ويرجع ذلك بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته.

الفصل الرابع:

تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي
الهيكلية $SVAR$ لقياس أثر الصدمات في
السياسة المالية على متغيرات مربع
كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة
(1990-2018)

تمهيد:

انخرطت الجزائر على غرار الكثير من الدول النامية في مسار الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، بهدف استعادة التوازنات المالية، وتوفير الظروف الملائمة لنمو اقتصادي مستدام، وإتاحة المزيد من الفرص أمام القطاع الخاص، وكثيرا ما تم تجاهل السياسة المالية في برامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي، حيث اقتصر اهتمام الدولة على تخفيض النفقات للتخلص من عجز الميزانية والمديونية، في حين تم التركيز على السياسة النقدية لمكافحة التضخم الجامح واستعادة التوازن في ميزان المدفوعات. لكن انطلاقا من سنة 1999 عرفت أسعار البترول ارتفاعا ملحوظا وهو ما سمح باعتماد سياسة مالية توسعية تجسدت من خلال تطبيق برامج الاستثمارات العمومية (2001-2014)، ساهمت السياسة المالية بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية ونسبة البطالة وارتفاع نسب النمو الاقتصادي، من هنا تظهر أهمية تحليل اثار الصدمات الهيكلية للسياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر.

تعد منهجية متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR جد ملائمة لدراسة التفاعلات الحركية بين المتغيرات الاقتصادية، إذ تستعمل ضمن هذه النماذج القليل من القيود وفقا لما تمليه النظريات الاقتصادية، بالإضافة الى ذلك تسمح لنا هذه المقاربة بمحاكاة الصدمات الهيكلية، أي تبيان أثر الصدمات الناتجة عن المتغيرات الاقتصادية.

سنحاول من خلال هذا الفصل قياس وتحليل آثار صدمات السياسة المالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR، وهذا باستعراض منهجية الدراسة والنتائج التطبيقية، لنناقش في الأخير هذه النتائج على ضوء واقع الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: نماذج الانحدار الذاتي المتعدد Multivariate Autoregressive models

زاد الاهتمام بنماذج الانحدار الذاتي بشكل متزايد خاصة بعدما قدم سيمز (1980) نقداً لنهج المعادلات المتزامنة، ومع ذلك فإن نموذج الانحدار الذاتي هو نموذج صغير ومخفض، والتفسير الاقتصادي للنتائج غالباً ما يكون مستحيلاً إلا إذا كان الشكل المخفض لنموذج الانحدار الذاتي مرتبطاً بنموذج اقتصادي، وإذا تم استخدام النظرية الاقتصادية لتأسيس العلاقة بين أخطاء التنبؤ والصدمات الأساسية، فإننا نسمي النموذج الناتج نموذجاً هيكلياً .SVAR

سنتطرق في هذا المبحث إلى نماذج الانحدار الذاتي VAR، من خلال عرض منهجية بناء هذه النماذج تشخيصها من خلال مجموعة من الاختبارات، ثم نستعرض بالتفصيل التحليل الهيكلي أو ديناميكية هذه النماذج ونختتم بعرض أهم الانتقادات الموجهة لهذا النوع من النماذج. في الجزء الثاني من هذا المبحث ستكون الدراسة منصبة حول نماذج الانحدار الذاتي الهيكلي .SVAR

المطلب الأول: نماذج الانحدار الذاتي Vectorial Auto Regressive VAR

يعتبر ¹ Christopher Sims أول من اقترح نماذج الانحدار الذاتي VAR سنة 1980² بهدف تحليل أثر التعديلات المؤقتة للسياسة الاقتصادية على النشاط الاقتصادي، حيث اقترح استعمال نموذج احصائي ديناميكي غير مقيد كبديل للنماذج القياسية الأكثر استعمالاً في دراسات الاقتصاد الكلي، خاصة نموذج (Gossé - IS-LM (Guillaumin 2013)، بالإضافة إلى استعماله للحصول على أفضل التنبؤات.

كان يرى Sims أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الانية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، إذ تتضمن كثيراً من الفرضيات غير المختبرة مثل استبعاد بعض المتغيرات من المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص مقبول للنموذج، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختيار المتغيرات الخارجية، وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني.

إن نماذج الانحدار الذاتي تشبه إلى حد ما نماذج المعادلات الانية، هاته الأخيرة عرفت انتقادات كثيرة خاصة ضعف التنبؤات الناتجة عنها، كما أنها تقسم المتغيرات إلى صنفين متغيرات خارجية وأخرى داخلية، لا تأخذ بعين

¹ تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2011.

² C. A. Sims, Macroeconomics and Reality, *Econometrica*, Volume 48, Number 1, 1980, P P 1-49.

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

الاعتبار ديناميكية (حركية) نظام المعادلات القياسية. الا ان نموذج الانحدار الذاتي يعطي للمتغيرات نفس الأهمية ويعتبرها كلها داخلية مع إدخال عامل التباطؤ لكل المتغيرات في كل المعادلات ليعطي للنظام الطبيعة الحركية¹.

الفرع الأول: بناء نموذج VAR

ان بناء نموذج VAR يتم وفق مجموعة من الخطوات نعرضها فيمايلي:

أولاً: الشكل الرياضي لنماذج VAR

إن شعاع الانحدار الذاتي هو ذلك النظام الذي تكون فيه كل المتغيرات عبارة عن دالة خطية لقيمها الماضية والقيم الماضية لباقي المتغيرات الأخرى المكونة لشعاع الانحدار الذاتي إضافة الى الأخطاء العشوائية².

يكتب الشكل العام لنموذج شعاع الانحدار الذاتي من الدرجة p والذي يحتوي على N متغيرة كمايلي³:

$$Y_t = \Phi_0 + \Phi_1 Y_{t-1} + \Phi_2 Y_{t-2} + \dots + \Phi_p Y_{t-p} + e_t$$

$$e_t = \begin{bmatrix} e_{1t} \\ e_{2t} \\ \vdots \\ e_{Nt} \end{bmatrix}, \quad \Phi_0 = \begin{bmatrix} a_1^0 \\ a_2^0 \\ \vdots \\ a_N^0 \end{bmatrix}, \quad \Phi_p = \begin{bmatrix} a_{1p}^1 & a_{1p}^2 & \dots & a_{1p}^N \\ a_{2p}^1 & a_{2p}^2 & \dots & a_{2p}^N \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ a_{Np}^1 & a_{Np}^2 & \dots & a_{Np}^N \end{bmatrix}, \quad Y_t = \begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \\ \vdots \\ y_{Nt} \end{bmatrix} \text{ بحيث:}$$

يمكن أن نكتب النموذج بدلالة معامل التأخير كمايلي:

$$(I - \Phi_1 L - \Phi_2 L^2 - \dots - \Phi_p L^p) Y_t = \Phi_0 + e_t$$

$$\Phi(L) Y_t = \Phi_0 + e_t \quad \text{أو:}$$

حيث تمثل:

I: مصفوفة الوحدة؛

L: مشغل الازاحة للخلف؛

$$\Phi(L) = I - \sum_{i=1}^p \Phi_i L^i$$

¹ B. H. Baltagi, **Econometrics**, Springer, Berlin, 4th edition, 2008, P 360.

² E. Dor, **Econométrie**, Pearson education, France, 2004, P 208.

³ J-B Gossé et C. Guillaumin, L'apport de la représentation VAR de Christopher A. Sims a la science économique, **revue d'analyse économique**, volume 89, N° 4, 2013, P 308.

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

إن المتغيرات $y_{1t}, y_{2t}, \dots, y_{Nt}$ هي سلاسل زمنية مستقرة، أما الشعاع e_t فيمثل الأخطاء العشوائية ذو وسط حسابي معدوم ومصفوفة قطرية Σ_e ، تسمى هذه المصفوفة مصفوفة التباين المشترك وتعطى بالعلاقة التالية: $E(e_t, e'_t) = \Sigma_e$.

هذا النموذج ديناميكي لأن كل متغير يتأثر بقيمه الماضية بالإضافة الى القيم الماضية للمتغيرات الأخرى، وهو نموذج غير مقيد بحيث لا يتضمن أي قيد سواء على المتغيرات او على المعادلات، باستثناء قيدين فقط أحدهما يتعلق بالمتغيرات محل الدراسة، اما الآخر فيتعلق بعدد فترات الابطاء (P).

يكون النموذج VAR مستقرا إذا وفقط إذا تحققت الفرضيات الكلاسيكية الثلاثة¹:

$$E(Y_t) = \mu, \forall t -$$

$$var(Y_t) < \infty -$$

$$cov(Y_t, Y_{t+N}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+N} - \mu)] = \Gamma(N), \forall t -$$

نشير الى أن السيورة VAR تكون مستقرة إذا كان كثير الحدود المعرف انطلاقا من محدد المصفوفة $(I - \Phi_1 L - \Phi_2 L^2 - \dots - \Phi_p L^p) = 0$ له جذور تقع خارج دائرة الوحدة.

ما يواجه الباحث في هذا النوع من النماذج هو استقرارها، فعدم تحقق هذا الشرط يعني ان الصدمات الحاصلة في المتغيرات المكونة لهذا النوع من النموذج ستتولد عنها موجات من الصدمات لا تتوقف عبر المسار الزمني، ولا شك ان هذا لن يحقق الأهداف التي يسعى اليها الاكاديميون او صانعو القرارات الاقتصادية على حد سواء.

ثانيا: استقرارية متغيرات نموذج VAR

لا يمكن تقدير معاملات نموذج VAR انطلاقا من سلاسل زمنية غير مستقرة، إذن يجب دراسة خصائصها أولا قبل البدء في عملية التقدير، فيمكن ان تكون السلاسل الزمنية مستقرة بحساب الفروقات من الدرجة d في حالة اتجاه عام عشوائي أو إضافة مركبة الاتجاه العام إلى صيغة النموذج VAR في حالة اتجاه عام ثابت، أيضا يمكن إضافة متغيرات صورية لتصحيح التغيرات الموسمية².

هناك العديد من الاختبارات المستخدمة لكشف استقرارية السلاسل الزمنية (اختبارات الجيل الأول والثاني) مثل: اختبار ديكي فولار المطور (Augmented Dickey-Fuller) ADF، اختبار فيليبس ويرون (Phillips-Perron) PP، اختبار Kwiatkowski واخرون KPSS. نعرضها فيمايلي:

¹ R. Bourbonnais, **Econométrie: Cours et exercices corrigés**, 9^{me} éditions, Dunod, paris, 2015, P 277.

² محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 272.

أ- اختبار ديكي فولر المطور ADF (Augmented Dickey – Fuller):

لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى (AR(1) ، والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$Y_t = Y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (1)$$

نلاحظ أن معامل الانحدار للصيغة رقم (1) يساوي واحد، وإذا كان هذا هو الأمر في الواقع فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة، الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد اتجاه عام في البيانات، ولذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية:

$$Y_t = \phi_1 \cdot Y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (2)$$

$$u_t \rightarrow N(0, \sigma_u^2) \text{ حيث:}$$

اتضح أن $\phi_1 = 1$ فإن المتغير Y_t يكون له جذر الوحدة ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار.

ب طرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة (2) نتحصل على الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = (\phi_1 - 1) \cdot Y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (3)$$

$$\Delta Y_t = \lambda \cdot Y_{t-1} + u_t$$

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1} , \lambda = (\phi_1 - 1) \text{ حيث:}$$

الآن أصبح فرض العدم $H_0 : \lambda = 0$ مقابل الفرض البديل $H_1 : \lambda \neq 0$ ، و نلاحظ أنه إذا ثبت في الواقع أن: $\lambda = 0$ فإن $\Delta y_t = u_t$ ، و عندئذ يقال أن سلسلة الفروق من سلسلة السير العشوائي ساكنة أو مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى Integrated of order one $I(1)$.

لاختبار مدى استقرارية السلسلة نتبع الخطوات التالية:

- نقوم بحساب ما يسمى ب $\tau(tau)$ بعد تقدير الصيغة (2)، حيث أن τ تساوي $\hat{\phi}_1$ مقسومة على الخطأ المعياري

$$\tau = \frac{\hat{\phi}_1}{SE(\hat{\phi}_1)} \text{ لها أي:}$$

- لا نستطيع مقارنة τ المحسوبة بقيم t الجدولية حتى في العينات الكبيرة لأنها لا تتبع هذا التوزيع، و إنما نبحت عن τ (tau) الجدولية في جداول معدة خصيصا بواسطة Dicky&Fuller ولذا يعرف هذا الاختبار باختبار Dicky-Fuller(DF-test).

إذا كانت τ_{cal} المحسوبة أكبر (بالقيمة المطلقة) من τ_{tab} الجدولية¹، فإننا نرفض فرض العدم $\phi_1 = 1$ و نقبل الفرض البديل $\phi_1 \neq 1$ ، و بالتالي تكون السلسلة الزمنية مستقرة، أما إذا كان $\tau_{tab} > \tau_{cal}$ فإننا نقبل فرض العدم $\phi_1 = 1$ ، و تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة.

لقد جرت العادة على إجراء هذا الاختبار باستخدام عدد من صيغ الانحدار تتمثل في

$$\begin{cases} \Delta Y_t = \lambda \cdot Y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (4) \\ \Delta Y_t = c + \lambda \cdot Y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (5) \\ \Delta Y_t = c + b \cdot T + \lambda \cdot Y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (6) \end{cases}$$

مع مراعاة أنه تم إدخال الحد الثابت c في الصيغة (5) وإدخال حد الاتجاه العام يتمثل في الزمن T في الصيغة (6)، وفي كل صيغة من هاته الصيغ، يكون فرض العدم هو $\lambda = 0$ مقابل الفرض البديل $\lambda \neq 0$ ، وفي حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي u_t فإن الصيغة الملائمة للاستخدام لإجراء اختبار Dicky-Fuller تصبح كمايلي:

$$\Delta Y_t = c + b \cdot T + \lambda \cdot Y_{t-1} + \phi_m \sum_{m=1}^K \Delta u_{t-m} + u_t \dots \dots \dots (7)$$

نستخدم في الصيغة (7) الأخيرة الفروق ذات الفجوة الزمنية ΔY_{t-m} حيث أن:

$$\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}, \quad \Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$$

يتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية بالصيغة (7) حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي، حيث أن فرض العدم هو $\lambda = 0$ مقابل الفرض البديل $\lambda \neq 0$ ، و في حالة تطبيق الاختبار على الصيغة رقم (7) فإن الاختبار يسمى " اختبار ديكي فولار المطور (Augmented Dicky-Fuller (ADF-test) وهو يحمل نفس خصائص DF.

¹ بعبارة أخرى: إذا كان: $\tau_{tab} \geq \tau_{cal}$ نرفض فرض العدم H_0 و نقبل الفرض البديل H_1 ، بمعنى أن السلسلة الزمنية مستقرة لمزيد من التفصيل ارجع إلى: BOURBONNAIS. Régis, (2004), p 234

ب- اختبار فيليبس وبيرون (Phillips et Perron (1988)):

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالاً، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد Philips and Perron (1988) نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF و ADF. ينطوي هذا الاختبار على أربع خطوات¹:

- تقدير النماذج الأساسية الثلاثة لاختبار ديكي فولر وحساب الإحصاءات المرتبطة بها، والبواقي المقدرة باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية؛
- تقدير التباين الفعلي على المدى القصير $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$ ؛
- تقدير معامل التصحيح S_t^2 (يسمى التباين طويل الأجل) التي أنشئت من بنية تغاير البواقي للنماذج المقدرة سابقاً، مثل هذا التحويل المجرى يؤدي إلى توزيع مطابق لمعيار ديكي فولر:

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^I \left(1 - \frac{i}{I+1} \right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

لتقدير التباين على المدى الطويل، لا بد من تحديد عدد التأخيرات استناداً إلى عدد المشاهدات n ؛

$$t_{\hat{\varphi}}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\varphi}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\varphi}}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\varphi}}}{\sqrt{k}} : pp \text{ حساب إحصائية } pp$$

مع العلم أن: $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$ (تساوي 1 إذا كانت e_t تشكل تشويش أبيض، يتم مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية المستخرجة من جدول (MacKinnon)).

ج- اختبار KPSS (1992):

اقترح Kwiatkowski.; Phillips.; Schmidt; Shin (1992) استخدام اختبار مضاعف لاغرانج، لاختبار

فرضية العدم التي تقرر الاستقرار للسلسلة. يتم اختبار KPSS وفق المراحل التالية²:

1. فبعد تقدير النماذج (2) أو (3)، نحسب المجموع الجزئي للبواقي : $S_t = \sum_{i=1}^t \hat{\varepsilon}_i$.

2. نقدر التباين الطويل الأجل s_1^2 بنفس طريقة اختبار فيليبس وبيرون.

3. نحسب إحصائية اختبار KPSS من العلاقة : $LM = \frac{1}{s_1^2} \frac{\sum_{t=1}^T S_t^2}{T^2}$

¹R. Bourbonnais, OP.CIT, P 250.

² محمد شبيخي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

- نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار): إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة

المستخرجة من الجدول المعد من طرف (Kwiatkowski, Phillips, Schmidt and Shin (1992).

- نقبل بفرضية الاستقرار : إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة.

ثالثا: تحديد وتقدير نموذج Specification VAR

قبل تقدير نموذج الانحدار الذاتي يجب تحديد أولا عدد درجات التأخير وذلك الاستعانة بمعايير المعلومات.

يوجد العديد من هذه المعايير نعرضها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1.4): معايير المعلومات

العلاقة	المعيار
$AIC(P) = Ln \left \sum_e (p) \right + \frac{2n^2 \times P}{T}$	AIC
$BIC(P) = Ln \left \sum_e (p) \right + \frac{n^2 \times P \ln(T)}{T}$	BIC
$HQ = \ln \left \sum_e (p) \right + \left(2n^2 P \frac{\ln \ln T}{T} \right)$	HQ

Source : R. Kozhan, **Financial Econometrics with eviws**, Ventus publishing Aps, 2010, P 97, WWW.BOOKBOON.COM.

n: عدد متغيرات النموذج؛ T: عدد المشاهدات؛ P: درجة التأخير؛ $\sum_e (p)$: مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للبواقي.

نقوم باختيار درجة التأخير التي توافق أدنى قيمة للمعايير المذكورة سابقا، لكن اذا تحصلنا في التطبيق العملي على نتائج مختلفة، في هذه الحالة نقوم باختيار فترة التباطؤ التي حصلنا عليها في العدد الأكبر من المعايير.

يكتب نموذج VAR على شكل نظام من المعادلات عددها مساو لعدد المتغيرات، يتم تقدير معادلاتها باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Hamilton)، وفقا للافتراضات القياسية المتعلقة بسلوك نماذج VAR الثابتة والمتحركة، فان تقدير المعاملات تكون غير متجانسة وموزعة شكل طبيعي¹.

¹ R. Kozhan, Op.Cit, P 97.

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

إن طريقة المربعات الصغرى تصبح غير صالحة في حالة وجود قيود على المعلمات¹، لذلك يفضل استخدام طريقة المعقولة العظمى. ليكن نموذج الانحدار الذاتي التالي²:

$$y_t = c + \Phi_1 y_{t-1} + \Phi_2 y_{t-2} + \dots + \Phi_p y_{t-p} + e_t$$

$$\beta_{(k,1+kp)} = [c, \Phi_1, \Phi_2, \dots, \Phi_p], \bar{y}_{(1+kp,1)} = \begin{bmatrix} 1 \\ y_{t-1} \\ \vdots \\ y_{t-p} \end{bmatrix} \text{ حيث:}$$

K: عدد المعادلات الخطية؛

Pk+1: عدد المتغيرات المفسرة.

إذن يمكن كتابة معادلة الانحدار السابقة كمايلي:

$$y_t = \beta \bar{y} + \mu_t$$

يكتب لوغاريتم دالة المعقولة العظمى كمايلي:

$$l(\beta, \Sigma_e) = -\frac{TK}{2} \log(2\pi) + \frac{T}{2} \log(|\Sigma_e^{-1}|) - \frac{1}{2} \sum_{t=1}^T e_t^T \Sigma_e^{-1} e_t$$

إن تعظيم لوغاريتم دالة المعقولة العظمى سيسمح لنا بالحصول على المقدرات: $c, \Phi_1, \Phi_2, \dots, \Phi_p$ ومصفوفة التباين والتباين المشترك Σ_e .

رابعا: التنبؤ بواسطة نموذج Forecasting VAR

بعد عملية تقدير النموذج نستخدمه في التنبؤ للفترات القادمة كمايلي³:

$$\hat{y}_n(1) = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 y_n$$

¹ إن تقدير النماذج الديناميكية لها خصوصياتها، بحث لا يمكن تقدير معاملاتنا باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، وذلك لان هذا سوف يؤدي الى الاختلال بعض الافتراضات التي بنيت عليها هذه الطريقة، لذلك فان تقدير هذه النماذج يستلزم اللجوء الى طرق احصائية أخرى.

² G. COLLETAZ, Les processus VAR notes du cours de séries temporelles multivariées, Master ESA, 2018, P P 10-12.

³ R. Bourbonnais, Op.Cit, p 280.

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

$$\hat{y}_n(2) = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 y_n(1) = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \hat{A}_0 + \hat{A}_1^2 y_n(1)$$

$$\hat{y}_n(3) = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 y_n(2) = (I + \hat{A}_1 + \hat{A}_1^2) \hat{A}_0 + \hat{A}_1^3 y_n(1)$$

عندما h يؤول إلى ما لا نهاية، فالتنبؤ يؤول إلى حالة مستقرة لأن $\hat{A}_1^i \rightarrow 0$ إذا كان $i \rightarrow \infty$ وتوقع مصفوفة خطأ التنبؤ يكون معدوم وتباينه معطى بالعلاقة التالية:

$$\sum_e h = M_0 \sum_e M'_0 + M_1 \sum_e M'_1 + \dots + M_{h-1} \sum_e M'_{h-1}$$

حيث M_i محسوبة بصيغة التراجع :

$$M_i = \sum_{j=1}^{\min(p,i)} \hat{A}_j M_{i-j} \quad i = 1, 2, \dots \text{ et } M_0 = I$$

وبالتالي يكون لدينا:

$$M_1 = \hat{A}_1; \quad M_2 = \hat{A}_1 M_1 + \hat{A}_2 M_0 = \hat{A}_1^2 + \hat{A}_2;$$

$$M_3 = \hat{A}_1 M_2 + \hat{A}_2 M_1 + \hat{A}_3 M_0 = \hat{A}_1^3 + \hat{A}_1 \hat{A}_2 + \hat{A}_2 \hat{A}_1 + \hat{A}_3$$

تباين خطأ التنبؤ $(\hat{\delta}_n^2(h))$ (n يمثل عدد المشاهدات) لكل التوقعات الخاصة ب K متغير يقرا على قطر المصفوفة $\sum_e h$ عند درجة معنوية $(1 - \frac{\alpha}{2})$ ، وحدود التنبؤ معطاة وفق القانون التالي: $\hat{y}_n(h) \pm t^{\alpha/2} \times$ حيث $t^{\alpha/2}$ هي القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي.

الفرع الثاني: تشخيص نموذج VAR Model Checking

بعد القيام بتقدير نموذج الانحدار الذاتي لابد من اختبار صلاحيته من خلال الكشف عن المشاكل القياسية المتمثلة فيمايلي:

أولاً: استقرارية بواقي النموذج Stationarity of residuals

للتأكد من مدى استقرارية بواقي النموذج نستخدم اختبارات الجذور المتعددة، حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من 1، بمعنى ان السيورة VAR تكون مستقرة إذا كان كثير الحدود المعرف انطلاقاً من محدد المصفوفة $(I - \Phi_1 L - \Phi_2 L^2 - \dots - \Phi_p L^p) = 0$ له جذور تقع خارج دائرة الوحدة (انظر ص 200 من هذا الفصل).

ثانيا: الارتباط الذاتي لبواقي النموذج Autocorrelation of residual

توجد العديد من الاختبارات للكشف عن وجود الارتباط الذاتي بين بواقي كل معادلات نموذج VAR، من بينها اختبار Portmanteau. في البداية يتم استخدام اختبار Portmanteau على كل معادلة من معادلات نموذج VAR لاختبار عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي، ثم يتم إجراء اختبار Portmanteau Vectoriel للكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي كل معادلات نموذج VAR. نعرض فيما يلي هذين النوعين من الاختبارات:

- اختبار Portmanteau (Doornik –Hendry(DOO 1997))

هو اختبار مشابه لاختبار Box-Pierce (1970)، لكن تم ادخال عليه بعض التعديلات المتعلقة بدرجات الحرية، حيث يتم حساب معاملات الارتباط الذاتي للبواقي بطريقة مختلفة. يتم حسابها انطلاقا من الصيغة التالية¹:

$$LB(s) = N(N + 2) \sum_{j=1}^s \frac{r_j^2}{N - j}$$

تأخذ معاملات الارتباط الذاتي لبواقي المعادلة الصيغة التالية:

$$r_j = \frac{\sum_{t=j+1}^N (e_t - \bar{e}_0)(e_{t-j} - \bar{e}_j)}{\sqrt{\sum_{t=j+1}^N (e_t - \bar{e}_0) \sum_{t=j+1}^N (e_{t-j} - \bar{e}_j)}}$$

$$\bar{e}_0 = \frac{\sum_{t=j+1}^N e_t}{N-j} \quad \bar{e}_j = \frac{\sum_{t=j+1}^N e_{t-j}}{N-j} \quad \text{بحيث:}$$

ان اختبار LB هو اختبار مشابه لاختبار مضاعف لاگرانج LM. انطلاقا من هذه الإحصائية يمكن رفض او قبول فرضية العدم القائلة بان بواقي الانحدار غير مرتبطة ذاتيا، فنرفض فرضية العدم اذا كانت قيمة إحصائية LB اكبر من القيمة الجدولية لتوزيع كاي تربيع χ^2 بدرجة حرية S-p ومستوى دلالة معين (على العموم 5%) والعكس صحيح.

¹ E. DOR, Op.Cit, P 211.

- اختبار Portmanteau Vectoriel:

لقد تم اقتراح هذا الاختبار من طرف Hosking (HOS 1980) و Lutkepohl (LUT 1991). هذا الاختبار صالح فقط لنموذج VAR ويستعمل التصحيح في حالة العينات الصغيرة.

لدينا $\hat{\Sigma}_{e,s}$ هي مصفوفة التباين والتباين المشترك ل e_t مع e_{t+s} :

$$\hat{\Sigma}_{e,s} = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^{T-s} \hat{e}_t \hat{e}_{t+s}^T$$

تمثل $\hat{\rho}_{e,s}$ مصفوفة الارتباطات المقدرة:

$$\hat{\rho}_{e,s} = \text{Diag}(s_{e1}, \dots, s_{ek}) \hat{\Sigma}_{e,s} \text{Diag}(s_{e1}, \dots, s_{ek})$$

بحيث يمثل $\text{Diag}(s_{e1}, \dots, s_{ek})$ مصفوفة ذات البعد $(k \times k)$ قطرها مشكل من الانحرافات المعيارية لعدد k من الصدمات.

تتمثل إحصائية هذا الاختبار فيما يلي:

$$Q_s = T^2 \sum_{s=1}^S (T-s)^{-1} \text{trace}[\hat{\rho}_{e,s} \hat{\rho}_{e,0}^{-1} \hat{\rho}_{e,s}^T \hat{\rho}_{e,0}^{-1}]$$

انطلاقا من هذه الإحصائية يمكن رفض او قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي كل معادلات نموذج VAR $(H_0: \rho_{e,s} = 0, s = 1, 2, \dots, S)$ ، فنرفض فرضية العدم اذا كانت قيمة إحصائية Q_s اكبر من القيمة الجدولية لتوزيع كاي تربيع χ^2 بدرجة حرية $k^2(s-p)$ ومستوى دلالة معين (على العموم 5%) والعكس صحيح¹. الى جانب هذا الاختبار يوجد اختبار اخر للارتباط الذاتي للبواقي يسمى اختبار LM.

¹ G. COLLETAZ, Op.Cit, P 36.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Normality test for Residual

نقول ان السلسلة الزمنية تتبع التوزيع الطبيعي اذا كان معامل الالتواء (Skewness) معدوما ومعامل التفرطح (Kurtosis) مساويا الى 3. يعتبر اختبار Jarque و Bera (1987) من بين الاختبارات الشائعة الاستعمال لاختبار تبعية البواقي للتوزيع الطبيعي، وهو يعتمد في حسابه على معاملي الالتواء والتفرطح.

تتمثل احصائية JB فيمايلي¹:

$$JB = n \left(\frac{S^2}{6} + \frac{(K-3)^2}{24} \right)$$
$$K = \frac{E(X - \mu)^4}{[E(X - \mu)^2]^2}, \quad S = \frac{[E(X - \mu)^3]^2}{[E(X - \mu)^2]^3}$$

بحيث تمثل:

n: عدد المشاهدات؛

S: معامل الالتواء؛

K: معامل التفرطح.

انطلاقا من هذه الإحصائية يمكن رفض او قبول فرضية العدم القائلة بان بواقي الانحدار تتوزع توزيعا طبيعيا فنرفض فرضية العدم اذا كانت قيمة إحصائية JB اكبر من القيمة الجدولية لتوزيع كاي تربيع χ^2 بدرجتي حرية ومستوى دلالة معين (5% مثلا) والعكس صحيح.

الفرع الثالث: ديناميكية نموذج VAR

تسمح نماذج VAR بتحليل اثار السياسات الاقتصادية، وذلك من خلال محاكاة الصدمات العشوائية² وتحليل (تفكيك) تباينها. يتم تحليل الصدمات بالاعتماد على دوال تسمى بدوال الاستجابة الدفعية (Impulse response function). إذن نتناول فيمايلي بالتحليل كلا من دوال الاستجابة الدفعية وتحليل التباين:

¹ B. H.BALTAGI, Op.Cit, P 97.

² كثيرا ما يستخدم مصطلح الابتكار Innovation.

أولاً: دوال الإستجابة الدفعية البسيطة (Impulse Response Function) IRF

تعتبر دوال الاستجابة أداة تساعد على التعرف على السلوك الحركي للمتغيرات المفسرة للظاهرة، ويقصد بها التطور الحاصل في متغير $x_{i,t}$ نتيجة صدمة في متغير آخر $x_{j,t}$ في فترة زمنية T ، مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى في الفترة $1 \leq t \leq T$.

يتم تحديد الاستجابة الحاضرة والمستقبلية لنظام المعادلات y نتيجة للصدمات الحاصلة في الأخطاء العشوائية u انطلاقاً من صيغة المتوسطات المتحركة (Vector Moving Average) $VMA(\infty)$ التالية²:

$$y_t = \mu + u_t + \Psi_1 u_{t-1} + \Psi_2 u_{t-2} + \dots$$

ان عناصر المصفوفة Ψ_s تعني اثر الصدمة الحاصلة في u_{t-s} على Y_t ، تترجم كمايلي:

$$\frac{\partial Y_{i,t+s}}{\partial u_{j,t}} = \frac{\partial Y_{i,t}}{\partial u_{j,t-s}} = \psi_{ij}^s, \quad i, j = 1, \dots, T.$$

ان مجموعة العناصر $\psi_{ij}(s) = \psi_{ij}^s$ تسمى دالة الاستجابة الدفعية (تسمى أيضاً المضاعفات الديناميكية).

ثانياً: تفكيك (تجزئة) التباين Variance decomposition

ان الهدف من تحليل تباين خطأ التنبؤ هو حساب مدى مساهمته في تباين الخطأ لكل صدمة، يمكننا كتابة تباين خطأ التنبؤ في الأفق h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير، وبقسمة هذا الأخير على تباين خطأ التنبؤ الكلي نتحصل على وزنه او نسبة مشاركته، أي تحديد نسبة مساهمة الصدمات العشوائية للمتغيرات الأخرى في احداث تغييرات مستقبلية لمتغير معين وذلك كلا على حدى خلال فترة زمنية معينة.

ليكن نموذج $VAR(p)$ التالي³:

$$\Phi(L)X_t = X_t - \Phi_1 X_{t-1} - \Phi_2 X_{t-2} - \dots - \Phi_p X_{t-p} = c + \varepsilon_t$$

بافتراض ان الصدمات العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي $\varepsilon_t \sim iidN(0, \delta)$ وان النموذج مستقر، يمكن كتابة

النموذج السابق بصيغة المتوسطات المتحركة $VMA(\infty)$ كمايلي:

$$X_t = \sum_{i=0}^{\infty} \psi_i \varepsilon_{t-i} = \Psi(L) \varepsilon_t$$

¹ C. HURLIN, *Econométrie appliquée séries temporelle*, cours de tronc commun, p 17.

<https://www.coursehero.com/file/43614108/CoursSeriesTemp-Chap4pdf/>

² R. Kozhan, Op.Cit, P 99.

³ C. HURLIN, Op.Cit, P P 23-24.

بوضع: $\psi_i = I_n$ فان خطأ التنبؤ في الأفق h يكتب كمايلي:

$$X_{t+h} - \hat{X}_{T+h} = \sum_{i=0}^{h-1} \psi_i \varepsilon_{T+h-i}$$

إن التوقع الرياضي لخطأ التنبؤ يساوي 0، ومصفوفة التباين والتباين المشترك تكتب كمايلي:

$$E[(X_{t+h} - \hat{X}_{T+h})(X_{t+h} - \hat{X}_{T+h})'] = \Sigma + \sum_{i=1}^{h-1} \psi_i \Sigma (\psi_i)'$$

إذن خطأ التنبؤ هو دالة في مصفوفة التباين والتباين المشترك غير القطرية Σ للبواقي ε_t ، وللحصول على تحليل تباين الشعاع $X_t = (x_{1,t}, \dots, x_{n,t})'$ يكفي إعادة كتابة مصفوفة التباين والتباين المشترك على شكل توليفة خطية لتباينات الصدمات u_t .

لدينا: $u_t = A^{-1} \varepsilon_t \Leftrightarrow \varepsilon_t = A u_t$ و $\Sigma = A D A'$

$$\varepsilon_t = \begin{pmatrix} \varepsilon_{1,t} \\ \varepsilon_{2,t} \\ \dots \\ \varepsilon_{n,t} \end{pmatrix} = (a_1 \ a_2 \ \dots a_n) \begin{pmatrix} u_{1,t} \\ u_{2,t} \\ \dots \\ u_{n,t} \end{pmatrix}$$

أين تمثل a_i العمود $i^{ième}$ للمصفوفة A وبالتالي نحصل على مايلي:

$$\Sigma = E(\varepsilon_t \varepsilon_t') = a_1 a_1' \text{var}(u_{1,t}) + a_2 a_2' \text{var}(u_{2,t}) + \dots + a_n a_n' \text{var}(u_{n,t})$$

بتعويض Σ في تباين التنبؤ للأفق h نتحصل على مايلي:

$$E[(X_{t+h} - \hat{X}_{T+h})(X_{t+h} - \hat{X}_{T+h})'] = \sum_{j=1}^n \left\{ \text{var}(u_{j,t}) \sum_{i=0}^{h-1} \psi_i [a_j a_j'] (\psi_i)' \right\}$$

انطلاقا من هذه الصيغة يمكن حساب مساهمة الصدمة $u_{j,t}$ في التباين الكلي للتنبؤ في الأفق h :

$$\text{var}(u_{j,t}) [a_j a_j' + \psi_1 [a_j a_j'] (\psi_1)' + \dots + \psi_{h-1} [a_j a_j'] (\psi_{h-1})']$$

ثالثا: اختبارات السببية Causality tests

يهدف مشكل السببية إلى البحث عن أسباب الظواهر الاقتصادية وفهمها للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المُفسِّرة لها. نميز بين نوعين من الاختبارات:

أ- اختبار سببية غرانجر (1969) The Granger causality test

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى وجود علاقة تغذية متبادلة (Feedbak) أو علاقة تبادلية بين المتغيرات الاقتصادية المراد دراستها. ان اختبار سببية غرانجر في حالة متغيرين مستقرين x_t و y_t يتضمن في الخطوة الأولى تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR التالي¹:

$$y_t = a_1 + \sum_{i=1}^n \beta_i x_{t-i} + \sum_{j=1}^m \gamma_j y_{t-j} + e_{1t} \quad \dots 1$$

$$x_t = a_2 + \sum_{i=1}^n \theta_i x_{t-i} + \sum_{j=1}^m \delta_j y_{t-j} + e_{2t} \quad \dots 2$$

حيث يفترض ان كلا من e_{1t} و e_{2t} غير مرتبطان ويمثلان ضجيجا ابيض. نميز في هذا النموذج أربع حالات:

$$1- x_t \text{ يسبب } y_t \text{ (} x_t \rightarrow y_t \text{)}؛$$

$$2- y_t \text{ يسبب } x_t \text{ (} y_t \rightarrow x_t \text{)}؛$$

$$3- \text{العلاقة متبادلة بمعنى ان } x_t \text{ يسبب } y_t \text{ و } y_t \text{ يسبب } x_t \text{ (} x_t \leftrightarrow y_t \text{)}؛$$

$$4- \text{انعدام السببية (} x_t \text{ و } y_t \text{ مستقلان) بمعنى أن } x_t \text{ لا يسبب } y_t \text{ و } y_t \text{ لا يسبب } x_t.$$

لإجراء اختبار غرانجر نقوم باختبار المعادلة رقم 1 وفق الخطوات التالية (نكرر نفس الخطوات على المعادلة

رقم 2):

1- تقدير المعادلة التالية المقيدة (Restricted) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$y_t = a_1 + \sum_{j=1}^m \gamma_j y_{t-j} + e_{1t}$$

يتم حساب مجموع مربعات البواقي RSS. نرمز له بالرمز: RSS_R

2- تقدير المعادلة التالية غير المقيدة (Unrestricted) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$y_t = a_1 + \sum_{i=1}^n \beta_i x_{t-i} + \sum_{j=1}^m \gamma_j y_{t-j} + e_{1t}$$

يتم حساب مجموع مربعات البواقي RSS. نرمز له بالرمز: RSS_U

¹ D. asteriou and S. G.Hall, **Applied econometrics A modern approach**, Pal Grave mac Millan, New York, 2007, P P 281-

3- اختبار الفرضية التالية:

$$(y_t \text{ لا يسبب } x_t) H_0: \sum_{i=1}^n \beta_i = 0$$

$$(y_t \text{ يسبب } x_t) H_1: \sum_{i=1}^n \beta_i \neq 0$$

4- حساب إحصائية F لاختبار Wald كمايلي:

$$F = \frac{(RSS_R - RSS_U)/m}{RSS_U/(n - k)}$$

حيث تمثل:

m: عدد الفجوات الزمنية في حالة المتغير التفسيري؛

n: عدد المشاهدات (حجم العينة)؛

k: عدد المعلمات المقدرة في الصيغة غير المقيدة ($k = m + n + 1$)؛

n-k: درجات الحرية للصيغة غير المقيدة.

إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الجدولية نرفض الفرضية الصفرية، وبالتالي نستنتج ان x_t يسبب y_t والعكس صحيح.

ب- اختبار سببية سيمس (1980) The Sims causality test

اقترح Sims (1980) اختبارا اخر للسببية يأخذ بعين الاعتبار انه في أي فكرة عامة عن السببية لا يمكن للمستقبل أن يتسبب في الحاضر. إذن لمعرفة اذا كان المتغير y_t يسبب x_t اقترح سيمز نموذج VAR التالي¹:

$$y_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^p a_{1i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^p a_{1i}^2 y_{2t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^2 y_{2t+i} + \varepsilon_{1t}$$

$$y_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^p a_{2i}^1 y_{1t-i} + \sum_{i=1}^p a_{2i}^2 y_{2t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^1 y_{1t+i} + \varepsilon_{2t}$$

- y_{1t} لا يسبب y_{2t} إذا كانت الفرضية $H_0: b_1^2 = b_2^2 = \dots = b_p^2 = 0$ مقبولة

- y_{2t} لا يسبب y_{1t} إذا كانت الفرضية $H_0: b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$ مقبولة

يتم اختبار الفرضيتين باستخدام اختبار فيشر الكلاسيكي (اختبار انعدام المعاملات).

¹ R. Bourbonnais, Op.Cit, P 293.

الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة لنموذج VAR

يتميز نموذج VAR بميزات عديدة أهمها: سهولة التطبيق مقارنة بالمعادلات الانية، عدم التمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية، عملية التقدير سهلة حيث يتم تقدير كل معادلة مدرجة في النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى، بالإضافة الى أن عملية التنبؤ باستخدام هذا النوع من النماذج أفضل من التنبؤ باستعمال المعادلات الانية.

تعرض نموذج VAR لانتقادات عديدة أهمها¹:

- هذا النموذج غير مبني على النظرية الاقتصادية فليس هناك تقييد على أي من معادلات النموذج فكل متغير يسبب الآخر؛
- إن أكبر مشكل في تطبيق نماذج VAR هو اختيار درجة التباطؤ المثلى، فإذا كان لدينا مثلا 3 متغيرات وقررنا اختيار 8 كدرجة تباطؤ، وبالتالي يصبح لدينا 24 متغير مبطأ بالإضافة الى الثابت في كل معادلة أي 25 معلمة يراد تقديرها. ان تقدير هذا العدد الكبير من الملمات يؤدي الى فقد درجات الحرية؛
- نموذج VAR يركز على التنبؤ وبالتالي فهو غير مناسب للتحليل الاقتصادي؛
- يشترط نموذج VAR استقرارية السلاسل الزمنية (إما تكون مستقرة في المستوى أو مستقرة في الفرق الأول). حسب Andrew Harvey فان النتائج المحصل عليها انطلاقا من السلاسل المحولة تكون غير مرضية، فهو يرى انه من الأفضل استعمال السلاسل المستقرة في المستوى، لان احتواء السلاسل على جذر الوحدة يؤثر على توزيع المقدرات The distribution of estimators؛
- بالحصول على المعاملات من الصعب ترجمة النتائج وذلك لنقص الخلفية النظرية، ولذلك يلجأ الاحصائيون المطبقون لمثل هذه النماذج الى تقدير دالة تسمى بدالة الاستجابة الدفعية IRF.

المطلب الثاني: نماذج اشعة الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR Structural Vector Auto Regression Models

طور العالم Balnchard و Watson (1984) و Bernanke (1986) و Sims (1986) منهج يعرف باسم أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي. يعد هذا المنهج من النماذج التي عرفت تطورا خلال العقود الماضية لتفسير تقلبات الدورات

¹ D .N Guijarati, **Basic econometric**, the McGraw-Hill companies, New York, 4th edition, 2004, P 853.

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

الاقتصادية لعدد صغير من متغيرات الاقتصاد الكلي المهمة إضافة إلى محاولة تحليل آثار صدمات السياسة النقدية (Christiano and al 1999)، تأثيرات الصدمات التكنولوجية (Gali 1999) وتأثير صدمات السياسة المالية (Rotemberg and Woodford). يمثل النموذج امتدادا للنموذج النظري التقليدي (VAR)، حيث يجمع بين النظرية الاقتصادية وتحليل السلاسل الزمنية لتحديد الاستجابة الديناميكية للمتغيرات الاقتصادية الناتجة عن الازمات الهيكلية.

نظرا لافتقار نموذج VAR إلى أسس النظرية الاقتصادية كأحد أهم عيوب هذا النموذج واستجابة لذلك طور منهج شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR، أين أصبح بالإمكان دمج الهيكل الاقتصادي في تقدير وتفسير نموذج VAR، من خلال ادراج مجموعة من القيود وفقا لما تقتضيه النظرية الاقتصادية، وبذلك يسمح نموذج SVAR للانتقال من بواقي قانونية لنموذج VAR إلى صدمات هيكلية يمكن تفسيرها اقتصاديا.

الفرع الأول: تحديد نموذج specification SVAR

تكتب الصيغة العامة لنموذج SVAR على النحو التالي¹:

$$AY_t = A_1Y_{t-1} + \dots + A_pY_{t-p} + Bu_t = C(L)y_t + Bu_t$$

بحيث تمثل:

Y_t : شعاع المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة ذو البعد $(n \times 1)$ ؛

P : عدد الإبطاءات في النموذج؛

$A_1, \dots, A_p$: المعالم الهيكلية للنموذج، $C(.)$: مصفوفة معاملات النموذج؛

A : هي مصفوفة ذات البعد $(n \times n)$ وعناصر قطرها تساوي 1، تعكس عناصرها العلاقات المتزامنة ما بين المتغيرات الداخلية في النموذج لذلك وجب دراستها بعناية، وذلك لأهميتها البالغة في عملية التعريف أو ما يعرف بتقييد النموذج؛

¹ M. Diop et A. Diaw, Politique budgétaire et stabilité macroéconomique en union économique et monétaire : le cas de L'UEMOA, revue de L'OFCE, N° 137, 2015, P 191.
<http://www.cairn.info/revue-de-l-ofce-2015-1-page-181.htm>

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

u_t : شعاع الصدمات العشوائية الهيكلية (الصددمات الهيكلية Structurel innovation) غير المرتبطة ذاتيا ذو البعد $(n \times 1)$ ، وهو يحقق فرضية التوزيع الطبيعي $u_t \rightarrow iidN(0, \Omega)$ ، حيث تمثل Ω مصفوفة التباين والتباين المشترك وهي مصفوفة قطرية ذات البعد $(n \times n)$ ، بمعنى ان $E(u_t, u'_t) = \Omega$.

B: مصفوفة الصدمات العشوائية وهي مصفوفة قطرية.

إن المشكلة الأساسية التي تواجه نماذج SVAR غالبا هي عدم إمكانية تقدير النظام المعبر عنه بالمعادلة السابقة مباشرة واشتقاق القيم الحقيقية لعناصر المصفوفات $A, A_1, \dots, A_p$ ، حيث ان المعلومات المتضمنة في البيانات غير كافية لذلك، وعليه وجب الاستعانة بالقيود التعريفية. تأخذ عناصر المصفوفات $A, A_1, \dots, A_p$ عدد لا نهائي من القيم جميعها لها نفس التوزيع الاحتمالي للبيانات الملاحظة مما يجعل من المستحيل التعرف على القيم الحقيقية ل $A, A_1, \dots, A_p$ فقط بالاعتماد على البيانات، لذلك تسمى بالمعالم مجهولة الهوية ¹ (unidentified parameters).

لمعالجة هذا القصور لابد من الانتقال من الشكل الهيكلي (structural-form) لنماذج SVAR الى الشكل المختزل (reduced-form)، ومع افتراض ان المصفوفة A انعكاسية (invertible) نقوم بضرب طرفي المعادلة في معكوس المصفوفة A فنحصل على المعادلة التالية:

$$Y_t = A^{-1}A_1Y_{t-1} + \dots + A^{-1}A_pY_{t-p} + A^{-1}Bu_t = A^{-1}C(L)y_t + A^{-1}Bu_t$$

لنحصل على الصيغة المختزلة:

$$Y_t = G_1Y_{t-1} + \dots + G_pY_{t-p} + e_t$$

بحيث تمثل $e_t = A^{-1} \times Bu_t$ شعاع البواقي القانونية (Canonical residuals)، ومصفوفة التباين المشترك للبواقي القانونية هي: $\Sigma = E(e_t, e'_t)$.

¹ حسن تشوكتش ومصطفى بوشامة، تقييم أداء السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2015 باستخدام مقارنة أشعة الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR، مجلة الابداع، المجلد السابع، العدد 8، جامعة البليدة، الجزائر، 2017، ص 71.

بوضع: $A^{-1} \times B = S$ يصبح لدينا: $e_t = S \times u_t$ حيث تسمى المصفوفة S مصفوفة الانتقال. يمكننا استنتاج العلاقة ما بين مصفوفة التباين المشترك للبواقي القانونية ومصفوفة التباين المشترك للبواقي الهيكلية كالآتي:

$${}^1\Sigma = A^{-1}\Omega(A^{-1})'$$

تحتوي مصفوفة الانتقال على n^2 من المعلومات المجهولة، وبغية تسهيل تحديد هذه المعلومات سنفترض ان:

$$var(u_t) = I$$

مما يعني ان الصدمات الهيكلية في نفس الفترة الزمنية غير مرتبطة ذاتيا فيما بينها².

يمكن تحديد معاملات مصفوفة الانتقال عن طريق ثلاث أنواع من القيود:

- قيود الاستقلالية الإحصائية (Orthogonalisation) التي تترجم عدم ارتباط الصدمات الهيكلية وعددها $n(n-1)/2$ ، حيث تعبر n عن عدد متغيرات النموذج؛

- قيود التسوية أو التوحيد (Normalisation) التي عددها n وهي تتعلق في أغلب الأحيان بقطر المصفوفة

التالية: $\Sigma = A^{-1}\Omega(A^{-1})'$ ، وهي تمثل مصفوفة التباين والتباين المشترك للبواقي القانونية؛

- القيود الاقتصادية التي تترجم السلوكيات الاقتصادية وعددها $n(n-1)/2$.

لتحديد معاملات مصفوفة الانتقال اعتمد Perotti على الطريقة التالية:

- إعادة صياغة المساواة التالية: $e_t = S \times u_t$ لتصبح على النحو التالي:

$A \times e_t = B \times u_t$ حيث أن: $S = A^{-1} \times B$ ، بحيث تمثل المصفوفة B مصفوفة الربط بين الصدمات الخطية والصدمات الهيكلية.

- العمل على تثبيت بعض العناصر القطرية للمصفوفتين A و B وذلك بالاعتماد على النظرية الاقتصادية حيث يأخذ العنصر القيمة صفر في حالة افتراض أن أحد البواقي لا يؤثر على الآخر خلال نفس السنة اما في حالة افتراض العكس أي يوجد تأثير فان العنصر يأخذ قيمة معينة وفي هذه الحالة يجب حساب هذه القيمة.

- تثبيت العناصر القطرية أعطاها القيمة 1 (قيود التوحيد)³.

¹ A. G. BENAMEUR and others, The macroeconomic effects of oil prices fluctuations in Algeria: A SVAR approach, **les cahiers du CRED**, Vol 36, N° 3, 2020, P 68.

² شبيبي عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازن والدين العام: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر لقفايد، تلمسان، (2013-2012)، ص 192.

³ A. Chibi and others, The macroeconomic effects of fiscal policy shocks in Algeria: An empirical study, **Working paper 536**, Economic research forum, Egypt, 2010, P 14.

في نموذج SVAR يجب التركيز على العلاقة: $e_t = S \times u_t$ التي تربط الشكل المختزل بالشكل الهيكلي وهي تمثل أيضا العلاقة الرياضية بين البواقي القانونية والبواقي الهيكلية، لذلك لا يمكن تشبيه البواقي القانونية المتحصل عليها بالصدمات الهيكلية، لأنها تمثل فقط الجزء غير المتوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتأتية من الحقائق الماضية لمتغيرات النموذج الداخلية.

ان المصفوفة A المربعة والمتناضرة تتكون من 1 في القطر و 0 في باقي قيم المصفوفة، وذلك للتعبير عن عدم وجود اثار متزامنة أو هيكلية بين المتغيرات في نموذج VAR، لكن في المقابل فانه في نموذج SVAR نبدأ بالتحليل والتركيب الهيكلي Factorisation structurel الذي يتوقف على تعديل عناصر المصفوفة A. إن تعديل المصفوفة لا يكون بشكل عشوائي بل يتطلب منا الاعتماد على النظرية الاقتصادية¹.

ان تعديل المصفوفة A بشكل عشوائي يقودنا الى التحديد غير الجيد لنموذج SVAR، مما يجعل من الصعب تقدير الشكل المختزل، ولحل هذا الاشكال يجب فرض قيود على نموذج SVAR. تقترح نظرية الاقتصاد الكلي مجموعة من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها من اجل نمذجة متجهات الانحدار الذاتي، وفي هذا الاطار يمكن ان نجد نوعين من القيود²:

- قيود في الاجل القصير: ترتبط بظواهر التعديل الهيكلي على مستوى بعض المتغيرات، وتتعلق بالآثار الناتجة عن التغير الحاصل في المتغيرات نتيجة لحصول تغيير في واحد منها؛
- قيود في الاجل الطويل: ترتبط بالنتائج الأساسية للتوازن العام.

الفرع الثاني: طرق تحديد نماذج SVAR

نستطيع التمييز بين العديد من المقاربات لتحديد الصدمات التي تسمح بحساب المضاعف الموازي، نذكر منها مايلي:

¹ J. Kibala Kuma, Le modèle VAR structurel : Eléments de théorie et pratique sr l'ogiciels, HAL archives-ouvertes .fr, Congo-Kinshasa, 2018, P 36.

² عبد الله قوري يحيى، محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012، مجلة الباحث، العدد 14، ورقلة، الجزائر، 2014، ص 87.

أولاً: التحديد بواسطة القيود قصيرة الاجل Identification by short run restrictions

ترتكز اقدم طريقة لتحديد الصدمات في نماذج SVAR على القيود قصيرة الاجل، وذلك من خلال فرض قيود عددها 0 على المصفوفة A، التي تعكس عناصرها العلاقات المتزامنة ما بين المتغيرات الداخلية y_t^1 .

تعد المقاربة التكرارية The Recursive approach التي اقترحها سيمس سنة 1980 مثال على هذا النوع من التقييد، حيث يتم تجزئة مصفوفة التباين المشترك للبواقي القانونية بالاعتماد على معيار Cholesky للحصول على مصفوفة مثلثية سفلى ومنقولها، تمثل هذه المصفوفة العلاقات بين البواقي القانونية والبواقي الهيكلية. يتم في اطار هذه المقاربة ترتيب المتغيرات حيث يؤثر المتغير الداخلي المرتب أولاً على المتغير الذي يليه وهكذا ولكن العكس غير صحيح².

تضمن نموذج SVAR الذي طبقه سيمس على بيانات الاقتصاد الأمريكي أربع متغيرات تتمثل في: معدل الفائدة (r_t)، لوغاريتم المعروض النقدي (lnm_t)، لوغاريتم الأسعار (lnp_t) ولوغاريتم الناتج المحلي (lno_t). اخذت المصفوفة المقيدة A شكل مصفوفة مثلثية سفلى كمايلي³:

$$A = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ -b_{2,1} & 1 & 0 & 0 \\ -b_{3,1} & -b_{3,2} & 1 & 0 \\ -b_{4,1} & -b_{4,2} & -b_{4,3} & 1 \end{bmatrix}$$

يفرض النموذج الترتيب التالي:

$$r_t \rightarrow lnm_t \rightarrow lnp_t \rightarrow lno_t$$

ثانياً: التحديد بواسطة القيود طويلة الاجل Identification by long run restrictions

ترتكز هذه الطريقة على فرض قيود على دوال الاستجابة على المدى الطويل للحصول على قيم توافق النظرية الاقتصادية. لفرض قيود طويلة الاجل على دالة الاستجابة يجب ان تكون المتغيرات y_t مستقرة في الفرق الأول، إن

¹ V. Martin and others, Econometric modeling with time series, Cambridge university press, New York, 2013, P P 516-517.

² M. Franta, Macroeconomic effects of fiscal policy in the Czech Republic, working paper series 13, the Czech National Bank, 2012, P 8.

³ V. Martin and others, Op.Cit, P 517.

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

الأثر طويل المدى لصدمة واحدة (انحراف معياري) في z_t ($z_t = \Omega^{-1/2}u_t$) على مستوى المتغيرات يحسب عن طريق دالة الاستجابة $\Psi_i S$. لتكن F مصفوفة الاجل الطويل الممثلة كمايلي¹:

$$F = S + \Psi_1 S + \Psi_2 S + \Psi_3 S + \dots = \Psi(1)S$$

$$\Psi(1) = I_N + \Psi_1 + \Psi_2 + \Psi_3 + \dots, \quad S = A^{-1}\Omega^{1/2} \quad \text{بحيث:}$$

ان فرض قيود على دالة الاستجابة على المدى الطويل يعني فرض قيود على الدالة F ، وبالتالي تصبح المعادلة السابقة كمايلي:

$$S = \Psi(1)^{-1}F = \Phi(1)F$$

يتضح ان S مرجحة بمجموع معلمات نموذج VAR:

$$\Phi(1) = I - \Phi_1 - \Phi_2 - \dots - \Phi_p$$

استعمل Blanchar-Quah (1989) هذه المقاربة لدراسة العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي ومعدل البطالة حيث كانت الفرضية المعتمدة ان الصدمات في الطلب الكلي ليس لها أثر على المدى الطويل على الناتج المحلي يتضح ذلك من خلال القيمة 0 في عناصر مصفوفة الاجل الطويل F :

$$F = \begin{bmatrix} f_{1,1} & 0 \\ f_{2,1} & f_{2,2} \end{bmatrix}$$

ثالثا: التمييز بواسطة قيود الإشارة Identification by sign restrictions

تعتمد هذه المقاربة في تحديد الصدمات على افتراض إشارات القيود في دوال الاستجابة الدفعية، نلمس تطبيق هذه المقاربة خاصة في اعمال Mounford (2005) و Uhlig (2008)، Caldara –Kamps (2008)، الى جانب هذه الدراسات هناك دراسات أخرى اعتمدت هذه المقاربة في تحديد صدمات السياسة المالية مثل دراسة Canova- Pappa (2007) ودراسة Pappa (2009).

¹ لمزيد من التفصيل ارجع الى المرجع: V. Martin and others, (2013), p p 519-520

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

ترتكز هذه المقاربة على ان العلاقة بين البواقي القانونية والبواقي الهيكلية تمثل في شكل مصفوفة متعامدة (Orthonormal) Q ، بحيث تكون البواقي الهيكلية غير مرتبطة في حين تبقى البواقي القانونية على حالها¹:

$$i, j \in \{1, \dots, M\}$$

$$e_t = A^{-1}Bu_t = A^{-1}BQQ^T u_t = A^{-1}BQ^T \eta_t$$

يمثل الشعاع η_t مجموعة أخرى من الصدمات الهيكلية غير المرتبطة التي تنتج نفس البواقي القانونية، بالرغم من ذلك فان دالة الاستجابة الدفعية للصدمات الهيكلية الجديدة تختلف عن دالة الصدمات الهيكلية الاصلية.

تأخذ المصفوفة Q الشكل التالي:

$$Q_{ij}(\theta) = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & \cos(\theta) & -\sin(\theta) & 0 \\ 0 & \sin(\theta) & \cos(\theta) & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 \end{bmatrix}$$

بحيث: $\theta \in [0, \pi]$ وتدلل على زاوية الدوران والمؤشرات، أما تدل على السطر والعمود الذي تشغله عناصر المصفوفة. يتم الحصول على القيم الممكنة لـ $Q_{ij}(\theta_{ij})$ من اجل $(i < j)$ كمايلي:

$$Q = \prod_{\substack{i,j=1 \\ i < j}}^M Q_{ij}(\theta_{ij}), \quad \theta_{ij} \in [0, \pi]$$

رابعا: المقاربة القصصية Narrative approach

تسمى أيضا مقاربة دراسة الحدث (Event-study approach) المقدمة من طرف Shapiro-Ramey (1998)، وتعتمد هذه المقاربة في حالة السياسة المالية على تحديد التغيرات الطارئة في النظام الضريبي والتي تظهر في قوانين المالية المتتالية. استطاع كل من رومر ورومر (Romer and Romer 2010) تحديد هذه التغيرات والمتمثلة في: تمويل برنامج جديد للنفقات، تخفيض عجز الميزانية السابق، اعتماد سياسة مالية غير مسايمة للدورة الاقتصادية والرفع من نسبة النمو الاقتصادي، استهدف رومر ورومر من خلال هذه الطريقة حساب أثر التغيرات الحاصلة في السياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي GDP.

¹ M. Franta, Op.Cit, P 9.

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

تعتمد هذه المقاربة على تحديد صدمات السياسة المالية باستعمال المتغيرات الوهمية (Dummy variable) المعبرة عن حوادث معينة، مثل نفقات التصعيد الأمني لمواجهة كوريا الشمالية وحرب الفيتنام، نلمس تطبيق هذه المقاربة خاصة في اعمال: (1998) Edelberg-others، (2005) Fisher-Eichenbaum¹.

خامسا: مقارنة Blanchard-Perotti

تعتمد هذه المقاربة² في تحديد صدمات السياسة المالية على استغلال المعلومات الخاصة بمرونة النفقات العامة والايادات العامة نسبة للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسعار، هذه المرونات هي عبارة عن معاملات في العلاقة الخطية ما بين البواقى القانونية والبواقى الهيكلية الممثلة في المعادلة التالية:

$$Ae_t = Bu_t$$

تترجم عناصر المصفوفة A الأثر اللحظي او الانى لأثر متغير على متغير اخر (المرونة)، بينما تمثل عناصر المصفوفة B الأثر اللحظي لصدمة هيكلية على متغير ما³.

يعتبر (2002) Blanchard-Perotti اول من استعمل هذه الطريقة التجريبية، حيث تركز على تقدير نموذج SVAR المقلص الى ثلاث متغيرات: لوغاريتم النفقات العامة الحقيقية (z_{2t})، لوغاريتم الإيرادات الضريبية الحقيقية (z_{1t}) ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (z_{3t}). أخذ نموذج SVAR المقترح الشكل التالي⁴:

$$z_{1t} = a_1 z_{3t} + a'_2 \varepsilon_{2t} + lags + \varepsilon_{1t}$$

$$z_{2t} = b_1 z_{3t} + b'_2 \varepsilon_{1t} + lags + \varepsilon_{2t}$$

$$z_{3t} = \delta_1 z_{1t} + \delta_2 z_{2t} + lags + \varepsilon_{3t}$$

بالاعتماد على برنامج Eviews تم الحصول على عناصر المصفوفتين A وB:

$$A = \begin{bmatrix} 1 & 0 & -a_1 \\ 0 & 1 & -b_1 \\ -\delta_1 & -\delta_2 & 1 \end{bmatrix} \quad B = \begin{bmatrix} * & a'_2 & 0 \\ b'_2 & * & 0 \\ 0 & 0 & * \end{bmatrix}$$

¹ خالد منة، مرجع سبق ذكره، ص 318.

² تسمى أيضا AB model.

³ M. Franta, Op.Cit, P 8.

⁴ S.Ouliaris and others, Quantitative macroeconomic modeling with structural vector autoregressions-An eviews implementation, 2018, P 120.

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

يعتمد هذا النموذج نظريا على ان GDP يستجيب بصفة تدريجية وليس بصفة لحظية (انية) لصدمات السياسة المالية، ويتم تحديد هذه الأخيرة على انها البواقي الهيكلية لنموذج SVAR الاولي، يتم تصحيح البواقي القانونية لهذا النموذج الاولي عن طريق المرونات الانية بين متغيرات السياسة المالية و GDP، والتي تدل على وجود المثبتات الالية ولكن على العلاقات الانية بين النفقات العامة الموضوعة تحت القيد الموازي ما بين الأجيال.

الفرع الثالث: تحليل دوال الاستجابة الهيكلية

ان تحليل الصدمات يكون أولا من خلال كتابة نموذج SVAR في شكل نموذج المتوسطات المتحركة (Structural Moving average SMA)، فاذا كان لدينا نموذج SVAR التالي¹:

$$Ay_t = A_1Y_{t-1} + A_2Y_{t-2} + \dots + A_pY_{t-p} + u_t$$

ان الشكل المختزل لهذا النموذج يتمثل فيمايلي:

$$Y_t = \sum_{i=1}^p A^{-1} A_i Y_{t-i} + A^{-1} u_t = \sum_{i=1}^p \Phi_i Y_{t-i} + e_t$$

لدينا:

$$Y_t - \sum_{i=1}^p \Phi_i Y_{t-i} = e_t$$

$$(I - \Phi_1 L - \Phi_2 L^2 - \dots - \Phi_p L^p) Y_t = e_t$$

$$\Phi(L) Y_t = e_t$$

يمكن كتابة هذا النموذج في شكل SMA كمايلي:

$$Y_t = \Phi(L)^{-1} e_t = \Psi(L) e_t$$

بحيث:

$$\Psi(L) = \Psi_0 + \Psi_1 L + \Psi_2 L^2 + \dots + \Psi_q L^q + \dots, \quad \Psi_0 = I_N$$

¹ Vance Martin and others, Op.Cit, P 515.

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

تمثل $\Psi(L)$ مصفوفة استجابة النبضة. أو المضاعف الديناميكي للمتغير Y_t المقابل لتغير في e_t . إن اثر صدمة في e_t على السلوك المستقبلي للمتغيرات $Y_t, Y_{t+1}, Y_{t+2}, \dots$ هو عبارة عن معلمات المصفوفات $\Psi_0, \Psi_1, \Psi_2, \dots$ ذات البعد $(N \times N)$.

المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي لقياس صدمات السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2018)

سنحاول من خلال هذا المبحث قياس صدمات السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR، سيتضمن نموذج الدراسة 6 متغيرات: إثنان منها يمثل متغيرات السياسة المالية وهي النفقات العامة والإيرادات العامة، أما المتغيرات الأخرى فتمثل المتغيرات الأربعة المشكلة لمربع كالدور.

نتناول فيما يلي التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادرها، المعالجة الأولية لهذه البيانات من خلال التحليل الوصفي للبيانات، كشف القيم الشاذة ومعالجتها، ثم إجراء اختبارات الاستقرار.

نخصص المطلب الثالث لتقدير نموذج VAR ونختتم في الأخير بتقدير نتائج النموذج الهيكلي SVAR وتفسيرها بالاعتماد على دوال الاستجابة وتحليل تباين الأخطاء.

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة ومصادرها

نتناول فيما يلي تحديد الدقيق لمتغيرات الدراسة مع ذكر المصادر المختلفة التي تم الاعتماد عليها في الحصول على البيانات.

الفرع الأول: تحديد متغيرات الدراسة

تم اختيار متغيرات الدراسة بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، فقد أثبت في إطار دراسات عديدة دور المتغيرات المكونة للنموذج المختار في تفسير العلاقة المدروسة. تشمل الدراسة على بيانات سنوية تغطي الفترة (1990-2018)، وقد تم اختيار هذه الفترة بالنظر إلى المرحلة الجديدة التي انتقل إليها الاقتصاد الجزائري (الانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق).

يمكن تعريف متغيرات الدراسة على النحو التالي:

- Ldepr: تمثل لوغاريتم النفقات العامة بالقيم الحقيقية مقاسة بالمليار دج؛
- Lrevr: تمثل لوغاريتم الإيرادات العامة بالقيم الحقيقية مقاسة بالمليار دج؛
- Lpibr: تمثل لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقاس بالمليار دج كمتغير معبر عن النمو الاقتصادي؛

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

- Bpr: يمثل رصيد ميزان المدفوعات بالقيم الحقيقية مقاس بالمليار دج؛

- Ltch: يمثل لوغاريتم معدل البطالة؛

- Ltinf: يمثل لوغاريتم معدل التضخم.

إن الغرض من استعمال المتغيرات بقيمتها الحقيقية بدلا من قيمها الاسمية هو الحفاظ على نوع العلاقة الاقتصادية الموجودة بين المتغيرات أما الهدف من إدخال اللوغاريتم على البيانات هو تحليل السلاسل الزمنية من مشكلة عدم ثبات التباين (لم يتم إدخال اللوغاريتم على متغير رصيد ميزان المدفوعات نظرا لوجود قيم سالبة).

الفرع الثاني: مصادر بيانات متغيرات الدراسة

نعرض في الجدول الموالي المصادر المختلفة التي اعتمدنا عليها للحصول على بيانات متغيرات الدراسة.

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

الجدول رقم (2.4): مصادر بيانات متغيرات الدراسة

الرمز	المتغير	المصدر
Dep	النفقات العامة	الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص 211-213.
Rev	الإيرادات العامة	الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص 211-213.
Pib	الناتج المحلي الإجمالي	ministère de finance, Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2019, http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique , consulté le 17-8-2020.
Tinf	معدل التضخم	-CNES, Regards sur la politique monétaire en Algérie , Rapport 26 ^{ème} session plénière, Mai, Algérie, N° 502, 2005, P 132. http://www.dgppmf.gov.dz/index.php/donnees-statistique -Ministère des Finance, Evolution moyenne de l'indice des prix à la consommation (IPC) de la ville d'alger 2000-2018 , 2019.
Tch	معدل البطالة	- ONS, Rétrospective statistique 1970-2002. 1977-2002, p 58. www.ons.dz - ministère de finance, Direction générale de la prévision et des politiques, Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2019 , consulté le 30-07-2020, http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique
Bp	رصيد ميزان المدفوعات	الأخضر أبو علاء عزي، إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري -مقاربة وصفية-، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 ص 64. Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie , rapport des années 2004, 2008, 2012, 2014, 2017, 2018, http://www.bank-of-algeria.dz .

المصدر: من إعداد الباحثة.

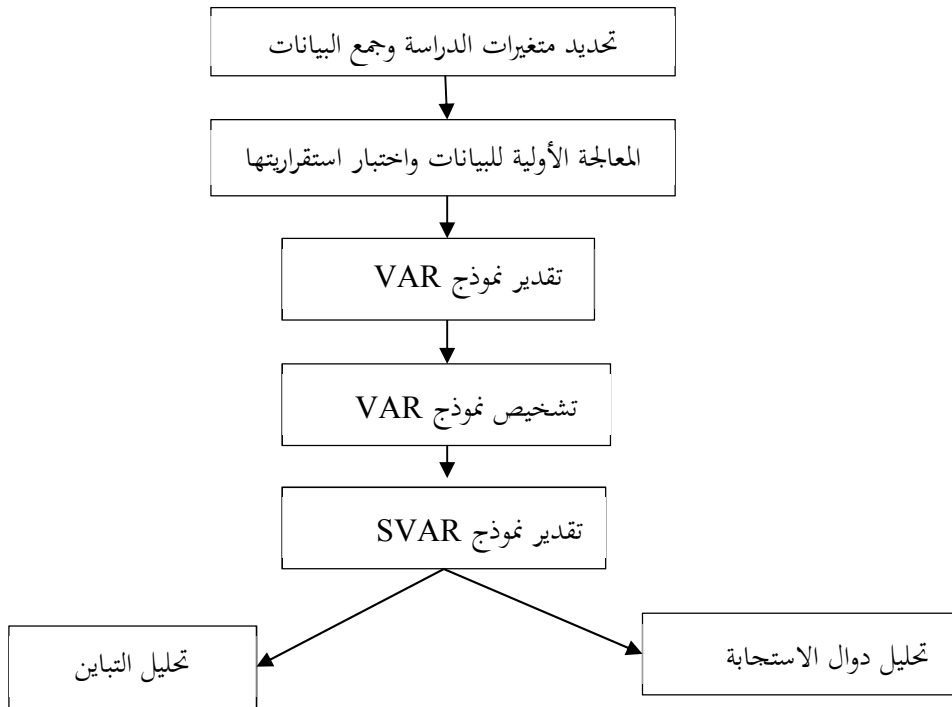
الفرع الثالث: المقاربة المستخدمة

لقياس آثار صدمات متغيرات السياسة المالية (النفقات العامة والإيرادات العامة) على متغيرات مربع كالدور سنقوم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR، ويرجع سبب اختيارنا لهذا النموذج لأنه جد ملائم لدراسة التفاعلات الحركية بين المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة الى ذلك تسمح لنا هذه المقاربة بمحاكاة الصدمات الهيكلية أي تبيان أثر الصدمات الناتجة عن المتغيرات الاقتصادية.

سنعمل في البداية على المعالجة الأولية للبيانات واختبار استقراريتها، ثم نقوم بتقدير نموذج VAR بإتباع طريقة تجزئة Cholesky Decomposition، تقوم هذه الأخيرة على اختيار فترة الإبطاء المثلى، ثم نقوم بتقدير النموذج واختبارات تشخيصه، تقدير نتائج النموذج الهيكلي SVAR، وفي الأخير نقوم بتحليل دوال الاستجابة الدفعية وتحليل التباين.

المخطط التالي يوضح المراحل المستخدمة في هذه الدراسة للإجابة على إشكالية البحث.

الشكل رقم (1.4): المراحل المتبعة في الدراسة القياسية



المصدر: من إعداد الباحثة.

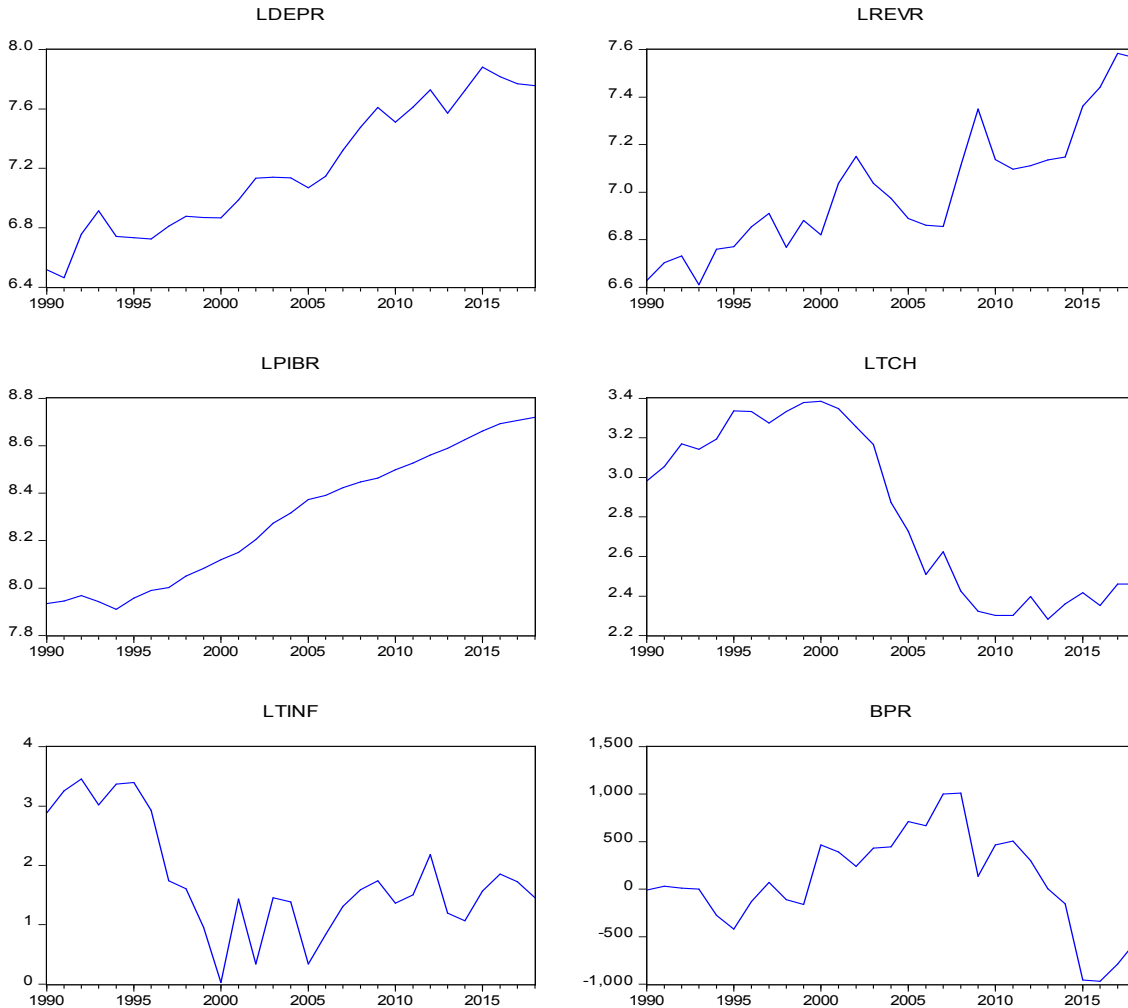
المطلب الثاني: المعالجة الأولية لبيانات متغيرات الدراسة ودراسة استقراريتها

لدراسة تطور أي ظاهرة باستخدام النمذجة القياسية يجب الحصول على بيانات للمتغيرات التي تمثل تطور الظواهر الاقتصادية، هذه البيانات تحتاج إلى استكشاف ومعالجة من أجل تجنب النتائج المغلطة نتيجة الأخطاء غير المقصودة فيها، وكذا إجراء بعض الاختبارات اللازمة لتحديد النموذج القياسي الأفضل للإجابة على الإشكالية قيد الدراسة.

الفرع الأول: التحليل الوصفي لبيانات متغيرات الدراسة

بالاستعانة ببرنامج Eviews 10 تم تمثيل بيانات السلاسل المدروسة كمايلي:

شكل رقم (2.4): تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2018)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

يتضح من خلال الشكل وجود ديناميكية متشابهة (وجود اتجاه عام متزايد) لمستويات النفقات العامة الإيرادات العامة والنتائج المحلي الإجمالي، في حين باقي المتغيرات تميزت بسيرورة مختلفة خلال فترة الدراسة.

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

يوضح الجدول التالي مجموعة من المقاييس الإحصائية التي تستخدم في وصف المتغيرات التي تستخدم في النموذج القياسي والمتمثلة في مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت.

جدول رقم (3.4): التحليل الوصفي لبيانات الدراسة

	lpibr	ltch	ltinf	ldepr	lrevr	bpr
Mean	8242.202	18.50414	9.089655	3089.114	2231.748	79.74410
Median	6149.100	17.70000	4.800000	1891.800	1606.400	10.32200
Maximum	20259.00	29.50000	31.70000	7732.100	6389.500	2390.200
Minimum	554.4000	9.800000	0.300000	134.4000	150.1000	-2847.000
Std. Dev.	6454.560	7.526606	9.529553	2728.932	1786.521	1255.797
Skewness	0.463380	0.170559	1.357181	0.584540	0.797485	-0.783361
Kurtosis	1.740024	1.344717	3.314586	1.749111	2.615551	3.642939
Jarque-Bera	2.956096	3.451390	9.022290	3.542196	3.252506	3.465483
Probability	0.228083	0.178049	0.010986	0.170146	0.196665	0.176799
Sum Sq. Dev.	1.17E+09	1586.194	2542.747	2.09E+08	89366433	44156700

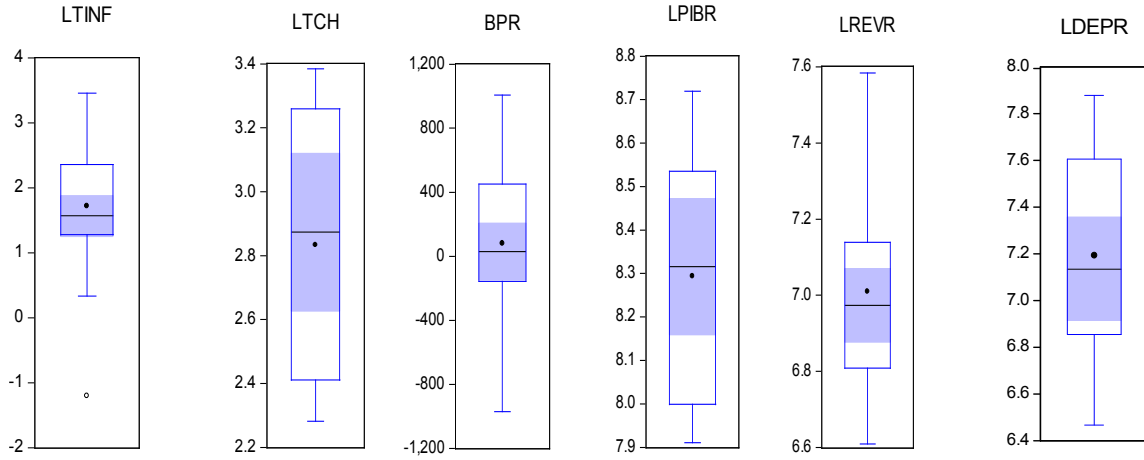
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

يبين الانحراف المعياري، القيمة العظمى والدنيا للمتغيرات المدروسة وجود تشتت كبير للقيم عن متوسطها الحسابي، فقد عرفت جلها تقلبات كبيرة في قيمها خاصة في فترة التسعينات مع بداية التوجه نحو اقتصاد السوق وبرامج التصحيح الهيكلي، كما يبين اختبار Jarque-bera أن كل المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي باستثناء معدل التضخم.

الفرع الثاني: كشف القيم الشاذة أو المتطرفة ومعالجتها

من بين المشاكل المتضمنة في البيانات وجود القيم المتطرفة، والتي لا بد من معالجتها وذلك بالاعتماد على البرامج الإحصائية، ويتم الكشف عن القيم المتطرفة في سلسلة البيانات من خلال تمثيل الرسم الصندوقي Box-plot.

شكل رقم (3.4): الرسم الصندوقي لمتغيرات الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

يتضح من خلال الشكل انعدام القيم المتطرفة في متغيرات الدراسة ماعدا المتغير Ltinf، حيث تم معالجة هذه القيمة باستبدالها بالمتوسط الأقرب إليها.

الفرع الثالث: اختبارات الاستقرار

سنجري في هذه المرحلة اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي-فولر (ADF) واختبار فليب بيرون واختبار KPSS، مع استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير نماذج هذه السلاسل، وباستخدام برنامج Eviews 10. يبين الجدول الموالي نتائج هذا الاختبار لمتغيرات الدراسة في الحالتين المستوى والفروق الأولى.

جدول رقم (5.4): اختبارات الاستقرار لمتغيرات الدراسة عند المستوى

المتغيرات	اختبارات الاستقرار					
	ADF		PP		KPSS	
	Constant	Constant & Trend	Constant	Constant & Trend	Constant	Constant & Trend
النفقات العامة		3.468-		2.749-		0.149
		0.063		0.226		0.146
الإيرادات العامة		2.611-		2.236-		0.091
		0.276		0.452		0.146
الناتج المحلي		-2.569		-2.575	0.674	0.103
		0.295		0.293	0.463	0.146
رصيد ميزان المدفوعات	1.386-	1.457-	1.394-	1.481-	0.159	0.152
	0.574	0.820	0.571	0.811	0.463	0.146
معدل البطالة	-0.411	-1.869	-0.756	-2.042	0.528	0.106
	0.894	0.643	0.815	0.553	0.463	0.146
معدل التضخم	-2.066	-2.132	-1.962	-2.103	0.318	0.149
	0.2587	0.506	0.301	0.522	0.463	0.146

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

بعد القيام بالاختبارات على السلاسل الأصلية وجدنا أنها غير مستقرة (وذلك عند مستوى معنوية يقدر ب 0.05). قمنا بتحويلها وحساب الفرق الأول. الجدول الموالي يوضح ذلك.

رقم (6.4): اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة في الفرق الأول

المتغيرات	اختبارات الاستقرار					
	ADF		PP		KPSS	
	Constant	Constant & Trend	Constant	Constant & Trend	Constant	Constant & Trend
النفقات العامة	5.996-	5.846-	6.198-	5.812-	0.500	0.463
	0.000	0.0003	0.000	0.0003	0.463	0.146
الإيرادات العامة	5.166-	5.146-	5.228-	5.224-	0.667	0.091
	0.0003	0.001	0.000	0.001	0.463	0.146
الناتج المحلي	3.522-	3.450-	3.460-	-3.391	0.674	0.103
	0.015	0.065	0.017	0.07	0.463	0.146
رصيد ميزان المدفوعات	5.150-	5.163-	5.157-	5.271-	0.159	0.152
	0.000	0.001	0.000	0.001	0.463	0.146
معدل البطالة	4.223-	4.142-	4.245-	4.175-	0.528	0.106
	0.002	0.015	0.002	0.014	0.463	0.146
معدل التضخم	6.912-	6.932-	7.065-	7.224-	0.318	0.149
	0.000	0.000	0.000	0.000	0.463	0.146

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

يتضح من خلال الجدول أن الفروق الأولى لبيانات متغيرات الدراسة أصبح كلها مستقرة.

جدول رقم (7.4): اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.831717	116.4054	95.75366	0.0009
At most 1 *	0.633262	70.07056	69.81889	0.0477
At most 2	0.586327	43.98978	47.85613	0.1102
At most 3	0.414978	21.04010	29.79707	0.3551
At most 4	0.164683	7.101363	15.49471	0.5659
At most 5	0.088975	2.422806	3.841466	0.1196

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

باستعمال اختبار جوهانسون ومن خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح وجود علاقة للتكامل المتزامن، حيث أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو $r=2$ عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على وجود علاقات توازنية طويلة الاجل بين بعض المتغيرات، أي أنها لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

المطلب الثالث: تقدير نموذج VAR بإتباع طريقة تجزئة Cholsky Decomposition

يمكن كتابة نموذج VAR القانوني بشكل مختزل (reduced form) على النحو التالي:

$$X_t = \sum_{i=1}^p A_i X_{t-i} + \mu_t$$

حيث أن: $X_t = [ldepr, lrevr, lpibr, ltch, ltinf, bpr]$ هو متجه المتغيرات الداخلية؛

$\mu_t = [\mu_t^{ldepr}, \mu_t^{lrevr}, \mu_t^{lpibr}, \mu_t^{ltch}, \mu_t^{ltinf}, \mu_t^{bpr}]$ هو متجه البواقي القانونية غير المرتبطة ذاتياً؛

P: عدد فترات الإبطاء أو التأخيرات في النموذج.

قبل تقدير نموذج Var لابد من اختيار فترة الإبطاء المثلى، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير أهمها:

معيار Akaike (AIC)، معيار Schwarz (SC) ومعيار Hannan and Quin (HQ).

جدول رقم (8.4): تحديد درجة تأخير المسار VAR

المعيار الإحصائي	1	2
AIC(n)	58.63	57.31**
HQ(n)	59.31	58.50**
SC(n)	60.93**	61.34
FPE(n)	3.25E+25	1.51E25**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10. FPE: Final prediction error

بالاعتماد على المعايير الإحصائية الأربعة المبينة في الجدول وجدنا أن عدد التأخيرات المثلى لهذا النموذج يقدر ب 2، وهي قيمة مقبولة اقتصادياً خاصة وأن طبيعة البيانات هي سنوية.

الفرع الأول: تقدير نموذج VAR(2)

بعد هذه الاختبارات الإحصائية، قمنا بتقدير نموذج VAR(2) والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (9.4): نتائج تقدير نموذج VAR(2)

	DDE	DINF	DPIB	DREV	DSBP	DTCH
DDE ₍₋₁₎	-0.396071 (0.32616) [-1.21436]	0.002034 (0.00350) [0.58163]	-0.366175 (0.51032) [-0.71754]	0.316012 (0.11847) [2.66751]	-0.594643 (0.49974) [-1.18990]	-0.001677 (0.00126) [-1.32788]
DDE ₍₋₂₎	-0.388962 (0.32164) [-1.20932]	0.000987 (0.00345) [0.28622]	0.149612 (0.50325) [0.29729]	0.140665 (0.11683) [1.20406]	0.353458 (0.49282) [0.71722]	-0.001117 (0.00125) [-0.89700]
DINF ₍₋₁₎	-14.82560 (26.5316) [-0.55879]	-0.210044 (0.28451) [-0.73826]	-20.30187 (41.5125) [-0.48905]	10.07055 (9.63687) [1.04500]	-11.45254 (40.6522) [-0.28172]	-0.033064 (0.10274) [-0.32183]
DINF ₍₋₂₎	9.864330 (21.8676) [0.45109]	-0.169198 (0.23450) [-0.72154]	31.80213 (34.2150) [0.92948]	0.368337 (7.94281) [0.04637]	31.91204 (33.5060) [0.95243]	-0.170596 (0.08468) [-2.01465]
DPIB ₍₋₁₎	0.448432 (0.39188) [1.14431]	-0.000432 (0.00420) [-0.10280]	0.613564 (0.61315) [1.00067]	-0.409683 (0.14234) [-2.87820]	-0.138042 (0.60045) [-0.22990]	0.001803 (0.00152) [1.18825]
DPIB ₍₋₂₎	0.013257 (0.33863) [0.03915]	-0.000217 (0.00363) [-0.05988]	-0.361311 (0.52984) [-0.68192]	0.282525 (0.12300) [2.29697]	-0.328658 (0.51886) [-0.63342]	-0.000217 (0.00131) [-0.16561]
DREV ₍₋₁₎	-0.187316 (0.46995) [-0.39858]	0.003392 (0.00504) [0.67300]	-0.142793 (0.73531) [-0.19419]	0.557124 (0.17070) [3.26379]	0.037487 (0.72007) [0.05206]	-3.50E-05 (0.00182) [-0.01923]
DREV ₍₋₂₎	-0.094417 (0.70015) [-0.13485]	-0.004817 (0.00751) [-0.64156]	0.674675 (1.09548) [0.61587]	-0.701106 (0.25431) [-2.75690]	0.126015 (1.07278) [0.11747]	0.000882 (0.00271) [0.32548]
DSBP ₍₋₁₎	-0.218433 (0.37604) [-0.58088]	-1.66E-06 (0.00403) [-0.00041]	-0.446849 (0.58836) [-0.75948]	0.445853 (0.13658) [3.26430]	0.143198 (0.57617) [0.24853]	-0.001913 (0.00146) [-1.31382]
DSBP ₍₋₂₎	0.011884 (0.35686) [0.03330]	-0.001821 (0.00383) [-0.47576]	0.158169 (0.55836) [0.28327]	-0.616394 (0.12962) [-4.75542]	0.277613 (0.54679) [0.50772]	0.000419 (0.00138) [0.30354]
DTCH ₍₋₁₎	32.02646 (65.8836)	-0.589074 (0.70650)	91.05215 (103.084)	5.024003 (23.9304)	48.94030 (100.948)	0.265595 (0.25512)

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

	[0.48611]	[-0.83379]	[0.88328]	[0.20994]	[0.48481]	[1.04106]
DTCH(-2)	-78.30495 (72.4521) [-1.08078]	-0.700051 (0.77693) [-0.90104]	-233.2740 (113.362) [-2.05779]	-24.74965 (26.3162) [-0.94047]	-143.7669 (111.012) [-1.29505]	0.295886 (0.28055) [1.05464]
C	203.1335 (210.948) [0.96295]	-2.201093 (2.26209) [-0.97303]	444.3130 (330.059) [1.34616]	185.8280 (76.6212) [2.42528]	286.1332 (323.219) [0.88526]	-0.976859 (0.81685) [-1.19588]
R-squared	0.421525	0.295979	0.437983	0.774589	0.410331	0.441221
Adj. R-squared	-0.112452	-0.353886	-0.080803	0.566517	-0.133979	-0.074576
Sum sq. resids	3546946.	407.8706	8683314.	467950.3	8327149.	53.18498
S.E. equation	522.3428	5.601309	817.2804	189.7266	800.3436	2.022660
F-statistic	0.789407	0.455447	0.844246	3.722695	0.753855	0.855416
Log likelihood	-190.5979	-72.67950	-202.2370	-164.2667	-201.6926	-46.19624
Akaike AIC	15.66138	6.590731	16.55669	13.63590	16.51481	4.553557
Schwarz SC	16.29043	7.219779	17.18574	14.26495	17.14386	5.182605
Mean dependent	285.0731	-1.053846	737.8577	233.7538	-71.02477	-0.465385
S.D. dependent	495.2391	4.813916	786.1363	288.1655	751.5778	1.951211
Determinant resid covariance (dof adj.)	4.59E+22					
Determinant resid covariance	7.17E+20					
Log likelihood	-845.6384					
Akaike information criterion	71.04910					
Schwarz criterion	74.82339					

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10. القيم بين () تمثل الانحراف المعياري للمعاملات المقدرة في حين ان القيم بين [] تمثل قيم اختبار Student. اذا المعنوية المعالم تقارن القيم المطلقة مع 1.64.

يتضح من خلال نتائج الجدول في الأعلى أن اغلب المعلمات غير معنوية ماعدا تلك المتعلقة بمعادلة الإيرادات العامة (وليس كلها).

بعد عملية التقدير قمنا بحساب مصفوفة الارتباط الخطي بين بواقي هذه المعادلات الست لنموذج VAR(2)، الأهمية العملية لهذه المصفوفة تكمن في معرفة مقدار الارتباط (التأثير البيني) لهذه المتغيرات.

جدول رقم (10.4): مصفوفة الارتباط بين بواقي معادلات النموذج

	الإيرادات	النفقات	التضخم	الناتج المحلي	رصيد ميزان المدفوعات	معدل البطالة
الإيرادات	1.00	0.20	0.27	0.28	0.09	0.07
النفقات	0.20	1.00	0.02	0.54	0.37	0.16
التضخم	0.27	0.02	1.00	-0.32	-0.18	0.08
الناتج المحلي	0.28	0.54	-0.32	1.00	0.71	0.25
رصيد ميزان المدفوعات	0.09	0.37	-0.18	0.71	1.00	0.00
معدل البطالة	0.07	0.16	0.08	0.25	0.00	1.00

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

نلاحظ من خلال هذه المصفوفة ان هناك ارتباط من ضعيف الى متوسط بين بواقي المعادلات، أكبر ارتباط موجب كان بين مستوى النفقات العمومية والدخل الوطني مما يؤكد أنّ النفقات العمومية (الاستثمار العمومي) هو المحرك الأساسي للدخل (والنمو) في الاقتصاد الجزائري.

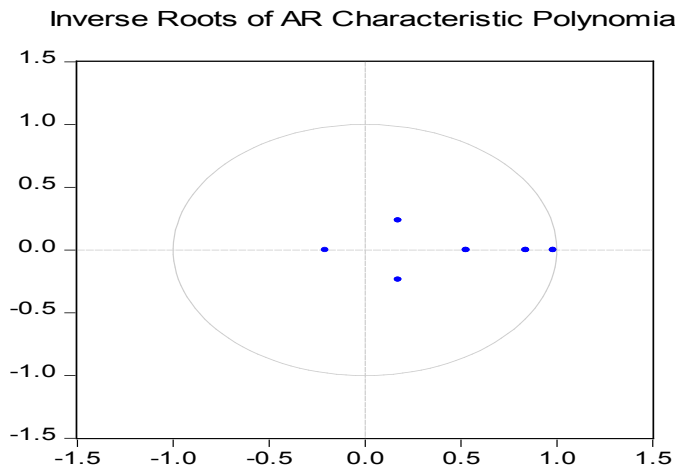
الفرع الثاني: اختبارات تشخيص النموذج

بعد القيام بعرض نموذج الانحدار الذاتي لابد من اختبار صلاحيته كمايلي:

أولاً: دراسة استقرارية بواقي النموذج

للتأكد من مدى استقرارية بواقي النموذج نستخدم اختبار الجذور المتعددة الحدود، حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من 1. الشكل أدناه يبين نتائج هذا الاختبار:

شكل رقم (4.4): اختبار استقرارية النموذج AR



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يتبين من خلال الشكل أن مقلوب الجذور الأحادية لكثير الحدود داخل الدائرة الأحادية ومنه النموذج VAR(2) مستقر.

ثانياً: دراسة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج

للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج نستخدم اختبار Portmanteau، حيث تنص الفرضية الصفرية على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج. النتائج ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (11.4): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	16.28464	NA*	16.93603	NA*	NA*
2	32.86784	NA*	34.90116	NA*	NA*
3	69.22882	0.0007	76.00487	0.0001	36

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

هذا الاختبار (VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations) صالح فقط للتأخيرات الأكبر من تلك المستعملة لنموذج VAR وهي 2، لهذا لا تظهر قيمة الاختبار عند القيمة 1 و 2. نتائج الاختبار تشير بوضوح الى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء عند درجة التأخير الثالثة حيث ان القيمة الاحتمالية لاختبار (Q-Stat) هي اقل تماما من 0.05.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

للكشف عن طبيعة توزيع بواقي النموذج نستخدم اختبار (Jarque-Berra). الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (12.4): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

المعادلة	Skewness	Chi-sq	df	Prob.	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.	Jarque-Bera	df	Prob.
الإيرادات	-0.156	0.106	1	0.745	1.818	1.514	1	0.219	1.621	2	0.445
النفقات	-0.977	4.136	1	0.042	4.559	2.632	1	0.105	6.768	2	0.064
التضخم	-0.022	0.002	1	0.964	3.020	0.000	1	0.983	0.003	2	0.999
الدخل الوطني	-0.570	1.407	1	0.236	3.113	0.014	1	0.906	1.421	2	0.491
رصيد ميزان المدفوعات	-0.072	0.022	1	0.882	3.831	0.747	1	0.387	0.770	2	0.681
معدل البطالة	-0.815	2.880	1	0.090	4.490	2.406	1	0.121	5.286	2	0.071
كل النموذج		8.553	6	0.200		7.314	6	0.293	15.867	12	0.197

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

بالاعتماد على نتائج اختبارات فرضية التوزيع الطبيعي لبواقي معادلات النموذج المقدر، نلاحظ ان فرضية التوزيع الطبيعي مقبولة لكل المعادلات وهذا انطلاقا من قيمة احتمالية اختبار Jarque-Bera التي هي اكبر من 0.05 في كل المعادلات، كما ان هذه الفرضية مقبولة بالنسبة للنموذج ككل لان القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار هي 0.917 وهي اكبر من 0.05.

المطلب الرابع: تقدير نتائج النموذج الهيكلي SVAR

بعد تقديرنا لنموذج متجه الانحدار الذاتي بتأخيرين VAR(2) وللوصول الى مرحلة التحليل الهيكلي لهذا النموذج اتبعنا طريقة¹ Perotti(2005)، حيث أن الهدف هو الانتقال من البواقي القانونية لهذا النموذج إلى بواقي هيكلية (او صدمات هيكلية)، وهذه الطريقة تم استخدامها أولا بالاعتماد على تجزئة Cholesky في الجبر وحساب حلول المصفوفات، ثم جاء تحسينها من طرف² Perotti - Blanchard (2002) لتأخذ بعين الاعتبار التفسيرات الاقتصادية وإمكانية فرض قيود معينة على بعض عناصر المصفوفات الخاصة بهذه البواقي (الخاصة بنموذج VAR). في سياق هذه الدراسة التي تهتم أساسا بأثر الصدمات التي تحدث في مستوى الإيرادات μ_t^{lrev} والنفقات العمومية μ_t^{ldepr} على متغيرات مربع كالدور، يمكننا صياغة دوال البواقي القانونية كما يلي (تم التقيد فقط بدراسة هذه المتغيرات فقط).

$$\mu_t^{Rev} = \alpha_1 \mu_t^{PIB} + \alpha_2 \mu_t^{Tch} + \alpha_3 \mu_t^{Inf} + \alpha_4 \mu_t^{BP} + \gamma e_t^{Dep} + e_t^{Rev}$$

$$\mu_t^{Dep} = \alpha'_1 \mu_t^{PIB} + \alpha'_2 \mu_t^{Tch} + \alpha'_3 \mu_t^{Inf} + \alpha'_4 \mu_t^{BP} + \gamma' e_t^{Rev} + e_t^{Dep}$$

حيث تمثل:

α_i : الاستجابة التلقائية لكل من النفقات العامة والإيرادات لمتغيرات مربع كالدور.

γ, γ' : الأثر الجاري للصدمة الهيكلية للمتغير.

¹ Perotti, R, Estimating the Effects of Fiscal Policy in OECD Countries, *CEPR Discussion Paper 168*, London, 2005, P 16.

² Blanchard O and R. Perotti. An empirical characterization of the dynamic effects of changes in government spending and taxes on output, *Quarterly Journal of Economics*, Vol 117, N° 4, 2002, P P 1329-1368.

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كاليدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

الوصول إلى تقدير معالم هذه المعادلات الإحصائية يمر عبر عدة مراحل مختلفة (نقصد هنا عملية التقييد الخاصة بمصفوفات النموذج الهيكلي كما وضحه (Perotti - Blanchard (2002)، بالنسبة للقيود الاقتصادية اتبعنا أساساً دراسة (Chibi and al, 2010)¹.

جدول رقم (13.4): المصفوفة (A)

رصيد ميزان المدفوعات	معدل التضخم	معدل البطالة	الناتج المحلي	النفقات العامة	الإيرادات العامة	
na	na	na	na	0	1	الإيرادات العامة
na	na	na	na	1	0	النفقات العامة
0	0	0	1	0	0	الناتج المحلي
0	0	1	0	0	0	معدل البطالة
0	1	0	0	0	0	معدل التضخم
1	0	0	0	0	0	رصيد ميزان المدفوعات

المصدر: من إعداد الباحثة.

هذا التحديد الهيكلي (structural restrictions) للمصفوفة A والمصفوفة B، يبين أننا افترضنا أن الصدمة الهيكلية مقدرة بالنسبة المئوية للتغير² في الإيرادات العامة تؤثر مباشرة في النسبة المئوية للتغير في النفقات العامة، تؤثر في النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي، تؤثر أيضاً في النسبة المئوية للتغير في معدلات البطالة والتضخم وكذا تؤثر في التغير في رصيد ميزان المدفوعات. نفس التفسير للصدمات الحادثة في النفقات العامة، حيث افترضنا أن كل صدمة هيكلية في هذا المتغير يؤثر مباشرة في مستوى الإيرادات العامة ومن ثم يكون التأثير على باقي متغيرات الدراسة الأخرى. لم نتطرق إلى دراسة باقي المتغيرات وانتقال صدماتها إلى النظام ككل لأن الهدف هو دراسة تأثير السياسة المالية (مقاسة بالنفقات والإيرادات العامة) على متغيرات مربع كاليدور.

¹ Chibi, A and others, The Macroeconomic Effects of Fiscal Policy Shocks in Algeria: An Empirical Study, **Economic Research Forum**, Working Papers, N° 536, 2010.

² لأننا هنا نعمل على السلاسل المستقرة والمحوّلة لوجارتمياً

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

جدول رقم (14.4): المصفوفة (B)

رصيد ميزان المدفوعات	معدل التضخم	معدل البطالة	الناتج المحلي	النفقات العامة	الإيرادات العامة	
0	0	0	0	na	1	الإيرادات العامة
0	0	0	0	1	na	النفقات العامة
0	0	0	1	0	0	الناتج المحلي
0	0	1	0	0	0	معدل البطالة
0	1	0	0	0	0	معدل التضخم
1	0	0	0	0	0	رصيد ميزان المدفوعات

المصدر: من إعداد الباحثة. الرموز (na) هي معلمات أثر الصدمة المباشرة للإيرادات والنفقات العامة على بعضها. أما القيم الأخرى (0 و 1) هي القيود الهيكلية.

الفرع الأول: نتائج نمذجة SVAR

في هذا الصدد تركز المقاربة القائمة على نماذج SVAR على التغيرات التي تحدث في السياسات الاقتصادية للدولة (المالية أو النقدية) ليس لأن الصدمات المتوقعة لهذه السياسات مهمة بطبيعتها، ولكن الأهم هو أن نتائج الاستجابة الديناميكية للاقتصاد لهذه الصدمات يوفر وسيلة وقاعدة معلومات مهمة للحكومة لمراقبة آثار تغييرات السياسة في ظل الحد الأدنى من افتراضات التحديد التي يعمل عليها نموذج SVAR.

إن تقدير عناصر المصفوفتين A و B باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (two stage OLS) أعطى النتائج التالية:

جدول رقم (15.4): نتائج المصفوفة A

μ_t^{Rev}	μ_t^{Dep}	μ_t^{PIB}	μ_t^{Tch}	μ_t^{Inf}	μ_t^{SBP}
1	0	-0.054129	-0.912849	4.37E-05	0.114922
0	1	-0.021952	-0.715787	5.48E-06	-0.073963
0	0	1	0	0	0
0	0	0	1	0	0
0	0	0	0	1	0
0	0	0	0	0	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

جدول رقم (16.4): نتائج المصفوفة B

e_t^{Rev}	e_t^{Dep}	e_t^{PIB}	e_t^{Tch}	e_t^{Inf}	e_t^{SBP}
1	0.005172	0	0	0	0
0.002914	1	0	0	0	0
0	0	1	0	0	0
0	0	0	1	0	0
0	0	0	0	1	0
0	0	0	0	0	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

كما هو معلوم أن الهدف الأساسي لنماذج SVAR هو تحليل دوال الاستجابة الهيكلية ضمن قيود مسبقة على بعض العلاقات البينية للمتغيرات محل الدراسة. وحيث أن الهدف الرئيسي هو دراسة أثر النفقات والإيرادات العامة على متغيرات مربع كالدور، فإن اهتمامنا كان حول هذين المتغيرين، انطلاقاً من نتائج النمذجة لدوال الاستجابة الهيكلية المبينة في الأشكال والجداول، نبدأ بتحليل أثر النفقات العامة ثم اثر الإيرادات العامة.

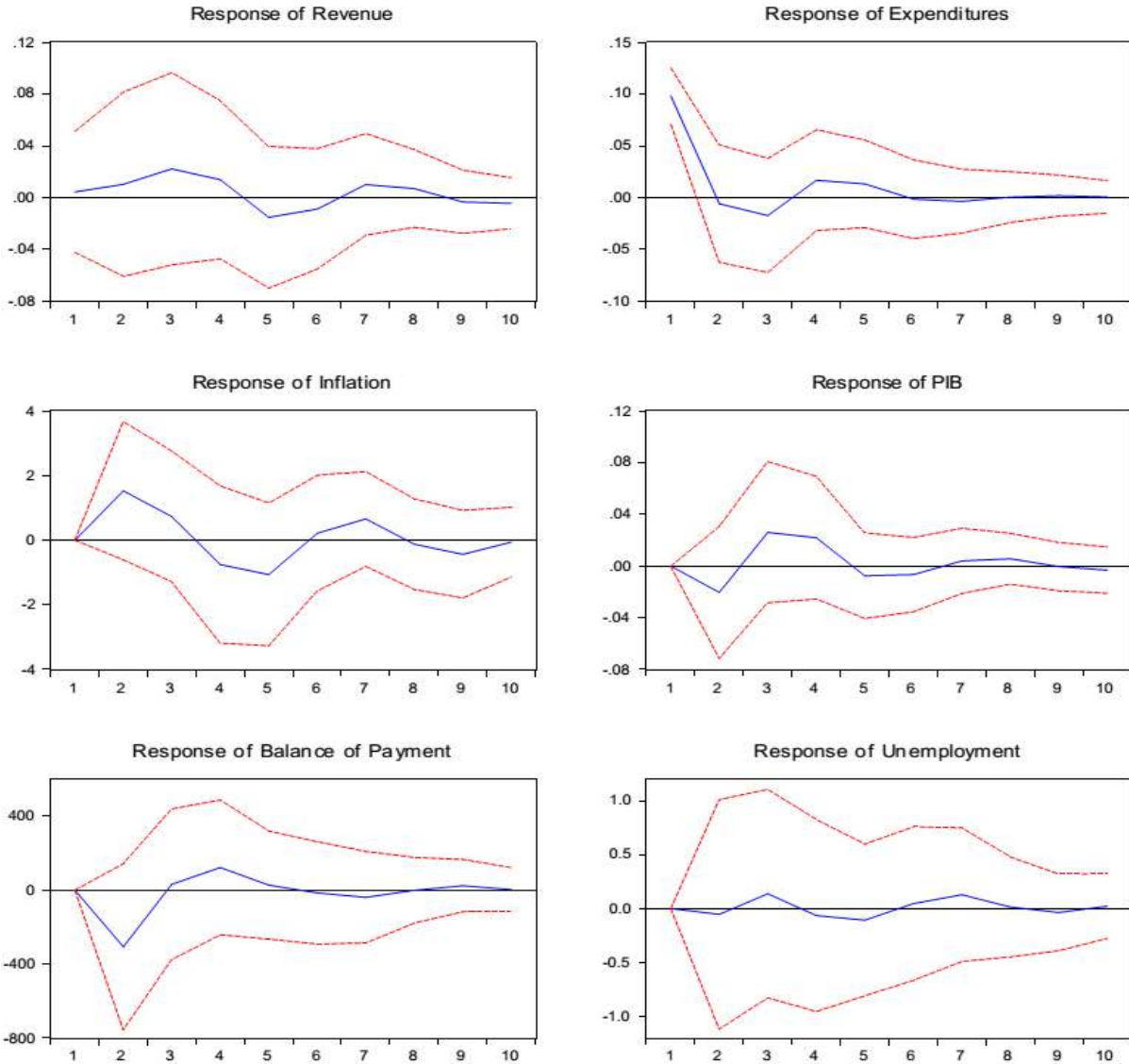
الفرع الثاني: تحليل دوال الاستجابة الهيكلية لنموذج SVAR

يسمح تحليل الصدمات بقياس الأثر غير المفاجئ في متغير عشوائي معين على باقي المتغيرات المكونة لشعاع الانحدار الذاتي الهيكلي. سنناقش فيمايلي اثار صدمة في النفقات العامة والإيرادات العامة على متغيرات مربع كالدور.

أولاً: اثار صدمة في النفقات العامة على متغيرات مربع كالدور

بعد تقدير النموذج الهيكلي، قمنا بتقدير دوال الاستجابة الهيكلية وذلك لفترة 10 سنوات. نوضح فيمايلي اثار صدمة في النفقات العمومية على باقي المتغيرات الاقتصادية.

شكل رقم (5.4): دوال الاستجابة الهيكلية لمتغيرات الدراسة للصدمات الحادثة في النفقات العمومية



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

انطلاقاً من النتائج الموضحة في الشكل أعلاه والجدول (انظر الملحق رقم 11) يتضح مايلي:

- اثار الصدمة على الإيرادات العمومية:

حدوث صدمة هيكلية في مستوى النفقات العمومية يؤثر بشكل ايجابي (ومعنوي) على حجم الإيرادات العمومية وذلك خلال الأربع سنوات التي تلي الصدمة، ولكن هذا الأثر ضعيف جداً (يكاد ينعدم أساساً) أما في الأجل الطويل نلاحظ أن هناك أثر سلبى للصدمات الحادثة في النفقات العمومية على الإيرادات العمومية. عددياً نتوقع تغير ايجابي للإيرادات العمومية ب نسبة 0.004% إذا حدثت صدمة ايجابية ب 1% في حجم الإنفاق العام

في السنة الأولى ليصل الى 0.022% خلال السنة الثالثة التي تلي الصدمة، ربما هذا الأثر الضعيف راجع لهيكلة الاقتصاد الجزائري والذي اغلب إيرادات الدولة من الجباية البترولية.

- آثار الصدمة على معدل التضخم:

من خلال نتائج التقدير لهذه الدالة، حدوث صدمة هيكلية في الإنفاق العام سيؤدي بشكل كبير الى ارتفاع معدلات التضخم خلال الثلاث السنوات التي تلي الصدمة، طبعاً مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، إذا حدثت صدمة ب 1% في حجم النفقات العمومية فإن مستوى التضخم سيرتفع بنسبة 1.53% خلال السنة الثانية ولكن هذه الموجة التضخمية تنقص حدتها في الأجل المتوسط والطويل.

- آثار الصدمة على الناتج المحلي:

ان حدوث صدمة في النفقات العامة سيؤدي إلى تغير سلبي ب 0.020% في حجم الناتج المحلي خلال السنة الثانية للصدمة لكن سيكون أثر ايجابي لها خلال السنة الرابعة وذلك في حدود 0.02%، لكن في الأجل الطويل (وحسب نتائج هذه الدوال وتحت شروط النموذج وخاصة بالاعتماد على فترة الدراسة) نلاحظ أثر سلبي ومعنوي (لكن ضعيف نسبياً) للنفقات العامة على الناتج المحلي في الأجل الطويل. وهذا ما يؤكد لنا أن زيادة النفقات العامة أثرها محدود على الناتج المحلي على المدى الطويل، حيث يلاحظ أنه كلما زادت النفقات ينخفض بالمقابل الناتج المحلي، وهذا ما يخالف توجه (Barro 1981)، والذي انطلق من فكرة أن الزيادة في الإنفاق العام يجب أن يكون لها اثار منتجة من خلال زيادة الدخل.

- آثار الصدمة على رصيد ميزان المدفوعات:

نلاحظ أن أثر الصدمة الحادثة في النفقات العامة على رصيد ميزان المدفوعات سيكون سلبي (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة)، حيث ان تغير ب 1% في حجم النفقات العمومية سيؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات يقدر ب 3124 (و.ن) لكن هذا الاثر يبدو كبير جداً وغير واقعي نسبياً، لكن نتيجة مهمة هي الإشارة السالبة لهذا الاثر خاصة خلال السنة الثانية لحدوث الصدمة.

- آثار الصدمة على معدل البطالة:

نلاحظ أن هناك أثر سالب (ومعنوي) لحدوث صدمة هيكلية في النفقات العامة على معدل البطالة خاصة في السنة الثانية التي تلي الصدمة، حيث ان صدمة بنسبة 1% في حجم الإنفاق العام سيؤدي (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة) إلى تغير في معدل البطالة بنسبة 0.05% لكن أثر هذه الصدمة سيكون متراوح بين الإيجاب

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

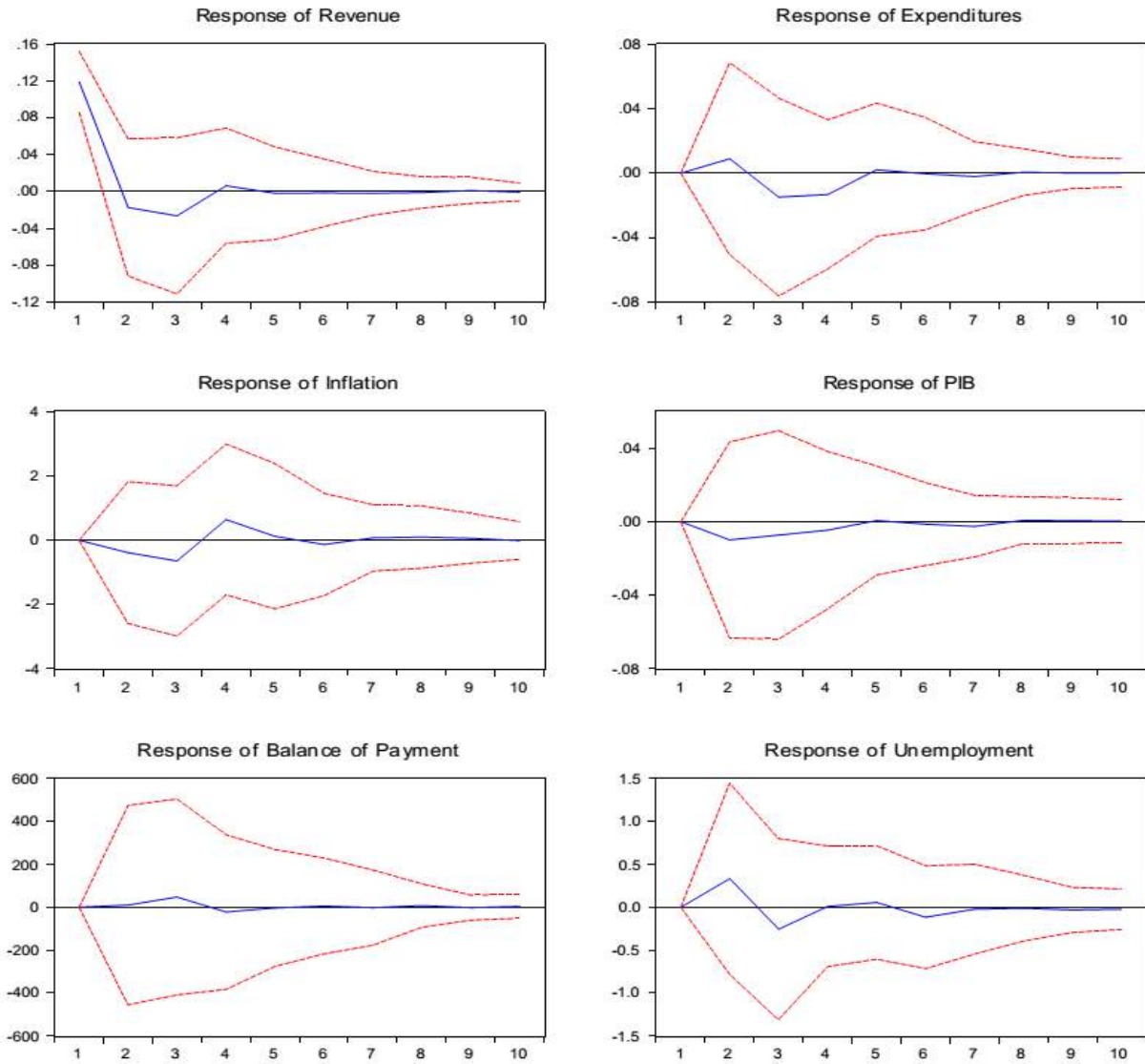
والسلب خلال فترة 10 سنوات، هذا التغير في اتجاه أثر الصدمة يوحي أنّ هناك متغيرات أخرى (خفية) هي التي تؤثر بقوة في معدلات البطالة.

ثانياً: آثار صدمات الإيرادات العامة على متغيرات مربع كالدور

بإتباع نفس منهجية التحليل والمناقشة لنتائج تقدير النموذج الهيكلي، تم تقدير وتمثيل بيانيا دوال الاستجابة الهيكلية وذلك لفترة 10 سنوات المتعلقة بآثار الصدمات الحادثة في الإيرادات العامة على باقي المتغيرات الاقتصادية من نموذج الدراسة.

الشكل الموالي يبين تقديرات دوال الاستجابة الهيكلية الممتدة على 10 سنوات.

شكل رقم (6.4): دوال الاستجابة الهيكلية لمتغيرات الدراسة للصدمات الحادثة في الإيرادات العامة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

انطلاقاً من النتائج الموضحة في الشكل أعلاه والجدول (انظر الملحق رقم 12) يتضح مايلي:

- اثار الصدمة على النفقات العامة:

من خلال نتائج دوال الاستجابة الهيكلية، حدوث صدمة هيكلية في مستوى الإيرادات العامة يؤثر بشكل ايجابي (ومعنوي) على حجم النفقات العمومية وذلك خلال الأجل القصير التي يلي الصدمة خاصة خلال السنة الثانية، هذا الاثر يبقى موجب ومعنوي في الاجل الطويل لكنه يكاد ينعدم، ولكن أثر هذه الصدمة متناوب بين السلب والايجاب في الاجل المتوسط. إذا هناك أثر ظرفي وسريع لأي صدمة حادثة في مستويات الإيرادات العامة على النفقات العامة في الجزائر.

- اثار الصدمة على معدل التضخم:

من خلال نتائج التقدير لهذه الدالة المتعلقة بمعدل التضخم، حدوث صدمة هيكلية في مستويات الإيرادات العامة سيؤدي بشكل كبير الى انخفاض معدلات التضخم خلال الثلاث السنوات التي تلي الصدمة، طبعاً مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. لكن بداية من الفترة الرابعة التي تلي الصدمة، هناك أثر موجب على مستويات التضخم لكن ما يلبث ان يزول كل أثر معنوي للصدمات في الإيرادات العامة على مستويات التضخم.

- اثار الصدمة على الناتج المحلي

ان حدوث صدمة في الإيرادات ليس له أثر واضح خاصة في الأجل القصير على حجم الناتج المحلي الحقيقي، لكن في الأجل الطويل (وحسب نتائج هذه الدوال وتحت شروط النموذج وخاصة بالاعتماد على فترة الدراسة) نلاحظ اثر موجب ومعنوي (لكن ضعيف نسبياً) لمستويات الإيرادات العامة على الدخل الوطني.

- اثار الصدمة على رصيد ميزان المدفوعات:

نلاحظ أن أثر الصدمات الحادثة في مستويات الإيرادات العامة على رصيد ميزان المدفوعات كانت تكاد تنعدم في الاجل القصير (السنة والثانية التي تلي الصدمة)، طبعاً مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. لكن أثر هذه الصدمة سيكون واضح نسبياً ابتداء من السنة الثالثة والرابعة التي تلي الصدمة. بعد الفترة الرابعة التي تلي الصدمة، نلاحظ زوال اي أثر لها على مستويات رصيد ميزان المدفوعات.

- اثار الصدمة على معدل البطالة:

من خلال نتائج دالة استجابة لمعدلات البطالة للصدمات الحاصلة في الإيرادات العامة في الجزائر، نلاحظ أن هناك أثر موجب (وغير متوقع) في الفترات الاولى والثانية التي تلي الصدمة في الإيرادات العمومية. لكن بدءاً من الفترة الثالثة والرابعة هناك أثر سلبى على معدلات البطالة (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة). ما يمكن

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

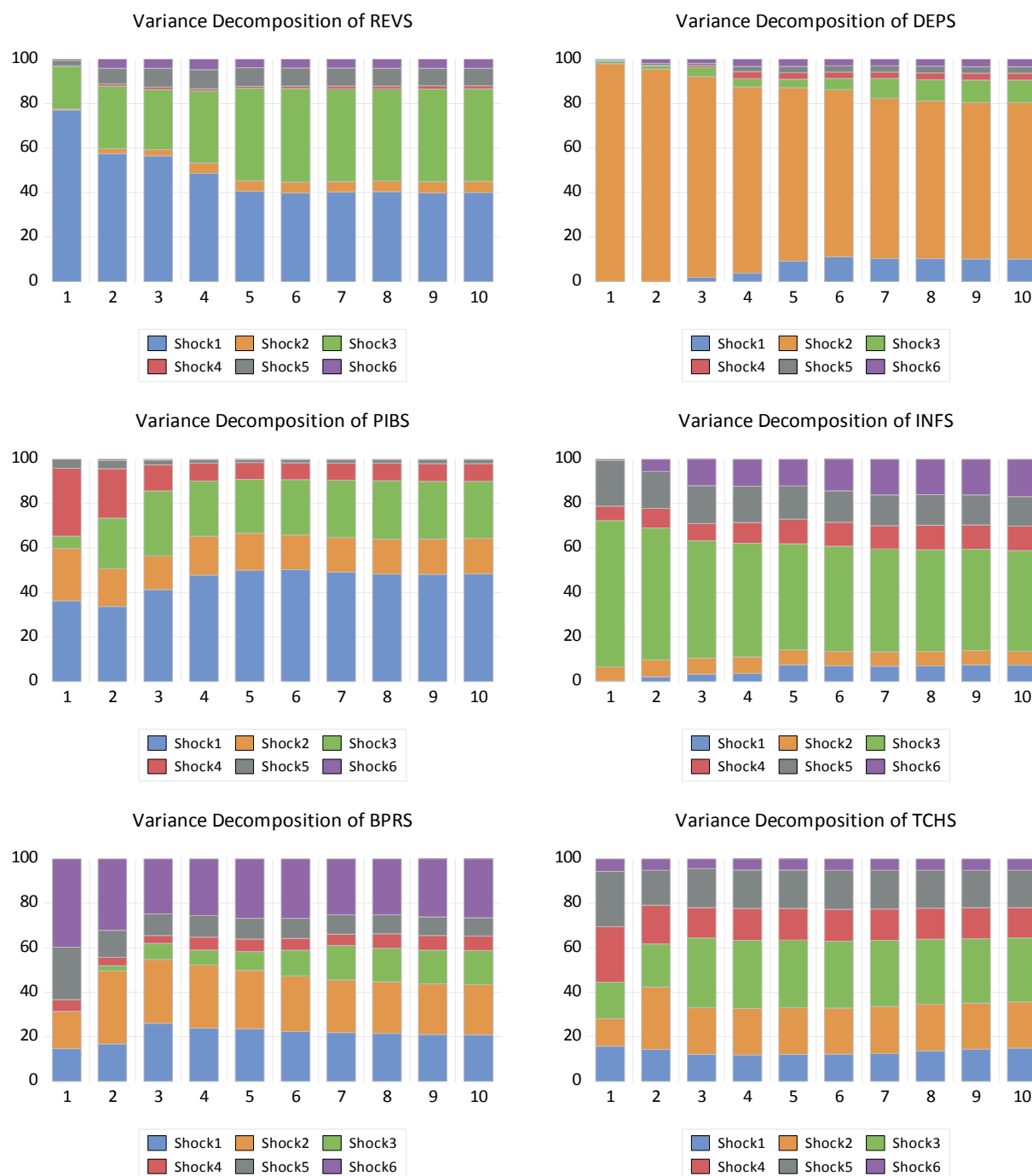
استخلاصه ان اليات انتقال أثر الإيرادات العامة على معدلات البطالة لا يمكن ان يكون مباشر بل غير مباشر وكما اشرنا في تفسير اثر صدمات النفقات العامة، ان التغيرات في اتجاه اثر الصدمة يوحي ان هناك متغيرات أخرى (خفية) هي التي تؤثر بقوة في معدلات البطالة.

الفرع الثالث: تحليل تجزئة تباين الخطأ Forecast Error Variance Decomposition FEVD

الرسم البياني في الأسفل يوضح التمثيلات البيانية لـ FEVD للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، كل تمثيل بياني له محورين، المحور العمودي يشمل مجال النسب المئوية لمساهمة كل متغير في التغيرات الحاصلة في المتغير الآخر من 0 إلى 100٪، في حين المحور الأفقي يمثل فترات التحليل المستقبلية حيث تم العمل على عشر 10 فترات (اي 10 سنوات). كل لون يُظهر المساهمات من كل صدمة فردية كجزء من المساحة الإجمالية (أو الشريط) في كل فترة زمنية.

شكل رقم (7.4): تحليل تجزئة تباين الخطأ لمتغيرات الدراسة

Variance Decomposition using Structural VAR Factors



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

يتضح من خلال الشكل البياني مايلي:

- تحليل تباين خطأ التوقع للإيرادات العامة

من خلال التمثيل البياني، في الفترة الأولية (السنة الأولى) كان ما يقرب من 80% من التباين في مستوى الإيرادات العمومية ناتجًا عن الصدمات الحادثة في الإيرادات العمومية نفسها، ومعظم النسبة المتبقية البالغة حوالي 15% ناتجة عن مستوى الناتج المحلي. هناك مساهمة ضعيفة لكل من النفقات العمومية، معدل التضخم، معدل البطالة وصيد ميزان المدفوعات في التغير الحادث في مستويات الإيرادات العمومية في الجزائر. نلاحظ أيضا ان مساهمة الناتج في التغير في مستويات الإيرادات العمومية تكون بشكل أكبر في المدى المتوسط والبعيد (من 5 الى 10 سنوات) وتستقر في النهاية في حدود 35%.

- تحليل تباين خطأ التوقع للنفقات العامة

من خلال التمثيل البياني لتحليل تجزئة تباين الخطأ التوقع لمتغير النفقات العمومية في الجزائر، نلاحظ ان خلال الاربع سنوات الاولى كان ما يقرب من 96% من التباين (كمتوسط للمساهمة خلال الاربع سنوات الاولى) في مستوى النفقات العمومية ناتجًا عن الصدمات الحادثة في النفقات العمومية نفسها، ومعظم النسبة المتبقية البالغة حوالي 4% (خلال نفس الفترة الجزئية) ناتجة عن باقي المتغيرات. بعد الفترة الخامسة (اي السنة الخامسة) هناك مساهمة مقبولة لكل من الإيرادات العمومية والناتج المحلي للتغير الحادث في مستويات الإيرادات العمومية في الجزائر. بالتحديد، نلاحظ ان مساهمة الإيرادات العمومية (كمحفز للنفقات العمومية) في التغير في مستويات النفقات العمومية تكون بشكل أكبر ومعنوي في المدى المتوسط والبعيد (من 5 الى 10 سنوات)، حيث سجلت حوالي 10% كنسبة مساهمة مستقرة في الاجل الطويل.

- تحليل تباين خطأ التوقع للناتج المحلي

على خلاف التمثيلات السابقة الخاصة بالنفقات والإيرادات العمومية، تحليل تباين خطأ التوقع للناتج المحلي يوضح هيكلية وتركيبية ملفتة تتميز بمساهمة معنوية وكبيرة لمستويات الإيرادات العامة خلال كل الفترات العشر (اي السنوات العشر) حيث نلاحظ ان هذه النسبة تزداد عبر الزمن، حيث كانت في الثلاث السنوات الأولى في حدود 37%، هذه النسبة تطورت ووصلت لمستوى 45% في الفترة الأخيرة. النفقات العمومية بدورها تساهم بشكل معنوي وملحوظ في مستوى التباين الحاصل في الناتج المحلي، حيث ان الصدمات الحادثة في النفقات العمومية ساهمت بحوالي 15% من هذا التباين خلال جل السنوات العشر. النسبة الأساسية للتباين في مستوى الناتج المحلي في الجزائر كان بسبب الصدمات الحادثة في مستوى الناتج المحلي نفسه. ملاحظة مهمة جدا، هي مساهمة الصدمات الحاصلة في معدلات التضخم في تباين مستويات الناتج المحلي، هذه النتيجة كانت واضحة

خاصة في المدى القصير (السنة الأولى والثانية) حيث بلغت 20%، لكن في المدى البعيد هذه النسبة انخفضت إلى حدود 5% فقط.

- تحليل تباين خطأ التوقع لمعدل التضخم

من خلال تمثيل تباين خطأ التوقع في معدلات التضخم، نلاحظ ان أكبر تغير حاصل في تباين معدلات التضخم كانت بسبب الصدمات الحادثة في مستويات الناتج المحلي، هذه المساهمة كانت بشكل أكبر في المدى القصير (السنوات 3 الأولى) بنسبة إلى التباين الكلي تقدر بـ 60%، هذه النسبة استقرت في حدود 52% في المدى المتوسط والطويل، يبقى ان الصدمات الحادثة في مستويات النفقات والإيرادات العمومية كانت ضعيفة وفي مجال 5 إلى 10%. باقي المتغيرات ساهمت بشكل ملحوظ في التغيرات الحاصلة في تباين معدلات التضخم، حيث نلاحظ مساهمة معنوية لرصيد ميزان المدفوعات ومعدلات البطالة في حدود 10% لكل متغير، نسبة المساهمة كانت أكبر لمتغير رصيد ميزان المدفوعات في الأجل القصير (السنة الأولى والثانية) حيث بلغت حوالي 20%.

- تحليل تباين خطأ التوقع لرصيد ميزان المدفوعات

التمثيل البياني لـ FEVD والمتعلق برصيد ميزان المدفوعات يشير على انه في المدى القصير كان ما يقرب من 30 إلى 40% من التباين في رصيد ميزان المدفوعات كان ناتجاً عن الصدمات في رصيد ميزان المدفوعات نفسه ومعظم النسبة المتبقية البالغة 60% ناتجة بالأساس عن النفقات العمومية، الإيرادات العمومية ومعدلات البطالة. النتيجة المهمة هي ان مساهمة النفقات العمومية، الإيرادات العمومية في التغير في رصيد ميزان المدفوعات تستقر في المدى المتوسط والطويل وتقترب إلى حدود 50% من التباين الكلي.

- تحليل تباين خطأ التوقع لمعدل البطالة

الملاحظ ان هناك استقرار نسبي خلال فترات التحليل لمساهمة كل متغير في تباين خطأ التوقع لمعدل البطالة، بالنسبة للصدمات الحادثة في الإيرادات العامة، نلاحظ أنّها تساهم بحوالي 10% في التغيرات الحاصلة في تباين معدلات التضخم. بالمقابل الصدمات الحاصلة في مستويات النفقات العامة تساهم بحوالي 15% في التغيرات الحادثة في تباين معدل البطالة في الجزائر. كوضع منطقي، الصدمات في مستويات الناتج المحلي تساهم بحوالي 20% في التغير الكلي لتباين معدل البطالة، في حين مساهمة رصيد ميزان المدفوعات في التغيرات في معدل البطالة تستقر في المدى المتوسط والطويل في حدود 17%.

الفرع الرابع: مناقشة النتائج التجريبية

سنحاول فيما يلي مناقشة النتائج المتحصل عليها من تطبيق نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR لقياس أثر الصدمات الحاصلة في النفقات العامة والإيرادات العامة على متغيرات مربع كالدور:

- حدوث صدمة هيكلية في مستوى النفقات العمومية يؤثر بشكل إيجابي (ومعنوي) على حجم الإيرادات العمومية وذلك خلال الأربع سنوات التي تلي الصدمة، ويفسر ذلك بالتأثير الإيجابي للزيادة في النفقات العامة على حجم الاستهلاك والنشاط الاقتصادي في المدى القصير، وهذا ما سينعكس إيجاباً مرة أخرى على حجم الإيرادات العامة من خلال ارتفاع الجباية العادية خاصة ضرائب الدخل والضرائب على الاستهلاك.

- إن التأثير الموجب والظرفي للصدمة الحاصلة في النفقات العامة على الناتج المحلي يرتبط بسياسة التوسع في النفقات العامة، حيث يكون هذا التأثير الإيجابي في المدى القصير فقط، أما في المدى الطويل فيلاحظ أن استجابة الناتج المحلي لارتفاع النفقات العامة أصبحت سالبة وهذا ما يدعم التأثير الضعيف للإنفاق العام على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ويفسر ضعف مضاعف الإنفاق الحكومي بضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، فبالرغم من ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها وهذا ما جعل الحكومة تقرر تحويل هذه المبالغ لإنشاء البنى التحتية، مما انجر عنه من جهة مقابلة ارتفاع واردات السلع؛

- إن الصدمة الحاصلة في النفقات العامة كان لها أثر سالب على معدل البطالة في السنة الثانية، لكن أثر هذه الصدمة تراوح بين الإيجاب والسلب في الفترات المقبلة، وهذا ما يؤكد تأثير النفقات العامة على المدى الطويل لكن بنسب متواضعة، بحيث أن الزيادة المفرطة في النفقات العامة لم يكن لها الأثر المماثل الذي كان متوقع أن يخفض معدلات البطالة بنسب مماثلة.

تفسر آثار هذه الصدمة بمرحلة الإنعاش الاقتصادي انطلاقا من سنة 2001، حيث عرفت معدلات البطالة تدني ملحوظ بالمقارنة مع ارتفاع حجم النفقات العامة، حيث انخفضت نسبة البطالة من 29.8% سنة 2000 إلى ما يقارب 9.8% سنة 2013، وبالتالي ظاهريا هناك آثار إيجابية، لكن المتتبع لقطاع الشغل يرى بأن نسب البطالة تحتوي عدد كبير من العاملين بمناصب شغل مؤقتة؛

- إن السياسة المالية ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع النفقات العامة بهدف زيادة الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، ويرجع هذا الى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته؛

- يتضح من خلال النتائج بأن الصدمات الإيجابية في الإيرادات العمومية (ارتفاع أسعار النفط) تمارس نوعا من الآثار الكينزية، إذ أن الارتباط الوثيق للإنفاق الحكومي بالإيرادات العامة (الجبائية البترولية) يجعله يستجيب بشكل مباشر لصدمات هذه الأخيرة. إن أثر الصدمة يبقى موجب ومعنوي في الاجل الطويل لكنه يكاد ينعدم، ويفسر ذلك بوجود نوع من العقلانية في تسيير الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول؛

- إن حدوث صدمة هيكلية في الإيرادات العامة سيكون لها أثر موجب ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل لكن بمضاعف صغير جدا، ولا شك أن هذا يعبر عن طبيعة الاقتصاد الجزائري، الذي تعتمد إيراداته السنوية على الجبائية البترولية والتي تمثل حصة الأسد في مكونات الناتج المحلي؛

- إن حدوث صدمة هيكلية في الإيرادات العامة سيكون لها أثر سالب على معدل البطالة على المدى الطويل، بمعنى أن الإيرادات العامة إذا ما تم استغلالها استغلالا أمثلا وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية المنتجة ستخفض بشكل كبير من معدلات البطالة.

نخلص الى نقطة هامة مفادها ان السياسة الانفاقية المتبعة في الجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية، إذ أن الأثر الإيجابي الضعيف على الناتج المحلي في المدى القصير سيؤدي الى ارتفاع طفيف في حجم الطلب الكلي في المدى المتوسط والطويل، مما ينتج عنه ارتفاع في معدلات التضخم، وفي ظل تفاقم عجز الميزانية وضرورة التخفيض من عرض النقود ترتفع معدلات الفائدة، مما يؤدي الى انخفاض في طلب القطاع الخاص وبالتالي ظهور نوع من آثار المزاحمة على الاستثمار الخاص، التي ستمارس تأثيرا سلبيا على نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات القادمة.

خلاصة:

قمنا في هذا الفصل بعرض الجانب النظري للنموذج القياسي المطبق SVAR، بدءا بعرض مراحل تطبيق نموذج VAR واختبارت التشخيص، ثم انتقلنا الى التفصيل في منهجية SVAR.

نتائج التقدير لنموذج SVAR بينت ان أفضل درجة تأخير للنموذج هي الدرجة الثانية، اي النموذج الأمثل هو (2)SVAR. إن الهدف الرئيسي لنماذج SVAR هو تحليل دوال الاستجابة الهيكلية ضمن قيود مسبقة على بعض العلاقات البينية للمتغيرات محل الدراسة. في هذه الدراسة أردنا تحليل ثر النفقات والإيرادات العامة على متغيرات مربع كالدور، انطلاقا من نتائج النمذجة لدوال الاستجابة الهيكلية المبينة سابقا يمكن ان نستنتج ما يلي:

- الصدمة الهيكلية الحادثة في مستويات النفقات العمومية يؤثر بشكل ايجابي (ومعنوي) على حجم الإيرادات العمومية وذلك خلال الأربع سنوات التي تلي الصدمة، ولكن هذا الأثر ضعيف جداً (يكاد ينعدم أساسا) بل نلاحظ ان في الأجل الطويل هناك أثر سلبي للصدمات الحادثة في النفقات العمومية على الإيرادات العمومية؛
- نتائج دالة الاستجابة الهيكلية أشارت الى ان حدوث صدمة هيكلية في الإنفاق العام سيؤدي بشكل كبير الى ارتفاع معدلات التضخم خلال الثلاث السنوات التي تلي الصدمة؛
- اثار الصدمات الهيكلية للنفقات العامة سيكون لها أثر سلبي على رصيد ميزان المدفوعات خلال الثلاث السنوات التي تلي الصدمة، طبعاً مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة؛
- نتائج تحليل دوال الاستجابة أشارت الى وجود أثر سلبي (ومعنوي) للصدمات الهيكلية في النفقات العمومية على معدل البطالة خاصة في السنة الثانية التي تلي الصدمة (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة)؛
- من خلال نتائج دالة استجابة معدلات البطالة للصدمات الحاصلة في الإيرادات العامة في الجزائر، نلاحظ أن هناك أثر موجب (وغير متوقع) في الفترات الاولى والثانية التي تلي الصدمة في الإيرادات العمومية. لكن بدءاً من الفترة الثالثة والرابعة هناك أثر سلبي على معدلات البطالة (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة)؛
- من خلال نتائج التقدير لهذه الدالة المتعلقة بمعدل التضخم، حدوث صدمة هيكلية في مستويات الإيرادات العامة سيؤدي بشكل كبير الى انخفاض معدلات التضخم خلال الثلاث السنوات التي تلي الصدمة، طبعاً مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة؛
- من خلال نتائج دوال الاستجابة الهيكلية، حدوث صدمة هيكلية في مستوى الإيرادات العمومية يؤثر بشكل ايجابي (ومعنوي) على حجم النفقات العمومية وذلك خلال الأجل القصير التي تلي الصدمة خاصة خلال السنة الثانية، هذا الأثر يبقى موجب ومعنوي في الأجل الطويل لكنه يكاد ينعدم؛

الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018

إن سياسات التحفيز المالي لم تحقق الاثار الكينزية المرتقبة، إذ ان استجابة الناتج المحلي كانت ضعيفة وغير معنوية في الغالب، بالإضافة الى ظهور الضغوط التضخمية المصاحبة بارتفاع عام في الأسعار، وهذا بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم جدوى الانفاق، إذ يشمل القطاعات غير المنتجة.

خاتمة عامة

تمهيد:

من أبرز القضايا التي تثير الاهتمام والجدل بين الاقتصاديين تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، تعتبر السياسة المالية أحد المحاور الأساسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث تستخدم مكونات الميزانية العامة للدولة المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة للتأثير على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، غير أن التنسيق والتكامل بين السياستين المالية والنقدية يعتبر أمراً ضرورياً، والجزائر مثل بقية دول العالم قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد.

نتائج البحث

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج تخص كلا من الجانب التحليلي والجانب القياسي نعرضها فيما يلي.

1- نتائج الجانب التحليلي:

من خلال الدراسة التحليلية توصلنا الى النتائج التالية:

- تؤدي السياسة المالية دوراً جوهرياً في تفعيل الاقتصاد الوطني والرفع من معدلات نموه وتحقيق استقراره من خلال سياسات الانفاق العام، ويفسر ذلك أساساً ما تحدته برامج الانفاق العام من تطوير للبنى التحتية رفع الاستهلاك الكلي، تشجيع الاستثمار العام والخاص، تحسين الخدمات العامة من تعليم وصحة وأمن؛
- إن تطبيق السياسة المالية في الجزائر يعاني من معوقات تحول دون الارتقاء الى المستوى المطلوب، هذا بالرغم من الإصلاحات التي تبنتها، حيث شهد الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينات من القرن الماضي تحولات عميقة، لعل أهمها تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، أن من أهم الأهداف التي تضمنها هذا البرنامج هو تقليص عجز الميزانية من خلال الضغط على مجموعة من المتغيرات، التي من شأنها الرفع من الإيرادات من جهة، والتقليص من النفقات من جهة ثانية؛
- انخفاض النمو الاقتصادي، ارتفعت معدلات البطالة والتضخم وتفاقم عجز الميزانية، وكان هذا خلال الفترة (1990-1998)، وقد تطلب ذلك إجراء إصلاحات شاملة في جميع القطاعات الاقتصادية، والتي عرفت سياسة تقشفية في مجال الإنفاق، ليعود الانتعاش مع مطلع سنة 2000 نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار النفط، حيث انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية وذلك بالزيادة في حجم الإنفاق العام؛
- تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، ويرجع ذلك الى العديد من العوامل أهمها: ارتفاع أسعار البترول، المشاريع المبرمجة سنوياً في برامج

- الاستثمارات العمومية، المناصب المالية المفتوحة سنويا، ارتفاع قيمة الواردات السلعية، ضعف الأسواق والمؤسسات المالية في الاقتصاد الجزائري؛
- مع الانخفاض الكبير لأسعار البترول منتصف سنة 2014 تعقدت الوضعية الاقتصادية للجزائر جراء شح الموارد المالية، حيث تقلصت مداخيل الدولة بالعملة الصعبة، في حين استمرت سياسة الإنفاق نتيجة لاعتماد برنامج دعم النمو 2015-2019؛
 - إن معدلات النمو المحققة تعتبر متواضعة مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي تم رصدها خلال هذه السنوات فالجزائر أنفقت مبالغ ضخمة لتجني بعدها نموا سنويا أقل من 5 % لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في فترة التسعينات (باستثناء سنتي 2003 و 2013)؛
 - إن اعتماد الجزائر على سياسة الإنفاق التوسعي لتنشيط سوق العمل حقق نجاحا نسبيا وذلك من خلال تراجع معدلات البطالة، لكن ابتداء من سنة 2014 ارتفعت معدلات البطالة من جديد وهذا يؤكد عدم وجود استراتيجية وطنية قصد تلبية طلب العمل المتزايد سنويا؛
 - مع بداية الالفية الثالثة انخفضت معدلات التضخم بشكل كبير مقارنة مع فترة التسعينات، إلا أنها عاودت الارتفاع من جديد لتصل إلى أعلى معدل سنة 2012 قدر ب 8.9%، وهذا نتيجة التوسع في الإصدار النقدي لتغذية الميزانية العامة نتيجة الارتفاعات المستمرة في أجور عمال الوظيف العمومي؛
 - سجل ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2013) نتائج إيجابية نظرا للفوائض المحققة من سنة لأخرى وهذا راجع إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول والتي أثرت بشكل إيجابي على حصيلة الصادرات، لكن ابتداء من سنة 2014 أصبح هذا الرصيد سالباً، ويفسر ذلك بالمستوى المتدني نسبياً لأسعار النفط، وإلى قلة الصادرات خارج المحروقات، وكذلك المستوى المرتفع جداً للواردات.

2- نتائج الجانب التطبيقي:

قمنا في هذه الدراسة بقياس أثر صدمات السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2018)، وذلك بالاعتماد على نموذج SVAR.

المهدف الرئيسي لنماذج SVAR هو تحليل دوال الاستجابة الهيكلية ضمن قيود مسبقة على بعض العلاقات البينية للمتغيرات محل الدراسة. انطلاقاً من نتائج النمذجة لدوال الاستجابة تبين ما يلي:

- الصدمة الهيكلية الحادثة في مستويات النفقات العمومية يؤثر بشكل إيجابي (ومعنوي) على حجم الإيرادات العمومية وذلك خلال الأربع سنوات التي تلي الصدمة، ولكن هذا الأثر ضعيف جداً (يكاد يعدم أساساً) بل نلاحظ أن في الأجل الطويل هناك أثر سلبي للصدمات الحادثة في النفقات العمومية على الإيرادات العمومية؛

- نتائج دالة الاستجابة الهيكلية أشارت الى ان حدوث صدمة هيكلية في الإنفاق العام سيؤدي بشكل كبير الى ارتفاع معدلات التضخم خلال الثلاث السنوات التي تلي الصدمة، هذه الموجة التضخمية تنقص حدتها في الأجل المتوسط والطويل؛
- ان حدوث صدمة في النفقات العامة سيؤدي إلى أثر سلبي ومعنوي (لكن ضعيف نسبياً) على الناتج المحلي في الأجل الطويل؛
- إن الصدمة الهيكلية للنفقات العامة سيكون لها أثر سلبي على رصيد ميزان المدفوعات خلال الثلاث السنوات التي تلي الصدمة، طبعاً مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة؛
- نتائج تحليل دوال الاستجابة أشارت الى وجود أثر سلبي (ومعنوي) للصدمة الهيكلية في النفقات العمومية على معدل البطالة خاصة في السنة الثانية التي تلي الصدمة (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة)؛
- من خلال نتائج دوال الاستجابة الهيكلية، حدوث صدمة هيكلية في مستوى الإيرادات العمومية يؤثر بشكل إيجابي (ومعنوي) على حجم النفقات العمومية وذلك خلال الأجل القصير التي تلي الصدمة خاصة خلال السنة الثانية، هذا الأثر يبقى موجب ومعنوي في الأجل الطويل لكنه يكاد ينعقد؛
- من خلال نتائج التقدير لهذه الدالة المتعلقة بمعدل التضخم، حدوث صدمة هيكلية في مستويات الإيرادات العامة سيؤدي بشكل كبير الى انخفاض معدلات التضخم خلال الثلاث السنوات التي تلي الصدمة، طبعاً مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة؛
- إن حدوث صدمة في الإيرادات العامة لها أثر موجب ومعنوي (لكن ضعيف نسبياً) على الناتج المحلي على المدى الطويل؛
- من خلال نتائج دالة استجابة معدلات البطالة للصدمة الحاصلة في الإيرادات العامة في الجزائر، نلاحظ أن هناك أثر موجب (وغير متوقع) في الفترات الأولى والثانية التي تلي الصدمة في الإيرادات العمومية. لكن بدءاً من الفترة الثالثة والرابعة هناك أثر سلبي على معدلات البطالة (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة)؛
- نلاحظ أن أثر الصدمات الحادثة في مستويات الإيرادات العامة على رصيد ميزان المدفوعات كانت تكاد تنعدم في الأجل القصير، لكن أثر هذه الصدمة سيكون واضح نسبياً ابتداءً من السنة الثالثة والرابعة التي تلي الصدمة أما على المدى الطويل فلا يوجد أي أثر.

اختبار الفرضيات:

على ضوء النتائج المذكورة سابقاً سيتم الإجابة والتحقق من مدى صحة الفرضيات الفرعية للدراسة، والتي تساعد على فهم ومعالجة الإشكالية المطروحة:

- **الفرضية الأولى:** هي فرضية خاطئة، فقد تبين من خلال العرض التحليلي أن اتجاهات تغيرات السياسة المالية ومتغيرات مربع كالدور مرتبط بتغيرات أسعار النفط، وبالتالي فإن الإصلاحات الاقتصادية التي مست السياسة المالية لم يكن لها الدور الكافي في التأثير على أداء المتغيرات الاقتصادية؛
- **الفرضية الثانية:** يتم قبول هذه الفرضية، لأن الدراسة النظرية لنموذج SVAR أثبتت أن هذا النموذج جد ملائم لدراسة التفاعلات الحركية بين المتغيرات الاقتصادية، إذ يستعمل ضمن هذا النوع من النماذج القليل من القيود وفقا لما تمليه النظريات الاقتصادية، بالإضافة الى ذلك تسمح لنا هذه المقاربة بمحاكاة الصدمات الهيكلية أي تبيان أثر الصدمات الناتجة عن المتغيرات الاقتصادية.
- **الفرضية الثالثة:** قبول هذه الفرضية جزئيا، لأن حدوث صدمة هيكلية واحدة في النفقات العامة سيكون لها أثر سلبي ضعيف نسبيا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاجل الطويل، اما تأثير هذه الصدمة على معدلات التضخم فقد جاءت موجبة. بالنسبة لاستجابة معدل البطالة وميزان المدفوعات فقد كانت سالبة في المدى القصير لتصبح موجبة على المدى المتوسط والطويل.
- **الفرضية الرابعة:** قبول هذه الفرضية جزئيا، لأن حدوث صدمة هيكلية واحدة في الإيرادات العامة سيكون لها أثر موجب ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل لكن بمضاعف صغير جدا، في حين ستولد هذه الصدمة نوعا من الانخفاض في معدلات التضخم. أما تأثير هذه الصدمة على معدل البطالة وميزان المدفوعات سيكون موجب على المدى القصير وسالب على المدى المتوسط، لينعدم تماما على المدى الطويل.

اقتراحات البحث:

- تعزيز دور السياسة المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي في الجزائر يمكن طرح الاقتراحات التالية:
- تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة ومعايير تقييم أداء البرامج الانفاقية؛
- اعتماد أدوات تمويلية جديدة تركز على الاعتماد الكلي على الإيرادات البترولية بنسبة كبيرة في تمويل النفقات العامة لتجنب التقلبات الحاصلة في أسعار البترول؛
- ينبغي الاعتماد أكثر على نفقات التجهيز كقاطرة لدفع معدلات النمو الاقتصادي؛
- ينبغي العمل على إصلاح السياسة النقدية والتجارية (الجمركية) بشكل يجعلها لا تتعارض مع أهداف السياسة المالية وذلك عن طريق التنسيق بين الهيئات الحكومية المشرفة على هذه السياسات؛
- ينبغي الاعتماد على الجباية العادية للتأثير على النشاط الاقتصادي وذلك بإجراء إصلاحات شاملة في القطاع الضريبي؛

- ضرورة تحسين مردودية وكفاءة الاستثمار العمومي من أجل المساهمة في خلق قيمة مضافة تتناسب مع البرامج الانفاقية الضخمة والتي يتم تمويلها بعائدات النفط؛
- لا بد من التحول من ميزانية البرامج الى ميزانية الأداء؛
- ضرورة إعداد الميزانية بناء على دراسات استشرافية؛
- إيجاد الآليات الضرورية لربط الجامعات ومراكز البحث العلمي على المستوى الوطني بمختلف المؤسسات والإدارات العمومية والخاصة، من أجل الاستفادة من خبراتها.

افاق البحث:

- هذه الدراسة تفتح الافاق لدراسات مستقبلية تتمثل فيمايلي:
- دراسة قياسية لآثار صدمات السياسة المالية على متغيرات الاقتصاد الكلي لعينة من الدول باستعمال نماذج Panel؛
 - دراسة قياسية لآثار صدمات السياسة المالية على متغيرات الاقتصاد الكلي باستخدام نماذج التوازن العام DSGE.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- باللغة العربية:

➤ الكتب

- 1- إبراهيم بن داود، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2010.
- 2- أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة وفاعلية السياسة النقدية (تحليل رياضي وقياسي)، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2014.
- 3- أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2012.
- 4- الأخضر أبو علاء عزي، إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري (مقاربة وصفية)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 5- إسماء عادل الحسيني، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2017.
- 6- أعاد محمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 7- إياد عبد الفتاح النصور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2013.
- 8- إياد عبد الفتاح النصور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 9- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 10- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- 11- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
- 12- جمال لعامرة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2004.
- 13- جوزيف دانيالز وديفيد فانهوز تعريب محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، السعودية، 2010.
- 14- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000.
- 15- حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان ومحمد عمر حماد أبو دوح، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- 16- حسام عبد العال، سياسات تحقيق التوازن الاقتصادي، الطبعة الأولى، طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2017.

- 17- حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
- 18- حسني خربوش وحسين اليحيى، **المالية العامة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2013.
- 19- حسين العمر، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 2002.
- 20- حمدي بن محمد صالح، **توازن الموازنة العامة (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي)**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 21- خالد توفيق الشمري وطاهر فاضل البياتي، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 22- خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة العاشرة دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 23- زكريا الدوري ويسرا السامرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن، 2013.
- 24- سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي**، بدون دار النشر، مصر، 1994.
- 25- سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلاني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 26- سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 27- سي محمد كمال، **الاقتصاد النقدي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
- 28- شادي خليفة محمد الجوارنة، **الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 29- شعيب بونوة وزهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010.
- 30- صالح صالح، **السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2001.
- 31- طارق الحاج، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 32- عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006.
- 33- عادل فليح علي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن، 2007.

- 34- عباس كاظم الدغمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن، 2010.
- 35- عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الإصدار الأول، مطبوعات Kie 2018.
- 36- عبد الرحمن محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2018.
- 37- عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
- 38- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثالثة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 39- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.
- 40- عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الوادي، الجزائر، 2020.
- 41- علي زغدود، المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2011.
- 42- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 43- عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة) الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، بلد النشر، 1997.
- 44- عيسى خليف، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 45- فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008.
- 46- فؤاد حيدر، علم الاقتصاد العام، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، بدون دار النشر، 2001.
- 47- فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- 48- لطيفة كلاخي، أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة بعض دول MENA)، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2017.
- 49- مجيد الكرخي، دراسات في النشاط المالي للدولة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن 2015.
- 50- محفوظ برحمان، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2015.
- 51- محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2011.

- 52- محمد جمال ذنبيات، **المالية العامة والتشريع المالي**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- 53- محمد خالد المهائني، **الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة (تجارب عربية مقارنة)**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، مصر، 2012.
- 54- محمد دويدار، **دراسات في الاقتصاد المالي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.
- 55- محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن، 2011.
- 56- محمد عباس محرز، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 57- محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق** مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.
- 58- محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك وأحمد زهير شامية، **مبادئ التحليل الاقتصادي**، الطبعة الأولى دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 59- محمود حسين الوادي وزكريا احمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000.
- 60- محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 61- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن، 2009.
- 62- المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية**، دار النشر، لبنان، 2001.
- 63- ناصر دادى عدون وعبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2010.
- 64- نجم الدين حسين صوفي عبد القادر، **السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2015.
- 65- نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية**، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 66- نوزاد عبد الرحمان الهيقي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة** الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2006.

- 67- هارون العشي، النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية (دراسة حالة) منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2017.
- 68- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
- 69- وليد خالد الشايجي، المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 70- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.

البحوث الجامعية:

- 1- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف - دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (2014-2015).
- 2- تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
- 3- خالد منة، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، (2014-2015).
- 4- عبد الرحيم شبي، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (2012-2013).
- 5- عبد الكريم بوغزالة أمحمد، محاضرات في المالية العامة (مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ل م د) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (2016-2017).
- 6- محمد الخطيب نمر ومسعود صديقي، التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق، مطبوعة بيداغوجية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008.

المقالات:

- 1- أحمد ضيف ونسيمة بن يحيى، تقوم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والتنمية**، العدد السابع، المجلد الثاني، 2017.
- 2- حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر (المغرب - تونس)، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد السابع.
- 3- حسن تشوكتش ومصطفى بوشامة، تقييم أداء السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2015 باستخدام مقاربة أشعة الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR، **مجلة الابداع** جامعة البليدة، الجزائر، المجلد السابع، العدد الثامن، 2017.
- 4- رابح زيري ومريم عواق، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الوطني (قبل وبعد 1990)، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، العدد التاسع، جوان 2018.
- 5- رسول حميد، قراءة في الوضع والسياسة المالية في الجزائر، **مجلة معارف**، العدد 22، 2017.
- 6- طويل بهاء الدين، دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذج M-F، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد الحادي عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
- 7- عبد الله قوري يحيى، محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012، **مجلة الباحث**، العدد الرابع عشر، جامعة ورقلة، الجزائر 2014.
- 8- عزيزة بن سميثة، مكانة السياسة المالية ضمن برامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية** جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السابع عشر، 2009.
- 9- عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي وعصام جوادي، تنسيق السياسات المالية والنقدية زمن الازمات المالية والاقتصادية، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد الخامس، ديسمبر 2016.
- 10- كربالي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، 2005.
- 11- محمد ابراهيم وليث صباح ورؤى حسين، الموازنة العامة المرنة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العراق، العدد 49، 2016.
- 12- محمد بلعدي، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 37، قسنطينة، جوان 2012.
- 13- محمد راتول وصالح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 66، 2014.

- 14- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، العدد العاشر، 2012.
- 15- مصباح حراق، كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد (دراسة حالة الجزائر)، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، العدد الرابع، 2016.
- 16- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الثاني، 2003.
- 17- وسيلة بن بخمة ومحمد بوشة، معدل صرف الدينار الجزائري بين فرضيتي تعادل القوة الشرائية وسيرورة النزهة العشوائية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2017)، **مجلة رؤى اقتصادية**، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، 2021.
- 18- وليد بشيشي وسليم مجلخ، أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد السابع، 2017.
- 19- الوليد طلحة وطارق إسماعيل، تمويل البنية التحتية في الدول العربية: التحديات والخيارات، **دراسات اقتصادية**، العدد 86، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2021.

المؤتمرات والملتقيات:

- 1- كمال الدين بن عيسى، أثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزء الثاني، 11-12 مارس 2013.
- 2- عبد الجليل شليق وآخرون، استيفاء الترتيبات المؤسسية بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر في ضوء الإصلاحات، ملتقى دولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 2-3 ديسمبر 2019.

التقارير:

- 1- البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009).
- 2- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2014.
- 3- صندوق النقد الدولي، **دليل شفافية المالية العامة**، بيانات غير منشورة، 2007.
- 4- صندوق النقد العربي، **تقرير افاق الاقتصاد العربي**، الإصدار الرابع عشر، 2021.

- 5- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية (الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي)، الإصدار الثاني، الكويت، 2015.
- 6- هبة عبد المنعم وسفيان قعلول، نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: دور المالية العامة، صندوق النقد العربي، العدد 20، 2021.

القوانين:

- 1- القانون (21/90) المتعلق بالمحاسبة العمومية، المؤرخ في 15/08/1990، الجريدة الرسمية رقم 35.
- 2- القانون (17/84) المتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في 07/07/1984، الجريدة الرسمية رقم 28.
- 3- القانون 21/90 المؤرخ في 15/08/1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

باللغة الأجنبية:

Livre :

- 1- Badi H.Baltagi, **Econometrics**, Springer, Germany, 4th edition, 2008.
- 2- BEFFY Pierre-Olivier, **Initiation à l'économie**, éditions de Boeck université, Bruxelles, 1^{re} édition, 2008.
- 3- Bernier Bernard et Yvies Simon, **Initiation à la macroéconomie**, Dunod, Paris, 9^e édition, 2007.
- 4- Bouvier Michel et Esclassan Marie-Christine et Lassale Jean-Pierre, **Finances publiques**, librairie générale de droit et de jurisprudences, Paris, 5^{me} édition, 2000.
- 5- Carole SEXTON et Dat VOVAN, **Introduction a l'économie**, presse de l'université du Quebec, Canada, 1987.
- 6- Christian Biales, **Modélisation schématiques de l'équilibre macroéconomique**, disponible ou lien suivant :
- 7-Christian Schoenauer, **Les fondamentaux de la fiscalité –techniques et applications**, édition ESKA, 6^{me} édition, France, 2006.
- 8- Damarey Stéphanie, **L'essentiel des finances publiques 2013**, gualino éditeur, 2013.
- 9-Damodar.N Gujjarati, **Basic econometric**, the McGraw-Hill companies, USA, 4th edition, 2004.
- 10- Darreau .Philippe, **Croissance et politique économique**, éditions de Boeck universités, Bruxelles, 1^{re} édition, 2003.
- 11- Dimitrios asteriou and Stephen G.Hall, **Applied econometrics A modern approach**, published by Pal Grave mac Millan, USA, 2007.
- 12- Eric Dor, **Econométrie**, Pearson education, france, 2004.
- 13- François Chouvel, **Finance publique**, Gualino éditeur, Paris, 2001.
- 14- Frank Mordacq, **Les Finances Publiques**, presses universitaires de France, France, 4^{me} édition, 2016.
- 15- Gregory N.Mankiww, **Macroéconomie**, édition de boeck , France, 3^{me} édition, 2003.
- 16- Heertj.Arnold , Pieretti Patrice, Barthélemy Philippe, **Principes d'économie politique**, éditions de Boeck, Bruxelles, 4^{me} édition, 2003.

<https://docplayer.fr/2299172-Modelisations-schematiques-de-l-equilibre-macroeconomique.html>

- 17- Jean-Didier Lecaillon, Jean-Marie Le page et Christian Ottavj, **Economie contemporaine (Analyse et diagnostics)**, éditions de Boeck université, Bruxelles, 2^{me} édition, 2004.
- 18- Jonas Kibala Kuma, **Le modèle VAR structurel : Eléments de théorie et pratique sr l'ogiciels**, HAL archives-ouvertes .fr, Congo-Kinshasa, 2018.
- 19- Joseph E. Stiglitz et autres, **Principes d'économie moderne**, 3^e édition, éditions de Boeck Université, Bruxelles, 2007.
- 20- Marc Montoussé, **Economie monétaire et financière**, édition Bréal, France.
- 21- Marie Delaplace, **Monnaie et financement de l'économie**, Dunod, France.
- 22- Michel Bialès, Rémi Leurion et Jean-Louis Rivaud, **L'Essentiel sur l'Economie**, 4^{ème} édition, BERTI éditions, Alger, 2007.
- 23- MULLER Jacques, VANHOVE Pascal, LONGATTE Jean, **DPECF2 : Manuel & Applications Economie** , Dunod, Paris, 2004.
- 24- Régis Bourbonnais, **Econométrie: Cours et exercices corrigés**, 9^{me} éditions, Dunod, France, 2015.
- 25- Richard G. Lipsey , Peter O. Steiner, Douglas D. Purvis, Paul N. Courant, **Macroeconomics**, Harper Collins publishers, 9th, 1990.
- 26- Robert J. Gordon, **Macroeconomics**, 6th edition, Harper Collins College Publishers, USA, 1993.
- 27- Robert M. Dunn and John H. Mutti, **International Economics**, 5th edition, Routledge, USA, 2005.
- 28- Roman Kozhan, **Financial Econometrics with eviews**, Ventus publishing Aps, 2010, WWW.BOOKBOON.COM
- 29- RUFFIN Row J and GREGORY Paul R, **Principles of Economics**, Harper Collins College publishers, USA, 5th edition, 1993.
- 30- S. Ouliaris, A. R. Pagan and J. Restrepo, **Quantitative macroeconomic modeling with structural vector autoregressions-An eviews implementation**, 2018.
- 31- Vance Martin, Stan Hurn and David Harris, **Econometric modeling with time series**, Cambridge university press, USA, 2013.
- 32- W. J. Baumol, A. S. Blinder et W. M. Scarth, **Macro-Economie : Principes et politiques**, éditions Etudes Vivantes, Montréal, 1990.

Les articles :

- 1- Abderrahim Chibi, Mohamed benbouziane and Sidi mohamed Chekouri, The macroeconomic effects of fiscal policy shocks in Algeria: An empirical study, **Economic research forum**, Working paper 536, Egypt, 2010.
- 2- Alberto Borrero, **On the long and short of central bank independence, policy coordination and economic performance**, International Monetary fund, Working paper N° 19, February 2001.
- 3- Asma ghanian BENAMEUR, Yacine BELARBI and Rachid TOUMACHE, The macroeconomic effects of oil prices fluctuations in Algeria: A SVAR approach, **les cahiers du Cread**, Vol 36, N° 3, 2020.
- 4- Christopher A. Sims, **Macroeconomics and Reality**, **Econometrica**, Volume 48, N° 1, 1980.
- 5- HEMMING Richard, MAHFOUZ Salma et SCHIMMELPFEING Axel, fiscal policy and economic activity during recessions in advanced economies, **Problems économiques**, N° 2793, janvier 2003.

<http://www.cairn.info/revue-de-l-ofce-2015-1-page-181.htm>

- 6- Jean-Baptiste Gossé et Cyriac Guillaumin, L'apport de la représentation VAR de Christopher A. Sims à la science économique, **revue d'analyse économique**, volume 89, N° 4, 2013.
- 7- KAMEL Mona, The theoretical framework for the coordination of fiscal and monetary policies, Munich Personal RePEc Archive, 2010, P 12, <https://mpa.ub.uni-muenchen.de/26856/>
- 8- Mamadou Diop et Adama Diaw, Politique budgétaire et stabilité macroéconomique en union économique et monétaire : le cas de L'UEMOA, **revue de L'OFCE**, N° 137, 2015.
- 9- Michal Franta, Macroeconomic effects of fiscal policy in the Czech Republic, **working paper series 13**, the Czech National Bank, 2012.
- 10- Robert M. Dunn and John H. Mutti, **International Economics**, 5th edition, Routledge, USA, 2005.

Les Recherches universitaires :

- 1- Christophe HURLIN, Econométrie appliquée séries temporelle, cours de tronc commun, <https://www.coursehero.com/file/43614108/CoursSeriesTemp-Chap4pdf/>.
- 2- Gilbert COLLETAZ, **Les processus VAR notes du cours de séries temporelles multivariées**, Master ESA, 2018.

Les Rapports:

- 1- Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapport des années 2004, 2008, 2012, 2014, <http://www.bank-of-algeria.dz>.
- 2- CNES, **Regards sur la politique monétaire en Algérie**, Rapport 26^{ème} session plénière, N° 502, Algérie, 2005.
- 3- Conseil national économique, Social et environnemental, **Rétrospective 2020 analyse liminaire**, mars 2021.
- 4- George Kopits and Jon Craig, **Transparency in government operations**, Occasional paper N° 158, IMF, USA, 1998.
- 5- Ministère de finance, **Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2017**, <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique>, consulté le 17-2-2019.
- 6- Programme de développement quinquennal 2010-2014.
- 7- Programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme 2001-2004.
- 8- The global competitiveness report for the years 2008-2017.

Sites:

- <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique>

الملاحق

الملحق رقم 1: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية خلال الفترة (2000-2018)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة %
2000	682,7	5,7
2001	669	1,6
2002	684	1,5
2003	772	9,1
2004	933	8,8
2005	1188	5,5
2006	1399	6,1
2007	1630	4,6
2008	2043	5,7
2009	1781	0,5
2010	2116	4,7
2011	2401	2,5
2012	2664	5,7
2013	2775	2,1
2014	2807	2,1
2015	2458	3
2016	2381	3,3
2017	2471	1,3
2018	2704	2,2

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي للسنتين 2017 و2018.

الملحق رقم 2: تطور الانفاق العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية

الوحدة: مليار دولار

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
الانفاق العسكري	306.2	278.8	301.7	503.3	698.1	596

Source : World bank.

الملحق رقم 3: هيكل نفقات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1993-2000)

الوحدة: ألف دولار أمريكي

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
أجور	114,9	145,2	179,5	213,3	235	258,2	278,1	281,1
منح المجاهدين	10	12,8	15,6	18,9	20	37,9	59,9	57,7
مواد و لوازم	16,7	18,2	29,4	34,7	43,5	47,5	53,6	54,6
تحويلات جارية	73,8	78,5	94,2	115,4	116,5	123,9	166,8	200
فوائد الدين العمومي	27	41,1	62,2	89	109,4	110,8	126,4	162,3
خدمات عمومية	39,9	42,3	55,4	69,9	74	75,2	81,9	92

Source: Statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report.

ملحق رقم 4: تطور هيكل نفقات التجهيز خلال الفترة (1993-1999)

الوحدة: % من نفقات التجهيز

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
التربية والتعليم	17,1	16,85	19,06	18,27	19,68	15,27	14,61	14,97
البناء والتهيئة العمرانية	27,06	27,46	23,59	22,12	21,27	33,42	34,78	36,42
البنية التحتية	31,84	32,56	35,13	32,83	33,96	25,38	25,81	28,21
السياحة	1,16	0,87	0,2	6,05	0,14	5,01	5,4	1,91
الصناعة والطاقة	6,36	5,53	6,15	4,35	4,74	3,93	3,55	2,28
الزراعة والصيد الحري والموارد المائية	16,49	16,74	15,87	16,38	20,21	16,99	15,85	16,2

Source: Statistical appendix (1998/2001/2007/2012/2013): IMF staff country report

الملحق رقم 5: تطور الضرائب المباشرة وغير المباشرة خلال الفترة (1999-1990)

السنة	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة
1990	21,6	34,7
1991	22,5	38,2
1992	27,8	49,1
1993	35,2	52,2
1994	44,4	77
1995	57,8	99,2
1996	67,5	129,5
1997	81,8	148,1
1998	88,1	154,9
1999	72,2	149,7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص ص 211-213.

المحق رقم 6: رصيد الموازنة خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: مليار دج

السنة	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الميزانية
1990	136,5	152,5	16
1991	212,1	248,9	36,8
1992	420,1	311,9	-108,2
1993	476,6	314	-162,6
1994	566,3	477,2	-89,1
1995	759,6	611,7	-147,9
1996	724,6	825,2	100,6
1997	845,2	926,7	81,5
1998	875,7	774,5	-101,2
1999	961,7	950,5	-11,2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، "حوصلة إحصائية 1962-2011".

الملحق رقم 7: تطور هيكل نفقات التشغيل خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليار دج

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
991	746,6	692,1	526,2	447,8	418,5	382,1	326,6	301,1	288,8	261,6	أجور
153,2	130,7	101,3	101,6	92,5	79,8	68,9	62,6	74	56,1	60,6	منح المجاهدين
90,9	112,5	81,7	93,8	95,7	76	58,5	58,8	69,8	59,1	54,6	مواد و لوازم
1419	1272,8	1291	871,8	733,3	597,6	557	543,8	387,7	247,1	300,4	تحويلات جارية
30,2	37,4	61,2	80,5	68,6	73,2	157,3	146,3	143	147,5	161,7	فوائد الدين العمومي
			2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنة
			2234,3	2308	2313,1	2015	2007,2	1855,3	1988,4	1774,7	أجور
			202,9	228	226	2170,9	218,4	226,5	185,3	163,2	منح المجاهدين
			192,1	188,6	185,5	223	161,9	149,1	135,2	129,7	مواد و لوازم
			1144,4	1005	1083,8	179,7	1333	1147,1	1645	987,8	تحويلات جارية
			115,4	169,1	46,8	1270,6	37,8	44,2	42	37,7	فوائد الدين العمومي

Source : Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapport des années 2004, 2008, 2010, 2015, 2017, 2018, <http://www.bank-of-algeria.dz>.

الملحق رقم 8: هيكل نفقات التجهيز خلال الفترة (2014-2018)

الوحدة: %

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
المناجم والطاقة	4,5	3,8	0,99	0,98	1,11
الزراعة - الموارد المائية	11,6	10	8,7	10,44	6,29
البنية التحتية الاقتصادية والإدارية	32,7	34	41,5	38,25	18,75
الزراعة - التكوين	7,7	7,5	7,1	6,06	4,4
البنية التحتية الاجتماعية والثقافية السكن	4,5	4,5	5,7	5,06	4,04
نفقات أخرى	16,3	13,1	12,9	8,34	29,05

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019، ص 59.

الملحق رقم 9: متوسط سعر برميل النفط خلال الفترة (2018-2000)
الوحدة: دولار/ البرميل

السنة	سعر البترول
2000	28,6
2001	24,9
2002	25,3
2003	29
2004	38,6
2005	54,3
2006	65
2007	74,4
2008	99,1
2009	61,6
2010	80
2011	112,9
2012	110,7
2013	109,1
2014	99,1
2015	52,8
2016	44,8
2017	53,9
*2018	71,3

Source : ministère de finance, « Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2017 », <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique>, consulté le 17-2-2019.

* statistical review of world energy, 70th edition, 2021, p 28.

الملحق رقم 10: تطور مكونات الجباية العادية خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليار دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الضريبة على المداخيل والارباح	82	98,5	112,2	127,9	148	168,1	241,2	258	331,5	462,1	559,7
الضريبة على السلع والخدمات	165	179,2	223,4	233,9	274	308,8	341,3	347	435,2	478,5	509,4
الحقوق الجمركية	86,3	103,7	128,4	143,8	138,8	143,9	114,8	133	164,9	170,2	179,2
تسجيلات وطوابع	16,2	16,8	18,9	19,3	19,6	19,6	23,5	28,1	33,6	35,8	39,1
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018			
الضريبة على المداخيل والارباح	684,7	862,3	823,1	881,2	1035	1109	1208	1185			
الضريبة على السلع والخدمات	572,6	652	741,6	768,5	824,3	887,8	960,8	1060,3			
الحقوق الجمركية	222,4	338,2	403,8	370,9	411,2	389,4	364,8	313,5			
تسجيلات وطوابع	47,4	56,1	62,5	70,8	84,7	95,8	92,6	85,6			

Source: Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie , rapport des années 2004, 2008, 2010, 2015, 2017, 2018, <http://www.bank-of-algeria.dz>.

الملحق رقم 11: تطور رصيد الموازنة خلال الفترة (2018-2000)

الوحدة: مليار دج

السنة	رصيد الميزانية
2000	-53,2
2001	68,7
2002	26,1
2003	-164,6
2004	-285,4
2005	-338
2006	-611,1
2007	-1159,5
2008	-1288,7
2009	-970,9
2010	-1392,3
2011	-2363,8
2012	-3254,2
2013	-2128,8
2014	-3068,1
2015	-3103,8
2016	-2285,9
2017	-1234,7
2018	-1585,102

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3.3) والجدول رقم (4.3)

الملحق رقم 12: دوال الاستجابة الهيكلية للصدمات الحادثة في حجم النفقات العمومية

الفترة	الإيرادات العمومية	النفقات العمومية	معدل التضخم	الناتج المحلي	رصيد ميزان المدفوعات	معدل البطالة
1	0.004509 (0.02341)	0.098418 (0.01365)	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)
2	0.010420 (0.03564)	-0.005715 (0.02841)	1.531251 (1.07105)	-0.020355 (0.02558)	-307.1220 (225.038)	-0.053279 (0.53258)
3	0.022333 (0.03719)	-0.017217 (0.02761)	0.736265 (1.01095)	0.026177 (0.02731)	31.31179 (203.860)	0.138034 (0.48359)
4	0.013932 (0.03056)	0.016961 (0.02431)	-0.755952 (1.21797)	0.021937 (0.02372)	122.7443 (182.520)	-0.065902 (0.44568)
5	-0.015122 (0.02743)	0.013414 (0.02118)	-1.061042 (1.10669)	-0.007540 (0.01660)	26.86458 (146.207)	-0.107462 (0.35179)
6	-0.008616 (0.02329)	-0.001398 (0.01900)	0.219792 (0.89739)	-0.006634 (0.01439)	-15.61791 (138.533)	0.045557 (0.35657)
7	0.010277 (0.01963)	-0.003410 (0.01543)	0.658750 (0.73339)	0.004021 (0.01263)	-38.85170 (123.735)	0.128015 (0.31073)
8	0.007103 (0.01504)	0.000650 (0.01230)	-0.123325 (0.70150)	0.005611 (0.00983)	-1.296312 (89.1515)	0.015603 (0.23229)
9	-0.003181 (0.01218)	0.002011 (0.00994)	-0.434318 (0.67718)	-0.000407 (0.00934)	23.82554 (70.6702)	-0.036705 (0.17768)
10	-0.004269 (0.00986)	0.000776 (0.00788)	-0.060121 (0.53939)	-0.003206 (0.00900)	3.318044 (58.9539)	0.022615 (0.14985)

المصدر : مخرجات برنامج 10 Eviews.

الملحق رقم 13: دوال الاستجابة الهيكلية لمتغيرات الدراسة للصدمات الحادثة في الإيرادات العامة

الفترة	رصيد ميزان					
	الإيرادات العمومية	النفقات العمومية	معدل التضخم	الدخل الوطني الخام	المدفوعات	معدل البطالة
1	0.119333 (0.01655)	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)
2	-0.017271 (0.03731)	0.008903 (0.02980)	-0.387649 (1.10107)	-0.009869 (0.02666)	9.917054 (232.093)	0.332252 (0.55705)
3	-0.026505 (0.04247)	-0.014902 (0.03075)	-0.646338 (1.16869)	-0.007195 (0.02836)	47.37294 (228.021)	-0.255683 (0.52721)
4	0.006374 (0.03131)	-0.013224 (0.02315)	0.643479 (1.17251)	-0.004567 (0.02135)	-22.54690 (180.128)	0.008570 (0.35073)
5	-0.001949 (0.02515)	0.002133 (0.02069)	0.121996 (1.12863)	0.000693 (0.01484)	-3.486696 (136.066)	0.054875 (0.33024)
6	-0.001403 (0.01838)	-0.000355 (0.01740)	-0.135743 (0.79552)	-0.001258 (0.01123)	5.320929 (111.524)	-0.117130 (0.29880)
7	-0.001851 (0.01191)	-0.002110 (0.01081)	0.068984 (0.51590)	-0.002423 (0.00840)	-2.305130 (87.5346)	-0.023191 (0.26113)
8	-0.001081 (0.00854)	0.000594 (0.00726)	0.096343 (0.48337)	0.000815 (0.00634)	7.375163 (50.6834)	-0.010999 (0.19174)
9	0.001188 (0.00709)	0.000182 (0.00487)	0.057490 (0.38790)	0.000561 (0.00623)	-2.122366 (29.1643)	-0.033036 (0.13138)
10	-0.000532 (0.00482)	0.000196 (0.00439)	-0.016293 (0.29242)	0.000347 (0.00584)	3.510900 (27.6498)	-0.023630 (0.11790)

المصدر : مخرجات برنامج 10 Eviews.

الملحق رقم 14: بيانات متغيرات الدراسة للفترة (1990-2018)

الوحدة: مليار دج

السنة	النفقات العامة	الإيرادات العامة	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	معدل التضخم	معدل البطالة	رصيد ميزان المدفوعات
1990	134,4	150,1	554,4	17,9	19,7	-1,792
1991	195,8	248,9	862,1	25,9	21,2	9,5
1992	320,2	311,9	1 074,7	31,7	23,8	4,364
1993	425,3	313,9	1 189,7	20,5	23,15	0
1994	461,8	470,5	1 487,4	29	24,36	-150,887
1995	589,3	611,7	2 005,0	29,8	28,1	-295,616
1996	724,6	824	2 570,0	18,7	27,99	-115,017
1997	845,2	933,6	2 780,1	5,7	26,41	66,9668
1998	876,2	784,3	2 830,5	5	28,02	-99,858
1999	961,7	972,8	3 238,2	2,6	29,29	-159,936
2000	1178,1	1124,9	4 123,5	0,3	29,5	572,204
2001	1321	1389,7	4 227,1	4,2	28,4	479,26
2002	1550,6	1576,7	4 522,8	1,4	25,9	294,853
2003	1690,2	1525,6	5 252,3	4,3	23,7	580,425
2004	1891,8	1606,4	6 149,1	4	17,7	670,53
2005	2052	1714	7 562,0	1,4	15,3	1240,46
2006	2453	1841,9	8 501,6	2,3	12,3	1285,02
2007	3108,6	1949,1	9 352,9	3,7	13,8	2054,24
2008	4191,1	2902,4	11 043,7	4,9	11,3	2390,2
2009	4246,3	3275,4	9 968,0	5,7	10,2	283,14
2010	4466,9	3074,6	11 991,6	3,9	10	1138,32
2011	5853,6	3489,8	14 589,0	4,5	10	1465,29
2012	7058,2	3804	16 209,6	8,9	11	938,96
2013	6024,1	3895,3	16 647,9	3,3	9,8	10,322
2014	6995,8	3927,7	17 228,6	2,9	10,6	-475,54
2015	7656,3	4552,5	16 712,7	4,8	11,2	-2763,75
2016	7297,5	5011,6	17 514,6	6,4	10,5	-2847
2017	7282,6	6047,9	18 575,8	5,6	11,7	-2419,8
2018	7732,1	6389,5	20 259,0	4,3	11,7	-1842,28

الفهرس

الفهرس

I.....	الشكر
II.....	الإهداء
III.....	ملخص
IV.....	قائمة الجداول
VI.....	قائمة الأشكال البيانية
VIII.....	قائمة الملاحق
IX.....	قائمة الاختصارات والرموز
أ.....	مقدمة عامة

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية

1.....	تمهيد
2.....	المبحث الأول: تعريف السياسة المالية، أهدافها وآلية عملها
2.....	المطلب الأول: تعريف السياسة المالية
3.....	المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية
4.....	الفرع الأول: تحقيق الاستقرار الاقتصادي
5.....	الفرع الثاني: تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد
6.....	الفرع الثالث: إعادة توزيع الدخل
7.....	المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية
9.....	الفرع الأول: حالة الكساد
12.....	الفرع الثاني: حالة التضخم
15.....	المبحث الثاني: تطور السياسة المالية
15.....	المطلب الأول: السياسة المالية في المجتمعات القديمة وعند الكلاسيك
15.....	الفرع الأول: السياسة المالية في المجتمعات القديمة
16.....	الفرع الثاني: السياسة المالية عند الكلاسيك
18.....	المطلب لثاني: السياسة المالية في التحليل الكينزي والنقودي
18.....	الفرع الأول: السياسة المالية في التحليل الكينزي
19.....	الفرع الثاني: السياسة المالية في التحليل النقودي
20.....	المطلب الثالث: السياسة المالية في إطار التوقعات الرشيدة واقتصاديات جانب العرض

20.....	الفرع الأول: السياسة المالية في إطار التوقعات الرشيدة
20.....	الفرع الثاني: السياسة المالية في إطار اقتصاديات جانب العرض
22.....	المبحث الثالث: العلاقة بين السياستين المالية والنقدية
22.....	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية، أهدافها وأدواتها
22.....	الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية
23.....	الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية
28.....	الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية
35.....	المطلب الثاني: نموذج IS-LM وفعالية السياسة المالية والنقدية
35.....	الفرع الأول: نموذج IS-LM
38.....	الفرع الثاني: السياسة المالية والنقدية في إطار نموذج IS-LM
45.....	المطلب الثالث: السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد المفتوح
45.....	الفرع الأول: السياسة المالية والنقدية في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة
50.....	الفرع الثاني: السياسة المالية والنقدية في ظل نظام أسعار الصرف الحرة
55.....	الفرع الثالث: فعالية السياستين المالية والنقدية معا
57.....	المطلب الرابع: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية
58.....	الفرع الأول: تعريف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية
59.....	الفرع الثاني: المبررات الاقتصادية للتنسيق
60.....	الفرع الثالث: متطلبات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية
64.....	خلاصة

الفصل الثاني: الآثار الاقتصادية لأدوات السياسة المالية

65.....	تمهيد
66.....	المبحث الأول: النفقات العامة
66.....	المطلب الأول: تعريف النفقة العامة
68.....	المطلب الثاني: التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة
68.....	الفرع الأول: معيار طبيعة النفقة
69.....	الفرع الثاني: معيار دورية النفقة
71.....	الفرع الثالث: معيار الغرض من النفقة
72.....	المطلب الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابها

75.....	الفرع الأول: الأسباب الظاهرية
76.....	الفرع الثاني: الأسباب الحقيقية
79.....	المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة
79.....	الفرع الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة
83.....	الفرع الثاني: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة
87.....	المبحث الثاني: الإيرادات العامة
87.....	المطلب الأول: الإيرادات من أملاك الدولة
88.....	الفرع الأول: الدومين العام
88.....	الفرع الثاني: الدومين الخاص
90.....	المطلب الثاني: الضرائب
91.....	الفرع الأول: تعريف الضريبة
94.....	الفرع الثاني: القواعد الأساسية للضريبة
96.....	الفرع الثالث: تصنيف الضرائب
103.....	الفرع الرابع: الآثار الاقتصادية للضرائب
109.....	المطلب الثالث: القروض العامة
109.....	الفرع الأول: تعريف القروض العامة
110.....	الفرع الثاني: أنواع القروض العامة
114.....	الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للقروض العامة
119.....	المبحث الثالث: الميزانية العامة
119.....	المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة
120.....	المطلب الثاني: القواعد الأساسية لإعداد الموازنة العامة للدولة
120.....	الفرع الأول: قاعدة السنوية
120.....	الفرع الثاني: قاعدة الوحدة
121.....	الفرع الثالث: قاعدة الشمول
122.....	الفرع الرابع: قاعدة توازن الميزانية
124.....	المطلب الثالث: مراحل إعداد الموازنة
124.....	الفرع الأول: مرحلة التحضير والإعداد
125.....	الفرع الثاني: مرحلة اعتماد الموازنة
125.....	الفرع الثالث: مرحلة تنفيذ الموازنة

126.....	الفرع الرابع: مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة
127.....	المطلب الرابع: العجز الموازي
127.....	الفرع الأول: تعريف العجز الموازي
129.....	الفرع الثاني: أسباب العجز الموازي
129.....	الفرع الثالث: آثار سياسة العجز الموازي
132.....	الفرع الرابع: طرق علاج عجز الموازنة
134.....	خلاصة

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لتطور متغيرات السياسة المالية ومتغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2018)

135.....	تمهيد
136.....	المبحث الأول: تحليل تطور متغيرات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)
136.....	المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر
136.....	الفرع الأول: تصنيف النفقات العامة في الجزائر
138.....	الفرع الثاني: تطور النفقات العامة
141.....	المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر
142.....	الفرع الأول: تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر
144.....	الفرع الثاني: تطور الإيرادات العامة
145.....	المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الموازنة
147.....	المطلب الرابع: السياسة المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1989-1998)
153.....	المبحث الثاني: تحليل تطور متغيرات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)
153.....	المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة
158.....	المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة
163.....	المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الميزانية
166.....	المطلب الرابع: السياسة المالية في ظل برامج الاستثمارات العمومية (2001-2018)
172.....	المبحث الثالث: تحليل تطور متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2018)
172.....	المطلب الأول: تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي
180.....	المطلب الثاني: تحليل تطور معدلات البطالة
185.....	المطلب الثالث: تحليل تطور معدلات التضخم

المطلب الرابع: تحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات.....	189
خلاصة	195
الفصل الرابع: تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي $SVAR$ لقياس أثر الصدمات في السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2018)	
تمهيد	197
المبحث الأول: نماذج الانحدار الذاتي المتعدد	198
المطلب الأول: نماذج الانحدار الذاتي VAR	198
الفرع الأول: بناء نموذج VAR	199
الفرع الثاني: تشخيص نموذج Model Checking VAR	206
الفرع الثالث: ديناميكية نموذج VAR	209
الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة لنموذج VAR	214
المطلب الثاني: نماذج اشعة الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR	214
الفرع الأول: تحديد نموذج specification SVAR	215
الفرع الثاني: طرق تحديد نماذج SVAR	218
الفرع الثالث: تحليل دوال الاستجابة الهيكلية.....	223
المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي لقياس صدمات السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2018)	225
المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة ومصدرها	225
الفرع الاول: تحديد متغيرات الدراسة	225
الفرع الثاني: مصادر بيانات متغيرات الدراسة	226
الفرع الثالث: المقاربة المستخدمة	228
المطلب الثاني: المعالجة الأولية لبيانات متغيرات الدراسة ودراسة استقراريتها	229
الفرع الأول: التحليل الوصفي لبيانات متغيرات الدراسة	229
الفرع الثاني: كشف القيم الشاذة أو المتطرفة ومعالجتها	230
الفرع الثالث: اختبارات الاستقرار	231
المطلب الثالث: تقدير نموذج VAR بإتباع طريقة تجزئة Cholsky Decomposition	234
الفرع الأول: تقدير نموذج VAR(2)	235
الفرع الثاني: اختبارات تشخيص النموذج	237

239.....	المطلب الرابع: تقدير نتائج النموذج الهيكلي SVAR
241.....	الفرع الأول: نتائج نمذجة SVAR
242.....	الفرع الثاني: تحليل دوال الاستجابة الهيكلية لنموذج SVAR
247.....	الفرع الثالث: تحليل تجزئة تباين الخطأ
251.....	الفرع الرابع: مناقشة النتائج التجريبية
253.....	خلاصة
256.....	خاتمة عامة
261.....	المصادر والمراجع
271.....	الملاحق
282.....	الفهرس